مجموعة الأبحاث القرآنية

مستنقع المبيد والجواري و تجفيفه في القرآن لا رجم في القرآن لا فتل للمرتد غير المفسد في القرآن القـرآن وقاعـدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً) القـرآن قاعـدة (تتفير الأحكام بتغير الأزمان)

تأليف

الدكتور مصطفى ابراهيم الزلي الاستاذ المتمرس في الشريعة والقانون

طبعت على نفقة السيد رئيس وزراء حكومة اقليم كردستان العراق الاستاذ نيچيرڤان البارزاني المحترم

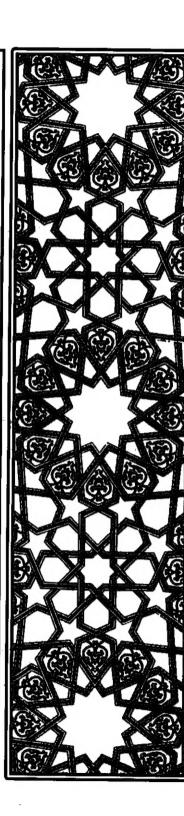
مجموعة الأبحاث القرآنية

تأليف: البروفيسور مصطفى ابراهيم الزلمي الناشر: نشر احسان للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ٢٠١٤ - ١٤٣٥ مدير المشروع: ريدار رؤوف احمد تصميم: جمعة صديق كاكه المشرف على الطبع: ياسر يعقوبي

> رقم الإيداع : ٩٨٨- ٢٠١٣ رقم الدولي (ISBN) للمجموعة: 978-600-349-006-2 رقم الدولي (ISBN) للكتاب: 978-600-349-019-2

الموقع: http://zalmi.org/arabic dr.alzalmi@gmail.com فيسبوك: facebook.com/dr.alzalmi

يمنع طبع أو اخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من اشكال الطباعة أو النسخ أو التصوير أو الترجمة إلي أي لغة،الا بأذن خطي من المؤلف



سورة الحجرات/ ١٣

(لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود ولا لأبيض على أسود ولا الأسود على أبيض إلا التَّقوى، النَّاسُ من آدم، وآدمُ من ترابٍ)

صحيح، رواه الألباني



الفهرس

| ستنقع العبيد والجواري و تجفيفه في القرآن |
|----------------------------------------------------------------------------------|
| الاسباب الموجبة |
| الفصل الأول: الرق في ظل الامم قبل الاسلام |
| المبحث الأول: روافد مستنقع الرق لدى الامم القديمة |
| المبحث الثاني: التعامل مع الرق في الامم القديمة |
| المبحث الثالث: طرق إنقضاء صفة الرق قبل الاسلام |
| الفصل الثاني: الرق في القرآن |
| المبحث الأول: أسس المساواة في القرآن |
| المبحث الثاني: الطرق الوقائية ضد وقوع الرق في القرآن |
| المبحث الثالث: الطرق العلاجية ضد الرق في القرآن |
| الفصل الثالث: حكمة إلغاء الرق التدرجي وإيقاف العمل بآياته 63 |
| المبحث الأول: حكمة إلغاء الرق التدرجي |
| المبحث الثاني: إيقاف العمل بآيات أحكام الرق ليس نسخاً |
| الفصل الرابع: تنظيم التعامل مع الرق في القرآن الكريم والسنة النبوية وسير من أتبع |
| السنة |
| المبحث الأول: تنظيم أحكام الرقيق في القران |
| المبحث الثاني: تنظيم التعامل مع الرق في عهد الرسالة وأصحابه |
| الغصل الخامس: تعامل المسلمين مع الرقيق بعد انتهاء الفترة الانتقالية ٦٥ |
| المبحث الأول: مسؤولية الحكام عن التعامل مع الرقيق |
| المبحث الثاني: مسؤولية الفقهاء عن عدم التزام المسلمين بالغاء القران للرق ٧١ |
| المبحث الثالث: موقف التشريعات الوضعية من الرق |
| |

| *************************************** | ٨ | |
|-----------------------------------------|---|--|
| | | |

| ۸۳ | لا رجم في القرآن |
|---------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | المقدمة |
| AY | المبحث الأول: الرجم والقرآن |
| 4Y | المبحث الثاني: الرجم في القضاء النبوي |
| ١٠٣ | مناقشة أحاديث الرجم |
| ١٠٧ | المبحث الثالث: أثبات جريمة الزنا |
| | المبحث الرابع: الرجم والقواعد العامة |
| 116 | المبحث الخامس: الرجم في آراء الفقهاء |
| 114 | المقارنة بين تلك الآراء الفقهية: |
| والمعتزلة | أسباب اتفاق فقهاء الإسلام على الرجم باستثناء الخوارج |
| | المبحث السادس: الرجم في آراء علماء الدين المعاصرين |
| | المبحث السابع: الرجم في تعاليم أهل الكتاب |
| 167 | المبحث الثامن: الاستنتاج |
| ı.zu | .7 ** |
| 12 V | ALAN ALLANDA ALANDA ALA |
| | لا قتل للمرتد غير المفسد في القرآن |
| 164 | المقدمة |
| \&\ \o· | المقدمة |
| 164 10• | المقدمة |
| \6\ \0\ \0\ | المقدمة المبحث الأول: الأسباب الموجبة المبحث الثاني: مقدمات تمهيدية تعريف الردة: |
| \&\ \o\ \o\ \o\ | المقدمة |
| 164 10 · 107 107 | المقدمة |
| \6\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\ | المقدمة |
| 164 107 107 107 104 | المقدمة المبحث الأول: الأسباب الموجبة المبحث الثاني: مقدمات تمهيدية تعريف الردة: عناصر الردة: المصطلحات ذات الصلة بالمرتد: المبحث الثالث: الجريمة وأقسامها |
| 164 | المقدمة |
| 164 | المقدمة المبحث الأول: الأسباب الموجبة المبحث الثاني: مقدمات تمهيدية تعريف الردة: عناصر الردة: المصطلحات ذات الصلة بالمرتد: المبحث الثالث: الجريمة وأقسامها الجريمة: الجريمة: تكييف جريمة الردّة: |
| 164 | المقدمة المبحث الأول: الأسباب الموجبة المبحث الثاني: مقدمات تمهيدية تعريف الردة: المصطلحات ذات الصلة بالمرتد: المبحث الثالث: الجريمة وأقسامها الجريمة: تكييف جريمة الردّة: المبحث الرابع: حكم المرتد في القرآن |
| \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ | المقدمة المبحث الأول: الأسباب الموجبة المبحث الثاني: مقدمات تمهيدية تعريف الردة: عناصر الردة: المصطلحات ذات الصلة بالمرتد: المبحث الثالث: الجريمة وأقسامها الجريمة: الجريمة: تكييف جريمة الردّة: |

| | المذهب الجعفري: |
|-----|-------------------------------------------------|
| ٧٥ | الفقه المقارن: |
| ٧٩ | المبحث السابع: قتل المرتد في آراء المعاصرين |
| | المبحث الثامن: الاستنتاج |
| | |
| 147 | القسرآن وقناعسدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً) |
| ٠٩٥ | المقدمة |
| ١٩٥ | الاسباب الموجبة |
| ۲۰۳ | ـ ١ ـ الفقه الحنفي |
| ۲۰۵ | ـ ٢ ـ الفقه المالكي |
| ۲٠٦ | ـ ٣ ـ الفقه الشافعي |
| | ـ ٤ ـ الفقه الحنبلي |
| | ــ ٥ ــ الفقه الجعفري |
| ۲۱۱ | ـ ٢ ـ الفقه الزيدي |
| | ـ ٧ ـ الفقه الظاهري |
| | ـ ٨ ـ الفقه الاباضي |
| | ـ ٩ ـ الفقه المقارن |
| | ـ ١٠ ـ المقارنة |
| | أوجه الاتفاق والاختلاف بين النصوص الفقهية ا |
| | - ١١ ـ الدين (أو الإيمان) من أصول الدين |
| | - ١٧ - الإيمان (واجب عقلي قبل أن يكون واجباً شر |
| | _ ١٣ _ الاكراه على الدين |
| | - ١٤ - إجتهادات فقهية كالغة لنصوص القرآن |
| | ارلاً: إتجاه التشديد |
| | ثانياً: إتجاه التخيير |
| | ثالثاً: إتجاه السكوت |
| | موقف القضاء من قاعدة (الولد يتبع خير الا |
| , | |

| ١. | | | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | | |
|----|--|--|---|---|---|---|---|--|--|

| 720 | القـــرآن قاعـــدة (تتفير الأحكام بتغير الأزمان) |
|-----|-------------------------------------------------------------------|
| | الفصل الأول: تبدل الاحكام الشرعية على أساس العزيمة والرخصة |
| | المبحث الأول: التعريف بالحكم والعزيمة والرخصة |
| ۲۵۰ | تحليل مفردات هذا التعريف |
| Y0Y | أقسام الحكم الشرعي |
| Y0Y | المبحث الثاني: الرخصة مصادرها أنواعها أسبابها |
| | مصادر الرخصة: |
| Y0Y | انواع الرخصة: |
| Y0A | أسباب الرخصة: |
| | المبحث الثالث: العزيمة والرخصة في الواجبات |
| Y7Y | أ- الصيام: |
| ۲٦٤ | ب- الصلاة: |
| Y77 | ج- الحج: |
| Y7V | د- الجهاد: |
| Y7A | المبحث الرابع: العزيمة والرخصة في المحرمات |
| ۲۷۱ | الفصل الثاني: تبدل الأحكام الشرعية على أساس تغير المصالح والأعراف |
| | المبحث الأول: التعريف بالمصلحة |
| ۲۷۳ | أقسام المصلحة من حيث الإعتبار: |
| YY0 | انواع المصالح: |
| YY4 | المبحث الثاني: التعريف بالعرف |
| ۲۸٤ | المبحث الثالث: تعارض المصلحة مع النص |
| ۲۸٦ | المبحث الرابع: التطبيقات |
| YAY | المطلب الأول: التطبيقات على أساس تغير المصالح |
| YA7 | أولا/ تغير المصالح والأحكام في النطاق الفردي: |
| YA4 | ثانيا/ تغير الأحكام الدولية على أساس تغير مصالح الدول: |
| | المطلب الثاني: تبدل الأحكام الشرعية على أساس تغير الأعراف |

مستنقع العبيد والجواري و تجفيفه في القرآن



مستنقع العبيسد والجسواري وتجفيفسم في القسرآن

الاسباب الموجبة

الاسباب التي دفعتني الى تقديم هذه الخدمة المتواضعة للإسلام والمجتمع وأنا قرين الفراش أعاني من ألام كسر ساقي-كثيرة منها:

أولاً) محادلة رفع الغطاء على بصيرة ذري العقول الذين ديدنهم الدفاع عن أخطاء وقع فيها غينا لالسند شرعي أو عقلي أو منطقي وإنما لمجرد سبق الزمن على أساس إن كل ما صدر عن السلف من قول أو فعل صحيح ينبغي أن يقدس تقديس نصوص الشارع. وهم يجهلون أو يتجاهلون أن كل فرد من أفراد الانسان معرض للخطأ ولوكسان من الانبياء والرسل (عليهم الصلاة والسلام)، لأن الله يعصمهم عن الخطأ بمعنى الدنب والمعصية كما يدل على ذلك قوله تعالى في آيات كثيرة منها: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَدَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾. ولكنهم ليسوا معصومين من الخطأ بمعنى تصور الشئ على غير حقيقته، الْمُخْلَصِينَ ﴾. ولكنهم ليسوا معصومين من الخطأ بمعنى تصور الشئ على غير حقيقته، كما يدل على ذلك قوله تعالى في آيات منها: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْعَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنًا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًا آتَيْنَا الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنًا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًا آتَيْنَا الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنًا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ، فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًا آتَيْنَا وَعِلْمًا وَعَلْمًا وَعَلْمًا وَعَلَمًا وَعَلَمًا وَعِلْمًا وَعَلَمُ وَالُودَة الْجِبَالَ يُسَبِّحُنَ وَالطَّيْرَ وَكُنًا فَاعِلَيْنَهُ أَلَا اللهَا وَالْمُ وَلَهُ مَا وَلِهُ الْمُعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ يُسْتَعْنَ وَالطَّيْمَ وَلَا اللهُ وَلَهُ الْمَا وَالْمُعْمَانِ وَالْمَا وَالْمُؤْمِلُونَ الْمَا وَلَا الْعَلَيْدَى وَالْمُعَلَى وَلِهُ اللْهُ وَلِيهُ وَلَا الْمَالِونَ وَلَيْمُونَا وَالْمَالِي الْمَالِي اللْمَا وَلَوْ الْعَبَالِي اللْمَا وَلَالْمَا وَلَا الْعَلَمُ وَلَا الْعَلِينَ وَلَهُ الْمَا وَلَيْهُ الْمَالِعُلُونَا الْعَلَمُ وَلِي الْمَا وَالْمِيهُ الْمَا وَلَوْهُ الْمَا وَلَا الْمِلْمُ الْمَالِقُولُهُ الْمَا وَلَالُمُ الْمَالِعُلُمُ ا

ثانياً) تفنيد مزاعم أعداء الاسلام، بأن القرآن أقرَّ مشروعية نظام الرق ونظَّم أحكامه في آيات كثيرة. وهذا الزعم باطل، لأن تنظيم القرآن لبعض أحكام الرق إنما كان توطئة لإستئصال جنوره والقضاء عليه بصورة تدريجية لان الرق كان من الامراض المزمنة. وكان من الحكمة القضاء عليه تدريجياً لادفعة واحدة حتى لا يحصل ردود فعل سلبية كما يأتي تفصيل ذلك.

سورة يوسف الآية (٢٤).

سررة الانبياء الآية (٧٨_ ٧٩).

والاسلام لم يأت بنظام الرق وإنما أتى بتحرير الرقيق من العبودية والمذلة ولتكريمه كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَعْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِسنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ ولأن أفراد الانسان في المساواة كأسنان المشط ولا فرق إلا بالتقوى كما قال: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ .

فالثاً) إبطال الزعم القائل بأن تعامل المسلمين مع الرق كعيوان علوك كان إتباعاً للعرف السائد في زمنهم من قبل الأمم والشعوب الأخرى وعند تغير العرف يتغير الحكم المبني عليه، وهذا الزعم باطل لأن من شروط العمل بالعرف في ميزان الشرع الاسلامي أن لا يكون خالفاً لنص شرعي ومن الواضع أن جميع الاعراف بالنسبة للرق فاسدة قديماً وحديثاً لأنها خالفة لألغاء القرآن لهذا النظام البغيض.

خامساً) دعوة حكام المسلمين وعلماء الدين الى إعسادة النظر في كتابة الفقه الاسسلامي العظيم وتطهيره من الأمثلة البالية الفاسدة، لأن هذا الفقه بمثابة معسدن مسن السذهب علوط بالاتربة والفضلات الزائدة، ولو هُذَّب ونقع من تلك الشوائب لأصبح مصدراً خصباً لقوانين العالم الاسلامي وغير الاسلامي.

صادساً) تغنيد المزاعم الذاهبة الى ضرورة بقاء مبدأ إسترقاق الاسير الى الأبد لإستخدامه في المقابلة بالمثل وهذا الزعم باطل لأسباب كثيرة أهمها:

[ْ] سورة الاسراء الآية (٧٠).

سورة المجرات الآية (١٣).

سورة الغرقان الآبة (١)

سورة الانبياء الآية (٧)

لم يقم الرسول العظيم ﷺ ولا الخلفاء الراشدون ولا قادة المسلمين باسترقاق أي أسير بعد نزيل آية: ﴿ فَإِمَّا مِنَّا بِعِد وَإِمَّا فِدَاءاً ﴾.

المقابلة بالمثل تكون بين طرفين متكافئين وهذا شرط مفقود الأن أحد الطرفين هـ والله وإراداته والطرف الآخر هو العدو المنحرف عن طريق الصواب وإرادته.

إعتبار الرق جريمة في جميع الدساتير والقوانين وإعلانات حقوق الانسان وحدوث من اعتبار الرق عتبر من القرصنة. فأين المثل في عالم غير المسلمين حتى يقابل بالمثل.

سابعاً) إثبات حقيقة هي أن الاسلام لو كتب له أن يستقى من مصدره الأصلي وهو القرآن والسنة النبوية لآمن به تلقائياً من في الارض جميعاً، لأنه دين العلم قبال تعالى في الآيات الأولى من دستوره: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَتِ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَدِي عَلَمْ ﴾ . ودين العمل، فقد تكرر وربُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَمْ بِالْقَلَم، عَلَمْ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ . ودين العمل، فقد تكرر لفظ العمل ومشتقاته في القرآن في (٣٦٥) موضعا. ودين الفظرة ودين العقل السليم الذي ورد الأمر بإستخدامه في أكثر من (٥٠) آية، ودين التعاون والتضامن قال تعالى: ﴿وَتَعَارَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقُوى وَلَا تَعَارَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ وَاتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ .

ولكن من المؤسف المؤلم أن غير المسلمين يأخذون الاسلام من تصرفات المسلمين المليئة بالخرافات والإرهاب والمذهبية والطائفية والدجّل والشعوذة والعدوان ضد كمل جديد وكل ما يدعو إليه العقل السليم.

خطة الدراسة:

طبيعة الموضوع تقتضى توزيع دراسته على خمسة فصول:

الفصل الاول: الرق في ظل أنظمة الأمم القديمة قبل الاسلام.

الفصل الثاني: الرق في القرآن.

الفصل الثالث: حكمة الغاء الرق التدرجي وايقاف العمل بآياته

الفصل الرابع: التعامل مع الرق في القرآن والسنة النبوية وسع من إتبع السنة. الفصل الخامس: تعامل المسلمين مع الرق بعد الغائد في القرآن.

سورة العلق الآية (١ _ ٥)

سورة المائدة الآية (٢).





الفصل الاول الرق في ظل الامم قبل الاسلام

طبيعة العنوان تتطلب توزيع دراسته على ثلاثة مباحث يخصص الاول لروافد مستنقع الرق لدى الامم القديمة، والثاني التعامل مع الرق قبل الاسلام.





المبحث الأول روافد مستنقع الرق لدى الامم القديمة

وهذه الروافد كثيرة نقتصر على دراسة ما هو أهم منها كالآتي:

اولاً: الأسي:

وهو العدو المأسور في الحرب، فالغالب يستولي على المغلوب ذاته وكل ما يتعلق به. والحرب، نتيجة حتمية للغريزة الانانية البشرية وصراع بين الغالب والمغلوب حين تضارب المصالح.

رقد ظهرت قضية الاسرى كإحدى نتائج الحرب، ولكن لم يكن الاسرفي باديء الامر سبباً لاسترقاق الأسير لدى أية فئة أو أمة، وكان وضعه يختلف باختلاف طبيعة الحرب وأسباب نشوبها ومدى العداوة بين أطرافها وكيفية إنتهائها، فكان الاسرى قبل ظهور فكرة الاسترقاق يُقتلون ويُذبحون ويُمثل بهم ويُؤكل لحرمهم في العصور الهمجية الأولى بدافع الانتقام وشفاء الغليل والقضاء على الخصم وكانوا يُقدمون قرابين في معابد الآلهة، لكن يستحيون السبايا من النساء والأطفال الإضافتهم الى سكانهم رغبةً في سرعة زيادتهم.

ويُعد نشأة الزراعة وتحول الانسان من مرحلة الرعبي الى الزراعة والصناعة والعمران السبب الرئيس لظهور فكرة إسترقاق الاسرى وإستبدال إبقائهم أرقاء بالقتل والمذابح والمجازر حيث ابتدأ الرق واصبح الأسير عبداً وجزءاً من أموال سيده وكان الملوك والزعماء والقادة أول من لجأ الى إسترقاق الأسرى للإنتفاع بمواهبهم وطاقاتهم وإستغلال قوتهم.

وقد سُخُر العبيد-بالإضافة الى استخدامهم في البيوت وكسب الارباح من رراء التجارة بهم- في الاعمال الشاقة كإقامة الجسور وشق الانهر والسواقي وفتح الطرق وبناء المعابد، وصنع الاهرام وسائر الآثار التأريخية والأثرية، وكذلك إشغالهم في المناجم، بل قد يُجندون في الحروب، وقد أوصلهم الانتفاع بهم الى تطوير الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لذا قال بعض العقلاء والفلاسفة إن تقسيم المجتمع البشري الى طبقتين: طبقة الاسياد

وطبقة العبيد مشروع يقر شرعيته القانون الطبيعي قبسل القانون الوضعي، لأن هذا التقسيم من ضروريات الحياة.\

ثانياً: الولادة:

قد يولد الانسان رقيقاً كما يولد حراً ثم يصبح رقيقاً لسبب عارض.

ولد المرأة الرقيقة يُعد رقيقاً تبماً للقاعدة النافذة بحق نتاج الحيوانات، أي أن الولد يتبع أمه فيما يتعلق بالحرية والشخصية القانونية.

فإبن الحرة حر ولوكان أبوه عبداً لأن القانون لا يعترف بزواج العبد فالإبن لا يتبع حالة أمه الا في الزواج الشرعي الذي لا يتم الا بين شخصين حُرَّين، ووجود الحريبة وعبدم وجودها يقدر بوقت الولادة إلا أنه تبعاً للقاعدة القائلة بأن الحمل يُعتبر مولوداً فيما إذا كان له فائدة، فصفة الرق تتوارث من جهة الأم وقت ولادتها وليست حالة الأب، فالطفل الذي يولد من أبوين رقيقين يكون رقيقاً مثلهما ومن كان أبوه من الاحرار وأمه رقيقة يُعتبر رقيقاً أبضاً.

فالثاً: الجرعة:

في أكثر قوانين الامم القديمة كانت عقوبة بعض الجرائم حرمان الجاني من الشخصية القانونية (الأهلية لأكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات) شأنه شأن سائر الكائنات الحية من غير الانسان وإعتباره رقيقاً عملوكاً للمجني عليه أو للدولة فيصبح الجاني ذاته ومكتسباته ملكاً لسيده، ولهذا السيد حق التصرف والاستعمال والاستغلال فيه.

ومن أهم تلك الجرائم:

- ١. الهروب من الحرب والتجنيد، أو الهروب من تسجيل أمواله في سجل الاحصاء
 لكي يُخفف التزاماته بدفع الضرائب المستحقة عليه.
 - ٧. السرقة في حالة إلقاء القبض عليه وهو متلبس بالجريمة.

المضارة، ول وايريل ديورانت/ ترجمة د.زكي نجيب محمود، ص٤٦٩، وما يليها الرق ماضيه وحاضره، الاستاذ عبدالسلام الترمانيني، ص٣٨ وما يليها.

قانون حمورابي المادة (١٧٥)، الوجيز في القانون الروماني للدكتور صوفي ابو طالب، ص٢١٥، قانون حمورابي للاستاذ شعيب أحمد الحمداني، ص٨٧، الرق ماضيه وحاضره للأستاذ الترمانيني/ المرجع السابق، دروس في القانون الروماني، جبرائيل البنا، ص٤٢.

- ٣. جرعة الزني.
- ٤. الاعتداء على دولة موالية لدولة الجاني.
- المحكوم عليه بالاعدام او الاشغال الشاقة'.

رابماً: إنكار الرابطة القانونية:

ومن تطبيقات هذه الحالة:

- أ. خروج الزوجة من بيت زوجها لغرض الاساءة الى سمعة زوجها، فكان هذا العمل يُعد إنكاراً لرابطة قانونية زوجية ومؤديا الى إسترقاق الزوجة وجعلها أمة في بيت الزوج".
 - ٧. إسترقاق الولد المتبنى عند إنكاره لرابطة التبني".

خامساً: الفتر:

أجازت القوانين القديمة لمن إفتقر أن يبيع نفسه أو زوجته أو أولاده فيسترقه مسن يشتريه ركان هذا شائعاً في أزمات المجاعة كما كان للدائن أن يبيع مدينه وزوجته وأولاده بعد إسترقاقهم الإستيفاء دينه من ثمن بيعهم بعد عجز المدين عن إيفاء دينه.

سادساً: القرصنة والخطف والسلب:

وكان ضحايا هذه الصنوف من الاعتداءات يُعاملون معاملة أسرى الحرب فيُفرض عليهم الرق كما هو الشأن في أثينا في عهد صولون°.

سابعاً: إنتماء فرد الى شعب معين أو طبقة معينة:

فكان مجرد هذا الانتماء كافياً لأن يجعله رقيقاً بالفعل أو مهيئاً بطبيعته لأن يكون رقيقاً في نظر بعض الشعوب كالعبريين والهنود واليونان والرومان في بعض العصور .".

دروس في القانون الروماني، للاستاذ جبرائيل البنا، ص٤٦ وما يليها. قانون حمورابي، المادة (٤٤١)

د، عبدالسلام الترمانيني، المرجع السابق، ص١٢٧. دروس في القانون الروماني، المرجع السابق، ص٥٥.

المرجع السابق، ص٢٥. الترمانيني، المرجع السابق، ص٤٠.

د، على عبدالواحد، الحرية في الاسلام، ص٢٤.

ثامناً: قلي تبيلة أرعشية الجاني عنه بتسليمه الى تبيلة أو عشية المجنى عليه:

فيصبح بعد ذلك تحت رحمتهم إن شاؤوا قتلوه وإن أرادوا الاستفادة منه ومن جهوده استرقوه.

المبحث الثاني التعامل مع الرق في الامم القديمة

لم يكن التعامل مع الرقيق عبداً كان أم جارية على نمط واحد لدى الامم القديمة لاختلاف تلك الامم من التقدم الحضاري والقانوني، ومن حيث طبيعة الأعمال التي كانت تمارس. وفيما يلي نماذج من صلات السيد برقيقه من الناحية العملية:

اولاً: في وادي الرافدين:

كان وضع الرقيق في ظل سيده قد تحسن كثيراً في عهد حمورابي والعهد الآشوري الحديث من النواحي الآتية:

- ١. لم يستخدم الرقيق في الاعمال الشاقة المرهقة كثيراً.
- ٢. لم يقتصر حقد في الزواج على طبقة (أردوا) الطبقة (الادنى) الاولى من الشعب بل
 كان له حق الزواج من الطبقة الوسطى (المشكينو) وطبقة الاحرار.
- ٣. أقر له قانون حمورابي ذمة مالية مستقلة عن ذمة سيده فكان له حق تملك
 الاموال ومزاولة مهنة معينة مقابل مبلغ يقدمه لسيده.
- ٤. أصبح له حق التقاضي أمام القضاء وكمدع و مدعى عليه وحق تقليد الوظائف
 العامة.
- ٥. كان ملتزماً ومسؤولاً عن أعماله الضارة غير المشروعة سواءً أكانت جنائية أم
 مدنة.

مستنقع العبيدد والجسراري وتجفيفه في القيرآن

٦. كان له حق تحرير نفسه من الرق مقابل مبلغ يدفعه لسيده. ١

ثانياً: الرومان:

كان في البداية للسيد الروماني سلطة الحياة والمساة على رقيقه في المجالين الجنائي والمدني وظلت سلطة الأسياد على عبيدهم مطلقة حتى أواخر القرن الاول الميلادي ولهم حق التصرف والاستغلال والاستعمال فيهم كالاموال المنقولة وغير المنقولة، ثم أدى الأسراف في التعامل القاسي مع العبيد الى تدخل الأباطرة والقانون لتحسين التعامل معهم فحددت القوانين سلطة الأسياد المطلقة ومنحوا حق التقاضي أمام القضاء على أعمالهم السيئة والقاسية."

واعترف القانون ببعض الاحكام للقرابة بين الارقاء واعتبرها مانعاً من موانع الزواج بين الأصول والفروع وحرم القانون بيع الأم دون الولد او عكسه حتى لايفصل بينهما، واعترف بالقرابة بين الأرقاء كسبب من أسباب المياث، وكذلك تعددت القوانين في عهد الامبراطورية بقصد حماية الرقيق من سوء معاملة سيده.

وأقر القانون عقاب السيد الذي ينبذ عبده لسبب مرضه أوشيخوخته بحرمانه من تملك. له فيتحرر بذلك العبد، وأقر عقوبة قتل السيد أو قتل عبده بدون مبرر.

كما أعطى للمحاكم بأن يتولوا اخراج العبد من تحت سلطة سيده في حالة إساءة معاملته معد."

ثالثاً: الصين:

كانت الاخلاق في الصين تقضي بأن يعامل السيد عبده معاملة حسنة، وفي القرن الاول الميلادي أصدر الامياطور (كوا نجوت) أمراً بحماية الرقيق ومن أقواله: (إن الانسان أفضل المخلوقات وأشرفها فمن قتل رقيقه أو عذبه فسوف يلقى جزاءه في جهنم).

أ قانون حمورابي، المواد (١٧٥-١٧٦)، و د.عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١، ص١٩٧، وما يليها قانون أ شنونا المادة (٤٨).

للترمانيني، العرجع السابق، ص٥٥.

جبرائيل البنا، دروس في القانون الروماني، ص٤٩.

أ الترمانيني، المرجع السابق، ص٥٥.

رابعاً: اليهود:

كانرا يفرقون في المعاملة بين رقيق يهودي، وغير يهودي، فيعاملون الأول معاملة الحادم من الاحرار ويعطون له حق التحرر بعد ست سنوات من الخدمة. وبوجه عام لم يقروا سلطة مطلقة للسيد في التعامل مع عبده بل فرضوا راحة يوم السبت للرقيق عبد أو جارية.

وأقرت التعليمات اليهودية حق أخذ القصاص من سيده إذا قتل عبده أو ضربه ضرباً مفضياً الى الموت. وأقر التلمود حسن معاملة الرقيق وعدم مس كرامته وإطعامه وإكسائه دون عبيزاً.

خامساً: وادي النيل (مصر القديمة) أي بلاد الفراعنة

كان الرقيق يعامل برقة ولطف وأنه كان عمياً من الاعتداء والأذى ومن قتل عبده بدون مبر يُؤخذ منه القصاص بالقتل وفي ديانة المصريين ان الميت عند عاسبته امام المحكمة يُسأل عن تعامله مع عبده للله ولك فان العبيد نال أشد العذاب حين استخدامهم في بناء الاهرامات إذ هلك بسببها آلاف العبيد وكان الباعث على إنشائها إعتقاد المصريين أن حياة ثانية تعقب الموت وأن هذه الحياة لاتختلف عن حياة الدنيالاً.

سادساً: العرب قبل الاسلام:

كانت الحروب والغزوات بين القبائسل العربية تحقيق مسورداً مهماً من مسوارد الرقيس بالاضافة إلى الرقيق الأجنبي الذي يستورد من خارج الجزيرة العربية كبلاد السوم والفسرس والهند ومصر والحبشة وكانت القبيلة المتغلبة تسبسي النساء وتسترث الرجال وتستاق الحيوانات وتستولي على سائر الاموال المنقولة وغير المنقولة، وكان العبيد أدنى طبقات منزلة في المجتمع العربي وهم مُلك لسادتهم يتصرفون بهم كما يتصرفون بأموالهم الخاصة وكانوا يلاقون معاملة سيئة شديدة القسوة.

ا سفر اللاوين ٢٥ وما يليه.

الترمانيني، ص٥٩.

[&]quot; تأريخ المعاملة الانسانية ١٦٦١ نقلاً عن عبدالكريم فرحان، أسرى الحرب عبر التأريخ، ص٢٢٠٠.

ناصر الدين أسد، القيان والغناء في العصر الجاهلي، ١٩٦٩، ص٢٥. وما يليها، عبدالكريم فرحان، ص١٠٧٠

المبحث الثالث

طرق إنقضاء صفة الرق قبل الاسلام

صغة الرق واستعادة الرقيق حريته واكتسابه شخصيته القانونية واكتسابه أهلية الوجوب الكاملة للحصول على الحقوق وتحمل الالتزامات. ولم تكن الامم على درجة واحدة في السماح بتحرير الرقيق لعوامل إقتصادية وعرفية ودينية كان لها التأثير على منحه أو منعه.

وفيما يلي نماذج من أسباب انهاء الرق:

أولاً: أهم أسباب إنهاء حالة الرق في وادي الرافدين:

كانت حالة الرق تنتهي ريعود الرقيق الى حريته لأسباب متعددة منها:

- ا. عمل ارادي قانوني يريد به مالك الرقيق تحريره من العبودية ليرجع الى ما كان عليه قبل الاسترقاق لدوافع منها:
 - التقرب للآله لأن العمل من الصالحات.
 - الاعتراف بخدمات العبد الجليلة له أو لدولته.
 - لكبر سن الرقيق.
 - مقابل عوض يدفعه لسيده.
 - ٧. عمل لاإرادي بحكم القانون في حالات منها:
 - عتق المرأة الأمة وأولادها بمجرد وفاة زوجها الحر.
- التبني: فإذا تبنى رجل من الاحرار رقيقه عبداً أو جارية يتحرر المتبني'.

ثانياً: النظام الروماني:

كان الرق ينتهي بأسباب خارجة عن إرادة السيد وأسباب راجعة لإرادته:

- ١- الاسباب الخارجة عن إرادة السيد:
- العبد الرقيق في بلد آخر إذا رجع الى وطنه.

الاستاذ شعيب أحمد الحمداني، قانون حمورابي، ص٩٠ وما يليها.

- الأسير الفار والعائد الى وطنه.
 - ٢- الأسباب العائدة الى إرادة السيد:
- نبذ السيد عبده بسبب مرضه أو شيخوخته فيتحرر العبد كعقوبة على السيد.
 - دفع السيد عبده الى الفسق والدعارة.
 - مكافأته على خدمة أداها لسيده أو لمجتمعه.
- إذا كشف عن قاتل سيده أو عن جناة في بعض الجرائم العامة مثل جناة تزييف
 المسكوكات أو الاغتصاب أو الهروب من الجندية.
 - تحريره من السيد لأي سبب إرادي آخراً.
- ٣. في عصر الامبراطور: أخذت فكرة الاعتقاق تتسع بتأثير الافكار الفلسفية اليونانية وبدأ السادة يتباهون بالعتق رجرت العادة أن يسير العتقاء رراء جنازة مولاهم مباهاة بكثرة من أعتقه في حياته.

ثالثاً: الاعتاق في التعليمات اليهودية:

كان العتق في ظل التعليمات عصوراً في الرقيق اليهودي كخدمته لسيده اليهود ست سنوات أو في سنة الغفران (اليوبيل) أما المسترق غير اليهودي فيبقى رقيقاً مدى الحياة وقد نص على هذا الحصر التوراة والتلمود.

رابعاً: الاعتاق في التعليمات السيحية:

اعتبرت المسيحية تحرير الرقيق عملاً مشروعاً وتقرباً الى الله وأخذت مندذ القرن السادس الميلادي تدعو له وقد أعلن البابا (جريجوار الكبير) (٥٩٠-٥٠٤) ان المسيح إنما جاء ليحرر المسيحيين ويعيد اليهم حريتهم، فجدير بالمسيحيين أن يتأسسوا به وليحذوا حذوه ليمحوا بالعتق خطاياهم ولكنها حصرت العتق بالارتقاء المسيحيين او المتضررين منهم."

صوفي ابو طالب، القانون الروماني، ص٢٢٣، وما يليها جبرائيل البنا، دروس في القانون الروماني، ص٤٨ وما يليها.

سفر لاوين ١٥ و ٤٦ نقلاً عن الترمانيني، ص٧٢٠.

يوسف اشباغ، تاريخ الأندلس عهد المرابطين، ترجمة محمد عبدالله عنان، ص١٢٨٠.

مستنقع العبيد والجسواري وتجفيف في القرآن

خامساً: الصين بعد أن تولى الامبراطور (وإنج مانج):

ألمه انتشار الرق في ضياع الصين الكبيرة فألغاه وألغى إيضا بتأميم الارض الزراعية وتقسيمها الى قطع متسارية وتوزيعها على الزراع وبذلك ألفى الرق والاقطاع في عمده.'

أ عبد الكريم فرحان، أسرى الحرب عبر التأريخ، ص٣٠.

.



الفصل الثاني الرق في القرآن

وتوزع دراسة هذا العنسوان على ثلاثة مباحث يخصص الاول لأسس المساواة البشرية في القرآن. والمبحث الشاني الطرق الوقاية ضد الرق في القرآن. المبحث الثالث الطرق العلاجية لمكافحة الرق في القرآن.





المبحث الأول أسس المساواة في القرآن

لقد سبق وفاق الدستور الآلهي الدساتير الوضعية وإعلانات حقوق الانسان بمنات السنين في إقرار مبدأ المساواة بين بني آدم في كل زمان ومكان وبنى دستور الله هذه المساواة البشرية على أسس كثيرة منها ما يلي:

الأساس الأول: وحدة النسب:

جميع افراد الاسرة البشرية في الماضي والحاضر والمستقبل أخوة وأخوات لأنهم أولاد أب واحد (آدم) وأم واحدة (حواء) وشيمة الاخوة هي المساواة في تعامل كل مع الآخر بدون تمييز وتفرقة، فقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَر وَأَنْشَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ﴿ وَالتقاكم " اي أقريكم صلة الى الله بالنسبة لحياة الآخرة وأنفعكم للبشرية بالنسبة والى الحياة الدنيوية كما قال الرسول ﷺ: (أفضل الناس أنفعهم للناس).

الأساس الثاني: وحدة المعدن:

فكل إنسان خلق ويخلق من معدن واحد وهو التراب لأن كل إنسان يخلق من حيمن الذكر وبوييضة الأنثى، وهما جوهر وخلاصة الحدم، والدم جوهر وخلاصة المواد الغذائية التي يتعاطاها الانسان لاستمرارية الحياة، والمواد الغذائية جوهر وخلاصة التراب، وعلى هذا الاساس كل انسان خلق ويخلق من التراب بصورة غير مباشرة فليس معدن البعض ذهبا والبعض الآخر نحاساً مثلاً حتى يكون للصنف الاول فليس معدن البعض ذهبا والبعض الآخر نحاساً مثلاً حتى يكون للصنف الاول الأفضلية على الثاني: قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بُونَ كُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بُونَ كُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ

ا سورة الحجرات الآية (١٣) السورة الروم الآية (٢٠).

وقد أكد الرسول الكريم ﷺ هذين الأساسين في حجة السوداع فقسال: (كلكم مسن آدم وآدم من تراب لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على أسود الا بالتقوى).

الأساس الثالث: وحدة الصانع (الخالق):

فخالق البشرية جمعاء هو الله، فالإنسان ليس كالبضاعة تختلف في الجودة والرداءة لاختلاف الشركات المنتجة لها، فكل انسان في الماضي والحاضر والمستقبل من خلق الله وحده، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَسْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .
لَعَلَّكُمْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ ال

الاساس الرابع: وحدة التكريم:

كرم الانسان بخلقه على أحسن صورة، وبنعمة أنعمها عليه دون تمييز أو تفرقة، فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَسِرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرِ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَغْضِيلًا ﴾. ﴿

الأساس الخامس: وحدة الدين:

فرق دستور الله بين الشريعة والدين، فالاولى (الشريعة) تختلف باختلاف الشعوب والامم لأنها تنظم حياة الدنيا، وللإنسان مجال الاجتهاد فيها حسب تطور مستلزمات الحياة.

والثاني (الدين) لا يختلف باختلاف الامم، فالدين واحد لانه إعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع بالله وبما يتفرع عنه من سائر المغيبات، وليس عمل الاختلاف والاجتهاد، فقال تعالى ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَتِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ﴾ .

سورة البقرة الآية (٢١)

سورة الاسراء الآية (٧٠).

سورة الشورى الآية (١٣)

الاساس السادس: وحدة المصلحة وملكية خيرات الارض:

قال تعالى: ﴿ هُو اللَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُو بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ذلا حدود في الاسلام بين الاقاليم والاقطار، والملكية لله وحده فأباحها للإنسان دون تمييز أو تفرقة، فالفائض من خيات الارض لدى أي شعب أو أمة يجب أن يصرف لشعب آخر أو أمة أخرى عن يحتاج اليه، وهذه الملكية المشتركة ليست على أساس فكرة الشيوعية وإنما هي الاباحة الأصلية غيد المسبوقة عملكية أحد.

الاساس السابع: وحدة المصير:

فالناس كلهم متسارون في هذا المصير وهو الموت ومفارقة حياة الدنيا سواءً كانت الموت في كوخ او خرابة أو قصر مشيد مزين: قال تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمُوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوج مُشَيَّدَةٍ ﴾."

الاساس الثامن: وحدة المسؤولية:

فكل فرد هو المسؤول عن تبعات أعماله إن كانت خيراً فجزاؤه خير وإن كانت شراً فجزاؤه شر، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾. `

الاساس التاسع: وحدة المعبود:

يشترك افراد الاسرة البشرية النين يؤمنون بوجود إله واحد في أنهم يخضعون ويسجدون لهذا الإله الواحد وهم يعبدونه كل بعبادت الخاصة في ضوء التعليمات الواردة في دينه، فلا يوجد هناك إلهان معبودان في جميع الاديان.

كما ررد في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ وفي هذه الجملة التي يكررها المصلي عدة مرات في صلاته قدم المفعول به (إيَّاك) على الفعل وفاعله ومن القواعد البلاغية أن كل

سررة البقرة الآية (٢٩)

سورة النساء الآية (٧٨).

سورة الزلزلة الآية (٧ ـ ٨).

ما حقه التأخير إذا قدم يدل على الحصر، أي أن عبودية الانسان تنحصر في معبسود واحد وهو (الله عز وجل).

الاساس العاشر: رحدة المرجع:

مرجع جميع الكائنات الحيتمن الانسان وغيره لقضاء حاجاته هو الله وحده، فالاسرة البشرية متحدة في هذه المرجعية لإتفاق الاديان وعقسول العقلاء على انه لايوجد مرجع آخر غيره كما ورد في قوله تعالى أيضاً (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) ووجه الحصر كما ذكرنا في موضوع (إِيَّاكَ نَعْبُدُ).

المبحث الثاني الطرق الوقائية ضد وقوع الرق في القرآن

المراد بالطرق الوقائية هو سد وإلغاء روافد الرق حتى يجف المستنقع المكون منها ومسن ديدن القرآن الكريم مكافحة كل ظاهرة جرمية بالوسائل الوقائية والاعتماد عليها أكثر من الاعتماد على الطرق العلاجية، لأن الوقاية خير مسن العلاج كأعتماده في مكافحة الاعمال اللامعقولة وغير المشروعة على العبادات التي كلف بها الانسان.

ومن نماذج الطرق الوقائية ضد الرق ما يلي:

اولاً: مقاومة استرقاق الأسير:

والأسر كان من أهم وأغرز روافد الرق ومن أقدمها، فجاء القرآن الكريم وحصر مصير الاسير في اطلاق سراحه بإحدى الطريقتين لا ثالثة لهما وهما إطلاق سراحه إما مناً وتفضلاً بدون مقابل وإما فداءً بمقابل من لدن الطرف الآخر وأي عوض مادي أو معنوي قال تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَلْعَنْتُمُ وهُمْ فَشُدُوا الْوَتَاقِ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ . وصيغة (فإما مناً وإما فداءً) للحصر وفق قواعد علم البلاغة.

وقبل نزول هذه الآية نزلت آية أخرى بصدد أحكام الأسبع بعد إنتصار المسلمين في معركة بدر على أعدائهم وقيام الرسول بي باطلاق سراح الأسرى إمّا منّا وبدون مقابل بالنسبة لمن لافدية له وإما مقابل فدية مادية أو فدية معنوبة وهي تعليم بعض أولاد الصحابة للقراءة والكتابة، ولكن عملية قيام الرسول بإطلاق سراح الاسرى كانت مسبوقة باستشارة كبار أصحابه فاستشار أبا بكر في فقال: (هم بنو العشيرة تأخذ منهم فدية تكون لنا قوة على الكفار، وعسى الله أن يهديهم الى الاسلام).

سورة محمد الآية (٤).

واستشار عمر الله فقال: (أرى أن تمكننا من رقابهم فنقربها فإنهم أثمة الكفر) شم أخذ بما يتفق مع رأي أبي بكر وقال له: (مثلك مثل عيسى قال: ﴿إِنْ تُعَذَّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبِادُكَ وَإِنْ تَعْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ \. وقال لعمر: (مثلك مثل نوح قال: ﴿ رَبِّ لاَ تَدَرْ عَلَى الأَرْض مِنْ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴾) .

ثم نزل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُوسِدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُويِدُ الْأَخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فيمَا أَخَذْتُمْ عَدَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

وهاتان الآيتان رغم مافيهما من عتاب للرسول على على حينه كما ذكرنا في التعامل مع أسرى بدر إلا أنهما لاتدلان لا من قريب ولا من بعيد على جواز قتل الاسرى أو إسترقاقهم أو إكراههم على الأسلام للاسباب الآتية:

- ١) تصرف في أمر لم ينزل فيه تشريع نص سماري بعد.
- لا كان التصرف قبل أوانه لأنه حصل في وقت كانت الدعوة الاسلامية مازالت في مرحلة النشأة والتكوين.
 - ٣) كان الاعداء يتربصون بالمسلمين من كل جانب.
 - ٤) كل دعوة إصلاحية لابد لظهورها من التثبت والأرضية.
- كان المعروض وفق حكمة الله الاستمرار على القتال وعدم إيقاف الحرب طمعاً في الحصول على الغنائم وفدية الاسرى، لأن التصرف لم يكن من صالح المسلمين بل كان يدل على الاستضعاف أمام الأعداء.
- إن حصر مصير الاسير في إطلاق سراحهم إما مناً وإما فداءاً جاء بعد أن تركزت دعائم الدولة الاسلامية وإستقرت الامور للدعوة الاسلامية وسارت في طريقه الطبيعي.
- ٧) ومن زعم أن الآية الرابعة من سورة عمد منسوخة بالآيتين (٦٧-٨٨) من سورة الانفال فقد وقع في خطأ فاحش لايغتفر لأسباب كثيرة منها:

^{&#}x27; سورة المائدة الآية (١١٨).

سورة نوح الآية (٢٦).

سورة الانفال الأيتان (٢٧-٦٨)

- عدم وجود تناقض بل التعارض بين الناسخ والمنسوخ المزعومين والنسخ لرفع التناقض لأن كل واحد منهما جاء ليعالج حكم الأسير في ظرف خاص.
- المنسوخ المزعوم نزل بعد الناسخ ومن شروط النسخ أن يكسون المنص
 الناسخ متأخرا في الوجود عن المنسوخ.

ثانياً: قريم القرصنة والاختطاف وفوهما:

بعد أن كان ضحايا هذه الاعتداءات يعاملون معاملة أسرى الحرب فيفرض عليهم الرق فحرم القرآن القرصنة والخطف واعتبرهما من الجرائم الستي لايترتب عليهما أي أثر شرعي أو مكسب مالي بل يعدان من جرائم الحرابة والفساد في الارض لأن استخدام العنف والقوة خارج العمران لأخذ الانفس وإختطاف الناس أشد جرماً وابلغ قسوة من أخذ الاموال من قطاع الطرق.

فالقرصنة والاختطاف لغرض الاسترقاق جرعتان مشمولتان بسلا شبك بقوليه تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلاَفٍ أَوْ يُنفَوا مِنْ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي التَّذِيا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَدَابٌ عَظِيمٌ ﴾ . (الدُّنيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَدَابٌ عَظِيمٌ ﴾ . (

ثالثاً: مماجة القرآن الجرائم المعاقب عليها بالاسترقاق:

ذكرنا سابقاً أن عقوبة الجرائم الخطيرة على المجتمع كان الحكم على الجاني بالاسترقاق كالقتل والسرقة والزنا ونحوها لمصلحة المجني عليه أو الدولة فجاء القرآن فحده لكل جريمة منها عقوبة خاصة تتلائم مع حجم الجريمة فخصص للقتل العمد العدوان القصاص وللسرقة قطع اليد وللزنا الجلد ونحو ذلك.

وحرم عقاب الجاني بالاسترقاق أيّاً كانت خطورة الجريمة لأن الرق ظاهرة جرمية تتنافى مع إنسانية الإنسان وتكريمه وجعله سيد المخلوقات.

رابعاً: مكافحة الفقر واستبعاد الدين أو فقر الفقير سبباً للاسترقاق:

ذكرنا في بعض المجتمعات القديمة كان الفقر في بعض الاحيان يلجئ الفقير الى الاستدانة مقابل فائدة وحين وقت تسديد الدين وفائدته يعجز المدين الوفاء بالتزاماته ويتفق معه الدائن على أن يزيده مبلغاً من الفائدة مقابل أن يزيد له الاجل ويقول له زدني مبلغاً أزدك أجلاً وهكذا تتراكم عليه المبالغ من أصل الدين وفوائده وتصبح الفائدة أضعافاً مضاعفة في عجتمع تخلف فيه موازين العدل وكانت هذه الطريقة باعثة على إزدياد حدة الفقر الذي يفضي بالمدين الى مستنقع الرق حيث كان يباح للدائن عرفاً أن يسترق المدين العاجز عن وفاء دينه، بل كان له حق استرقاق زوجته و أولاده أيضاً فيبيعهم لاستيفاء دينه من عمنهم فجاء القرآن فأرجب نفقة الفقير على أقاربه وعلى المسلمين (الانفاق في سبيل الله) وعلى أموال الزكاة وعلى بيت المال (الخزانة العامة) وفرض على القاضي إمهال المدين الى الميسرة: ﴿وَإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾. وهكذا كان دُو عجز المدين سبباً من اسباب الرق.

وحرم القرآن الفوائد الربوية وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّيا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِحَـرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُمُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ﴾ .

خامساً: سلب سلطة الشخص على نفسه ببيعه لفيه:

في المجتمعات السابقة كان للشخص السلطة على نفسه عند الحاجمة الاقتصاية فسدّها القرآن عن طريق سد فقره بالزكاة والنفقة وغيها وحرم التعامل بالانسان و التصرف به وكرمه وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِي أَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِي أَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَقَقْدُ كُرَّمْنَا بَنِي أَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَقَتْنَاهُمْ عَلَى كَثِيدِ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ .

سورة البقرة الآية (۲۸۰).

سورة البقرة الآية (۲۷۸–۲۷۹)

سورة الاسراء الآية (٧٠)

مستنقع العبيد د والجسواري وتجفيف في القسرآن

سادساً: حرمان الشخص من السلطة الأبوية التي كانت تبيح لـلأب بيع أولاده بيع الارقاء:

فحرم القرآن هذه الظاهرة وحرم التعامل بالانسان وحصر حقوق الأب على أولاده في الاحترام والنفقة.

سابعاً: تعديل التناسل:

فكان اولاد الارقاء أرقاء فعدله القرآن فجعل التناسل سبباً للعتبق والتحريس وعبدً أولاد الجواري من الازواج الاحرار أحراراً كما إعتبر أمهم أم الولد، أي أماً عررة بعبد وفاة زوجها.

ثامناً: حرم القرآن كل سبب من اسباب الرق في القوانين والاعراف السابقة

أو قضى على مصادر الرق وجفف كل رافد من روافده كل بنص خاص أو نبص عمام فتجفف المستنقع في مدة أقصاها نهاية القرن الاول الهجري من غير رجعة.

المبحث الثالث الطرق العلاجية ضد الرق في القرآن

رغم تركيز القرآن على الوسائل الوقائية في مكافحة ظاهرة الرق قبل الوقوع الا انه لم يهمل إستخدام الطرق العلاجية للقضاء على نظام الرق بعد وقوعه وانتشاره ومن أهم تلك الطرق ما يلي:

أولاً: خصص ثمن موارد الزكاة للعبيد والجواري لشراء أنفسهم من اسيادهم مقابل مبلغ من المال لأن كل ما يكسبه الرقيق من الحقوق المالية و الامسوال المنقولة وغير المنقولة كانت لأسيادهم سوى هذا الثمن من واردات الزكاة فأنه خصص لغرض تحرير الرقيق من العبودية فقال سبحانه تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَن العبودية فقال سبحانه تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُولَقَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً عَلَيْهَا وَالْمُولَقَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾. قوله تعالى: (وَفِي الرِّقَابِ) اي فك قيود الرق عن رقاب الأرقاء من العبيد والجواري.

ثانياً: جعل تحرير الأرقاء من العبيد والجواري كفارة لأربعة أنواع من الذنوب وهي:

القتل الخطأ: وهو قتل أخطأ القاتل حين إرتكابه في أحد الامرين: أحدهما الخطأ في
الهدف كمن رمى شبحاً ظاناً أنه صيد ثم تبين أنه إنسان بريء، والثاني: الخطأ في
العملية كمن كان ينظف مسدسه وهو يجهل وجود الطلقة ثم تخرج الطلقة وتصيب
إنساناً فيديه قتيلاً.

وفي القتل الخطأ تجب الديه وهي تعويض مال ذو طبيعة عقابية يجب على عاقلة القاتل (عشيرته) أو الجهة التي ينتمي إليه وتجب الكفارة على الجاني وهي تحريس عبد أو جارية من الرق، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنَةً وَدَيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْله﴾ .

سورة التوبة (۲۰)

سورة النساء الآية (٩٢)

- ٢) الظهار: وهو أن يشبّه الزوج زوجته بإحدى عارمه ويقول لها أنت أمي أو كأمي مثلاً، وكان في العصر الجاهلي طلاقا والقرآن إعتبه تلاعباً بأحكام الله وقدسية علاقة الزوجة. وتصبح الزوجة عرمة على زوجها حتى يحرر رقيقاً فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيدُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا﴾ .
- ٣) جعل تحرير العبيد والجارية كفارة للعنث في اليمين فمن حلف ثم حنث فتجب عليه الكفارة وهي الاطعام أو الكسوة أوتحرير رقبة حسب إمكانية الحانث قال تعالى: ﴿لا يُوَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الأَيْمَانَ فَعَالَى: ﴿لا يُوَاخِذُكُمْ إِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةٍ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسُونَهُمْ أَوْ تَحْدِيدُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلاثَةٍ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا تَحْدِيدُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ ثَلاثَةٍ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانِكُمْ كَدُلِكَ يُبِينُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾".
- ٤) جعل تحرير الرقيق كفارة لمن يعاشر زوجته (يجامعها) في نهار رمضان وهو صائم، عن أبي هريرة قال: جاء رجل الى النبي على: (قال هلكت يارسول الله، فقال وما أهلكك قال واقعت على إمرأتي في رمضان، قال هل تجد ما تعتق رقبة؟ قال: لا قال: هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين، قال: لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا: قال ثم جلس فأتى النبي بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال أأفقر منا فيما بين لابتيها هل أحوج اليه منا فضحك النبي حتى بدت أنيابه ثم قال إذهب فأطعمه أهلك).

ثالثاً: المكاتبة: وهي أن يتم الاتفاق بين السيد ورقيقه على أن يعتقه إذا دفع له مبلغاً من الله الله وبعد هذا الاتفاق يحق لهذا الرقيق أن يحصل على المال بأي وسيلة من الرسائل

ر سورة المجادلة الآية (٣)

سورة المائدة الآية (٨٩)

زنبيل

هما الحرتان في المدينة بين حرتين

صحيح مسلم في باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها ٧٨١/٢.

المشروعة ويحق له أن يتصرف تصرف الأحرار فيبيع ويشتري ويتاجر حتى يستطيع أن يجمع المبلغ المتفق عليه وتتحرر رقبته، وبهذا الصدد يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَٱتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللّه الّذي آتَاكُمْ ﴾.

والامر (كاتبوهم) في هذه الآية للوجوب ولا يجوز للسيد أن يمتنع عن قبول المكاتبة متى أبدى الرقيق رغبته في تحرير نفسه لقاء المبلغ المتفق عليه.

رابعاً: تشجيع القرآن الأسياد على تحرير أرقائهم مقابل ثواب ينالونه يوم القيامة وعده أكبر قربة يتقرب بها الانسان الى الله وبهذا الصدد يقول سبحانه وتعالى: ﴿ فَلا اتْتَحَمَ الْعَقَبَةُ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ، فَكُ رَقَبَةٍ ﴾ لا أن إقتحام العقبة الكبرى التي لابد من اقتحامها للتقرب الى الله تتطلب القيام بهذا العمل الجليل من أعمال البر وهو تحرير الرقيق.

خامساً: الولادة والنسل: بعد أن كان الولادة سبباً للرق لدى الامم القديمة من حيث اعتبار ولد الرقيق رقيقاً جعلها الاسلام سبباً للتحرير والاعتاق وأولاد الجواري من أزواجهسن الاحرار أحراراً كما تصبح أمهم مستحقة للحرية بعد وفاة سيدها ويسمى الفقهاء تلك الامهات أمهات الاولاد فلايستطيع التصرف بهم لا بالمعاوضات ولا بالتبرعات.

صادساً: اتخاذ الاسلام احتياطات فوق العادة لمصالح الارقاء فمن صدر عنه تعبير يدل على اعتقاق رقيقه يعده الاسلام أمراً، فمصير الرقيق هو العتى في الحال سواء كان في تعبيره جاداً أو هازلاً مصيباً أو مخطئاً عتاراً او مكرهاً ومصدر هذا التعميم قوله الرسول على ثلاث جدهن جد وهزلهن جد (العتق......).

سابعاً: التدبير وهو الوصية بعتق رقيقه بعد وفاته وقد إتخف الاسلام جميع وسنائل الحيطة لضمان حرية الرقيق ليمنع السيد الموصي من التراجع من وصيته والتصرف به في حياته تصرفاً ينقل ملكيته الى شخص آخر.

أ سورة النور الآية (٣٣).

سورة البلد الآيات (١١ ـ ١٣)

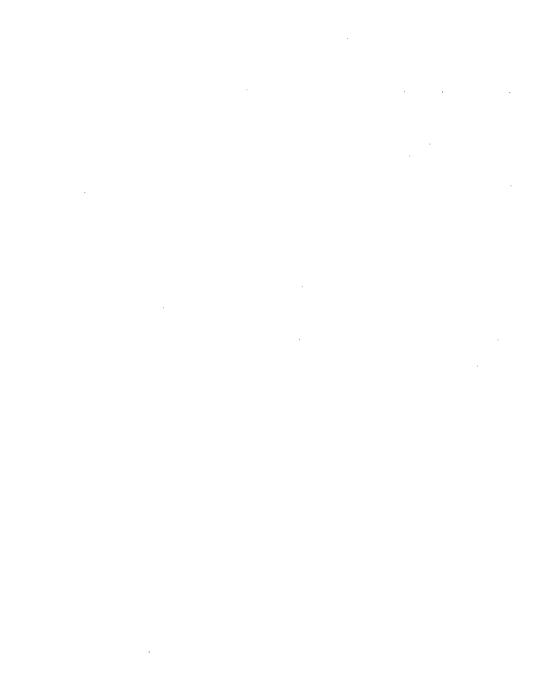
ثامناً: إيذاء السيد لرقيقه وكان يجيز له ان يتقدم بالشكوى أمام القضاء ضد سيده الذي تعامل معه معاملة غير حسنة وقد ذهب فقهاء الاسلام الى ان إيذاء السيد لعبده إيذاء بليغا أو تمثيله به يزدي الى عتقه تلقائياً بدون أي إجراء قضائي'.

الإستنتاج :-

يستنتج من هذا العرض في الفصل الثاني أن القرآن لم يُقر الرق ليكون نظاماً مشروعاً مستعراً في كل زمان ومكان كما يزعم بعض من المسلمين المثقفين الذين لم يستوعبوا أبعاد الموضوع في القرآن ولم يدرسوه دراسة علمية دقيقة حتى أعطوا لإعداء الاسلام الضوء الأخضر ليطعنوا بالاسلام بأنه دين أقر إستعباد الإنسان.

وإنما النتيجة الحتمية للطرق الوقائية والعلاجية هي تهيئة الظروف للقضاء عليه الى الأبد من غير رجعة خلال فترة لاتتجاوز القرن الأول الهجري إعتباراً من تأريخ مكافحة هذه الظاهرة الجرمية.

د. عبدالواحد وافي، الحرية في الاسلام/ ص٥٢٠.





الفصل الثالث

حكمة إلفاء الرق التدرجي وإيقاف العمل بآياته

وتوزع دراسة هذا العنوان على مبحثين: يخصص الاول لحكمة الغاء الرق التدرجي. والمبحث الثاني لبيان أن ايقاف العمل بآيات أحكام الرق ليس نسخا.





المبحث الأول

حكمة إلغاء الرق التدرجي

كما ذكرنا في المبحث الاول من الفصل الاول كانت هناك مصادر وروافد تنزود مستنقع العبيد والجواري بما يساعد على إستمراره فشرع القرآن طرقاً وقائية لقطع تلك الروافيد فوضع فترة إنتقائية للقضاء على هذه الظاهرة لاتتجارز مدة إنتهائها الجييل القائم آنناك، وقد نظم القرآن الكريم أحكام العبيد والجواري من هذا الجيل، ولكن لماذا لم يلغ الاسلام الرق ولم يبطله دفعة واحدة ؟ الجواب على هذا السؤال هو أنه جاء الاسلام الحكيم الحاذق ليخرج الناس من الظلمات الى النور وليكافح الأميراض الاجتماعية الفتاكة المزمنة المتوطنة المنتشرة بين المجتمعات، واتخذ طرقاً تدرجية حكيمة إستبعاداً لأي رد فعيل سلبي ومنعاً للغاية المقصودة من مكافحة تلك الأمراض كمرض التعاميل بالفوائد الربوية ومرض تعاطي المسكرات وضوهما وكان في مقدمة تلك الاميراض مسرض نظام الرق السائد آنذاك في بقاع الارض وفي جميع أنحاء العالم، فبدأ باستنصال جذوره بطرق حكيمة تدريجية ووضع لإلغائه النهائي فترة إنتقالية لاتتجارز القرن الاول الهجري ونظم حكيمة تدريجية ووضع لإلغائه النهائي فترة إنتقالية لاتتجارز القرن الاول الهجري ونظم احكام الرق في هذه الفترة علاجاً للأمر الواقع المفروض لا إقبراراً بمشروعيته كحكم إلهي مباح، لأنه قبيح لذاته ولايتصور أن يُقر الشارع الحكيم مشروعية ما هو قبيح لذاته وعسل همجي ضد الإنسانية ومن أهم الاسباب التي دعت الى الاعتماف بالرق وقتياً مايلي:

اولاً: حين جاء الاسلام كانت نسبة العبيد والجواري في المجتمع العربي الجاهلي والمجتمعات الأخرى أكثر من نسبة الأحرار، فكان لكل فرد من الاقطاع والاغنياء آلاف منهم أعدوهم للتجارة بهم وكان لهم أسواق خاصة كسوق العكاظ وكان عيش كل عبد أو جارية مؤمنًا من قبل سيده ولو حكم الاسلام بتحريرهم وإعتاقهم وإنقاذهم من مذلة العبودية دفعة واحدة لحصلت كارثة عدم إمكان تأمين عيشهم في وقت لم يكن هناك مورد من بيت المال والخزانة العامة، وكان من المستحيل تأمين عمل مباح يوفر لهم مكسباً ومورداً لعيشهم. وفي قيام مثل هذه الظروف لم يكن من الحكمة إلغاء رق هؤلاء الملايين من

العبيد والجواري دفعة واحدة.

ثانياً: جاء الاسلام وكانت التجارة بالعبيد والجواري تشكل العمود الفقري للحياة الاقتصادية ولو ألغي الرق دفعة واحدة لحصل فراغ كبير في المجال الاقتصادي، فكان من الضروريات الاقتصادية سد هذا الفراغ ببديل كاف واف وكان هذا السد آنذاك من باب المستحيلات ولهذا اعترف الاسلام وقتياً ببقاء العبيد والجواري على حالة الرق الى أن يتوفر سد مناسب لهذا الفراغ في وقت آخر.

ثالثاً: في وقت طلوع شمس الاسلام كان الملايين من الطفاة داخل الجزيرة العربية وخارجها معتمدين على التجارة بالرق وكانوا علكون آلافا من العبيد والجواري تم إعدادهم للبيع والشراء والحصول على الارباح ولو ألغي الرق في هذا الظرف دفعة واحدة لألحق الإلغساء أضراراً إقتصادية كبيرة بمصالح هؤلاء الطفاة ومن البدهي أن النتيجة الحتمية حينئذ كانت وقوفهم ضد الإسلام وضد تبليغ الرسالة المحمدية.

وابعاً: من مقتضى طبيعة الإنسان أنه إذا إستمر على حالة معينة من العيش ولو كان مذلة ككرنه خادماً للغير أو نحو ذلك تصبح تلك الخليقة التي تعود عليها جزءاً من طبيعته أي تطبع عليها ولو غير هذا التطبع دفعة واحدة لأدى الى رد فعل سلبسي من قبل صاحبه المتطبع، ومن الشواهد على هذه الحقيقة ما قام به إبرهام لنكولن رئيس الولايات المتحدة الامريكية السادس عشر من إصدار قانون تحريم العبيد والجواري وتحريم التجارة بهم وإعتبار هذا التعامل جريمة يعاقب عليها ورغم ذلك قام العبيد والجواري أنفسهم بالثورة ضد هذا القانون الجديد وفضّلوا بقاءهم عبيداً وجواري تحت سلطة أسيادهم لأن العبودينة أصبحت جزءاً من طبيعتهم.

ورعاية لهذه الحقائق إقتضت الحكمة الإلهية مكافحة هذه الظاهرة المتخلفة والمرض المزمن المتوطن بصورة تدريجية فوضع لإنتهائها فترة إنتقالية لاتتجاوز القرن الاول الهجري كما ذكرنا.

وما جاء في القرآن الكريم من آيات أحكام العبيد والجواري في تلك الفترة الانتقالية إنتهى العمل بها بعد تلك الفترة وهذا ليس من باب النسخ، وإنما هو من باب العمل بالقانون الذي شرع لغرض ونفّذ هذا الغرض وانتهى دور القانون بانتهاء هدفه.

المبحث الثاني إيقاف العمل بآيات أحكام الرق ليس نسخاً

توقف العمل بآيات أحكام تنظيم علاقات الأرقاء بعضهم ببعض أو بغيرهم بعد الفترة الانتقالية كان لانتهاء الغرض الذي شرعت تلك الاحكام لأجله.

ومن القواعد العامة المتفق عليها في الشرائع والقوانين أن كل نص أو حكم شرع الأجل غرض معين ينتهي العمل به إذا تحقق ذلك الغرض. الأن ذلك الغرض كان علة غائية، والقاعدة العامة تقضي بأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.

ونسخ الغاء حكم شرعي سابق بدليل شرعي لاحق لرفع التناقض بينهما.

وهذا التعريف لاينطبق على توقف العمل بأحكام الرقيق وأنما النسخ (او الالغاء) نوعان الصريح والضمني:

النوع الأول: الالفاء الصريح

هو أن يصرح شارع الحكمين بأن المتقدم منهما قد ألغى بالمتأخر. وهذا النوع موجود في القوانين الوضعية، في نهاية كل قانون جديد تنص مادت على ان القانون السابق يلغي بالجديد.

وموجود في السنة النبوية كما في قول الرسول — الله المسول عن زيارة القبور فزوروها) أو (الا فزوروها).

النوع الثاني: الالفاء الضمني

هذا موجود بين نصين او حكمين متناقضين سواء كان في القرآن اذا فرض وجود النسخ فيه والسنة النبوية والقانون لرفع التناقض القائم بينهما، لان المتناقضين لايجتمعان معاً ولايرتفعان معاً لذا اللاحق منهما يعد ناسخاً للسابق.

[·] بين النصين أو الحكمين المتناقضين لرفع التناقض بينهما،

ومن شروط النسخ في القرآن الكريم ما يلي:

اولاً: ثبوت قرأنية كل ما يسمى ناسخاً ومنسوخاً في القرآن بالتواتر لان كل آية او جملة أو كلمة من القرآن متواترة فكل نص شرعي لم يثبت تواتره لايسمى قرآناً وبالتالي لا يكون ناسخاً ولا منسوخاً.

ثانياً: ثبوت تأخر الناسخ عن المنسوخ في التشريع والنزول على الرسول بالتواتر لأن الحكم المنسوخ كان قبل النسخ من القرآن وثبت قرآنيته بالتواتر وماثبت بالتواتر لا يزول إلا بما هو ثابت بالتواتر، والقاعدة الشرعية العامة المتفق عليها (ان اليقين لا يزول الا باليقين).

ثالثاً: أن يكون الحكم قابلاً للنسخ فأحكام المعتقدات والاخبار والوعود والوعيد وأمهات الاحكام التي لاتختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص لاتقبل النسخ والالغاء باجماع العلماء واتفاق العقلاء.

رابعاً: التناقض بين الناسخ والمنسوخ بحيث لا يمكن إجتماعمها معاً وارتفاعهما معاً.

ومن البدهي أن شروط التناقض إتحاد المتناقضين في تسعة أمور واختلافهما في أمرين:

أ- الوحدة في الامور التسمة الآتية:

- إ) وحدة الموضوع: فلا تناقض بين كامل الاهلية تصرفاته صحيحة وعديم الاهلية تصرفاته باطلة.
- ٢) وحدة المحمول، فلاتناقض بين عديم الاهلية يسأل مسدنياً وعسديم الاهليسة لايسأل جنائياً.
 - ٣) وحدة الزمان، فلا تناقض بين وجوب صيام في نهار رمضان وعدم وجوبه في لياليه.
- ٤) وحدة المكان، فلا تناقض بين قانون العقوبات العراقي يسري على الجرائم التي ترتكب خارج ترتكب في العراق وقانون العقوبات العراقي، لايسري على الجرائم التي ترتكب خارج العراق.
- ٥) وحدة الشرط: فلا تناقض بين يعاقب المتهم بشرط ثبوت التهمة، ولايعاقب إذا لم
 يثبت التهمة.
- ٦) رحدة الاضافة: فلا تناقض بين المتهم يعاقب بالنسبة الى جرعته ولا يعاقب بالنسبة لحرعة غيره.
- ٧) وحدة القوة والفعل: فلا تناقض بين الجنين ليس له شخصية قانونيمة أي بالفعل ولمه

مستنقع العبيد والجسواري وتجفيف في القسرآن

شخصية أي بالقرة (الامكان).

- ٨) وحدة الكل والجزء، فلا تناقض بين الرمان يؤكل أي لبه والرمان لا يؤكل أي كله
 (مع القشرة).
- ٩) وحدة العزيمة أو الرخصة: العزيمة عبارة عن الحكم الأصلي كما هو المطلوب من الشارع. والرخصة هو تغير (أو تبدل) الحكم من الصعوبة إلى السهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الأصلي. وبناء على ذلك لا تناقض بين آية (يَا أَيُهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُوْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَقْلِبُواْ مِثَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِنْ الله مَنة يَعْلِبُواْ أَلْفا مِن الَّذِينَ كَفَرُواْ بِالنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ لا وبين آية (الآن خَفَّ فَ اللّه مَنتُ يَعْلِبُواْ أَلْفا مِن الدِيكَمُ صَعْفاً فَإِن يَكُن مِنكُم مِنتَةٌ صَابِرةٌ يَعْلِبُواْ مِئتَيْنِ وَإِن يَكُن مَنكُم مِنتَةٌ صَابِرةٌ يَعْلِبُواْ مَئتَيْنِ وَإِن يَكُن مَنكُم مِنتَةٌ صَابِرةٌ يَعْلِبُواْ مَئتَيْنِ وَإِن يَكُن مَنكُم مَنتَةٌ صَابِرةٌ يَعْلِبُواْ الْفَيْنِ بِإِذْنِ اللّهِ وَاللّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ لا نَا الحكم في الأولى عزيمة وفي الثانية رخصة."

ب- الاختلاف في الكم والكيف:

والإختلاف في الكم بأن يكون أحدهما كلياً والآخر جزئيا، فلا تناقض بين كليتين لجواز كذبهما، مثل كل حي انسان ولا شيء من الإنسان بحي، فهما كاذبان. وكذلك لا تناقض بين قضيتين جزئيتين، مثل بعض الإنسان عالم وبعض الإنسان ليس بعالم، لصدقهما معا.

أما الإختلاف في الكيف أي في الإيجاب والسلب، فكما ذكرنا في الأمثلة التسعة السابقة.

ربناءاً على ما ذكرنا إيقاف العمل بآيات أحكام العبيد والجنواري مبني على إنتهاء العبيد والجواري وعدم بقائهم من الناحية الشرعية. فالتصرف بهم بالبيع والشراء وغيرهما باطل لأن الانسان غير قابل للتعامل، ومعاشرة الجواري جنسياً تعد جريمة الزنا، لأن التسري بهن الغي ولافرق بين الزنا مع إمرأة وبين من قصد جارينة الينوم، لان صفة الرق الغيت وأنهيت إلى الابد من غير رجعة.

[·] هذا الشرط من زيادتي، لأن شروط التناقض في الوحدة بميزان علم المنطق ثمانية كما ذكرنا.

٢ الأنفال: ٦٥

⁷ الأنفال : ٦٦

لمزيد من التفصيل ينظر: مؤلفنا التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن، ص٢٠ ومايليها.





الفصل الرابع

تنظيم التعامل مع الرق في القرآن الكريم والسنة النبوية وسير من أتبع السنة

نحاول في هذا الفصل بيان كيفية التعامل مع الرقيق بايجاز في القران الكريم والسنة النبوية وسيرة الراشدين والصحابة خلال الفترة الانتقالية الستي أقصاها نهاية القرن الاول الهجري في المبحثين التاليين:





المبحث الأول تنظيم أحكام الرقيق في القران

نص القران الكريم بوجه عام على رعاية المستضعفين في الارض بضمنهم الرقيق (العبيد والجواري) فقال تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضعفوا فِي الْاَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَنِّمَّةً وَالجواري) فقال تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضعفوا فِي الْاسرى او قتلهم او وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾ والقران لم يشر من بعيد او قريب الى استرقاق الاسرى او قتلهم او اكراههم على الدين وكذلك لم يقر أي رافد من الروافد الاخرى التي تعزود مستنقع العبيد والجواري بما يكون وسيلة لأدامته في المستقبل ومن تلك الايات التي عالجت احكمام الرقيق ما يلى:

- ال تعالى في وصف البر واعمال الابرار: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ ﴿ في الصلاة) قَبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْاَّخِرِ وَالْمَلَاثِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَالْمَالَاثِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَالْمَسَاكِينَ وَالْبَينَ وَالنَّبِيِّينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْبَنَ وَالنَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ (الرقيق) ﴾ أن وذلك حتى يستعين الرقيق عا يقدم له مسن العون على فك رقابه من الرق.
- ٧. في حالة الخوف عن عدم العدل من الزوجات حين تعددهن بالتزام الزوج يجب الاقتصار على واحدة او الاقتصار على زواج الاماء من ملك اليمين اذ ليس لهن من الحقوق ما للزوجات من الاحرار فلا يجب العدل بينهُن لا في القسم ولا في النفقة ولا في الكسوة فقال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَت أَيْسَانُكُمْ ﴾ وجدير بالذكر ان القيد الوارد في هذه الاية ليس له مفهوم مخالف، بل للانسان ان يتزوج من الجواري وان لم يكن له خوف عدم تطبيق العدالة بين الزوجات في حالة التعدد.

[ٔ] القصيص: ٥.

البقرة: ١٧٧

۳ النساء: ۳.

- ٣. في حالة عدم المكنة المالية للوفاء بالالتزامات الزوجية المالية في زواج الاحرار يجوز الزواج من الجواري قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً (عنى) أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ (الحرائر) الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ لَهِ الْمُؤْمِنَاتِ لَي ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ لَهُ وَالشَرط المذكور (عدم وجود المكنة المالية) ليس له مفهوم مخالف بل يجوز الزواج مسن الجواري ولو كان الزوج غنياً، خلافاً لمن زعم ذلك (كالصاري على تفسير الجلالين المحاري على تفسير الجلالين المحاري على المحاري المحاري على المحاري المحاري على المحاري المحاري على المحاري المحا
- ٤. في حالة كون الزانية جارية متزوجة ارتكبت جريمة الزنا فعقابها نصف عقاب الزوجة الزانية الحرة، فقال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ (الزنا) فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الزانية الحرة، فقال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ (الزنا) فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ (الحرائر) مِنَ الْعَدَابِ ﴾. ` وهذه الاية تدل على نسخ السرجم الثابت بقضاء الرسول باية: ﴿ الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجُلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَةَ جَلْدَة سواءً كانوا متوزوجين ليس له النصف ونحن نؤيد ذلك فعقوبة الزاني والزانية مئة جلدة سواءً كانوا متوزوجين أو لا لأن الرجم الذي قضى به الرسول (على العرف الجاهلي او العمل بالتوراة كما كان ذلك الامر في بقية الاحكام التي قضى بها الرسول (الله على الوحي. ثم ان عقوبة الرجم قاسية لا تتلائم مع العدالة الالهية والاسلام يأمر بان تكون السكينة حادة عند ذبح حيوان او طير حتى لا يتأذى والانسان اولى بالرعاينة المتيسرة في تنفيذ الاعدام.
- ٥. فرض القران على القاتل بالاضافة الى العقربة الاصلية المقررة للقتل تحرير رقبة كاحدى وسائل القضاء على الرق فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا (اي ما ينبغي ان يصدر عنه القتل) إلا خَطَأ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَخْرِيرُ (عتق) رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً (أي يجب عليه) وَدِيَةٌ مُسلَّمةٌ إلى أَهْلِهِ (ورثة المقتول) إلا أَنْ يَصَّدَّقُوا (اي يتصدقوا بان يعفوا عنهم) فَإِنْ كَانَ (المقتول) مِنْ قَوْمٍ عَدُوّ (حربي) لَكُمْ وَهُوَ مُسؤْمِنْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً (اي على قاتله كفارة ولا دية تسلم الى اهله لحرابته) وَإِنْ كَانَ (المقتول) مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيئَاقُ (اي عهد كأهل الذمة) فَديَسةٌ مُسَلَّمةٌ إلَى أهلِه (وهي ثلث دية المؤمن ان كان مجوسياً) وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ المؤمن ان كان مجوسياً) وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ المؤمن ان كان مجوسياً)

النساء: ٢٥.

النساء: ٢٥.

۲ النور: ۲۰

مُؤْمِنَةِ (اي على قاتله) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ (الرقبة) فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (اي عليه كفارة) فَإِنْ لَمْ يَستطع تسقط الكفارة فَإِنْ لَمْ يَستطع تسقط الكفارة لقوله تعالى: لا يكلف الله نفساً الآوسعها) تَوْيَةً مِنَ اللّهِ (مصدر منسوب بفعله) وَكَانَ اللّهُ عَلَيمًا حَكِيمًا ﴾ . أ

- ٦. فرض القرآن تحرير رقبة في كفارة الظهار كوسيلة اخرى للقضاء على الـرق وكـذلك في
 حلف اليمين وقد سبق تفصيل ذلك في موضوع الطرق العلاجية لمكافحة نظام الرق.
- ٧. حدد القران الكريم ثمن موارد الزكاة للرقيق ليشتري به نفسه من قبل سيده وهذا ايضاً سبق تفصيله سابقاً.
- ٨. وصف القران الكريم المؤمنين الفائزين بالنجاح والسعادة الدنيوية والاخروية لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَعَ الْمُوْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّقْوِ مُعْرِضُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ إِلنَّ كَاةٍ فَاعِلُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلاَّ عَلَى معرفونَ، وَالَّذِينَ هُمْ إِنْ هُمْ لِفَرويَهِمْ حَافِظُونَ، إِلاَّ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ (روجاتهم) أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ (من الجواري) فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴾ وتدل هذه الاية على جواز معاشرة السيد جنسياً لجاريته المملوكة بدون عقد زواج خلال الفترة الائتقالية لأنتهاء نظام الرق. أما بعد انتهاء تلك الفترة تعد المعاشرة جرية زنا.
- ١٠. أمر القران الكريم رؤساء الاسر والمسؤولين فيها أن يتعاملوا مع العبيد والجواري الذين يخدمون في البيوت حين يدخلون عدمون في البيوت تعاملهم مع اولادهم وخدمهم من الاحرار في البيوت حين يدخلون عليهم ويطوفون عليهم من حيث الاستئذان بالدخول في اوقات وحالات محدودة وعدم الاستئذان قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا (اي التزموا باداب ونظام ومنهاج الشريعة الاسلامية) لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (من العبيد والجواري) وَالَّذِينَ لَـمْ يَبْلُغُوا

النساء : ٩٢.

المؤمنين: ١-٣.

[ً] النور: ۳۱.

الْحُلُمَ (مرحلة البلوغ والعقل) مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتِ (ثلاثة اوقات) مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ (في الليل وقت نومكم وخلودكم الى الراحة) وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ (اي وقت الظهر للقيلولة) مِنَ الظّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ (وقت ارادتكم النوم واستعدادكم له لأن وقت التجرد من الشياب والنوم في الفراش) ثلّاثُ عَوْرَاتِ (اي ثلاث اوقات) لَكُمْ لَيْسَ عَلَييْكُمْ وَلَا عَلَيْهُمْ جُنَاحٌ (للدخول عليكم بدون استئذان) بَعْدَهُنَّ (بعد الاوقات الثلاثة) طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُ (طائف) كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْأَيَاتِ (احكام الاداب والتربية) وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ هي.

الله القرآن الكريم أن الجارية بعد تحريرها لا تقل منزلة ومكانة من الحرة الاصلية حيث تزوج الرسول (الشيخ الثنين من الجواري بعد أن ملكهما واعتقهما رغم جواز معاشرته لهما بملك اليمين وهما (صفية) (وهي بنت حي بن اخطب من نسل هارون أخ موسى وكانت من سبي خيبر). و(جورية) (وهي بنت حرث الخزاعية وكانت وقعت في سهم ثابت بن قيس ثم تحولت ملكيتها إلى الرسول بعد أن عرفته بنفسها فاعتقها ما بايديهم من قومها. قالت عائشة (اله الله عنها أينا أمرأة اعظم في قومها بركة منها اعتقت بسببها مئة أهل بيت من بني مصطلق). وهي سبيت في غنزوة بني المصطلق. قال تعالى في هذا الشأن: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي أَتَيْتَ أَجُورَهُنَّ (مهورهن) وَمَا مَلَكَتُ يَمِينُكَ مِمّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ هَا.

وأكتفي بهذا القدر من استعراض احكام قرانية متعلقة بكيفية التعامل مع الرقيق وفي الحتام ارى من الضروري بيان ان هذه الايات المذكورة وغيرها من ايات احكام الرقيق (العبيد والجواري) قد توقف العمل بها على اساس انتهاء الغرض والعلة الغائية التي اتت لبيان كيفية التعامل معهم بناءً على ان الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً فإذا تحقق العلة يتحقق الحكم وإذا زالت يزول الحكم وليس توقف العمل بها على اساس النسخ لعدم توافر عناصر النسخ فيها وهي وجود التناقص بين الناسخ والمنسوخ وثبوت قرانية كل منهما بالتواتر والثبوت تأخر الناسخ عن المنسوخ في النزول.

الاحزاب: ٥٠.

وبناءً على ذلك قد تم الغاء نظام الرق بالقران الكريم كما ذكرنا سابقاً وتم توقف العمل بايات متعلقة باحكام العبيد والجواري من غير رجعة الى الابد ورغم ذلك لم يلتزم الاكثرية الساحقة من المسلمين بالغاء القران لنظام الرق كما يتبين ذلك في الفصل القادم.

المبحث الثاني تنظيم التعامل مع الرق في عهد الرسالة وأصحابه

التزم الرسول (ﷺ) واصحابه بما جاء في القران من التعامل مع الرقيق فلم يسترق احداً بعد نزول اية: (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) ولم يحصل قول بأقرار راف د من الرواف د الاخرى التي كانت تزود مستنقع العبيد والجواري بما يكون من مقومات ديمومت ولم يترك القران الرقيق تحت رحمة سيده يتعامل معه تعامل المالك مع مملوك كما كان في ظل القوانين والاعراف السائدة قبل الاسلام بل قد التزم الرسول واصحابه بنهج القران في التعامل مع الرقيق ومن اروع الشواهد على هذه الحقيقة الاحاديث الشريف الاتية:

المرالرسول (ﷺ) بالتسوية بين الرقيق والحرفي هماية الحياة التي هي من المقاصد الضرورية في الشريعة الاسلامية فمن اعتدى على نفس الرقيق وما دون نفسه يعاقب بما عوقب عليه لو اعتدى على حياة انسان حر مسلم وقد روى الحسن عن سمرة ان رسول الله (ﷺ) قال: (من قتل عبده قتلناه ومن جدع على خلاف ذلك بما جاء في قوله داوود والنسائي من خصا عبده خصيناه) لل ولا يحتج على خلاف ذلك بما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرُّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأَنْثَى بِالأَنْثَى في أَ. وذلك من وجهين احدهما أن هذه الايسة نزلت بسبب قيام بالقتال بين قبيلتين اعتنقتا الاسلام قبل انتهاء الخلاف والعداء بينهما وطالبت القبيلة القوية من الضعيفة القصاص من حر مقابل عبدها والذكر مقابل الانثى فرفض القران

[ُ] سورة محمد: ٤.

جدع الأنف أي قطعه.

نيل الاوطار للشوكاني ٧/٥-١٦.

أليقرة: ١٧٨.

ذلك واقر المساواة بين الكل. والوجه الثاني ان الالقاب الواردة في هذه الاية ليس لها المفهوم المخالف او لا يعمل به لتعارضه مع المنطوق الصحريح الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بالنَفسِ ﴾ أ. فإذا تعارض المنطوق الصحريح مع المفهوم المخالف يقدم الاول على الثاني بالعمل به لأنه أقوى منه. وكذلك لا يحتج بان هذا المنطوق الصريح ورد في التوراة وشرع من قبلنا ليس شرعاً لنا لأن هذه الاية يعمل بها على اساس انها جزء من القران وشرع لنا.

- ٢) قضى رسول الله (ﷺ) بعتق كل عبد لغير المسلمين اذا خرج منهم والتحق بالمسلمين.
 عن ابن عباس قال: اعتق رسول الله (ﷺ) (يوم الطائف من خرج اليه من عبيد المشركين).
- ۳) عاتب الرسول (ﷺ) بشدة احد كبار اصحابه وهو ابو ذر الغفاري حين عير عبده بان امه اعجمية فقال: (ياابا ذر انك امر، فيك جاهلية هم اخوانكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه عما يأكل ويلبسه عما يلبس ولا تكلفوهم بما يغلبهم (ما لا يطيقونه) فأن كلفتموهم فاعينوهم). وقد تأثر ابو ذر الغفاري بعتاب النبي بحيث كان يلبس حلة وعلى غلامه مثلها."
- ٤) نهى الرسول (ﷺ) ان يقول مالك الرقيق هذا عبدي وهذه أمّتي، بـل كـان عليـه ان يقول هذا فتاي وهذه فتاتي وبهذا الاسم وردت تسميتهم في القـران الكـريم في ايـات منها: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُوْمِنَاتِ فَمِـنْ مَـا مَلَكَـتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَـى لِفَتَـاهُ ﴾ وقـد زاد مسلم عن طريق العلاء بن عبدالرحمن عن ابيه عن ابي هريرة كلكم عبيـد الله وكـل نسائكم اماء الله.\
- ه) وضع الرسول (ﷺ) العبيد في مصاف المسؤولين عن المصالح العليا واعتبرهم راعين في المسؤولية عن حماية حقوق الغير وقد روى ابن عمر (ﷺ) انه سمع الرسول (ﷺ) يقول:

[.] Fo : 2 (1-1)

رواه احمد- نيل الاوطار للشوكاني /١١/٧.

البخاري بشرح ابن حجر العسقلاني فتح الباري ١٨/١١.

أ النساء: ٢٥.

[&]quot; الكهف: ٦٠.

[&]quot; المرجع السابق /٥/١٨٠.

(كلكم راع ومسؤول عن رعيته فالامام راع مسؤول عن رعيته والرجل في اهله راع وهو مسؤول عن رعيته والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها والحادم (العبد) في مال سيده راع وهو مسؤول عن رعيته) .

ومن نماذج حقرق الاحرار التي كان يتمتع بها الرقيق في عصر الرسالة واصحابه ما يلي:

- العدد التعامل في الحياة الاجتماعية وهمايته من الاعتداء عليه سواءً كان المعتدى سيده او عبده الى درجة لم يكن هناك في العقاب والقصاص في الاعتداءات الجرمية بين الحر والرقيق وفقاً لقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ فلفظ النفس من صيغ العموم لأنه على بال الاستغراق فلا فرق بين ذكر وانثى ولا بين حر ورقيق ولا بين صغير وكبير.
- ٢) اباحة الزواج للرقيق من حرة كاباحة زواج الحر من الحرة ورقيقة استناداً الى قوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنهمُ اللَّهُ منْ فَضْله ﴾ .
 يُغْنهمُ اللَّهُ منْ فَضْله ﴾ .
- ٣) في الفترة الانتقالية اصبح الزواج والطلاق من سلطة الزوج دون تدخل السيد بما رواه ابن ماجة في سننه عن ابن عباس شمن ان رجلاً اتى النبي (ش) فقال: يارسول الله سيدي زوجني من امته وهو يريد ان يفرق بيني وبينها فصعد رسول الله المنبر فقال: (ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبده امته شم يريد ان يفرق بينهما، انما الطلاق لمن اخذ بالساق) أي ان الطلاق في هذه الحالة يكون للنزوج لا لسيده وكون الزواج والطلاق خاضعين لسلطة السيد كان وفقاً لاعراف وقوانين ما قبل الاسلام.
- ٤) اباح الاسلام للسيد ان يأذن لرقيقه ان يمارس الاعمال التجارية كسا يحق للولي أو
 المحكمة هذه الصلاحية لناقص الاهلية من الاحرار.
- ه) اعطي حق التقاضي للرقيق اذا تعرض للإيذاء او الاعتداء من سيده او من اي شخص
 اخر من الاحرار والارقاء.
- ٦) اقرت السنة النبوية التسوية بين الرقيق وبين افراد اسرة سيده في المسكن والمأكسل

^{&#}x27; شرح صحيح البخاري للامام حافظ احمد بن حجر العسقلاني تحت عنوان(باب العبد راع في مال سيده) ٥/ ١٨١.

المائدة: ٥٥.

أ التور: ٣٢.

رواه ابن ماجة والدار القطني، نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار للشوكاني ٢٦٨/٦.

والملبس والاحترام المتبادل والتكليف لأعمال خاضعة للوسع والمقدرة وغيد ذلك من المستلزمات الدينية والدنيوية لقوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْنًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَسَّامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ اللَّهَ وَلَا اللَّهَ وَلَا اللَّهَ وَالْجَارِ وَمِ الْجَارِ وَمِ الْمُسَاكِينِ وَالْجَارِ وَمِ الْقُرْبَى وَالْجَارِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتُ أَيْمَانُكُمْ لَهُ الله الله الله الرسول النَّهُ الله عَلَى الواله منها: (اخوانكم خولكم (عبيدكم) جعلهم الله تحت ايديكم ولو شاء لجعلكم تحت ايديهم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه عما يطعم ويلبسه عما يلبس ولا تكلفوهم عما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم).

- ٧) ولم يقتل الرسول (ﷺ) ولا اصحابه اي اسير في الحرب ولم يجرهم على الاسلام وقتله لبعض الاسرى انما كان لحيانتهم العظمي من التعاون منع اعداء الاسلام بعد اعتناقهم الاسلام واطلاعهم على اسرار المسلمين شم ارتدادهم والتحاقهم بالاعداء فاذا وقعوا في اسر المسلمين بعد ذلك يقتلون لا لكونهم اسرى الحرب وانما لحيانتهم العظمي.
 - ٨) وقد اتبع الرسول(ﷺ) طرق العطف والرحمة مع الاسرى كما يلي:

أ- مبادلة الأسرى ببعضهم.

ب- اطلاق سراح البعض مقابل فداء مالي.

ج- اطلاق سراح الفقراء منهم بدون مقابل.

- د- اطلاق سراح بعض منهم مقابل تعليم بعض اولاد المسلمين القراءة والكتابة لأهتمامه بشأن العلم الذي نزل الامر به في الاية الاولى التي نزلت عليه (الشرأ باسم ربيًك الذي خَلَقَ ﴾ .
- ا رحين فتح مكة قال الأهلها كلكم طلقاء ولم يقتل في مكة سوى عدد قليل مسنهم، لسوابق خيانة عظمى ضد الاسلام وقد ضرب الصحابة ومن تأسى بهم الامثلة الرائعة بحسن معاملة الرقيق والرفق بهم فالرقيق المملوك اخ في الدين ان كان مسلماً، وأخ في الانسانية ان كان غير مسلم واذلاله بالقول او القوة امر مرفوض ومنكر، والرقيق في نظر الاسلام انسان كرمه القران بما كرم به الانسان دون تمييز او تفريق والرق استثناء

[ٔ] النساء: ۳۱.

۲ العلق: ۱.

مستنقع العبيد والجسواري وتجفيف في القصران

وطارئ ومؤقت ومن صنع الانسان البدائي والهمجي بعيد بعد السماء عن الارض من ان يعترف بها الاسلام ويقره بصورة مشروعة دائمية.

10) قال الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الله لعمر بن العاص والي مصر وكان ابنه قد ضرب قبطياً سابقه فسبقه يا عمرو، متى استعبدتم الناس وقد ولندهم امهاتهم احراراً؟.





الفصل الخامس

تعامل المسلمين مع الرقيق بعد انتهاء الفترة الانتقالية

برارة وأسف أن نقول أن اكثر المسلمين لم يلتزموا بألغاء القران الصريح للرق الى الابعد ممن غير رجعة وأن هذا الالغماء لم يكمن بالنسبة الى المسلمين فقط وانحا كان لهم ولغيهم ممن الاسرة البشرية لأن القران دستور العالم البشري كله كما نص على ذلك القران في ايات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ تَبَارَكَ اللَّذِي نَزَلُ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ ومنها قولمه تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا لا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ بل ظل للملمون كغير المسلمين يتعاملون مع الرقيق المسلمون كغير المسلمين يتعاملون مع الرقيق عبداً كان ام جارية تعامل المالك مع مملوكه ممن الاعتداء على حياته من قبل انسان حر سواءً كان المعدد أو غيره لا يقتص منه على الساس عدم التكافؤ سنهما.



الفرقان: ١.

الانساء: ١٠٧.

كما اباح المسلمون كغير المسلمين لأنفسهم معاشرة الجواري المملوكة لهم بدون عقد زواج. واستمرَّ هذا التعامل المخالف للقران والسنة النبوية واجماع الصحابة وظل الرق عروماً من الشخصية القانونية و أهلية الوجوب الكاملة (أي صلاحيته للحقوق والألتزامات) فليس له حقوق ولا عليه التزامات ولا اهلاً للتقاضي اذا اعتدى عليه ولا أهلاً للزواج من الحرة ولا لكسب الملكية فكل ما كان يكسبه الرقيق يكون ملكاً لسيده وهكذا استمرت حالة الرقيق في العالمين الاسلامي وغير الاسلامي الى أن الغي هذا النظام البغيض بالدساتير والقوانين الوضعية واعلانات حقوق الانسان في العصر الحديث كما نبحثه في نهاية هذا الفصل بأذن الله.

ومنشأ هذا الخطأ الجسيم الذي وقع فيه العالم الاسلامي من عدم الالتزام لما اقره القران في ايات كثيرة من الغاء الرق اسباب كثيرة منها:

أولاً: ظنّ المسلمون أن القران لم يلغ استرقاق الاسير على اساس المقابلة بالمثل بل اذا استرق العدو اسير المسلم يحق للطرف الاسلامي استرقاق اسيره وهذا المزعم باطل لأوجله كثيرة منها ما يلى:

- القانون الغى الرق في جميع دول العالم واعتبر التعامل بالرق جريمة يعاقب عليها دولياً وداخلياً.
- ٢. لم يشر القران من قريب او بعيد لا صراحة ولا ضمناً الى جواز استرقاق انسان
 حر لأي سبب كان.
- ٣. لم يسترق الرسول (ﷺ) طيلة حياته احداً من اسرى العدو بعد نزول اية: ﴿فَإِمَّا
 مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فَدَاءً لَهِ الْ فَكِيفُ عِن الأفراد امته ان يسترقوا الاسير.
- 3. المقابلة بالمثل تكون بين طرفين متكافئين في حين ان احد طرفي الموضوع هـ والله سبحانه وتعالى والطرف الاخر هو العبد العدد لحكم الله لا يقابله حكم العبد وبوجه خاص الطرف الذي لا يلتزم لأحكام الله اصلاً بعد الغاء الرق في العالم كله لم يبق مجال لتطبيق مبدأ المقابلة بالمثل.

ثانياً: ظن المسلمون ان العبد المجلوب (المستورد من بلد اخر غير اسلامي) لم يلغ القران التعامل معه كحيوان عملوك وأنما حرم العبد المأسور (أي الذي أسروه واسترقوه) وهذا ايضاً خطأ لأن القران حرم الاسترقاق دون تحديد او تفريسق لأنمه كما ذكرنا

ليس خاصاً بالمسلمين وأنما هو عام للعالم باسره فما الغاه بالنسبة للمسلم يعدد ملغياً بالنسبة لجميع افراد الاسرة البشرية.

ثالثاً: زعم المسلمون الذاهبون الى بقاء الرق ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض أن الرق عن طريق الولادة والوراثة لم يشمله الغاء القران لروافد مستنقع العبد وهذا ايضاً خطأ لا يغتفر لأن الرق الغاه القران الى الابد من غير رجعة فأين الزوج الرقيق والزوجة الرقيقة حتى يكون اولادهما أرقاء مثلهما.

من المسؤول عن عدم الالتزام بالفاء القران للرقيق؟

تقع مسؤولية عدم التزام المسلمين بعد الفترة الانتقالية بالغاء القران للرق الى الغائه بالقانون على عاتق حكام المسلمين... وفقهاء الشريعة وعلى هذا الاساس توزع دراسة الموضوع على ثلاثة مباحث يخصص الاول لبيان مسؤولية الحكام والثاني لبحث مسؤولية فقهاء الاسلام، والثالث لموقف التشريعات الوضعية

المبحث الأول مسؤولية الحكام عن التعامل مع الرقيق

ونتناول دراسة الموضوع حسب التسلسل الزمني كالاتي:

أولاً: العهد الأموي (٦٦١ - ٧٥٠ م):

لالله الامويين للقران لا تقتصر على عدم التزامهم بالغاء نظام الرق بل شوَّهوا السمعة البيضاء للاسلام من اوجهِ متعددةٍ منها:

- المساري نظام الحكم الاسلامي ذي الطابع الجمهوري والنمط الشوروي الى النظام الملكي والحكم الفردي بأنتقال الحكم من السلف الى الخلف على اساس وراثي لا على اساس الاهلية والكفاءة والإنتخابات.
- ٢. تغيير غط حياتهم من الاسوة الحسنة برسول الله (ﷺ) وأصحابه الى الاسوة بملوك الفرس والبيزنطينية في الترف والسيطرة المادية على المعنوية، والاهتمام بالمتطلبات الدنيوية.

والرجوع الى ماقبل الاسلام في التعامل مع الرقيق وهم معذورون فيما فعلوه في عهدهم اثناء الفترة الانتقالية لكن لم يبق لهم أي عذر بعد انتهائها، ولما تأسست الدولة الاموية ازدادت بالفتوحات اعداد الرقيق عن طريق استرقاق اسرى الحرب الذي حصر القران مصيرهم في اطلاق صراحهم أما مناً بعد وأماً فداءً، فازدهرت التجارة بالرق المأسور (الذي اسروه واسترقوه) والمجلوب (من دول الشرق والغرب)، فاشتهرت اسواق الدمشق والقاهرة والاسكندرية وبغداد والبصرة والكوفة وغيرها من الدول الخاضعة للدول الاسلامية في العهد الاموي بالرقيق في على المناع الماهرون وبذلك نشطت المهم حياة المدن بعمرانها وصناعتها وأخذ تجار الرقيق بتعليم الإماء وتدريبهن على الغناء

الرق: للترمانيني، المرجع السابق ص ٩٩.

والموسيقي فعمرت كل مجالس السرور وتزينت بهنَّ قصور الخلفاء ومنازل الاثرياء. ا

وهكذا تحولت حياة العرب الى طور جديد وأخذوا يتنعمون برخاء كان ممتنعاً عليهم في عهد الخلفاء الراشدين.

والعرب بطبعهم ميالون الى الغناء وقد جاءهم الرقيق من العبيد والجواري بضروب من الغناء وظهرت لأول مرة طبقة من القنين فالقوا من الحان الفرس والروم الحان جديدة."

ثَانِياً: المهد العباسي (٧٥٠ – ١٢٥٨ م)

ينتمي العباسيون الى العباس عم الرسول (الله الدهرت التجارة في دولة بمني عباس بالرقيق واخذ الناس يتنافسون ويتسابقون على الجواري الحسان وقد شغف بهم كثير من الخلفاء والامراء والكبراء حتى ان السيدة زييدة ام الامين اختارت لأبنها الجواري وعرفن باسم الغلاميات. وقد اقبل الخلفاء على شراء الغلمان وكسوتهن اجمل كسوة وأن هارون الرشيد (٧٨٦- ٨٠٨ م) كان اذا خرج مشى بين يده اربعمائة من الغلمان يحملون السلاح المعروف انذاك ليدافعوا عنه ويتعرضوا لمن يتعرض له في الطريق. وكان النُخاسيون يلجأون الى الحيلة والتدليس في اخفاء عيوب الرقيق وبوجه خاص الجواري، فيعمدون الى تفيير البشرة ويحمون الحدود الصفرة ويجعدون الشعر وغيرها من انواع التغرير.

وقال القزويني أن سوقاً للرقيق يقام في كل سنة أول الربيع أربعين يوماً يقال له (بيلة) يأتيه الناس من الاطراف البعيدة من الشرق والفرب والجنبوب والشمال، وكانبت هناك الجواري والفتيان لهنَّ اثمان عاليه الاف الدناني، وعلى سبيل المثل أن الخليفة المهدي اشترى جارية تدعى (بصيص) بسبعة عشر الف دينار وتسرى بها (اي عاشرها بدون زواج) فولدت له علي بن المهدي. واشترى جعفر بن سليمان جارية الزرقاء من صاحبها ابن رامي بثمانين الف درهم. أ

عبد السلام محمد هارون ص١٩ ومايليها، أبن الاثير ٣٤/٦، رسالة الجاحظ في المفاخرة بين
 الجواري والغلمان المنشورة في الجزء الثاني من رسائل الجاحظ.

[ً] الاغاني للاصفهاني ١٧٠/٥.

[ً] نهاية الارب ٥/٦٩.

الاغانى للاصفهاني ١٥/١٥.

واشترى الواثق جارية تدعى (قلم الصارحية) من كاتبه (صالح بن رشيد) بعشرة الاف دينار واشترى الخليفة المأمون عريب المغنية بخمسة الاف دينار واشترى الوزير بن واثق جارية مغنية بثلاثة عشر الف دينار .

وهكذا تُصُرِّف ملايين الدنانير من بيت المال من قبل حكام العباسيين على شراء المغنيات والجواري الحسان الامر الذي أدى في النهاية الى تفكك الخلافة العباسية شم الى زوالها.

ثَالثاً: العهد العثماني(١٢٩٩ -- ١٩٢٣ م):

أعتنقت القبائل التركية الاسلام في القرن السابع الميلادي وكان العثمانيون الاوائل يريدون الصبيان الذين يأسرونهم ليشتركوا معهم في الحرب بعد البلوغ، وكان تجارة الرقيق رائجة في ظل الخلافة العثمانية تعتمد على الاسرى بالدرجة الاولى وقد استخدم العبيد والغلمان والخصيان والجواري في قصور السلاطين العثمانيين والامراء والحكام وفي قصور السلاطين كان ناظر يقوم على امور الرقيق يسمى (كيخيا) وكان المشرفون على خصي العبيد في ذلك العهد يسمون (اغوات).

وفي اسواق الرقيق كان النخاسون يصنفون الارقاء الى انواع واصناف بحسب محاسن وميزات وكان لكل واحد منهم ثمن عال حسب خصائصه وميزاته. °

ظهور جريمة الخصاء في العالم الاسلامي:

ظهرت طريقة وحشية همجية وجريمة بشعة بحق الانسانية وهي جريمة الخصاء وكانىت تستمُ باشكالٍ متعددةٍ منها قطع الانثيين والخصيتين. وهو (السل) ورضهما دون التعرض للقضيب وهو (الوجل)، وقطع القضيب يسمى (الجب).

ا نهاية الارب ٥/٨٦.

الاغاني ٢١/٥٥.

المنتظم ١/٢٩١٠.

أسرى الحرب عبر التاريخ، الاستاذ عبدالكريم فرحان ص ١٤٨ وما يليها.

الترمانيني، المرجع السابق ص ٨٧، ادم متز، العضارة الاسلامية في قرن الرابع الهجري، ترجمة عبدالهادي ابو ريده ٢٧٠/١.

وكانت هذه الطرق معروفة عند الشعوب الشرقية القديمة، فكان البابليون والاشوريون والنرس القديم يخصون اولاد الاسرى، ثم انتقلت هذه العادة السيئة الى العالم الاسلامي واستعملت للعبيد الذين يستخدمون في البيوت وبوجه خاص بيوت الحكام ليكونوا على مأمن من زوجاتهم وبناتهم، علماً بان القران حرم كل ايذاء للانسان والحيوان بدون مبر وقال الرسول (المن خصى عبده خصيناه) . والخصي ينحرم من الزواج ومسن كل معاشرة زوجية فهو مضر لذاته وبالتالى يكون قبيحاً وكل قبيح عرم في الشريعة الاسلامية.

ویروی ان من بین ثلاثین عبداً جری خصیهم لیقوموا بخدمة حریم سلطان مسراکش مات (۲۸) منهم .

المبحث الثاني

مسؤولية الفقهاء عن عدم التزام المسلمين بالغاء القران للرق

فقها، الاسلام (رحمهم الله) منذ صدر الاسلام خدموا الشريعة الاسلامية والمسلمين خدمة القلم عاجز واللسان قاصر عن بيان تلك الخدمة وتحديد ابعادها حيث تركوا لنا ثروة فقهية عظيمة لو وحدت ونظمت وهذبت من الامثلة البالية كالعبد والجارية وابعدت عنها اراء لا تتلائم مع تطور الحضارة البشرية لأصبحت مصدراً خصباً لقوانين دول العالم الاسلامي وغير الاسلامي وهذه الثروة الفقهية المدونة وغير المدونة اراء بالنسبة لأصحابها وتقليد بالنسبة لأتباعها وتطبيقها كالقران الكريم امر بتقليد لأراء اهل العلم فقال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّرِي لِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ والسؤال يوجه الى الاحياء من أهل العلم العالم بظروف عصره، ولم يرد اسم لمذهب لا في القرآن ولا في السنة النبوية ولا في سيرة الخلفاء الراشدين بل مد الاسلام بعصره الذهبي اكثر من مائة سنة فلم يكن هناك مذهب مدون او غير مدون يتقيد به المسلمون.

ا نيل الاوطار ٧/٥٠.

مصطفى الجواري، الرق في التاريخ وفي الاسلام ص١٣١.

الانبياء: ٧.

وهذا الخليفة الاول سيدنا ابو بكر (﴿ صِين سئل عن الكلالة في قوله تعالى: ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلالَةِ إِنِ امْرُزُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُو يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا الْتَتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلُثانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَبَالاً وَنسَاءً فَلِلدَّكَ مِثْلُ حَظِ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُوا وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (رَجَالا وَنسَاءً فَلِلدَّكَ مِثْلُ حَظ الْأُنْثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُوا وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (

قال اجتهد (ان كنت مصيباً فمن الله وأن كنت مخطئاً فمن الشيطان) الكلالة هي المجاث لا عن طريق الابوة والبنوة.

ولما سئل الصحابي الجليل الفقيه العظيم عبدالله بن مسعود (ﷺ) عن المهر والميهاث الأمرأة تزوجها ولم يحدد لها مهراً ومات قبل الدخول بها قال: (اجتهد فان كنت مصيباً فمن الله وان كنت محطئاً فمني ومن ابن ام عبد (لها الميهاث ولها مهرها لا وكس ولا شطط) أي لا نقص ولا زيادة.

وكذلك فقهاء المذاهب لم يفتوا باسم المذهب وانما باسم الرأي والاجتهاد ولم يدعو احداً ان يقلدوهم اما من حيث المذاهب الفقهية فقد كانت في الاصل مدارس فقهية: مدرسة اهل الرأي كان زعيمها ابو حنيفة (رحمه الله) ومقرها الكوفة وسميت بهذا الاسم لأنها تعتمد على الرأي دون الحديث لظهور الاف الوضاعين للاحاديث في العراق باسم الرسول(ﷺ) فانصار هذه المدرسة كانوا لا يعملون بالحديث الا بعد التأكد من صحته ١٠٠٠٪.

ومدرسة الوسط وكان اهلها يجمع بين الحديث والرأي كمدرسة الامام الشافعي (رحمه الله). ثم بعد توقف الاجتهاد في المنتصف الرابع من القرن الهجري تحولت هذه المدارس الفقهية الى المذاهب الفقهية بتوبج انصارها من تلاميذها ومقلديها بحيث اصبح كل من ينتمي الى مدرسة معينة عامياً يدافع عن مذهبها وكانوا يعتبرون ان ما في مدرستهم من الاراء والاجتهادات هي الحق والصائب فيما ذهبت اليه دون ما في المدارس الاخرى بحيث وصل التعصب المذهبي الى درجة قال بعض كبار الفقهاء كالكرخي الحنفي (رحمه الله): إذا تعارض رأي في مذهبنا (الحنفية) مع نص القران يعد ذلك النص منسوخاً او مؤلاً، وكالصارى في تفسير الجلالين: (ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الاربعة ولو وافق قول

النساء: ١٧٦.

^٢ تاسيس النظر للدبوسي

الصحابة والحديث الصحيح والاية. فالخارج عن المذاهب الاربعة ضال مضل ربا اداه ذلك للكفر). لان الاخذ بظواهر الكتاب والسنة من اصول الكفر". واقبول للصاوي انبه بهذا الكلام هو الضال المضل.

ولما يفتي به من المسلمين وصلت الى قناعة بأن عقول من يفتي باسم الاسملام عكس ان تقسم الى خمسة انواع:

النوع الاول: العقول المتحجرة وهي التي تركز فيها كلما هـ مثبت في مـ ذهبها بحيث يدافع كل مقلد عن كل خطأ او صواب كأنه جزء من طبيعته لا يقتنع بالتميز بين الخطأ والصواب في كل ما تركز في عقله.

النوع الثاني: العقول المائعة وهي تدعو الى ان يقلد المسلمون اراء وقوانين غير اسلامية لأنها على حد زعمه متطورة وحضارية.

النوع الثالث: العقول الناسفة وهي كالعبوة الناسفة تدعو الى نسف كل ما تركه السلف الصالح من الثروة الفقهية والرجوع الى القران والسنة النبوية من غير ان تكون لها اهلية هذا الرجوع وقد تطلق على اصحاب هذه العقول (السلفية او الرهابية).

النوع الرابع: العقول المرنة وهي التي لم يحصل لها غسل الدماغ بل هي ما تزال ارضية صالحة لتقبل كل صالح في المستقبل وهي عقول الشباب من تلاميذ الكليات الدينية.

النوع الخامس: العقول المجتهدة وهي قليلة جداً وتدعو الى مراجعة اداء المذاهب وترجيح بعضها على بعض للاخذ بما هو اصلح للمسلمين بالنسبة لظروفهم وغير خاف على احد خطورة الانواع الثلاثة الاولى على مستقبل الاسلام بخلاف الرابعة والخامسة فانهما على امل وطيد لأستفادة المسلمين منهما وللتمييز بين ما هو صالح وغير صالح والاخذ بالقاعدة العامة المعترف بها (لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان).

^{&#}x27; حاشية الصاوي عن تفسير الجلالين "ج٢ / ص ١٠ "

ومن مسؤولية الفقهاء بوجه عام عدم التزامهم بما اقره القران من الغاء البرق الى الابد بغير رجعة بعد ان جفّ مستنقع العبيد والجواري بتجفيف روافده التي كان تزود هذا المستنقع بغير معتمات البقاء والديمومة وبالتالي بعدم التزامهم بما اقره القران من احكام بنصوص قطعية في ثبوتها ودلالاتها وكالفتهم للقران يكون في اصول المذاهب الفقهية وتطبيقاتها كما يلي.

مخالفة الفقهاء:-

وخالفة الفقهاء للقرآن كانت من وجهين: من حيث القواعد الفقهية، ومن حيث التطبيقات الفقهية.

أولاً: من حيث القواعد:

ذهب جمهور الفقهاء بضمنهم فقهاء المذهب الحنفي والمذهب المالكي والمذهب الشافعي والمذهب الشافعي والمذهب الحنبلي الى إستحداث قاعدة فقهية كالفية لنصوص القرآن الصريحة وهي (إن للإمام -رئيس الدولة) الخيارات الآتية في التعامل مع الأسير:

- ١. إسترقاق الأسير.
 - ٢. قتل الأسير.
- ٣. إكراه الاسير على إعتناق دين الاسلام.
 - ٤. فرض الجزية عليه إذا كان غير مسلم.

الخيار الاول: (إسترقاق الأسير) خطأ للاسباب التالية:

ا. لايوجد في القرآن الكريم آية تدل على جواز إسترقاق الأسير بمنطوقها الصريح أو الإقتضاء أو الاشارة أو الإيماء أو مفهسوم الموافقة أو مفهسوم المخالفة، شم أن الاسترقاق جريمة في حد ذاته فلا يجوز القول بإباحته إلا بالنص ولا نص في القرآن مطلقا.

أ بدائع الصنائع، رد المحتار على الدر المختار، شرح تنوير الابصار.

الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي/٤٩١/٢ ١٤٩٢-٤٩١ القوانين الفقهية لإبن جزي/ الكتاب السابع/في الجهاد، الباب الثامن في الفنائم/ص١٤٥. بداية المجتهد لإبن رشد /١٨٣/٢.

[&]quot; المهذب لابن إسحاق الشيرازي/ السير /٢/٣٦/. المغني المحتاج للخطيب الشربيني/السير/ ٣٠٢/٤.

أ المغني مع شرح الكبير/١٥/١٣. زاد المعاد لابن قيم الجوزية /٥/٥٥.

- حصر القرآن مصير الأسير في إطلاق صراحة حيث قال تعالى: ﴿ فَإِمَّا منَّا بعد رامًا فداءاً ﴾.
- ٣. لم يسترق الرسول ﷺ في حياته أي اسير مسلما كان أو مشركا أو كتابياً أو حربياً بعد نزول آية حصر مصير الأسير في إطلاق سراحه إما مناً وإما فداءً.
- لم يسترق أحد من الخلفاء الراشدين وقسادة المسلمين بعد نوول الآية المذكورة والاسترقاق إذلال بإنسان كرمه الله وهو لا يجوز الا لمبر شرعي ولا مبرر.

الخيار الثاني: (قتل الاسير) وهو خطأ للأدلة الآتية:

- ١٠ قتل بغير حق ولاموجب للقصاص وهو خالف لقوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسًا وْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ .
 - ٧. خالف لحصر القرآن مصير الاسير في إطلاق صراحه إما مناً وإما فداءاً.
- الأسير لم يشارك في المعركة بإختياره وإنما جاء مكرها بحكم سلطة عليها، فيُعتبر
 قتله عملا غير مشروع.
- ٤. قتله إنتقاما للطرف المعتدي مخالف لقوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُو َ رَبُّ كُلُّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلا عَلَيْهَا وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أَخْرَى ثُمّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّذُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَحْتَلِفُونَ ﴾ .
- ٥٠ نهى الرسول عن قتل النساء والصبيان أثناء الحرب، فكيف يجوز قتل
 الأسير إذا كان إمرأة أو حتى من هو دون البلوغ في حالة الأسر.

الخيار الثالث: (إكراه الاسير على الإيمان) باطل أيضاً للأدلة الآتية:

١. الإيمان يتكون من عنصرين أحدهما معنوي وهو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع بالله وما يتفرع عنه من المغيبات. والعنصر الثاني هو مادي، وهو عبارة عن الاعمال الصالحة كما قال سبحانه تعالى ﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرِ، إِلاَّ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ . والاكراه عبارة الذينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ . والاكراه عبارة

سورة المائدة الآية (٣٢).

سورة الانعام الآية (١٦٤).

سورة العصر (١-٣).

عن ضغط غير مشروع على الانسان للقيام بعمل لايرضاه فهسو إذا كسان مسيطراً على العنصر المادي في الايمان، فليس له سلطة على العنصر المعنوي الباطني.

٧. الاكراه على الدين مخالف لنص القرآن لقوله تعالى (لا إكراه في الدين) ولفظ – اكراه - نكرة واقع في حيز النفي يشمل جميع الحالات. شم أن الله سبحانه وتعالى عاتب نبيه حين أواد إكراه البعض حباً لهم فقال تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَ مَنْ فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَائْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُوْمِنِينَ ﴾. والهمزة في هذه الأرض كُلُهُمْ جَمِيعًا أَفَائْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُوهِمِنِينَ ﴾. والهمزة في هذه الآية للإستفهام الانكاري وهو أقوى من النهى في علم البلاغة.

٣. إكراه أي شخص على الدين يؤدي إلى إستحداث إنسان منافق في المجتمع لأن
 ظاهره يخالف باطنه والمنافق أخطر على المجتمع من الكافر الظاهر.

الحيار الرابع: فرض الجزية على الاسير:

خالف لحكمة الجزية في صدر الاسلام، رهي كانت لعدم مشاركة غير المسلمين من أهل الجزية في الحروب التي كانت دفاعاً عن الاسلام، رغير المسلمين لم يفرض علميهم هذا الدفاع ركانت أيضاً بمثابة البدل النقدي في الخدمة العسكرية الاجبارية. وأهل الجزية لم يكن مكلفاً بهذه الحدمة. أما اليوم فقد تخلفت هذه الحكمة والعلمة الغائيمة لأن المسلمين وغير المسلمين في كل بلد متساوون في خدمة بلدهم دفاعاً عن دين وحياة وأعراض وأموال أهل بلدهم، والقاعدة الأصولية الشرعية المتفق عليها تقضي بأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.

ثانياً: ظالفة الفقهاء للقرآن في تطبيقاتهم الفقهية:

الفقد الحنفى

في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للعلامة الفقيه علاء الدين ابسي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفي عام ٥٨٧ هـ، مطبعة الامام القاهرة، الجزء الخامس، ص٢٩٩٠.

ذكر هذا الفقيه في موضوع مطابقة الايجاب للقبول في البيع في أقل من صعيفة واحدة ما يلى:

سورة يونس الآية (٩٩).

(وإذا أرجب البيع في العبد فقبل في الجارية لا ينعقد، ركذا إذا أرجب في العبسدين فقبل في أحدهما بأن قال بعت منك هذين العبدين بألف درهم فقال المشتري قبلت في هذا العبد وأشار الى واحد معين لاينعقد، لأن القبول في أحدهما تفريق الصفقة على البائع).

(وكذا لو أوجب البيع في كل العبد فقبل المشتري في نصفه لاينعقد لأن البائع يتضرر بالتفريق وكذلك إذا قال بعت منك هذين العبدين بألف درهم فقبل المشتري في أحدهما وبين ثمنه فقال البائع بعت يجوز).

(وإذا لم يبين البائع حصة كل واحد من العبدين، بأن قال بعت منك هذبن العبدين بألف درهم، فأما إذا بين بأن قال بعت منك هذين العبدين، هذا بألف وهذا بخمسمائة فقبل المشتري الأحدهما دون الأخر، جاز البيع الانعدام تفريت الصفقة من المشتري). ومن البدهي أن هذا العالم الكبير ذكر عشر مرات لفظ العبد ومرة لفظ الجارية كأمثلة تطبيقية في مطابقة الايجاب والقبول في عقد البيع في اقل من صحيفة واحدة وقس على هذا بقية الأمثال الفقهية.

وإستبعاداً للتطويل أكتفي بذكر عدد المرات في بقية المذاهب للأمثلة التطبيقية.

- الفقه المالكي: في كتاب الخرشي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية الشيخ عدوي، الجزء الرابع، تكرر لفظ الرقيق وما يرادفه في موضوع (يجب الاستبراء بحصول الملك) في صحيفة واحدة ١٦٤٠ ، خس مرات).
- ٧. الفقه الشافعي: كتاب الام للشافعي، لأبي عبدالله عمد بن الادريس (رحمه الله) وبهامشه المزني للأمام اسماعيل بن الحسين المزني الشافعي. تكرر لفظ الرقيق ومسا يرادفه كأمثلة تطبيقية في موضوع (وما يجزي من الرقاب الواجبة ومسا لايجنزي في صحيفة واحدة ص٢٦٥٥، ج٥) ست مرات.
- ٣. الفقه الحنبلي: في كتاب المغني لابن قدامة عمد بن عمد بن أحمد بن عمد بم قدامة المتوفي عام ٦٣٠ هـ ، مختصر أبي القاسم (عمر) بن حسين بن عبدالله بن أحمد الخرقي، في موضوع أحكام الطلاق، ج٣، في صحيفة واحدة، ص٥٧٧، تكرر لفظ الرقيق وما يرادفه تسع مرات.

- الغقه الجمفري (الأمامي): في كتاب الروض البهية شرح اللمعة الدمشقية لزين الجبعي العاملي، موضوع العتق، ج٢، تكرر لفظ الرقيق ومايرادفه في صحيفة واحدة، ص١٩٥٥، عشر مرات.
- ٥. الفقه الزيدي: كتاب الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير، للعلامة الحسيني بن الحمد بن الحسين الصنعاني المتوني، عام ١٢٢١هـ ، ج٣، موضوع عهدة الرقيق ثلاثة أيام، تكرر في هذا المرجع لفظ الرقيق وما يرادفه كأمثلة تطبيقية ثماني مسرات في صحيفة واحدة، ص٢٥٧.
- ١٠. الفته الظاهري: في كتاب المحلى الأبي عمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ج١٠،
 كتاب أحكام الطلاق، تكرر لفظ الرقيق وما يرادف كأمثلة تطبيقية في صحيفة واحدة، ص١٣١، ثلاثة وعشرون مرة.
- ٧. الفقه الاباضي: كناب النيل رشفاء العليل، للعلامة عمد بن يوسف أطفيش، طبعة مكتبة الارشاد، ج٩، موضوع (الحوالة) تكرر في صحيفة واحدة، ص٤١٥، لفظ الرقيق وما يرادفه كأمثلة تطبيقية ست مرات.

وبعد هذه الاحصائية الدقيقة لاستعمال العبد والجارية كأمثلة تطبيقية فقهية شرعية والتعامل مع الرقيق كحيسوان مملوك أو مال منقول يجوز فيه التصرف والاستعمال والاستغلال يتبين لنا مدى خالفة الفقه الاسلامي في المذاهب الفقهية الاسلامية كافة للقرآن الكريم الذي ألغى نظام الرقيق وإستعباد الانسان لأخيه الانسان المستحدث من قبل الانظمة القديمة الوحشية في العصر الهمجي. وهذا المنهج الذي سار عليه فقهاء الاسلام بالاضافة الى أنه يعد وصمة عار في جبين الفقه الاسلامي بالنسبة للقوانين الوضعية التي حرمت الرق وجعلت التعامل معه بإعتباره مالاً مملوكاً جريمة يعاقب عليها في جميع دول العالم جعلت عقلية أكثر علماء الدين يؤمنون ببقاء نظام الرق ما دامت الحياة باقية على كوكب الارض وخير شاهد على ذلك ما صادفته بنفسي في حياتي العملية وهو عبارة عن القصة الآتية:

(كنت مشرفاً على أطروحة دكتوراه الموسومة بـ-القانون الدولي الانساني في الاسلام-للطالب المرحوم حسين ندا أخ زوجة الرئيس الاسبق أحمد حسن البكر عمام ١٩٨٣، وقد خصص في هذه الاطروحة فصل مستقل لموضوع نظام الرق في الاسلام وبعد إنتهاء إعداد الاطروحة ارسلت للخبير العلمي لتقويمها وهو أستاذي الدكتور عبدالكريم الزيدان الذي يعد من فلاسفة المسلمين وكان تقويمه هو عدم صلاحية هذه الاطروحة للمناقشة لأنها تتضمن فصلاً يحاول الباحث فيه إثبات عدم بقاء نظام الرق في الاسلام في حين أنه نظام أبدي ثابت مادامت الحياة باقية على كوكب الارض). وبعد الاطلاع على تقرير الحبير ابلغت العميد الدكتور عمد الدوري عميد كلية الحقوق جامعة بغداد، بأنني سانسحب من هذا الاشراف إذا أخذ برأي الحبير لأنني تعبت كثيراً مع هذا الموضوع وساهمت في إعداده مع الطالب، فقال لي تقرير الحبير غير ملزم. فناقشنا الطالب دون إجراء أي تعديل على أطروحته وحصل على دكتوراه في القانون بتقدير جيد جداً.

وني عام ٢٠٠٤ طلبت جامعة الزرقاء في الأردن مني المشاركة في مؤتمر حقوق الانسان، وقد كتبت بحثاً لهذا المؤتمر تحت عنوان (حقوق الانسان وقت الحرب)، ولما ذهبت الى الاردن وجدت أن الاستاذ عبدالكريم زيدان أيضاً من المشاركين في هذا المؤتمر، وقد حصل عندي قلق لأني عرفت مقدماً أن الاستاذ يرفض في رأيه هذا البحث ويناقشني بأسلوب شديد مناقشة قد تؤدى الى اساءة سمعة كلينا أو بلدنا.

وفي اليوم الاول من المؤتمر أعطى لى مجال إلقاء البحث كشخص ثالث، فحين إلقائم وجدت الاستاذ يتحرك على كرسيه يميناً ويساراً يكاد أن يهجم على ويأخذ أوراق المحاضرة ويمزقها، ومن حسن حظي لما إنتهيت من القاء البحث دعا رئيس المؤتمر المؤتمرين الى الاستراحة وتناول القهوة والشاي، فلما خرجنا من القاعة جاء أستاذي الدكتور عبدالكريم زيدان أخذ يدى بشدة وقال لى أريد منك المجيء الى غرفتي بعد الرجوع الى الفندق وقلت تأمرني، ولما رجعنا الى الفندق نسيت الوعد والوفاء به وبعد العصر إتصل بسي هاتفيساً الاستاذ فعاتبني على عدم الوفاء بالوعد فاعتذرت له وقلت ان السبب هو النسيان دون الاهمال والآن أزورك في غرفتك، فقال أنا الآن في المطار ناوياً الرجوع الى اليمن لأنه آنذاك كان الأستاذ في اليمن، فقال أطلب منك التراجع عن الرأى وأن تستغفر ربك وأنت في أواخس عمرك فقلت يا أستاذي لو كان لي مليء الارض ذنوب لغفر لي ريسي عنها لأنسني أحماول إزالة آثار هذا الخطأ الذي وقع فيه العالم الاسلامي وقال إذا يجب حددف الأمثلة بالعبد والجارية في المراجع الفقهية، فقلت يا أستاذي هذه أمنيتي في الحياة ودائماً أتمني أن يستيقظ ضمير أحد حكام الاسلام ويشكل لجنة لحذف هذه الامثلة البالية وتبديلها بأمثلة أخرى تتلائم مع هذا العصر المتحضر بأن يقال بدلاً من باع جاريتة باع سيارته، وبدلاً من أن يقال رهن عبده رهن داره. ثم قال السلام عليكم وسد الهاتف. ما ذكرناه نموذج لسرأي أحمد كبار علماء المسلمين.

المبحث الثالث موقف التشريعات الوضعية من الرق

إتفقت الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وإعلانات حقوق الانسان والدساتير الوضعية على الغاء نظام الرق وإعتبار التعامل مع الرقيق كشيء عملوك يخول صاحبه حق التصرف فيه وحق الاستعمال والإستغلال جريمة يعاقب عليها، كما نوضحه بإيجاز في مايلي:

إتفاقية جنيف:

إتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخية في ١٢ /آب/١٩٤٩ تناوليت أحكام الأسرى كالآتى:

المادة (١٣) تنص على أنه يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأرقبات ويعظر أن تقترف الدولة الحاجزة أي فعل أو إهمال غير مشروع بسبب وجود أسير في عهدتها ولا يجوز تعرض أي اسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية مسن أي نسوع كان.

المادة (١٤) الأسرى الحرب حق في إحترام أشخاصهم (أي شخصيتهم المدنية) وهذا يعني تحريم إسترقاقهم والحفاظ على شرفهم في جميع الأحوال ويجب أن تعامل النساء الأسيرات بكل الاعتبار الواجب لجنسهن.

المادة (١٥) تتكفل الدولة التي تحجز أسرى الحرب بأعاشتهم دون مقابل وبتقديم الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم الصحية عجاناً.

المادة (١٦) على الدولة الحاجزة أن تعاملهم جميعاً على قدم المساواة دون أي تمييز ضار على أساس العنصر والجنسية أو الدين أو الآراء السياسية أو أي معايج مماثلة أخرى.

المادة (١٧٧) يفرج عن أسرى الحرب ويعادون الى أوطانهم دون إبطاء بعد إنتهاء الأعمال العدائمة الفعلمة.

إعلانات حقوق الانسان:

نصت المادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ على أنه يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضمياً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

ونصت المادة الثانية منه: على إنه لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان دون أي تمييز مثلاً من حيث الجنس (الذكورة والانوثة) أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الشروة أو السبلاد أو أي وضع آخر ودون اي تفرقة بين الرجال والنساء وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي اليها الفرد.

رنصت المادة الرابعة منه على عدم جواز الاسترقاق أو الاستعباد.

وتنص المادة الثالثة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٦٦ على أنه (يتعهد الدول الاطراف في هذا العهد بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد.

وتنص الفقرة الارلى من (المادة ٢٤) منه (على أنه يكون لكل طفل دون أي تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الشروة أو النصر حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة إتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصراً).

إعلان الامم المتحدة:

وتنص المادة الاولى من إعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أنه : عثل التميز بين البشر بسبب العرق او أللون أو الأصل إهانة لكرامة الأنسان.

وتنص المادة الثالثة الفقرة الاولى منه: على أنه (تبذل جهود خاصة لمنع التمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل لاسيما في ميادين الحقوق المدنية ومنها الحرية الشخصية ونيل المواطنة والتعليم والدين والعمالة والمهنة والإسكان).

الدساتير الوضفية:

من الدساتير العربية نصت المادة (١٤) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على أنه (العراقييون متساوون أمام القانون دون تمييز لسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الإجتماعي).

وتنص المادة (٣٧) من الدستور العراقي القائم على الآتي:

أولاً) حرية الإنسان وكرامته مصونة.

ثانياً) تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني.

ثالثاً) يحرم العمل القسري (السخرة) والعبودية وتجارة العبيد (الرقيسق) ويحسرم الإتجار بالنساء والأطفال والإتجار بالجنس.

ويقاربه الدستور الاردني القائم المادة (٧) والبحريني المادة (١٩) والسوداني المادة (٢٠) والصومالي المادة (١٨) والسوري المادة (٢٥) والعماني المادة (١٨) والقطري المادة

(٣٦) واللبناني المادة (٨) والمصري المادة (٤).

وفي الختام أنادي بأسم كل مؤمن بأصول الدين وفروعه حكام المسلمين وفي مقدمتهم حكام السعودية وعلماء الدين من ذوي العقول المرنة أن يُعيدوا النظر في كتابة الفقه الاسلامي الذي هو ثمرة جهود ملايين المجتهدين لتطهيره من الأمثلة البالية من جهة وتوحيده والأخذ بالرأي الراجح من جهة أخرى لإستثمار الرأي الراجح من الفقه الاسلامي العظيم الموروث من السلف الصالح وكسب المجهولات الفقهية عن المعلومات الموروثة للتخلص من سرطان الخلافات المذهبية والطائفية وإنقاذ العالم الاسلامي من التخلف عن ركب الحضارة البشرية.











المقدمة

الأسباب الموجبة

١- محاولة دراسة هذا الموضوع دراسة بعيدة عن السطحية والتقليد.

٢- منذ القرن الثاني الهجري اختلف علماء الدين في موضوع الرجم، فأكثرهم أقروه
 وقليل منهم عارضوه دون وصول أحد الطرفين إلى تقديم دراسة علمية حقيقية تُعالج
 الموضوع وترفع الغموض المعيط به.

٣- يوجد تعارض ظاهري واضح بين القرآن وما روي عن الرسول(紫) من الأحاديث،
 فيما يتعلق بالرجم.

فالقرآن يرفض الرجم لأنه سكت عنه، والساكت لا يُنسب إليه القول، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله. والأحاديث تُقرّه، وحاشا الرسول أن يخالف القرآن، لأنه كُلف بتبليغ رسالته إلى الأسرة البشرية، وقد أدّى أمانته بدون زيادة أو نقصان، وفي وصفه لأداء هذه الأمانة اللسان عاجزٌ والقلم قاصر عنه، وأقول كما قال صاحب القصيدة البردية:

فَمَبْلَغُ العلم فيه أنه بشر وأنه خير خلق الله كلهم

وكما قال الفيلسوف الغربي (أوغست كنت): "يا عمد، أشهد أنك لست إلهاً، ولكن بكل المعاني أسمى من البشر".

ورفع التعارض الظاهري بين القرآن والأحاديث في الرجم يكون بإحدى الطرق الـثلاث الآتية:

أولاً: نزول الآية القرآنية في سورة النور: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مَّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ...الآية﴾ (١) بعد قضاء الرسول (ﷺ) بالرجم بناءً على اجتهاده المستند إلى العرف الجاهلي المتأثر بالتوراة، ونسخ الآية لهذا القضاء، وهذا الاتجاه هو الصائب ومناقشته تُعد من باب إنكار البديهيات.

النور:٢

ثانيا: قضاء الرسول(ﷺ) بعد نزول آية الجلد، وهذا الاتجاه بعيد عن العقل السليم، ورغم ذلك إذا صحّ، يُقدم العمل بالقرآن على العمل بالأحاديث في الرجم، بناءً على القاعدة الشرعية المتفق عليها: (إذا تعارض دليلان أو نصّان، يُقدم العمل بالأقوى منهما)، ومن البدهي أن القرآن أقوى ثبوتاً ودلالةً من حديث الآحاد.(١)

ثالثا: القول بأن أحاديث الرجم مطعونة وضعيفة ومعلولة، وثبوتها على شك، كما هو رأي الباحثين المفكرين غير المتأثرين بتقليد الغير. وما على المسلمين إلا الرجوع إلى القرآن الكريم لحماية أرواح الأبرياء من الاعتداء عليها، لمجرد تهمة أو شك في سلوك من ولد بريئا يقيناً، واليقين لا يرتفع إلا باليقين. (٢)

خطة البحث:

طبيعة الموضوع تتطلب تقسيم دراسته من الناحية الشكلية إلى ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الرجم والقرآن.

المبحث الثاني: الرجم في القضاء النبوي.

المبحث الثالث: إثبات جريمة الرجم.

المبحث الرابع: الرجم والقواعد العامة.

المبحث الخامس: الرجم في آراء الفقهاء.

المبحث السادس: الرجم في آراء علماء الدين المعاصرين.

المبحث السابع: الرجم في تعاليم أهل الكتاب.

المبحث الثامن: الاستنتاج.

ولم تنجع أحاديث الموطأ بعد وفاة الإمام مالك (١٩٧هـ) في إقناع المنكرين لحد الرجم، مما حمل الإمام البخاري (رحمه الله) المتوفى عام (٢٥٦هـ) على أن يأتي برواية أخرى تقول أن أحدهم سأل عبدالله بن أبي أوفى وهو من الصحابة المتأخرين: هل رجم رسول الله؟ قال: نعم. قلت: قبل نزول سورة النور أم لا؟ قال: لا أدرى.

ومن الخطأ الشائع بين الناس (اليقين لا يزول بالشك).

المبحث الأول الرجم والقرآن

لا توجد في القرآن الكريم آية واحدة تُشير من قريب أو بعيد إلى مشروعية رجم الزاني المحصن أو الزانية المحصنة، (١) وبعكس ذلك في القرآن آيات كثيرة تدل دلالة قطعية على أن عقوبة الزنا بصورة مطلقة، عذاب دنيوي يتمثل بالجلد والحبس والعضل وغير ذلك. ومن تلك الآيات ما يلى:

أولا: قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِثَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُـ لاكُم بِهِمَا وَأَنْقَ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَـدَابَهُمَا طَائِفَـةٌ مِّـنَ الْمُؤْمنِينَ﴾ (٢).

ومن البدهي أن صيغتي الزانية والزاني من اسم الفاعل المحلى ب(ال) الاستغراق، والقاعدة الأصولية المتفق عليها أن اسم الفاعل إذا كان على ب(ال) الاستغراق يُفيد العموم، والعام يؤخذ بعمومه ما لم يثبت تخصيصه. وقضاء الرسول(ﷺ) بالرجم إذا كان قبل نزول هذه الآية عملاً باجتهاده المسند إلى الشريعة اليهودية (التوراة) والعرف الجاهلي، كما يأتي تفصيله في المبحث الشاني. فلا يُخصص عموم الآية المذكورة بهذا القضاء.

وعقوبة الرجم للزاني والزانية لم تأتِ في القرآن، رغم أنها جاءت في التسوراة، ولكن تأثر المسلمون بذلك فأضافوا عقوبة السرجم إلى عقوبة الجلد لجرعة الزنا في حالمة الإحصان، وقد انشغل الفقهاء بأحاديث الرجم ألتي ألغت التشريعات القرآنية الخاصة

ليس في القرآن من عقوبة للزنا غير الجلد، وليس في القرآن رجم الزاني، مع أن مصطلح الرجم ومشتقاته جاءت في القرآن في معرض تهديد المشركين للأنبياء والمؤمنين كما في سورة (هود/٩١) وسورة (وسررة (الكهف/٢٠) وسورة (وسررة (الكهف/٢٠) وسورة (الشعراء/١٨)).

النور:٢

بعقوبة الزنا، بحيث أصبحت تلك التفصيلات القرآنية عجهولة وغائبة عن عقول أكثر الفقهاء.

وقد جاءت عقوية الزنا في القرآن على النحو الآتي: الزانية والزاني إذا ضُبطا في حالة التلبس بالجريمة، فالعقوية منة جلدة أمام الناس. وبذلك بعدأت سورة النور بافتتاحية فريدة، ترد زعم أولئك الذين يتجاهلون وضوح القرآن وبيان تشريعاته، حيث قال سبحانه وتعالى في تلك الافتتاحية الفريدة: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتِ بَيِّنَاتٍ لِعَلَّكُمْ تَذكَّرُونَ ﴾ (١) ، وبعدها قال تعالى مباشرة: ﴿ الزَّانِينَةُ وَالزَّانِينَةُ وَالزَّانِينَةُ وَالزَّانِينَةُ وَالزَّانِينَةُ وَالزَّانِينَةُ السلول ويلبات حالة التلبس في جريمة الزنا، كما من الصعب أيضاً إقرار الجاني في هذا الزمن بوقوع الجريمة، لكن من السهل أن يُشاع عن امرأة ما بأنها سيئة السلوك ويلجأ أوليانها إلى قتلها بغير حق، أو هي تلجأ إلى إحراق نفسها.

ثانيا: قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلْكُتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيَانِكُمْ بَعْضُ كُم مِّن بَعْضَ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَعْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْس مُسَافِحَاتٍ وَلاَ مُتَّخِدَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذْا أَحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِثَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ مُتَا فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ مُتَا اللهُ عَنْور رَّحِيمٌ ﴾ (٢) الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِي الْعَنَت مِنْكُمْ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢) والعذاب في هذه الآية هو نفس العذاب في سورة النور الآية الثانية: ﴿ وَلْيَشْهَدُ عَذَابَهُمَا طَانَفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾.

وهذه الآية تدل بوضوح على أن الجارية المتزوجة إذا زنت وثبتت الجريمة ثبوتاً شرعياً، يكون عقابها نصف عقاب الحرة المتزوجة الزانية، ومن البدهي أن الموت لا يُقسم إلى الموت الكامل ونصف الموت، فالموت هو الموت، والذي يُقسم هو الجلد. فعقوبة الزاني الحر والزانية الحرة (١٠٠) جلدة، وعقوبة عبد الزاني والجارية الزانية (٥٠) جلدة، سواء وُجِد الإحصان أو لم يوجد، أخذاً بعموم آية النور.

النور:١

النور:٢

۲۵: النساء: ۲۵

ثَّالِثًا: قوله تعالى في آية اللعان: ﴿ رَيَدُرَأُ عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (١)

ولم يقل القرآن الكريم في هذه الآية (ويدرأ عنها الموت أو عقوبة الرجم)، مع أن فعلَ درأ ورد مع الموت في القرآن في قولمه تعالى: ﴿ اللَّـذِينَ قَـالُوا الإِخْـوَانِهِمْ وَقَعَـدُواْ لَـوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَؤُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾. (أَ)

والعذاب في هذه الآية هو نفس العذاب في الآية الثانية من سورة النور: ﴿وَلْيَشْهَدُ عَدَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

رابعا: قوله تعالى في حق نساء النبسي(ﷺ): ﴿يَا نِسَاء النَّبِسِيُّ مَـن يَـأْتِ مِـنكُنَّ بِفَاحِشَـةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَدَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً ﴾.(٢)

والعذاب في هذه الآية هر نفس العذاب في سورة النور الآية رقم (٢)، وهـو (١٠٠) جلدة، لأن الموت أو الرجم لا يُضاعف، وأن الذي يُضاعف هر الجلد.

خامسما: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء فَطَلَّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِـدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُحْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْـرُجْنَ إِلاَّ أَن يَـأْتِينَ بِفَاحِشَـةٍ مُّبَيِّنَـةٍ وَلَا يَخْـرُجْنَ إِلاَّ أَن يَـأْتِينَ بِفَاحِشَـةٍ مُّبَيِّنَـةٍ وَتَلْكَ خُدُودُ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّـهَ يُحْـدِثُ بَعْـدَ وَلَا لَهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّـهَ يُحْـدِثُ بَعْـدَ ذَلكَ أَمْراً ﴾ (٤).

فعقوبة الزانية المحصنة في هذه الآية هي الطرد من المنزل الذي عليها أن تبقى فيــه لقضاء عدتها.

سعادسما: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْها وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَسَدَّهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَنَ يَاأَتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّئَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْناً وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً ﴾. (٥)

۱ النور:۸

۲ آل عمران:۱۶۸

٢ الأحزاب:٣٠

أ الطلاق:١

[°] النساء:٩٩

ففي هذه الآية الكرعة جعل سبحانه وتعالى عقوبة الزانية المحصنة العضل وأخذ بعض عما آتاها الزوج إذا ارتكبت جرعة الزنا، بدلاً من الرجم رغم كونها عصنة.

سعابعا: قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآنِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُسُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾.(١)

فعقربة الزانية المحصنة في هذه الآية حبسها في البيت، والقول بأن آيمة الحبس في البيت نُسخت بالآية الثانية من سورة النور، خطأ فاحش، لأن جريمة الزنا إما أن تكون بين الأنثيين (المساحقة) فعقوبتها الحبس في البيت. أو بين الذكرين (اللواط) فعقوبتها الإيذاء. أو بين الذكر والأنثى فعقوبتها مئة الجلدة. فأين التعارض بين هذه الآيات، حتى ينسخ بعضها بعضاً لرفع هذا التعارض.(٢)

ثّاهنا: قوله تعالى في عقوية اللواط التي يسادي في الحكم الزنا: ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِـنكُمُ فَاَذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّاباً رَّحِيماً ﴾. [7] فالعقوبة في هذه الآية هي الإيذاء دون تحديد الرجم.

تاسعا: عقوبة الحرمان من الزواج من قبل المؤمن، فالمرأة الزانية التي لا تتوب عن الزنا، لا يتزوجها المؤمن، وكذلك الرجل الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة قبل أن يتربا، كما في قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةٌ أَوْ مُشْرِكَةٌ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانِ أَوْ مُشْرِكَةٌ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانِ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرَّمَ دُلِكَ عَلَى الْمُوْمِنِينَ ﴾ (٤٠).

ويتبين نما ذكرنا أن القرآن الكريم في الآيات المذكورة يُعامل المرأة الزانية المحصنة على أنها تظل حيّة بعد اتهامها بالزنا وإقامة عقوبة الجلد عليها، كذلك الزاني المحصن، فالقرآن الكريم يُحرّم تجويز الزاني أو تجويز الزانية من الشرفاء، فلا يصح لمؤمن شريف أن يتزوج زانية مدمنة على الزنا قبل التوبة، ولا يصح لمؤمنية شريفة أن تتزوج رجلا مدمناً على الزنا قبل التوبة، كما صرح بذلك القرآن الكريم في سورة

۱۵:۶۱ساء:۱۵

x لزيد من التفصيل يُنظر مؤلفنا التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن.

النساء:١٦

النور:٣

النور، ولو كان مصير الزاني أو الزانية هو الرجم حتى الموت، لما كان هناك تفصيل في تشريعات حياته طالما هو محكوم عليه بالموت.

وكذلك الأمر في عقوبة المطلقة الزانية بإخراجها من البيت ومنعها عن الزواج حتى تدفع بعض المهر، وإذا كان هناك عقوبة الرجم على تلك الزانية المحصنة لما كان هناك داع لتشريع عنعها من الزواج مرة ثانية، أو يُسمح بطردها من البيت في فترة العدة.

وإضافة إلى ما ذكرنا، فإن الله سبحانه وتعالى يتوعد الزناة بمضاعفة العذاب والخلود فيه يوم القيامة إذا بقي إصرارهم على الزنا، إلاّ من تناب وآمن وعميل صنالحاً، فأرلئك يُبدل الله سيئاتهم حسنات، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهَا ٓ آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُسُونَ وَمَسن يَفْصَـلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَتَاماً، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَدَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً، إِنَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُرواً رَّحِيماً ﴾ (١). ورغم عدم إشارة القرآن الكريم إلى الرجم من قريب أو بعيد، لا صراحة ولا ضمناً، فإن أحاديث الرجم غبى الثابتة والانشغال بها أضاعت تشريعات القرآن فيسا يخص تفصيلات العقوبة في الزنا، وبتعبيهم نسخت هذه الأحاديث ما جاءت في القرآن في حكم الزنا، وأبطلت الأحكام الواردة فيه. ورغم أن عقوية الرجم لم ترد في القرآن، ومع أن العقوبة الواردة في جريمة الزنا تؤكد على الجلد فقط، إلا أن اقتناع بعض العلماء والفقهاء من المسلمين بأكذوبة الرجم جعلها الأساس التشريعي السائد حتى الآن في كتب الفقه الإسلامي وفي تطبيق الشريعة الإسلامية لدى بعض الدول الإسلامية. ومنا زالت نسبة كثيرة من رجال الدين يُدهشهم أشد الدهشة حين القول بسأن السرجم لسيس من تشريع القرآن والإسلام. علماً بأن من أكبر الجرائم أن تُقتل النفس الزكية المتهمة بتهمة غير مبررة للقتل. كذلك من أعظم الجرائم على الإطلاق أن تُفترى تشريعات بقتل النفس البيئة ثم تُنسب إلى الله ورسوله،: ﴿ وَمَنْ أَظُلُّمُ مِمَّنِ افْتَسِرَى عَلَى اللَّـه كَذِباً أَدْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢).

۱ الفرقان:۸۸-۲۸

الأنعام:٢١

وتلك العقوبات المذكورة باستثناء عقوبة العبد الزاني المحصن والجارية الزانية المحصنة، تُعد عقوبات إضافية لعقوبة الجلد.

ومن الجدير بالذكر أن الله سبحانه وتعالى قد رصف الفاحشة (الزنا) بصفة (مبينسة) في الآيات (الطلق: ١)، (النساء: ١٩، ٢٥)، (الأحزاب: ٣٠)، أي ثابتة بالبيّنة الشرعية وهي شهادة أربعة رجال عادلين لا يَرِدُ أي اختلاف في إفادتهم وشهادتهم، أو بإقرار الجاني البالغ العاقل المختار بوقوع الجريمة الجنسية الفعلية أمام القضاء، وإلا لسقطت عقوبة الحد (١٠٠) جلدة وتحولت إلى عقوبة تعزيرية يُحددها ولي الأمر بتعاون مع أهل الشورى، لأن القرآن الكريم حصر ثبوت جريمة الزنى بأربعة شهود أو إقرار الجاني أمام القضاء أربع مرات، وأكدت السنة النبوية ذلك، كما ورد في قصة ماعز وغيه. (١)

والفاحشة الواردة في الآيات المذكورة بمعنى جريمة الزنى، عقوبتها العبذاب الوارد في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَةَ جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُدْكُم بِهِمَا وَلَهُ عَلَيْهُمَا مِنَةً جَلْدَةٍ وَلا تَأْخُدْكُم بِهِمَا وَأَفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَدَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُوْمِنِينَ ﴾ (٢).

عاشراً: أكذربة (الشيخ والشيخة).

هذه الأكذوبة الجاهلية (٢) رويت بعدة تعابير منها:

أ- (الشيخة والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة).

ب- (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم).

ج- (الشيخ والشيخة فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة).

لا لمن التأكد والفائدة، يُنظر الأستاذ أهمد صبحي منصور، الحوار المتمدن، العدد (١٠٦٥) في المناكد والفائدة، يُنظر الأستاذ أهمد صبحي منصور، الحوار المتمدن، العدد (١٠٦٥) في عنوان (أكذوبة الرجم ألغت تشريعات القرآن في عقوبة الزنا).

^{&#}x27; النور:٢

لا وأضيفت إلى هذه الأكذوبة، أكذوبة أخرى كما ورد في نيل الأوطار ١٠٢/٧، من أنه كان بما أنزل على رسول الشر 養 آية الرجم (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة)، وكانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة، وكان فيها آية الرجم (الشيخ والشيخة) فنُسخت وبقيت منها (٧٣) آية. أليست هذه التهمة قولاً بالتحريف في القرآن كالتوراة والإنجيل!

د- (إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم). (١) علماً بأن كل جملة أو كلمة في القرآن متواترة في الثبوت، فلا اختلاف في تعاسرها.

هذه الأكذربة في الأصل هي عرف جاهلي رفق التعاليم اليهودية رهي ليست آية قرآنية نُسخت تلادلة الآتية:

 ١- من له أدنى ذوق بلاغي يعلم أن هذه العبارة بعيدة عن كلام الله، لأن كل كلمة أو جملة أو آية في القرآن الكريم تتسم ببلاغة تفوق بلاغة كلام البشر.

٢- القول بأنها كانت آيةً قرآنية نُسخت تلاوتها وبقي حكمها، خطأ فاحش لأمرين:
 أحدهما: لا نسخ في القرآن، كما أثبتنا ذلك في مؤلفنا (التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن) بالأدلة العقلية والنقلية.

والثاني: نسخ المعنى والاحتفاظ بلفظه، أو نسخ اللفظ وبقاء معناه، خطأ يرفضه المنطق والعقل السليم، لأنهما متلازمان لزوما بيناً بالمعنى الأخسى، (٢) فإلغاء أحدهما يستلزم إلغاء الآخر بداهة في الذهن وخارج الذهن.

٣- الرجم منوط بالإحصان لا بالشيخوخة، فالشباب المحصن والشبابة المحصنة
يُرجمان على حد زعمهم، والمفهوم المخالف لتعبير الشيخ والشيخة، هو أنهما لا
يُرجمان.

٤- الشيخ غير المعصن لا يُرجم وإن بلغ من العمر عتيا باتفاق الآراء.

٥- ما روى عن عمر بن الخطاب، بروايات مختلفة كلها كذب وافتراء:

ومنها ما يُروى من أنه قال: (يا أيها الناس قد سُننت لكم السُنن، وفُرضت لكم الفرائض، وتُركتم على الواضحة. وصفق بإحدى يديه على الأخرى، إلا ألا تضلّوا بالناس عيناً وشمالاً، ثمّ إياكم أن تهلكوا عن آية السرجم، أن يقول قائل لا نجد حدّين في كتاب الله. فقد رجم الرسول ورجمنا، وإنّي والذي نفسي بيده، لولا أن

لل فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٤٣/١٢

Y اللزوم بالمعنى الأخص هو الذي يكفي للجزم باللزوم تصور اللازم والملزوم.

فهذه الأكذوبة المنشورة باسم سيدنا عمسر، زور وبهتان وخطأ فاحش لا يُغتفر، للأدلة الآتية:

أ- كان عمر بن الخطاب أشجع الناس بعد النبي (ﷺ) في قول الحق وكان لا يخشى لومة لائم، فكيف يترك في القرآن ما هو يعتقد أنه قرآن ١٠٠٪.

ب- كيف يُقرّ إهمال ما هو قرآن في اعتقاده ١٠٠%.

ج- هذه الأكذوبة مضطرية وهي رويت بروايات مختلفة. (٢١) ولو كانت آية قرآنية، لما حصل فيها الاختلاق في التعبير.

- د- إن عمر لم يُنفذ هذا الرجم على أحد طوال فترة خلافته، ولو كان فعل، فإن
 تصريحه بأن هناك آية نُسخت لفظاً وبقيت حكماً لأول مرة لن يكون في آخر
 حياته، بل يُفترض أن يأتي هذا التصريح عندما أراد أن يطبق حكم الرجم
 على أول من زنى في خلافته التي امتدت أكثر من عشر سنوات، لأنه لا
 يكن يُتصور أنه قد طبق الرجم عدّة مرات شم ياتي في آخر عمره ويقول
 للناس مقالة تتلخص بأن هناك آية للرجم نزلت على عمد (ﷺ) ولكنها لم
 تُكتب في المصحف. (٣)
- ١- كل آية أو جملة أو كلمة في القرآن متواترة، ولو كانت هذه الأكذوبة من القرآن لما
 حصل فيها الخلاف ولما رويت بروايات مختلفة.
- ٧- لو كانت هذه الأكنوبة الجاهلية قرآناً، لما انفرد عمر بن الخطاب بروايتها ونقلها
 للناس، لأن كل آية من آيات القرآن متواترة بإجماع العلماء والعقلاء.
- ٨- وفي فتح الباري شرح صحيح الإمام أبي عبدالله عمد بن إسماعيل البخاري⁽¹⁾:
 وأخرج النسائي أيضا أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت -رهـ و مـن كُتـاب

موطأ الإمام مالك ط/٢ ص/٢٤١. صحيح مسلم ١٣١٧/٣. ابن ماجه في السنن رقم ٢٥٥٣. فتح الباري ١٤٣/١٢ .

لينظر موطأ الإمام مالك ص٨٢٤.

أ يُنظر سنة الأولين، للأستاذ ابن فرناس، ص٨٣٣

^{124/14}

الوحي- ألا تكتبها في المصحف؟ قال: لا، ألا ترى أن الشابين الثيبين يُرجمان.

٩- وفي فتح الباري أيضا كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف،
 فمرًا على هذه الآية، فقال زيد: سمعت رسول الله(素) يقول: الشيخ والشيخة
 فارجموهما البتة، فقال عمر: لما نزلت أتيت النبي (素) وقلت اكتبها، كأنه كره
 ذلك.

١٠ لو صع ما نُسب إلى عمر بن الخطاب المسين الكذوبة الشيخ والشيخة، للزم إتهام الرسول (業) بأنه ترك آية قرآنية وتولّى بيانها عمر بن الخطاب، واللازم باطل وكذلك الملزوم.

العل من أبرز ما يُلاحظ على هذه الأحكام أن أكثرها قسوة وهو الرجم، قد اعتمد فيه على نص قالوا بأنه آية كانت موجودة في كتباب الله، وأن رسبول الله بعد أن قرآها على الصحابة، لم يسمح بأن تُضمن في المصحف، بينما عمل مقتضاها، حيث رجم الغامدية وماعزاً.

١٢- وقد قيل في تأويل هذه الأكذوبة ثلاثة أقوال:

أحدها أنها نُسخت، ولكن ماهي الباهين على ذلك وأين الآية الناسخة، إن سقوط آية ليس دليلاً على انتساخها.

والثاني أنها أنسيت، ولكن كيف يوحي الله بشيء ثم يُنسيه.

والثالث أنها أهملت، ولعل هذه نكتة التي أشار إليها ابن حجر في شرح المنهاج وهو أن السبب في نسخ التلاوة وإبقاء الحكم، التخفيف عن الأمة الإسلامية بعدم اشتهار تلاوتها وكتابتها في المصحف. وإن كان حكمها باقياً لأنه أثقل الأحكام وأشدها هولاً.

١٣- وأغرب ما قيل في هذه الأكذوبة، هو ما نُسب إلى أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت: إن باقي سورة الأحزاب كان مكتوباً في رق موضوع تحت فراش محمد، ولما مات وذهبت لدفنه مع من ذهبوا، فرجعت فوجدت داجن بيت الرسول قد أكل الرق بما فيه من وحي ربه. ومن المعروف أن بعض المفسرين ذهبوا إلى أن سورة الأحزاب كانت بقدر سورة البقرة، إلا أنها نُسخت آياتها بضمنها آية (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما) وبقيت (٧٣) آية.

- فهذه الروايات المختلقة تُشوه الرسالة المحمدية والقرآن الكريم، كما تُنسب إلى القرآن التحريف.
- ١٤ هذه الأكذوبة في بدايتها انتشرت عن طريق موطأ الإمام مالك (رحمه الله) ،
 ويُناقش هذا الخبر من حيث الرواية والسند والمتن:
- أ- من حيث الرواية: مالك بن أنس لم يكتب هذا الخبر، بل كان يروي الأحاديث النبوية ويسمعها منها تلاميذه ثم يكتبونها، ولذا تعددت روايات الموطأ حتى ملغت غو عشرين نسخة مختلفة.
- ب- من حيث السند: تتابع الأسانيد التي يكتبها محسد الشيباني تلمينذ أبي حنيفة (رحمه الله)، وكان يقول: أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب، يقول أن عمر بن الخطاب قال كذا وكذا.. وليس صحيحا أن يروي سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب، لأنه كان عمره عامين حين استشهد عمر بن الخطاب، فكيف روى طفل صغير عن عمر، وهذا ما أشار إليه المؤرخ (ابن سعيد) في (الطبقات الكبرى) (۱) وهي أكبر وأقدم مصدر تأريخي لدى المسلمين.
- ج- من حيث المتن: مصطلح الشيخ والشيخة لا يُفيد الإحصان، أو المحصن والمحصنة، فقد يصل الإنسان إلى مرحلة الشيخوخة دون زواج أو إحصان.
- ١٥ ما يُروى عن عمر (ه) فيه تناقض، كيف يعتبرها آية شم يعتبرها زيمادة في
 كتاب الله؟ يمتنع عن إضافتها إلى القرآن.
- ١٦- لو كانت أكذوبة (الشيخ والشيخة) آية قرآنية، لما انفرد بنقلها عمر بن الخطاب.
- ١٧- في هذه الأكذوبة اتهام النبي (義) بأنه ترك آية قرآنية لم يكتبها، مع أن الرسول(義) نهى عن كتابة غير القرآن، حتى لا يحصل الخلط بينه وبين السنة النبوية، وقال: ((لا تكتبوا عني شيئا سوى القرآن، فمن كتب عني غير القرآن فليمحه)). ويقول علماء الحديث: "هذا هو الحديث الوحيد المتواتر".
- ١٨- من أفضع الكذب على النبي (業) أن تُنسب إليه تشريعات تُخالف القرآن الكريم.

الطبقات الكبرى ٥/٨٨ و١٠٦

لا رجـــــــم في القـــــــرآن ٩٧

المبحث الثاني الرجم في القضاء النبوي

وردت في مراجع السنة النبوية عدة أحاديث وهي تدل على أن الرسول(業) قضى بالرجم على عدة أشخاص وهم لا يتجاوزون عدد الأصابع خلال فترة الوحي الستي استغرقت ثلاثاً وعشرين سنة، ومن تلك الأحاديث ما يلي:

أولا: عن عبيدائله بن عبدائله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة، أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله(素) فقال: يا رسول الله أنشدك الله(١) إلا قضيت بيننا بكتاب الله، فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه(٢): نعم فأقض بيننا بكتاب الله وأنذن لي. فقال النبي(業): قل. فقال: إن ابني كان عسيفا(٢) على هذا فزنى بامرأته، وإني أُخبرت أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمئة شأة ووليدة(٤)، فسألت أهل العلم فأخبوني أغا على ابني جلد مئة وتغريب عام وأن على امرأة هذا الرجم. فقال رسول الله(業): والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله. الوليدة والغنم رد عليك،(٥) وعلى ابنك جلد مئة وتغريب عام. واغدُ يا أُنيس (رجل من أسلم) على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها، فغدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله(業) فرُجت.(٧)

أَى أَذْكُرِكُ اللهُ، أَى لا أَسألك إلا القضاء بكتاب الله.

لعل الراوى عرف ذلك قبل الواقعة أو استدل با صدر عنه في هذه الواقعة.

عسيفا: أجيرا. وفي رواية للنسائي: "كان ابني أجيرا لامرأته".

أ وليدة: أي جارية.

[°] أي مردود. وقال الحافظ: ولم يثبت رواية قوله "والغنم رد" وفي رواية ورد "ابني لم يُحصن".

يرى البعض أن هذا يدل على أنه يكفي الإقرار مرة واحدة. وأُنيس أعلم الرسول(業) بالاعتراف، فقضى برجمها.

العدة حاشية العلامة السيد عمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني على أحكام الإحكام شرح عمدة
 الأحكام للعلامة ابن دقيق العيد، المطبعة السلفية ٣٣٦/٤. كتاب الحدود: بند ٣٤٣/ الحديث الأول المتعلق بالرجم.

تَانْهِا : رجم ماعز ورد فيه روايات ختلفة، منها ما يلي:

أ- عن أبي هريرة أنه قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله(業) وهو في المسجد، فناداه يا رسول الله إني زنيت، فأعرض عنه، فتنحى تلقاء وجهه (١١) فقال يا رسول الله إنسي زنيت، فأعرض عنه، حتى ثنى (٢) ذلك عليه أربع مرات، فلما شهد على نفسه أربع شهادات، دعاه رسول الله (義) فقال: أبِكَ جنون. قال: لا. فقال: هـل أحصنت؟ قال: نعم. فقال رسول الله (義): اذهبوا به فارجموه. (٣)

ب- وفي رواية عن أبي هريرة قال: جاء ماعز الأسلمي⁽¹⁾ إلى رسول الله (素) فقال إنه قد زنى، فأعرض عنه ثم جاء من شقه الآخر. فقال إنه قد زنى، فأعرض عنه، ثم جاء من شقه الآخر، فقال يا رسول الله إنه قد زنى، فأمر به في الرابعة، فأخرج إلى الحرة فرُجم بالحجارة، فلما وجد مس الحجارة فرّ يشتد حتى مرّ برجل معه لحي جمل فضريه به وضريه الناس حتى مات. فذكروا ذلك لرسول الله(素) أنه فرّ حين وجد مسس الحجارة ومس الموت، فقال رسول الله(素) هلا تركتموه. رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال حسن.

وهذا يدل على أن قضاء الرسول(素) برجم ماعز كان مبنياً على اجتهاده، لأنه لو كان واجبا بالقرآن، لما قال الرسول(業) ذلك، لأن حد الزنى من حقوق الله، فلا يملك غيره التساهل فيه أر إسقاطه، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

إضافة إلى ذلك فإنه يدل على التراجع عن إقراره، والتراجع عن الإقرار يُسقط الحد لوجود الشبهة بالتراجع قبل القضاء وبعد القضاء وبعد الإمضاء وأثناء الإمضاء، وأن الرجوع مسقط للحد لحدوث الشبهة، والحدود تُدرأ بالشبهات، وعما يؤكد ذلك أن الرسول(業) كان يدرأ الحدود بالشبهات، وبوجه خاص في جريمة الزنا كموقف مسن هزال الذي جاء إلى الرسول(業) فقال له: إني رأيت فلاناً يزني، فقال له الرسول(業):

° نيل الأوطار، المرجع السابق.

أي تحول الرجل من الجانب الذي أعرض عنه النيي (ﷺ) إلى الجانب الآخر.

^۲ أي كرره أربع مرات.

صحیح مسلم ۱۳۱۸/۳

وفي صحيح مسلم ١٣٢٠/٣: أن رجلا من أسلم يقال له ماعز بن مالك أتى رسول الله (養)

يا هزال^(۱) لو سترته بردائك لكان خيرا لك.^(۱) وكذلك موقفه من امرأة من أنه قال: لو كنت راجما أحداً بغير بيّنة، لرجمت فلانة، فقد ظهر منها الربية في منطقها وهيئتها ومن يدخل عليها.^(۱)

فهذه النماذج من أقوال الرسول(紫) وأفعاله تُخبرنا عن موقفه من حد الرجم وشددة تحريه عند تنفيذه والبحث عن السبل التي تُبطل الحد.

دفي رواية أخرى في صحيح مسلم: ((جَاءَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَىَ النّبِيِّ (紫). فَقَـالَ: يَــا رَسُولَ اللّهِ طَهَرْنِي. فَقَالَ: "وَيْحَكَ^(٤) ارْجِعْ فَاسْتَغْفِرِ اللّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ" قَالَ: فَرَجَعِ غَيْسرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللّهِ طَهَرْنِي. فَقَــالَ رَسُــولُ اللّـهِ (紫): "وَيْحَـكَ ارْجِع

العن زيد بن أسلم عن يزيد بن نعيم يعني بن هزال الأسلمي عن أبيه قال جاء ماعز إلى النيي (美) فقال يا رسول الله إني زنيت فأقم في كتاب الله فأعرض عنه، ثم قال إني زنيت فأقم في كتاب الله فأعرض عنه، ثم قال إني زنيت فأقم في كتاب الله فأعرض عنه، حتى ذكر أربع مرات، فقال اذهبوا به فارجموه، فلما مسته الحجارة جزع فاشتد، فخرج عبد الله بن أنيس من باديته فرماه بوظيف حمار فصرعه ورماه الناس حتى قتلوه، فذكر للنيي (美) فراره، فقال هلا تركتموه فلعله يتوب فيتوب الله عليه، يا هزال لو سترته بثوبك كان خيرا لك مما صنعت...

عن يزيد بن نعيم بن هزّال، عن أبيه قال: كان ماعز بن مالك يتيماً في حجر أبي، فأصاب جارية من الحيّ، فقال له أبي: انت رسول اللّه (ﷺ) فأخبره بما صنعت، لعله يستغفر لك، وإنما يريد بذلك رجاء أن يجد له مخرجاً، فأتاه فقال: يا رسول اللّه، إني زنيت فأقم عليَّ كتاب اللّه فأعرض عنه، فعاد فقال: يا رسول اللّه، إني زنيت فأقم عليَّ كتاب اللّه، فأعرض عنه، فعاد فقال: يا رسول اللّه، إني زنيت فأتم عليَّ كتاب الله، حتى قالها أربع مرات، فقال النبي (ﷺ): "إنك قد قلتها أربع مرات فبمن؟" قال: بفلانة، فقال: "هل ضاجعتها؟" قال: نعم، قال: "هل باشرتها؟" قال: نعم، قال: "هل جامعتها؟" قال: نعم، قال: فأخرج به إلى الحرّة فلما رجم فوجد مسَّ الحجارة: ﴿جزع﴾ فخرج يشتد، فلقيه عبد اللّه بن أنيس وقد عجز أصحابه فنزع له بوظيف بعير فرماه به فقتله، ثم أتي النبيّ (ﷺ) فذكر ذلك له فقال: "هلاً تركتموه لعله أن يتوب فيتوب اللّه عليه". (أبو داود، أول كتاب الحدود، باب رجم ماعز بن مالك)

تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك ٣٩/٣.

أ أخرجه ابن ماجه في كتاب الحدود، باب من أظهر الفاحشة. ٨٥٥/٢. رقم الحديث (٢٥٥٩). وقوله (養) أدرأوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له عرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العقوية. أخرجه الترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحد، ٢٥/٤، رقم الحديث (٢٤٢٤).

أ كلمة ترحم وتوجع تُقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها.

فَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ وَتُبْ إِلَيْهِ" قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ طَهَرْنِي. فَقَالَ النّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةُ قَالَ لَمهُ رَسُولُ اللّهِ (紫): "فِيمَ أُطَهّرُكَ؟" فَقَالَ: مِنَ الزّنَى. فَسَأَلَ رَسُولُ اللّهِ (紫): "أَبِهِ جُنُونَ؟" فَأَخْبِرَ أَنّهُ لَيْسَ إِمَجْنُونِ. فَقَالَ: "أَشَرِبَ خَمْراً؟" فَقَامَ رَجُلٌ فَاسْتَنْكَهَهُ (اللهِ عَلَمْ يَجِدْ مِنْهُ رِبِحَ خَمْرٍ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (紫): "أَشَرِبَ خَمْراً؟" فَقَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ)). (")

فهذا التعامل من الرسول(ﷺ) مع ماعز يدل دلالة واضحة على أن الرجم لم يأمر به القرآن، قبل قضاء الرسول(ﷺ) به، لأن أمر الله لا يجوز في تنفيذه السردة والتساهل والاستفسارات كما في تنفيذ حد قطع اليد في جرعة السرقة في قولمه تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللهِ الآية ﴾ (٣). وكما في حد الجلد في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَةَ جَلْدَةٍ ... الآية ﴾ (١٠).

وهذا الحديث يدل أيضا على أن رجم الرسول(紫) لم يكن بوحي من الله، لأن الحدود لا عفر فيها من غير الله.

ج- عن ابن عباس قال: لما أتى ماعز بن مالك النبي (紫) قال له: (لعلك قبّلت، أو غيرت، (ه) أو نظرت). قال: لا يا رسول الله، قال: (أفنكتها). لا يكني؟ (١٠) قال: نعم. فعندئذ أمر برجمه. (٧)

وجدير بالذكر أن عبارة (أفنكتها) غير لائقة بمركز الرسول(紫) الندي كان لسانه منزها عن التعبير الفاحش.

وعن أبي هريرة قال: جاء الأسلميُّ إلى النبيّ (紫) فشهد على نفسه أنه أصاب

۱ أي شم رائحة فمه.

محيح مسلم ١٣١٩/٣. وفيه روايات متعددة.

المائدة:٣٨.

ءُ النور:٢.

[°] والمراد لعلك وقع منك هذه المقدمات فتجوزت بإطلاق لفظ الزنا عليها.

بفتح أوله وسكون الكاف من الكناية، أي أنه ذكر هذا اللفظ صريحا ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجماع.

نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشيخ الإمام المجتهد قاضي القضاة القطر اليماني عمد بن على بن محمد الشوكاني، الجزء السابع ص١١١.

امرأة حراماً أربع مرات، كل ذلك يُعرض عنه النبي (ﷺ)، فأقبل عليه في الخامسة فقال: "أنكتها؟" قال: نعم، قال: "حتى غاب ذلك منك في ذلك منها؟" قال: نعم، قال: "كما يغيب المرود (١) في المكحلة والرِّشاء (١) في البئر"، قال: نعم، قال: "هل تدري ما الزِّنا؟" قال: نعم، أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حلالاً، قال: "فما تريد بهذا القول؟" قال: أريد أن تُطَهِّرني، فأمر به فرُجم. رواه أحمد والدار القطني. (٢)

رجدير بالذكر أن تعبير (التطهير) في قول ماعز (أريد أن تطهرني) تعبير مسيحي، لم يُستعمل في الإسلام. ثم إذا كان ماعز عُصناً فكيف لا يعرف معنى المعاشرة الجنسية وكيفيتها، فلماذا تلك الاستفسارات من الرسول(紫)، لو صحّ هذا الحديث.

د- وعن جابر في قصة ماعز: كنت فيمن رجم الرجل، إنا لما خرجنا به فرجمناه فوجد مس الحجارة صرخ بنا: يا قوم ردّوني إلى رسول الله (紫) فإن قومي قتلوني وغروني مسن نفسي، وأخبروني أن رسول الله (紫) غير قاتلي، فلم ننزع عند حتى قتلناه، فلما رجعنا إلى رسول الله (紫) وأخبرناه قال: ((فهلاً تركتموه وجئتموني به)).

ثَّالِثًا: جَاءَتُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ (1) مِنَ الأَرْدِ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللّهِ طَهَّرْنِي. فَقَالَ: "وَيُحَكِ ارْجِعِي فَاسْتَغْفِرِي اللّهَ وَتُوبِي إلَيْهِ". فَقَالَتْ: أَرَاكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدَّدَنِي كَمَا رَدَّدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكِ. قَالَ: "آنْتِ؟" قَالَتْ: إنّهَا حُبْلَى مِنَ الزّنَى. فَقَالَ: "آنْتِ؟" قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهَا: "حَتّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكِ". قَالَ: فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ حَتّى وَضَعَتْ. فَقَالَ لَهَا: "إِذًا لاَ نَرْجُمُهَا وَنَدَعُ وَلَمَعَا فَالَ: فَأَتَى النّبِي (فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتْ الْعَامِدِيّةُ. فَقَالَ: "إِذًا لاَ نَرْجُمُهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيلًا لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ." فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ فَقَالَ: إلَي رَضَاعُهُ، يَا نَبِي اللّهِ!

أي الميل.

الرشاء بكسر الراء الحبل.

نيل الأوطار، المرجع السابق.. حديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي، وفي إسناده ابن الهضهاض،
 ذكره البخاري في تأريخه وحُكي الخلاف فيه، وذكر له هذا الحديث وقال حديثه في أهل الحجاز ليس
 يُعرف إلا بهذا الواحد.

بطن من جهينة

صحیح مسلم ۱۳۲۳/۳

ففي هذا الحديث قول الرسول(業) (ويحك! ارجعي فاستغفري الله وتوبي إليه)، دليسل واضح على أن قضاء الرسول(業) بالرجم لم يكن تنفيذا لأمر الله في حد من حدوده، لعدم قبول التوبة في حدود الله، لأن من خصائص الحدود أنها لا تسقط بالتوبة بعد رفعها إلى القضاء. كما أن الجلد وقطع اليد لا يسقطان بالتوبة بعد رفعهما إلى القضاء.

رابعاً: عن أنس (۱) قال: كنت عند النبي (ﷺ) فجاءه رجل فقال: يا رسول الله، إني أُصبت حداً فأقمه علي، ولم يسأله، قال: وحضرت الصلاة، فصلى مع النبي (ﷺ)، فلما قضى النبي (ﷺ) الصلاة، قام إليه رجل فقال: يا رسول الله، إني أصبت حداً، فأقم في كتاب الله، قال: (أليس قد صليت معنا). قال: نعم، قال: (فإن الله قد غفر لهك ذنبك، أو قال: حدك).

رهذا الحديث يدل على عدم مشروعية الرجم في القرآن، لأنه لو ثبتت مشروعيته لما سقط بالصلاة، لكونه حدًا وحقاً من حقوق الله، فلا يملك إسقاطه أو إعفاء الجاني عنه إلا الله سبحانه وتعالى.

خاصسا: عن عبدالله بن عمر، أن اليهود جاءوا إلى رسول الله(素) فذكروا لمه أن امرأة منهم ورجلا زنيا، فقال ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويُجلدون. قال عبدالله بن سلام: كذبتم، فيها آية الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم، فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال لمه عبدالله بن سلام ارفع يدك، فرفع يده فإذا فيها آية الرجم، فقال صدق يما محمد، فأمر بهما النبي(素) فرُجما.

وفي حديث أبي هريرة، فقال النبي (紫) إني أحكم بما في التوراة.

وفي حديث البراء: أللهم إني أول من أحيا دينك.

رهنا سؤال يطرح نفسه على بساط الطعن بهذا الحديث، وهو أنه إذا كان في التوراة عقوبة الرجم ثابتة، لماذا أتوا إلى الرسول(業) ليكون قاضيا لهم بالحكم في عقوبة الزاني والزانية المحصنين، وهم من ألد أعداء الرسول(素).

الأوطار المرجع السابق.

سعادسعاً: نُسب إلى الرسول(素) القول بأن (الولد للفراش، وللعاهر الحِجْر)، هذا الكلام عُرف جاهلي، فقام الوضّاعون للأحاديث باسم الرسول(素) بتحريف سكون الجيم في لفظ (الحجْر) الذي هو بمعنى الحبس، إلى فتح الجيم بمعنى (الرجم)، ومضمون الكلام هو أن الولد الشرعي يكون لفراش الزواج الصحيح، وأما العاهر (أي الزاني) فلا يترتب على معاشرته غير المشروعة أي أشر شرعي، وإنما حكمه هو الرجم بعد التحريف، والأصل في هذا الكلام الجاهلي هو أن العقوبة حبس وليست رجماً، لأن الحجْر كان في العرف الجاهلي بسكون الجيم، ثمّ حُرّف وجُعِلَ السكون فتحة ونُسِب إلى الرسول(囊) زورا وبهتاناً.(١)

مناقشة أحاديث الرجم

الأحاديث التي زعم كثير من الفقها، وعلماء الدين أنها من أقضية الرسول(業) بالرجم على عدد محدود من الناس خلال عهد رسالته التي استغرقت (٢٣) سنة، بالإضافة إلى الملاحظات التي ذكرناها أثناء استعراضها، على تقدير مطابقتها للواقع، تُناقش بأدلية عقلية ونقلية كثيرة، منها ما يلي:

أولا: وظائف السنة النبوية القولية والفعلية والتقريرية، حصرها القرآن في بيان نصوص القرآن، فقال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذُّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٢). وهذا التبيان حصره علماء أصول الفقه بالإجماع في خمسة أنواع، وهي:

ا- تخصيص نص عام لم يكن عمومه مراداً لله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿ لُلرِّ جَالِ نَصِيبٌ مِّمًا تَركَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنَّسَاء نَصِيبٌ مِّمًا تَركَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنَّسَاء نَصِيبٌ مِّمًا قَلَ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّقْرُوضاً ﴾ (الرجال) و(النساء) من صيغ العموم، لأنهما من جمع التكسير المحلى بأل الاستغراق، أي كل ذكر وكل أنشى،

أ في رواية عبد الرزاق: ... كانت القاسمة في الجاهلية في الدم وفي الرجل يولد على فراشة فيدعيه رجل آخر فيقسمون عليه خمسين يمينا كقسامة الدم فيذهبون به، فلما أن حج رسول الله (灣)، قال له العباس بن عبد المطلب: إن فلانا ابني ونحن مقسمون عليه، فقال النيي (灣): لا، الولد للفراش وللعاهر الحجر... وهناك روايات أخرى قريبة من هذا. والله أعلم.

النحل: ٤٤ أ

النساء: ٧

ولكن هذا العموم لم يكن مراداً حين نزول هذه الآية، لأن القتل واختلاف الدين مسن موانع المياث، فتولى الرسول(ﷺ) بيان هذا المراد فقال: ((لا يسرث القاتسل)) كما قال ((لا يتوارث أهل ملتين)) أي ملتين مختلفتين في الدين الإسلامي، فلا يسرث وارث قاتل من تركة مورّثه المقتول، سواء كان القتل مباشرة أو تسبباً. وكذلك لا يرث الكافر من المسلم ولا المسلم من الكافر.

٢- تقييد نص مطلق لم يكن إطلاقه مراداً من الله، كما في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقَّالًا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١). والخير هو المال الكثير، الآن القليل من المال الا يُسمى خياً.

فلفظة (الوصية) في هذه الآية وردت مطلقة شاملة للإيصاء بكل التركة أو ببعضها، مع أن هذا الشمول غير مقصود من الله، لأنه يُضر بالورثة، والضرر مرفوض، لذا كُلّف الرسول(ﷺ) ببيان هذا المقصود، فقال: ((الثلث والثلث كثر)).(٢)

٣- إيضاح نصوص عجملة في القرآن، وعلى سبيل المثل قال تعالى:

أ- ﴿وَأَتِيمُواْ الصَّلاةَ ﴾. فالصلاة عبادة مفروضة على الإنسان لها أركانها وشروطها وسننها، منها قولية ومنها فعلية، لا يستطيع عقل الإنسان استنباطها من جملة (وَأَتِيمُواْ الصَّلاةَ)، لذا بيّنها الرسول(ﷺ) بإقامة الصلاة أمام أصعابه كاملةً مستوفية أركانها وشروطها وآدابها، ثم قال لهم ((صلّوا كما رأيتموني اصلي)) (٢٠).

ب- ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾. كُذُلك بيّن لأمته الأموال التي تخضع للزَّكاة، والمقدار اللّني تجب فيه الزّكاة، والكمية التي تُخرج من هذه الأموال للمستحقين.

رواه مسلم /۲۷٤

البقرة : ١٨٠

[&]quot;عن سعد بن وقاص(ﷺ) قال: قلت يا رسول الله أنا ذو مال. وفي رواية أنا كثير مال ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. قلت: أفأتصدق بشطره (نصفه)؟ قال: لا. قلت: أفأتصدق بثلثه؟ قال: الثلث والثلث كثير. إنك إن تنر ورثتك أغنياء خير من أن تنرهم عالةً يتكففون الناس.. متفق عليه. أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث، فتخ الباري ٢٤٦٤/٥. والنسائي، باب الوصية بالثلث ٢٤١/٦٠.

ج- كذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ (١). همذه الآية مجملة بالنسبة لأركان الحج وشروطه وآدابه ومناسكه، فقام النبي (ﷺ) بأداء الحج أمام أصحابه مبيناً أركانه وشروطه وآدابه ومناسكه، ثم قال لهم ((خذوا عني مناسككم)).

3- تأكيد حكم وارد في القرآن، ومن الواضح أن الله سبحانه وتعالى حرّم التجاوز على مال الغير بدون مبرر، فقال: ﴿ وَلاَ تَاٰكُلُواْ أَمْ وَاللَّكُم بَيْ نَكُم بِالْبَاطِلِ ... ﴾ (١) وأكد الرسول (*) التحريم الوارد في هذه الآية، فقال: ((لا يحل مال إمرى إلا عن طيب منه)) (")، وفي رواية ((لا يحل لإمرى من منال أخيه إلا منا أعطاه عن طيب نفس) . () .

٥- قياس حكم على نظيمه في القرآن الكريم، وعلى سبيل المشل قال تعالى: ﴿وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ ﴾ (٥)، أي حرّم عليكم أن تجمعوا بين الأختين بالزواج في وقت واحد. فقاس على ذلك الرسول(ﷺ) الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، فقال ((لا يُجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها)) (١). وقال ((إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم))، أي إن علّة التحريم هو قطع الرحم بسبب هذا الجمع في الزواج.

وقد زعم البعض أن للسنة النبوية وظيفة سادسة وهي نسخ القرآن، وهذا كُفرٌ بل شركٌ، لأن في هذا الكلام جعل النبي شريكا لله تعالى في تشريع أحكامه.

وقد خلط البعض بين أحاديث نبوية تتولى بيان القرآن كما ذكرنما، وأحاديث تمأتي بأحكام مخالفة لأحكام القرآن كأحاديث الرجم.

ثنائيا: أحاديث الرجم وردت بروايات لختلفة، منها الاختلاف في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير ونحو ذلك، فهي مضطربة ومطعونة ومعلولة، كما يتضح ذلك لمن يراجع شروح هذه الأحاديث، مثل (فتح الباري شرح صحيح البخاري) وعون المعبود شرح

ال عمران: ٩٧

١٨٨: البقرة

^۳سنن الدار قطني ۲٦/۳

المستدرك للحاكم ٩٣/١

[&]quot; النساء : ٢٣

⁷ متفق عليه. صحيح مسلم، المرجع السابق.

سنن أبي داود ونيل الأوطار للشوكاني). فلم يرد في أحاديث الرجم حديث واحد قطعي الثبوت والدلالة على الرجم، كما ذكرنا سابقاً، وانتشار الرجم في العالم الإسلامي مبني على الاستناد إلى أكذوبة (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما)، فقالوا هذه آية قرآنية نُسخت تلاوتها وبقي حكمها، وقد بيّنا سابقاً أن هذه أكذوبة جاهلية متأثرة بتعاليم يهودية.

ثَّالِثًا: كما ذكرنا سابقا، إن أحاديث الرجم إذا كانت قبل سورة النور (الآية رقم ٢)، فآية: ﴿الزانية والزانية والأنها كانت من اجتهادات الرسول(素) متأثرا بالعرف الجاهلي وبالتوراة، كما بيّنا سابقاً، ولا يُتصور أن يقضي الرسول(素) باجتهاده بعد نزول الآية المذكورة، لإجماع العلماء والعقلاء على أنه لا مساغ للاجتهاد في مورد النص.

رابعا: تردد الرسول(微) في كثير من تطبيقات الرجم، حسب ما جاء في حديث ماعز وغامدية وغيهما، دليل واضع على أن هذا التردد كان ناتجا من اجتهاده. لأن الحدود الثابت بالقرآن كحد قطع اليد في السرقة وحد الجلد في القذف ونحوهما، لم يسترده الرسول(微) في تطبيق هذه الحدود كلما تحققت الجريمة وتوافرت أركانها وشروطها وانتفت موانعها. ولو كان الرجم من أحكام الله وثابتاً بالقرآن الكريم، لما تردد الرسول(微) لحظة في تطبيقه، ولما شجّع الجاني على التراجع من إقراره، ولما تساهل معه، لأن التساهل في الحدود لا يحق إلا لله سبحانه وتعالى.

خامسا: من شروط العمل بأحاديث الآحاد أن لا تكون خالفة لنصوص القرآن، كما أنه لا يُتصور عقلا أن يخلق الرسول حكما خالفا للقرآن، لأن تشريع الأحكام الدينية من اختصاص السلطة التشريعية الإلهية، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاً للّه...﴾(١).

سعادسما: لم ترد قصة ماعز ولا قصة الغامدية بإيجاز أو إشارة عابرة في كتب التأريخ المشهورة، مع أن ما حدث لهما خطب جليل، فلم يرد ذكرهما في الطبري والبداية والنهاية وغيرها من المراجع المعتمدة، ولم يُشر إليهما ابن هشام في سيرته التي جاءت في عدة عجلدات.

الأنعام: ٧٥

لا رجـــــــم في القــــــــــــــرآن ١٠٠٧

المبحث الثالث اثبات جريمة الزنا

حفاظا على شرف الناس وأعراضهم وعدم تطاول الألسنة فيما يتعلق بكرامة الإنسان، شدّد الإسلام في إثبات جريمة الزنا، بحيث لا تثبت إلا بأربعة شهود من الرجال البالغين العاقلين العادلين المختارين، لا يوجد أي اختلاف في إفادتهم عند أداء الشهادة. أو ببإقرار الجاني أمام القضاء أربع مرات وهو بالغ عاقل مختار. كما ثبت ذلك في القرآن والسنة النبوية والإجماع.

أولا: في القرآن الكريم:

عقوبة جرعة الزنا في الشريعة الإسلامية لا تكون إلا بعد إثبات الجرعة بأربعة شهداء كما جاء في القرآن الكريم أو بإقرار الجاني أمام القضاء أربع مرات، وهذا هو شرط أساس لتطبيق عقوبة الجلد على الجاني، كما يلي:

أ- قال تعالى: ﴿ وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نُسَآتِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ ٱرْبُعةً مُنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىَ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾ (١٠).

ب- وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُولَئكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٢).

ج- قوله تعالى: ﴿ لَوْلًا جَازُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَا، فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَا، فَأُرْلَئِكَ عِندَ اللَّهِ مُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (٣).

۱۵:۶۱۰ النساء

۲ النور : ٤

۳ النور : ۱۳

ثانيا: في السنة النبوية الشريفة

هناك أحاديث متعددة بشأن إثبات جريمة الزنا بأربعة شهداء، منها قول الصحابي سعد بن عبادة لرسول الله(義): أرأيت لو وجدت مع امرأتي رجلا، أمهله حتى آتي بأربعة الشهداء؟ فقال رسول الله(義): نعم.

وقال رسول الله(秦) لهلال بن أمية لما قذف زوجته بشريك بن سحماء: أربعة شهداء وإلا حد في ظهرك، وهذا قبل نزول آيات اللعان. (١١)

ثالثًا: الإجماع:

وكذلك الإجماع انعقد على أربعة شهداء في جرعة الزنا، لأن حد الزاني منوط في الواقع بإقراره، فإذا لم يُقرّ فإنه لا يمكن إثباته عليه بالبيّنة، لأنه لا يثبت إلا بأربعة شهود عدول يرون الإيلاج بالفعل في زمان واحد وفي مكان واحد، وبإفادة واحدة. وهذا الإثبات إذا لم يكن عالا فهو متعذر.

ومن الواضح أن الشهادة قسمان:

 إقرار الزاني على نفسه بأن يشهد على نفسه أمام القضاء أربع شهادات ولا يتراجع في أقواله، فإذا تراجع لا يُطبق عليه حد الزنا.

٢- رمن أصر على إقراره بالزنا يقام عليه الحد ولا يُقام على شريكه إن أنكر التهمة.
 وإذا أنكرت المرأة، تسقط العقوبة عن الاثنين، ويصح الرجوع عن الإقرار قبل القضاء
 وبعده، وكذلك قبل تنفيذ العقوبة.

ربناءً على ما ذكرنا، من المستحيل عادة إثبات جرعة الزنا، فالزاني لا يعترف على نفسه في هذا الزمن، كما هو واضح، والبيّنة لا تقوم أيضاً عادةً، وأما الإثبات بأدلّة أخرى فهي غير مقبولة في نظر الشرع الإسلامي، حفاظاً على سمعة أسرة المتهم أو المتهمة.

صحيح البخاري بشرح فتح الباري للعسقلاني ١٧٤/١٢. سنن النسائي في كتاب الطلاق، الجزء السادس، رقم الحديث ٣٤٦٩. ابن ماجه، كتاب الحدود باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً، رقم الحديث ٢٦٠٦.

لا رجـــــــم في القـــــــرآن ١٠٩

المبحث الرابع الرجم والقواعد العامة

هناك مجموعة من القواعد العامة، كل واحدة منها تدل على عدم مشروعية عقوية الرجم، كما يلي:

أولا: القاعدة الأصولية:

من القواعد الأصولية الثابتة المتفق عليها:

أ- أن كل عقوبة من عقوبات جرائم الحدود السبع (١) لا تتاثر لا بالظروف المسددة ولا بالظروف المسددة ولا بالظروف المخففة، ومن الواضع أن جرعة الزنا من جرائم الحدود، وأن عقوبتها عددة عنة جلدة عندة عندة بنة جلدة عندة علامة عندة بنة جلدة ولا تأخُذكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْمَاخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَدَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١).

وهذا النص القرآني حدد عقوبة الزنا بـ(١٠٠ جلدة)، فلا يحق للقاضي أن يطبق أكثر من هذا العدد بالنسبة لإنسان متمكن من الزواج بواحدة أو أكثر، ماليا وبدنيا، كما لا يحق له أن يُخفف العقوبة إلى (٩٠ جلدةٍ) مثلاً بالنسبة لشخص فقي غير متمكن ماليا لتوفير مستلزمات ومتطلبات الزواج، مما قد يؤدي بنه إلى الوقوع في خطيئة الزنا، فالعقوبة المنصوص عليها لا تتأثر بالظرف المشدد كما في الحالة الأولى، ولا بالظرف المخفف كما في الحالة الثانية.

ب- وكذلك كون الزاني متزوجاً وكون الزانية متزوجة، يُعتبر ظرفا مشدداً، وهذا الظرف لا يُحوِل عقوبة الجلد إلى عقوبة الرجم بموجب القاعدة الأصولية المذكورة المتفق عليها.

ا وليس من حكم الإسلام في شيء وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم. قال في التوراة الرجم.

النور:٢

ج- رمن القواعد الأصولية الثابتة المتفق عليها، أنه إذا تعارض نص القرآن الكريم مع الحديث النبوي في موضوع معين، ولم يُمكن الجمع بينهما، كتخصيص العام بالخاص وتقييد المطلق بالمقيد، يُقدم العمل بالقرآن على العمل بالحديث النبوي، ولو كان متواترا، لأن القرآن وحي إلهي ثابت بالتواتر، بخلاف الحديث النبوي الذي ليس وحيا على الرأي الراجح عند علماء المسلمين، لأن الأحاديث النبوية اجتهادات للرسول(素)، فكان يجتهد مستندا إلى ما في العرف الجاهلي قبل إلغائمه بالقرآن أو ما في التوراة أو لمصلحة كانت في نظره سندا في اجتهاده، كما يلى:

اجتهاده على أساس العمل بالعرف الجاهلي، كما في الظهار، حيث كان في العرف الجاهلي يُعتبر طلاقاً، والرسول(寒) عمل بهذا العرف قبل نزول القرآن لبيان حكمه كما في قضية خولة (خولة بنت حكيم) لما حكم الرسول(寒) في قضية شقاقها مع زوجها (أوس بن الصامت) بشأن ظهاره إياها، والظهار هو تشبيه النزوج زوجته بإحدى عارمه، كأن يقول لها: (أنت كأمي أو كأختي)، وكان الظهار عند العرب قبل الإسلام طلاقاً، والرسول (寒) حكم به بالنسبة لهذه المرأة التي ظاهرها زوجها واعتبرها طلاقاً بناءً على العرف الجاهلي الجاري آنذاك قبل نزول الوحي، حين قالت: يا رسول الله، زوجي أوس اكل مالي وافنى شبابي ونثرت له بطني حتى اذا كبرت سني وانقطع ولدي ظاهر مني، فأجابها الرسول (紫) قائلاً: ما أراكِ إلا قد حرمت عليه، وعادت خولة تحاور الرسول(寒) وتناقشه بمنتهى الحريبة وهي غير راضية بحكمه قائلة له: إن لي منه صبيبة إن ضممتهم إليه ضاعوا وإن ضممتهم إلي جاعوا، وعاد الرسول (寒) يقول: ما أراكِ إلا قد حرمت عليه. ولم تقتنع (خولية) حيث اعتبرت نفسها مغبونة في هذا الحكم، وقالت: إلى الله أشكو أمري وأمر صبيتي، ثم نزلت على الرسول(寒) الآيات التي تناولت حكم الظهار، فقال سبحانه وتعالى:

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَادُرُكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيدٌ، الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَانِهِم مَّا هُنَ أُمَّهَاتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيدٌ، الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَانِهِم مَّا هُنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفَوْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَراً مِّنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفَورٌ إِنْ اللَّهُ لَعَلَوا فَتَعْرِيرُ وَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن غَفُورٌ، وَاللَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَعْرِيرُ وَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن غَيْدًا لَا اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ، فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ يَتَمَاسًا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ، فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ

مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا فَمَن لِمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتَّينَ مِسْكِيناً ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ خُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَدَّابٌ ٱلِيمٌ ﴾. (١)

فبين سبحانه وتعالى في هذه الآيات أن الظهار (أي تشبيه الزوجة من الزوج بإحدى عارمه) ليس طلاقاً، وإنما استخفاف بميثاق الزواج وبحكم الله، لذا يترتب عليه جزاء وعقاب وهو تحريم المعاشرة الزوجية على الزوج إلى أن يُحرر عبداً أو جارية، فإن لم يعد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فعليه إطعام ستين مسكيناً أو فقياً قبل معاشرة زوجته.

وبناء على ذلك يُعتبر ما ورد في هذه الآيات نسخاً وإلغاءً لقضاء الرسول(業) بـأن الظهار طلاق بناءً على العرف الجاهلي. (٢)

٢- أو كان يستند في اجتهاده إلى ما في التوراة من رجم الزاني المحصن والزانية
 المحصنة، كما جاء في الحديث الآتي:

حدثنا عبدالله بن مسلمة قال: قرأت على مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: إن اليهود جاءوا إلى رسول الله (紫) فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله (紫): "ما تجدون في التوراة في شأن الزّنا؟" فقالوا: نفضحهم ويُجلدون، فقال عبدالله بن سلام: كذبتم إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فنشروها فجعل أحدهم يده على آية الرجم، ثم جعل يقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبدالله بن سلام: ارفع يدك، فرفعها فإذا فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يما عمد، فيها آية الرجم، فقالوا: صدق يما عمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله (紫) فرُجما. (٢)

وهكذا كان الرسول(ﷺ) قضى برجم ماعز وغامدية وغيرهما بناءً على اجتهاده المبنى على وجود الرجم في التوراة.

٣- أو كان يستند في اجتهاده إلى مصلحة يراها سنداً لما يفعله لصالح المسلمين، كما في
 تحديد الخط الأمامي لمواجهة المشركين في معركة بدر الكبرى، حيث جاء في الحديث:

ا الحادلة :١-٤

لينظر (حق الحرية في القرآن الكريم) للمؤلف. ص١٤٤- ١٤٥.

[ً] لمزيد من التفصيل، يُنظر (سنن أبي داود مع حاشية عنون المعبنود) الجزء الرابع، ص٧٤٢. باب في رجم اليهوديين.

سار رسول الله (素) يبادرهم (يعني: قريشاً) إليه (يعسني: إلى الماء)، فلما جاء أدنى ماء من بدر نزل عليه، فقال الحباب بن المنذر بن الجموح: يا رسول الله منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتعداه، ولا نقصر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة? فقال رسول الله (素): "بل هو الرأي والحرب والمكيدة". قال الحباب: يا رسول الله، ليس بمنزل، ولكن انهض حتى تجعل القلب كلها من وراء ظهرك، ثم غور كل قليب بها إلا قليباً واحداً، ثم احفر عليه حوضاً، فنقاتل القوم ونشرب ولا يشربون، حتى يحكم الله بيننا وبينهم. فقال رسول الله (素): "قد أشرت بالرأي"، ففعل ذلك وتراجع عن اجتهاده.(١)

ثانياً: القاعدة الفقهية (لا يُنسب إلى الساكت قولٌ).

وهذه القاعدة من إبداع سيدنا الشافعي (رحمة الله عليه)، وهي تدل دلالة واضحة على أن سكوت القرآن الكريم عن بيان حكم الرجم لا يدل على قوله بمشروعية الرجم، وعلى هذه القاعدة استثناءات، منها قاعدة سكوت البنت في الاستئذان بالزواج يُعتبر قولا وموافقة على هذا النزواج، ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك. وذلك بموجب قول الرسول(ﷺ): ((الأيم تُستأمر والبكر تُستأذن، وصماتها إذنها)).

وبناءً على القاعدة المذكورة للإمام الشافعي، يدل سكوت القرآن عن حكم الرجم على عدم مشروعية عقوبة الرجم.

وأما أكذوبة (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة)، فإنما هي عرف جاهلي متاثر بالتعاليم اليهودية، كما شرحنا ذلك في المبحث الأول.

ثالثًا: القاعدة المنطقية

القاعدة التي تقضي بأن المباني والمعاني، أمران متلازمان لزوما بينماً بمالمعنى الأخص، أي تصور أحدهما في الذهن أو وجوده خارج الذهن يستلزم تصور الآخر أو وجوده والجزم باللزوم، فبناءً على ذلك فإن القول بنسخ التلاوة في القرآن وبقاء الحكم، كما زعموا ذلك في أكنوبة (الشيخ والشيخة)، أمر يرفضه العقل السليم والمنطق، وخطأً وقع فيه بعض من السلف وقلدهم الخلف تقليداً أعمى، دون التعمق في

أسد الغابة جـ ١ - صـ ٢٣١

الموضوع، حتى أصبح خطأً مُجمعاً على صحته. وهذا الخطأ من السلف كان مبنياً على إطلاق السلف الصالح تعبير النسخ على تخصيص العام وتقييد المطلق وبيان المجمل والتدرج والرخصة. (١)

رابعا: القاعدة الفلسفية :

رهي حكمة الحكم رغايته والمصلحة المتوخاة منه، التي بنى عليها علماء أصول الفقه بالإجماع قاعدة (الحكم يدور مع علته وجودا وعدما)، أي إذا تخلفت الحكمة يتخلف الحكم، وإذا تحققت يتحقق الحكم.

فهذه القاعدة ترفض القول بأن (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة)، كانت آية في سورة (الأحزاب) فألغيت تلاوتها وأحتفظ بحكمها. فما هي الحكمة والفلسفة في هذا الصنيع الذي يأباه عدل الله وحكمته سبحانه وتعالى؟ ثم مما هي حكمة بقماء تلاوة وحكم قوله تعالى: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وإلغاء تلاوة (الشيخة والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة)، مع أن خطورة الرجم على حياة الفرد والمجتمع أضعاف مضاعفة خطورة الجلد. فهل يتصور العقل السليم أن يُقدّ سبحانه وتعالى مثل هذا العبث الذي يرفضه عقل الإنسان السليم.

خامسا: القاعدة العقلية: (قاعدة الشك يُفسر لصالح المتهم).

وقد اختلف المفسرون ورجال الحديث في أسبقية قضاء الرسول(業) بالرجم بعدد قليل من الأفراد، على نزول آية الجلد: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مَنْهُمَا مِئَةَ جُلْدَةٍ ﴾، أو أسبقية هذه الآية على قضاء الرسول(数)، وحتى الإمام البخاري نفسه سأل هذا السؤال. وهذا الشك في أسبقية الآية على القضاء أو القضاء على الآية، يُفسر لصالح الزاني المحصن والزانية المحصنة، وتُعد آية الجلد متأخرة عن قضاء الرسول(数)، وبناء على ذلك تُعد الآية ناسخة لقضاء الرسول(数).

للزيد من التفصيل، يُنظر مؤلفنا (التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن) في مقدمته.

١١٤ مجموعة الأبحاث القرآنية

المبحث الخامس الرجم في آراء الفقهاء

يكاد يتفق منتسبو المدارس الفقهية (۱) على وجوب الرجم، باستثناء الخوارج والمعتزلة، والاختلاف بينهم إنما هو في كيفية تطبيقه، وفي أنه هل يُجمع بين الجلد والرجم، أو يُكتفى بالرجم وحده، وهذا الاتجاه من هؤلاء علماء الدين مبني على تغليب العمل بالأحاديث الآحادية وأقوال المجتهدين منهم والمقلدين على العمل بالقرآن. ومن نماذج تطبيقات الرجم في المدارس الفقهية ما يلي:

أولاً: الفقه الحنفي:

ورد في كتاب (حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)(٢):

(ورجم محصن في فضاء حتى يموت^(٣)): ويصطفون كصفوف الصلاة لرجمه، كلما رجم قوم تنجوا ورجم آخرون، فلو قتله شخص أو قفأ عينه بعد القضاء بمه فهدرٌ، والشرط بداءة الشهود به ولو بحصاة صغيرة، إلا لعذر كمرض، فيرجم القاضي بحضرته.

وفي كتاب (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع)(1): الزنا هو اسم لسوط، الحرام في قُبـل المرأة الحية في حالة الاختيار، في دار العدل. وقال أبو حنيفة إن اللواطة ليست بزنا.

والإحصان نوعان: إحصان الرجم وإحصان القذف، أما إحصان السرجم فهو عبدارة عدن اجتماع صفات اعتبرها الشرع لوجوب الرجم، وهي العقل والبلوغ والحرية والإسلام والنكاح الصحيح، وكون الزوجين جميعا على هذه الصفات. ولا يُجمع بين الجلد والسرجم عند عامة العلماء، لأن الرسول(ﷺ) لما قضى برجم ماعز لم يجلده، ولو وجب الجمع بينهما لجمع. ولأن

أي المدارس التي تحولت إلى المذاهب من قبل تلاميذها بتعاون أهل التقليد والحكام.

للشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين ١٠/٤ وما يليها

أشار الى أنه لا بأس لكل من رمى أن يتعمد مقتله، لأنه واجب القتل، إلا أن يكون ذا رحم منه. (حاشية ابن عابدين)

للعلامة الفقيه علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ت٥٨٧، مطبعة الإمام القاهرة،
 ٤١٥٠/٩

الزنا جناية واحدة، فلا يوجب إلا عقوية واجدة، والجلد والرجم كل واحد منهما عقوبة على حدة، فلا يجبان لجناية واحدة.

ثانياً: الفقه المالكي:

أنواع الحد ثلاثة: رجم وجلد مع تغريب وجلد منفرد.

أي أن المكلف الحر المسلم إذا عقد عقدا صحيحاً لازماً ووطي، وطناً مباحاً بانتشار مسن غير مناكرة فيه بين الزوجين، ثم زنا بعد ذلك، فإنه يُرجم، لأنه صار عصناً، ولا يُشترط كمال الوطء، بل يكفي مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها، بعد الإصابة السابقة. ويُشترط في عقد نكام أن يكون لازماً.

واللائط إذا كان بالفاً طائعاً فإنه يُقتل، سواء كان عصناً أم لا.

وجلد البكر الحر مائة ويتشطر في الرق، أي أن البكر الحرّ المسلم البالغ إذا زنا، فإنه يُجلد مائة جلدة ويُغرب عاماً، والمراد بالبكر غير المحصن، وهو من لم يتقدم له وطء مباح في نكاح لازم. (١)

ثالثًا: الفقه الشافعي:

ورد في المهذب (٢): إذا وطي، رجل من أهل دار الإسلام امرأة مُحرمة عليه من غير عقد ولا شبهة عقد وغير ملك ولا شبهة ملك، وهو عاقل بالغ مختار عالم بالتحريم، وجب عليه الحد، فإن كان محصناً وجب عليه الرجم، لما روى ابن عباس (ﷺ) قال: قال عمر لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائلهم ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلون ويتركون فريضة أنزلها الله، إلا أن الرجم إذا أحصن الرجل وقامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف، وقد قرأتها: الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة، وقد رجم رسول الله (ﷺ) ورجمنا.

ولا يُجلد المحصن مع الرجم لما روى أبو هريرة وزيد بن خالد الجهني قالا: كنا عند رسول الله (ﷺ)، فقام إليه رجل فقال إن ابني كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته، فقال: على ابنك جلد مئة وتغريب عام، وأغد يا أنيس على امرأة هذا، فغدا عليها فاعترفت فرجها.

^{&#}x27; الخرشى، على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي. ٨١/٨ وما يليها. ' لأبي إسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي ٢٦٦/٢ وما يليها

ولو وجب الجلد مع الرجم لأمر به.

والمعصن الذي يُرجم هو أن يكون بالغاً عاقلاً حراً وطي، في نكاح صحيح، فإن كان صبياً أو مجنونا لم يُرجم، لأنهما ليسا من أهل الحد.

رابعاً: الفقه الجعفري:

في كتاب (إيضاح الفوائد في شرح القواعد) (١) تحت عنوان كيفية الاستيفاء للزانسي المحصن (وكذلك الزانية المحصنة)، يُجمع فيه بين الجلد والرجم، فيُجلد أولاً ثم يُرجم، وتقريره على هذا التقدير: هل يُنتظر بالرجم برء جلده أو لا يُنتظر، بل يُرجم عُقيبه.

قال الشيخان وأبو صلاح وابن البراج بالأول، وقال ابن إدريس بالثاني، ومنشأ الخلاف أن الغرض الإتلاف والمبالغة في التعذيب، فعلى الأول لا يُنتظر، وعلى الثاني يُنتظر.

ثم قال ابن إدريس: وقد روى أصحابنا أنه لا يُرجم حتى يبرء جلده، فإذا بريء رُجم. والأول حمل الرواية على الاستحباب دون الإيجاب، لأن الغرض في الرجم هلاكه وإتلافه.

وإذا هرب المرجوم من الحفيرة، فإن كان قد ثبت الزنا بالبيّنة أُعيد، وإن ثبت بمالإقرار لم يُعَد.

والمستوفي هو الإمام مطلقاً أو من يأمره الإمام، سواء كان الزاني خُراً أو عبداً، ذكسراً أو الشيء.

وحجة من قال بالجمع بين الجلد والرجم هو عمل عليّ بن أبي طالب (ه) حيث رُوي عنه أنه رجم امرأةٌ فجلدها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة، فقال: جلدّتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله..

ريرد هذا من الأرجه الأربعة الآتية:

١- عمل على ليس مصدرا للتشريع.

٢- عمله خالف للقرآن بالنسبة للرجم.

٣- عمله خالف للقاعدة العامة، وهي أن العقوية الصغرى تدخل حين التنفيذ في
 العقوبة الكبرى، فالجلد يدخل في الرجم على تقدير صحة الرجم.

٤- إن صحّ كلام على، فإنه يدل على أنه لا رجم في القرآن.

الشيخ أبي طالب عمد بن حسن بن يوسف المطهر الحلي ٣٨٢/٤ وما يليها.

لا رجــــــــم في القــــــــرآن ١١٧

وفي كتاب (فقه الإمام جعفر الصادق)(١):

صورة الرجم: تحفر حفرة وتوضع فيها المرأة إلى صدرها والرجل إلى حقويه، ثم يرمسي الناس على الزاني بأحجار صغار.

قال الإمام الصادق: تُدفن المرأة إلى وسطها ثم يرمي الإمام ويرمي الناس بأحجار صغار. وإذا هرب الزاني من الحفرة وجب إعادته إليها إذا كان قد ثبت عليه الزنا بالبيّنة، ولا يُعاد بل يُترك وشأنه إن كان هو الذي أقرّ على نفسه بالزنا.

وإذا كان عقاب المريض والمستحاضة الرجم، رُجما من غير تسأخير، وإذا كمان جلمداً أُمهمل المريضة لفسماد المريض حتى يبرأ خشية أن يؤدي به الجلد إلى الموت. وكذا المستحاضة فإنهما مريضة لفسماد الدم.

قتل الزوجة الزانية وصاحبها: من وجد مع زوجته رجلا يزني بها، فلمه قتلهما معاً ولا شيء عليه بينه وبين الله.

خامساً: الفقه الحنبلي:

وإذا زنا الحر المحصن أو الحرة المحصنة، جُلدا ورُجما حتى يموتا في إحدى الروايتين عن أبي عبدالله (رحمه الله)، والرواية الأخرى يُرجمان ولا يُجلدان، والكلام في هذه المسألة في فصول ثلاثة، أحدها في وجوب الرجم على الزاني المحصن رجلا كان أو امرأة، وهذا قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار في جميع الإعصار. ولا نعلم فيه مخالفاً إلا الخوارج، فإنهم قالوا الجلد للبكر والثيب، لقوله تعالى: ﴿الزَّانِينَةُ وَالزَّانِي فَاجُلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مُنْهُمًا مِنَةً جَلْدَةٍ ﴾ (١٠). وقالوا لا يجوز ترك كتاب الله الثابت بطريق القطع واليقين لأخبار آحاد يجوز الكذب فيها، ولأن هذا يفضي إلى نسخ الكتاب بالسنة، وهو غير جائز. وقد استند القائلون بالرجم للمحصن والمحصنة بما روي عن عمر بن الخطاب من أنه قال: (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم). على أساس أن هذه الأكذوبة كانت آية من سورة الأحزاب، فنُسخت تلاوتها وبقي حكمها. (١)

[·] نحمد جواد مغنية ٢٥٥/٦ وما يليها.

النور:٢

[ً] المغني لابن قدامة، أبي محمد عبدالله بن احمد بن محمد بـن قدامــة المقدســي، المتــوفـى ٦٢٠هــ. علــى محتصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبدالله بن أحمد الحرقي. ٥٧/٨ وما يليها.

سادساً: الفقه الزيدي:

في كتاب (المنتزع المختار من الغير المدرار المفتح لكمائم الأزهار) (١): ويُرجم المكلف بعد الجلد، أي فحده أن يُرجم بعد أن يُجلد جلد البكر حتى يموت، هذا مذهبنا.

وإن كانت الزانية المحصنة حاملا وجب أن تُترك حتى تضع ما في بطنها، وكذلك تُـترك للرضاع بأن ترضع ولدها.

ويندب الحفر للمرجوم إلى سرّة الرجل وإلى ثدي المرأة.

سابعاً: الفقه الظاهري:

هذا المذهب لم يتردد في رجوب رجم الزاني المحصن والزانية المحصنة، غير أن ابس حزم التنفى بترديد الأحاديث التي قضى فيها برجم الزاني المحصن والزانية المحصنة، وكعادة الفقهاء لم يستشهد بآية قرآنية واحدة، بل كرر الأحاديث الآحادية التي نُقلت عن الرسول(ﷺ) وأمر فيها برجم الزاني والزانية، بشرط توافر الإحصان. (٢)

سابعاً: الفقه الأباضي:

ورد في كتاب (شرح النيل وشفاء العليل) (٣) ما خلاصته: إن النبسي (義) رجم يهودياً ويهودياً ويهودياً عصنين بحكم التوراة وتنفيذا للحكم عليهم بما في كتابهم، وكنان مأمورا بإتباع التوراة حتى ينزل (أي ينزل الحكم في القرآن).

وحد الزنا رجم منفرد وجلد منفرد وجلد مع تغريب، الأول للحر والحرة المحصنين، وشرطه أن يشهد أربعة رجال أحرار بالغين عاقلين مسلمين أنهم رأوا فرجه في فرجها كالميل في المكحلة، شهادة متفقة على مكان الزنا ووقته، وأن لا يدعي المشهود عليه دعوى تكون فيها شبهة، وأن يكون مكلفاً. ومن أقر بالزنى محصناً رُجم. ولا رجم بحجارة عظام خشية التشويه، ولأن لا يُقتل بمرة، ولا بصغار خشية التعنيب. ويُحفر للمرجومة إلى الشديين وللمرجوم إلى السرة عندنا وعند الشافعي.

[·] للعلامة أبي الحسن عبدالله بن مفتاح ٢٤٤/٤ وما يليها.

المُعلى، البي محمد علي بن أحمد بن سعد بن حزم، ت٤٥٦، ١٧٧/١١ وما يليها.

[&]quot; للعلامة اطفيش. ج١٣، ص٢٣٠

لا رجــــــــم في القـــــــــرآن

المقارنة بين تلك الآراء الفقهية:

تتفق هذه الآراء من أوجه وتختلف من أوجه أخرى.

- أ/ أرجه الاتفاق:
- ١- الكل متفقون على أن حكم الرجم لا يُطبق على العبد والجارية، ولا على المسرك
 والمشركة، ولا على عديم التميز كالمجنون والمجنونة.
- ٢- الكل متفقون على العمل بأحاديث الآحاد، بغض النظر عن معارضتها للقرآن،
 الساكت عن الرجم، ولا يُنسب إلى الساكت قول، كما قال سيّدنا شافعي (رجمه الله).
- ٣- الاتفاق على صحة أكذوبة (الشيخ والشيخة إذا زنيا)، والقول بالرجم على أساس أن
 هذه الأكذوبة كانت آية قرآنية نُسخت تلاوتها وبقى حكمها.
 - ٤- الاتفاق على كون الزواج السابق على الزنا صحيحاً.

ب- أوجه الاختلاف:

اختلفوا في بعض الأحكام، منها ما يلي:

- ١- يُجمع بين الجلد والرجم عند البعض، كالإمامية والحنابلة في إحدى الروايتين، ومنهم
 من قال إن الإنسان لا يُعاقب على جرعة واحدة بعقوبتين، كالحنفية والشافعية وإحدى
 الروايتين للحنابلة.
- ٢- اختلفوا في اللائط، فمنهم من اعتبره زانياً كالمالكية ومن وافقهم، فينطبق عليه
 حكم الرجم كالزاني المحصن والزائية المحصنة، ومنهم من قال بخلاف ذلك، فللا
 يُعتبر اللائط زانياً كالحنفية ومن وافقهم.
- ٣- اختلفوا في هروب المرجوم أثناء الرجم، فمنهم من قال يُعاد ويُكمل الرجم حتى الموت، ومنهم من قال إذا كانت الجرعة ثابتة بالبيّنة، فلا تأثير لهذا الهروب، أما إذا كانت ثابتة بإقراره، يُعتبر الهروب تراجعا، وهو يعودي إلى حدوث الشبهة، والحدود تُدرأ بالشبهات.

أسباب اتفاق فقهاء الإسلام على الرجم باستثناء الغوارج والمعتزلة

أسباب هذا الاتفاق كثيرة، ونقتصر على أهمها كما يلي:

أولا / حسن ظنهم لا بما يُنسب إلى الرسول(ﷺ) فحسب، بل بكل من لم يُعسرف بالكذب أو الجهل، وعلى سبيل المثل، يقول العلامة الشيخ ابن حجر الهيتمي المكي، من فقهاء الشافعية بأن نهر النيل ينبع من الجنة، ثم يمر بالسودان ومصر وغيرهما. في وقعت كتابه (تحفة المحتاج) يُعد دستوراً للمسلمين عند الشافعية. وهذا الخطأ منه مبني على عدة أسباب، منها:

أ- عدم المامه بعلم الجغرافيا لبلاد العالم.

ب- حسن ظنه بالقائل بهذه الأكذوبة.

ج- عدم استخدامه العقل في التحليل والتعليل والاستنتاج في هذا الموضوع.

ثانيا / عدم إلمام هؤلاء الفقهاء بقواعبد التحديث وشروط العمل بكل ما يُسند إلى الرسول(紫).

ثالثا/ انعزالهم للاجتهاد رعدم اختلاطهم بالناس، حتى يطلعوا على وجود كثير من الوضاعين للأحاديث النبرية، كعبدالله بن سبأ، يهودي الأصل، الذي تظاهر بالإسلام لتشويه حقيقته ونقل الإسرائيليات من الخرافات إليه، وهو حين موته قال لمن حوله من الملاء: "وضعت باسم نبيكم آلاف الأحاديث، حرّمت الحلال وحللت الحرام".

رابعاً / الثقة التامة بالبخاري ومسلم، والاعتقاد الجازم الثابت بأن كل ما ورد في هذين المرجعين صحيح، وإنكاره كفرٌ، مع أن المسافة الزمنية بين عهد الرسالة وعهد تدوين السنة النبوية بعيدة بحيث كان المجال واسعا للتلاعب بالأحاديث. وقد أثبت علماء المعاصرون والمحققون أن في البخاري زهاء (٦٠٠) حديث غير صحيح، ومن الواضح أن ما في البخاري أقوى مما في صحيح مسلم.

أمسا/ الاعتماد على قول الصحابي والتابعي، مع أن قول الخلفاء الراشدين ليس حجة، فكيف يكون قول غيرهم حجة. يقول الفيلسوف الإسلامي الإمام الغزالي في كتابه (المستصفى) (ص٢٤٣) تحت عنوان قول الصحابي ليس حجة، الذي نصه ما يلي: (إن

قول الصحابي ليس حجة، أي لا يعتبر مصدراً من مصادر الفقه الإسلامي)، واستدل على ذلك بالأدلة العقلية المنطقية الصرفة قائلا: "ذهب قرم إلى أن مذهب الصحابي حجة مطلقاً، وقوم إلى أنه حجة إن خالف القياس، وقوم إلى أن الحجة في قول أبسي بكر وعمر، وقوم إلى أن الحجة قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا، والكل باطل عندنا، فإن من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجة في قوله، فكيف يُحتج بقولهم مع جواز الخطأ؟ وكيف يُتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟ وكيف يختلف المعصومان؟ وكيف وقد اتفقت الصحابة على جواز خالفة الصحابة؟ فلم يُنكر أبو بكر على من خالفه بالاجتهاد، فانتفاء الدليل على العصمة ووقوع الاختلاف بينهم وتصريحهم بجواز خالفتهم: «المناهم المحابي»."

سمادسما / الاعتماد الكلي تقريبا على أحاديث الآحاد، وإهمال القرآن غالباً في فتاواهم، كما هو واضح لمن له اطلاع على المراجع الفقهية الإسلامية في جميع المذاهب، وهي تعتمد ٩٥% على أحاديث الآحاد، ٥% على الآيات القرآنية.

سعابها / عدم رعاية قواعد أصول الفقه، كما هو الشأن عند علماء الدين في هذا العصر. فهم لم يُطبقوا قاعدة (لا مساغ للاجتهاد في معورد المنص)، فهناك نصوص قطعية الدلالة والثبوت في القرآن الكريم تدل على الحكم الشرعي، ورغم ذلك اجتهد الفقهاء في هذه الآيات وافتوا بخلاف ما في القرآن.

وعلى سبيل المثل آية: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُونِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (١) تدل دلالة قطعية على توزيع الطلقات الثلاث على ثلاث مرات، والمرة الثالثة عبارة عن (تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ)، بينما اتفق فقهاء أهل السنة على أن جمع هذه المرات في مرة واحدة ويلفظ واحد تقع به الطلقات الثلاث، ولا تحل الزوجة لزوجها المطلِق إلا بعد أن تنكح زوجاً آخر ويُعاشرها ثم تحصل الفرقة بينهما بالطلاق أو الوفاة ثم تنتهي عدتها.

وكإهمال العمل بقاعدة (إذا تعارض القرآن مع الحديث النبوي، ولم يُمكن الجمع بينهما، يجب العمل بالقرآن وترجيحه على الحديث، ولو كان متواتراً). ورغم ذلك رجّع الفقهاء

أحاديث الآحاد في موضوع الرجم على العمل بالقرآن، كما ذكرنا تفصيل ذلك فيما سبق.

ثامنا / تقليد الخلف للسلف، فإذا وقع مجتهد من السلف الصالح في خطأ، قلّده من أتى بعده وأخذ بمقتضى ذلك الخطأ دون تدقيق أو تعميق أو تحليل. وهذا ما يجده الباحث في كشير من المؤلفات القديمة والحديثة.

تاسعها عدم اعتقادهم بأن المجتهد الذي يقلده الباحث قد يخطأ، خلافاً لما قاله الرسول(ﷺ): ((إذا حكم الحاكم فأجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم وأجتهد وأخطأ فله أجراً)). وعلى سبيل المثل فإن سيّدنا الشافعي (رحمه الله) نقبل آية من القبرآن الكريم خطأ في كتابه (الرسالة في أصول الفقه)، وبقى هذا الخطأ أكثر من ١١٥٠ سنة، لم يجرأ أحد أن يقول بهذا الخطأ، لأن الناقل هو الشافعي، إلى أن اكتشفه الأستاذ أحمد عمد شاكر، حين قام بتحقيق كتاب الرسالة. (1)

أي إذا أراد الجتهد أن يحكم.

أي أجر على بذل جهوده وأجر على إصابته لحكم الله.

أي على بذل الجهود.

ن فقال تبارك وتعالى: ﴿فأمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة، وانتهوا خيرا لكم، إنما إلهكم إلىه واحد، سبحانه أن يكون له ولد ﴾سورة النساء(١٧١).

فإن الشافعي ذكر هذه الآية محتجاً بها على أن الله قرن الإيمان برسوله محمد (ﷺ) مع الإيمان بـ ه، وقـ د جاء ذلك في آيات كثيرة من القرآن، منها قولـ تعالى في الآيـة (١٣٦) مـن سورة النساء والآيـة (١٥٨) من سورة الأعراف.

لكن الآية التي ذكرها الشافعي هنا ليست في موضع الدلالة على ما يريد، لأن الأمر فيها بالإيان بالله ويرسله كافة. ووجه الخطأ من الشافعي أنه ذكر الآية بلفظ (فآمنوا بالله ورسوله) بإفراد لفظ الرسول، وهكذا كُتبت في أصل الربيع، وطبعت. في الطبعات الثلاث من الرسالة، وهو خلاف التلاوة...

ومن عجب أن يبقى هذا الخطأ في الرسالة، وقد مضى على تأليفها أكثر من ألف ومائة وخمسين سنة، وكانت في أيدي العلماء هذه القرون الطوال، وليس هو من خطأ في الكتابة من الناسخين، بل هو خطأ علمي، انتقل فيه ذهن المؤلف الإمام، من آية إلى آية أخرى حين التأليف، ثم لا ينبه عليه أحد، أو لا يلتفت إليه أحد، وقد مكث أصل الربيع من الرسالة بين يدي عشرات من العلماء الكبار، والائمة الحفاظ، نحوا من أربعة قرون، إلى ما بعد سنة ٦٥٠، يتداولونه بينهم قراءة وإقراءاً وسنخاً ومقابلة، كما هو ثابت في السماعات الكثيرة المسجلة مع الأصل، وفيها سماعات لعلماء

عائش المنقها، بظروف أزمنتهم تأثراً أدّى بهم إلى التعصب الديني الذي تغلب على رعايتهم لتكريم الله تعالى لعباده مطلقاً من المسلمين وغير المسلمين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مَّمَّنْ خَلَقْنَا تَغْضِيلاً ﴾ أ. مما دفعهم إلى الفتوى بهدر دم كل إنسان خالف عمدا حكماً من أحكام الله.

حادي عشر/ إن أهم رواة أحاديث الرجم (أبو هريرة) وهو لم يكن فقيها حتى يُقدر ويُقوم محتويات ما يرويه، وقد منعه عمر بن الخطاب من رواية الحديث عن النبي (ﷺ)، وقال له: (لتتركن الحديث عن رسول الله، أو لألحقنك بارض دوس) (أرض بلاده). وقال لكعب الأحبار: (لتتركن الحديث عن الأول-أي عن أبي هريرة - أو لألحقنك بارض للقردة -أي أرض أجداده من اليهود -). وقد أكثر أبو هريرة من الحديث بعد وفاة عمر، وقد روى عن النبي أكثر من ثمانية آلاف حديث، بينما عاش علي بن أبي طالب (ﷺ) معه ليلا ونهاراً ونقل عنه (١٤٢) حديثا، وعائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها) نقل عنه أربعين حديثاً.

أعلام ورجال من الرجالات الأفذاذ، وكلهم دخل عليه هذا الخطأ وفاته أن يتدبر موضعه فيصححه، ومرد ذلك كله-فيما نرى والله أعلم-إلى الثقة ثم إلى التقليد، فما كان ليخطر ببال واحد منهم أن الشافعي، وهو إمام الأثمة، وحجة هذه الأمة، يُخطئ في تلاوة آية من القرآن، ثم يُخطي في وجه الاستدلال بها، والموضوع أصله من بديهيات الإسلام، وحجيج القرآن فيه متوافرة، وآياته متلوة محفوظة. ولذلك لم يكلف واحد منهم نفسه عناء المراجعة، ولم يفكر في صدر الآية الستى أتى بها الشافعي له وثقة به، حتى يرى إن كان موضعها موضع الكلام في شأن نبينا (ﷺ) أو في شأن غيره من الرسل عليهم السلام.

ونقول هنا ما قال الشافعي فيما مضى من الرسالة (رقم١٣٦): ((وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، والله يغفر لنا ولهم))...

الرسالة بتحقيق احمد محمد شاكر، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م. ص٧٧-٧٤.

المبحث السادس الرجم في آراء علماء الدين المعاصرين

تناول علماء الدين المعاصرون بحث رجم الزناة بعقليات مختلفة متباينة، فمنهم من عالج الموضوع بعقلية ناضجة متنورة، ومنهم من بحثه بعقلية سطحية مقلدة متخلفة، تاركين القرآن وراء ظهورهم.

من أصحاب العقول الناضجة:

أولاً: الأستاذ الجليل والشيخ الكبير العلامة عمد أبو زهرة، من كبار علماء مصر، حيث فجر قنبلة فقهية، كما قال الشيخ القرضاوي في مذكراته، عند حديثه عن مؤتمر ندوة التشريع الإسلامي المنعقدة في مدينة البيضاء في ليبيا عام ١٩٧٧، فقال تحت عنوان (أبو زهرة يُفجر قنبلة): "وفي هذه الندوة فجر الشيخ أبو زهرة قنبلة فقهية، هيّجت عليه أعضاء المؤتمر، حينما فاجأهم برأيه الجديد". وقصة ذلك-كما يقول القرضاوي-: "أن الشيخ رحمه الله وقف في المؤتمر وقال: (إني كتمت رأياً فقهياً في نفسي منذ عشرين سنة، وكنت قد بُعتُ به للدكتور عبدالعزيز عامر واستشهد به قائلا أليس كذلك يا دكتور عبدالعزيز؟ قال: بلا، وآن لي أن أبوح بما كتمته قبل أن ألقي الله ويسألني: لماذا كتمت ما لديك من علم ولم تُبيّنه للناس؟ هذا الرأي يتعلق بقضية الرجم للمحصن في حد الزنا."

فرأى أن الرجم كان شريعة يهودية أقرّها الرسول(ﷺ) في أول الأمسر ثم نُسخت بحد الجلد في سورة النور. قال الشيخ (أبو زهرة): "ولي على ذلك أدلة ثلاثة:

الأول: إن الله تعالى قال: ﴿...فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَدَابِ ...﴾ (١). والرجم عقوبة لا تُنصف، فثبت أن العذاب في المُحْصَنَاتِ مِنَ الْمُؤْمنينَ ﴾ (١) الآية هو المذكور في سورة النور: ﴿...وَلْيَشْهَدْ عَدَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمنينَ ﴾ (١)

النساء: ٢٥

النور : ٢.، والعذاب هو مئة جلدة.

والثاني: ما رواه البخاري في جامعه الصحيح عن عبدالله بن أوضى أنه سُئل عن الرجم، هل كان بعد سورة النور أم قبلها. فقال: لا أدري. فمن المحتمل جداً أن تكون عقوبة الرجم قبل نزول آية النور التي نسختها.

الثالث: أن الحديث الذي اعتمدوا عليه (١١ وقالوا إنه كان قرآناً ثم نُسخت تلاوته وبقي حكمه، أمرٌ لا يُقرّه العقل، لماذا نُسخت التلاوة والحكم باق؟ وما قيل إنه كان في صحيفته فجاءت الداجن وأكلتها، لا يقبله المنطق.

وما انتهى الشيخ (أبو زهرة) من كلامه، حتى ثار عليه أغلب الحضور وقام من قام منهم وردّ عليه بما هو مذكور في كتب الفقه حول هذه الأدلة.

ولكن الشيخ ثبت على رأيه."

ثم قال القرضاري أنه لقيه بعد انفضاض الجلسة وقال له:

يا مولانا، عندي رأي قريب من رأيك، ولكنه أدنى إلى القبول منه.

قال: وما هو؟

قلت: جاء في الحديث الصحيح البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مئة ورجم بالحجارة.

قال: وماذا تأخذ من هذا الحديث؟

قلت: تعلم فضيلتك أن الحنفية قالوا في الشطر الأول من الحديث الحد هو الجلد، أما التغريب أو النفي فهو سياسة وتعزير موكول إلى رأي الإمام، ولكنه ليس لازما في كل حال. الله أكبر، معنى ذلك أن للحنفية، وهم أحد مذاهب أهل السنة الأربعة، رأي في رجم الزناة يُخالف رأي بقية المذاهب، ويرون أن الرجم للزاني المحصن هو حكم تعزيري وليس واجباً القيام به، ومترك للحاكم القيام به أو عدم القيام به، وذلك بعكس الجلد، مئة جلدة، الذي هو حكم لابد من تنفيذه إذا ثبت.

وعلى هذا فثبت ما جاء به الروايات من الرجم في العهد النبوي، وقد رجم يهوديين ورجم ماعزاً ورجم الغامدية، وبعث أحد أصحابه في قضية امرأة العسيف، وقال له (أغد يا أنيس إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فأرجمهما)، وكذلك ما روي بعده وأن علياً رجم كذلك.

وهو أكذوبة (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما).

ولكن الشيخ لم يوافق على رأيي هذا وقال لي:

يا يوسف، هل معقول أن محمد بن عبدالله، الرحمة المهداة، يرمي الناس بالحجارة حتى الموت؟!

توقفت طويلاً عند قول الشيخ أبي زهرة عن رأيه أنه كتمه في نفسه عشرين عاماً، لماذا كتمه ولم يُعلنه في درس أو محاضرة أو كتاب أو مقالة؟!

لقد فعل ذلك خشية هياج العامة عليه وتوجيه سهام التشهير والتجريح إليه كما حدث له في هذه الندوة، قلت في نفسي: (كم من آراء واجتهادات جديدة وجريئة تبقى حبيسة في صدور أصحابها، حتى تموت معهم ولم يسمع بها أحد، ولم ينقلها أحد عنهم).(١)

ثَانْياً: سماحة الشيخ عمد صنقور، تحت عنوان (آية الرجم ليست قرآناً) يقول:

"ليس في القرآن الكريم الذي نزل على قلب رسول الله (素) آية اسمها آية الرجم، بل لم يرد في القرآن الكريم حدّ الرجم، وإنما ورد في السنة الشريفة، أن الزاني المحصن رجلاً كان أو امرأةً، يُعاقب بحدّ الرجم، والآية التي نُسب لعمر أنه قبال إنها من القرآن، رويت بألسنة مختلفة، منها:

أ- إذا زنى الشيخ والشيخة فأرجموهما البتة نكالاً من الله، والله عزيز حكيم.
 ب- الشيخ والشيخة فأرجموهما البتة عما قضيا من اللذة.

ج- إن الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة.

وقد ورد أن عمر قال أنه لولا أن يقول قوم زاد عمس في كتباب الله، كتبتها بيدي، الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة بما قضيا من اللهذة، نكالاً من الله، والله عزيز حكيم.

ثم إن علماء السنة برروا لعدم ضبط آية الرجم في المصحف الشريف، بدعوى أنها نُسخت تلاوتها، وإن لم يُنسخ حكمها. إلا أن ذلك يُنافي ما روي أن عصر كان يريد كتابتها في المصحف، لولا خشيته من أنه يُقال أنه زاد في كتاب الله تعالى.

فإذا كانت آية الرجم منسوخة التلارة، كما برر لذلك أكثر علماء السنة، فكيف أراد الخليفة عمر كتابتها في المصحف؟ وهل أن خشيته من ضياع حكم السرجم تُبرر له كتابتها في المصحف، بعد أن نُسخت تلاوتها، بحسب الدعوى.!

ا مقالة نُشرت في الأنترنت تحت عنوان (أكذوبة حد الرجم للزاني الحصن).

فالظاهر أن نسخ التلاوة لم يكن رأي الخليفة عمر، بل كان يسرى أنه آية السرجم مسن القرآن، ولم تُنسخ لا حكماً ولا تلاوةً.

وأما عدم ضبطها في المصحف فقد نشأت عن أنها لم تكن أساساً آية من آيات القرآن، وإنما هو وهم توهمه الخليفة عمر فحسب بأن حكم الرجم الثابت من السنة الشريفة آية من آيات القرآن الكريم.

فآية الرجم ليست من القرآن بإجماع المسلمين قاطبةً، غايت أن أكثس علماء السنة يقولون بأنها كانت قرآناً ثم نُسخت تلاوتها أيّام رسول الله (紫). وهذا معناه أنها ليست من القرآن، ولهذا لم تُضبط في المصحف الشريف. (١١)

ثالثًا: الأستاذ بابكر فيصل بابكر، تحت عنوان (مجمع الفقه الإسلامي ورجم الزاني المحصن) يقول:

"تناولت الأسبوع الفائت موضوع حد الردة الذي أشار إليه الأستاذ على محمد الحسن أبو قناية في مقاله المنشور في صحيفة الرأي العام، بتأريخ ٢٦/٤/٢٦، حيث اتفقت معه في ما ذهب إليه من رأي يقول إن حساب المرتد في الآخرة عند الله تعالى، وليس عند مجمع الفقه الإسلامي، واليوم أتناول الموضوع الثاني الذي تطرق إليه الأستاذ أبو قناية وهو القول بتطبيق عقوبة الرجم على الزاني المحصن.

كتب الأستاذ أبو قناية منتقدا موقف عجمع الفقد الإسلامي من رجم الزاني المحصن وقال: "إن عجمع الفقد الإسلامي يوافق على حدّ الرجم للزاني المحصن المذي لم تأمر الشريعة الإسلامية برجمه، وإنما أمرت بجلده لا رجمه أو قتله، وذلك من عدل الشريعة التي لم تُحاكم من تصرف في نفسه مثل ردّته، ولكن تُحاكم من تعدى عن نفسه إلى نفس أخرى. مثل حد السرقة وحد الزنا والحرابة، فمن قتل مرتدًا يُقتل به، ومسن رجم زانياً يُرجم بمثل ما رُجم به. وذلك نسبة لحرّية الاعتقاد، إذ أن المدين الإسلامي مسن عدالته لم يأمر بقتل المرتد عن دين الإسلام ولا برجم الزاني.

في البدء نقول (الأستاذ بابكر) أنه لم يثبت ثبوتاً قطعياً أن الشريعة الإسلامية قد أمرت برجم الزانية أو الزاني، عصناً كان أم غير ذلك، وأن عقوبة الرجم غير موجودة في القرآن.

ا من موقع هدى القرآن الإلكتروني

ويرى الباحث الليبي المرحوم الصادق النيهوم، صاحب كتاب (إسلام ضد الإسلام): "أن الفقهاء أخذوا عقوبة الرجم من الشريعة اليهودية. وعقباب (عنذاب) الزانبي والزانبية في القرآن هو الجلد، كما ذكرت سورة النور.

كما أن هناك أيضا عقوبات في الدنيا وأخرى في يوم القيامة حددها القرآن لحالات عصوصة من الزنا، وسنتناول أدناه كما أورده القرآن بخصوص عقوبة الزنا:

١- العذاب الذي قررها سورة النور للزانية والزاني إذا ضبطا متلبسين هو الجلد (مئة جلدة) أمام الناس، كما جاء في الآية الثانية من سورة النور.

٧- وقررت الآية (٣٣) من سورة النور أن الأمة إذا زنت وهي مكرهة من قبل سيدها الذي علكها، فلا عقوبة عليها، لأنها غير مُخيّرة: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاء إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لِّتَبْتَهُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْد إِكْراههنَّ غَفُورٌ رَّحيمٌ ﴾(١).

أما إذا زُنت الأمة بعد زواجها ولم تعد مكرهة على عارسة الزنبا، فإن عقوبتها خمسون جلدة، وهي نصف عقوبة الحرة المتزوجة، وهذا ما قررت الآية (٢٥) من سورة النساء: ﴿ ... فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَات مِنَ الْعَدَابِ... ﴾ (٢).

فإذا كان عُذاب المعصنة هو الرجم حتى الموت، فكيف يمكن أن تعاقب الجارية المعصنة بنصف الموت؟ وهل يمكن أن يقسم الموت إلى موت كامل ونصف موت؟ الموت هو الموت.

٣- وتحدث القرآن كذلك عن اللعان، وهي الحالة التي يعجز فيها الرجل عسن إثبات الزنى على زوجته بإحضار أربعة شهود، في هذه الحالة يشهد الرجل وحده على زنا زوجته أربع مرات، وفي الشهادة الخامسة يسأل الله أن يلعنه إذا كان كاذباً. ومسن حق الزوجة كذلك أن تدافع عن نفسها بالشهادة أربع مرات بأن زوجها كاذب، وفي الشهادة الخامسة تسأل غضب الله عليها إن كان زوجها صادقاً في اتهامه لها بالزنا.

١ النور: ٣٣

۲۵: النساء: ۲۵

وهذا ما قررته آيات سورة النور: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءً إِنَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحْدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبُعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِن اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِن الصَّادِقِينَ ﴾ (اللَّه عَلَيْهَا إِن كَانَ مِن الصَّادِقِينَ ﴾ (١٠).

رلم تقل الآية (كما يقول الأستاذ احمد دغشي) ويدرأ عنها الموت، مع أن القرآن استخدم ذات الفعل (درأ) مع الموت في آية (١٦٨) من سورة آل عمران حيث يقول تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُواْ لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُواْ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتلُوا قُلْ فَادْرَقُوا عَنْ أَنفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٢) بل قال (وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَدَابَ) وهو نفس العذاب الذي ذكره القرآن في الآية الثانية من سورة النور وفي الآيمة (٢٥) من سورة النساء، وهو الجلد وليس القتل بالرجم.

- ٤- أما فيما يخص نساء النبي، فإن آيتي (٣٠- ٣١) من سورة الأحزاب تُقرران أن عذابهن سيكون مضاعفاً (٢٠٠ جلدة) في حال وقوعهن في تلك الجرعة، قال تعالى: ﴿يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفُ لَهَا الْعَدَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِياً، وَمَن يَقْنُتُ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلُ صَالِحاً تُوْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدُنَا لَهَا رِزْقاً كَرِعاً ﴾ (٣٠ وهنا أيضا نلاحظ أن العذاب للقصود هو الجلد وليس الموت، لأن الموت لا يمكن أن يُضاعف ضعفين.
- ٥- إضافة لعقوبة الجلد، فإن القرآن يقرر عقوبة الطرد من المنزل على الزانية المطلقة التي مازالت في بيت زوجها لقضاء عدتها إذا ثبت ارتكابها لجرعة الزنا، وهو ما ورد في الآية الأولى من سورة الطلاق: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاء فَطَلَّقُوهُنَّ لِذَا فَلَقْتُمُ النِّسَاء فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّة وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا لَعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّة وَتِلْكَ خُدُودُ اللَّه وَمَن يَتَعَدَّ خُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ طَلَمَ نَفْسَهُ لَا تُخْرِي لَعَلَّ اللَّه فَقَدْ طَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَحْرِي لَعَلَّ اللَّه يَحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً ﴾. (1)

۱ النور: ۳-۹

ا آل عمران:۱۶۸

الأحزاب:٢٠-٣١

¹ الطلاق : ١

- ٣- وهناك أيضا عقوبة أخرى يضيفها القرآن للتي تزني بعد الطلاق، بشرط ثبوت الجريمة عليها، وهي أن يعضلها (يمنعها) زوجها من الزواج مرة أخرى حتى ترد له بعضاً من المال الذي أعطاه لها في الصداق، كما في سورة النساء، الآية (١٩): (فيا أيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَوِثُواْ النِّسَاء كَرُها وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَـدْهَبُواْ ببَعْض مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ... (١٠).
- ٧- أما إذا تزايدت الشواهد على انحراف امرأة دون ثبوت الزنا عليها بطريقة بينة، فإن عقوبتها بعد إشهاد أربعة شهود، هي الحبس في البيت حتى تموت أو يجعل الله له خرجاً، وهذا ما قررته الآية (١٥) من سورة النساء: ﴿وَاللاَّتِي يَاتَينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِسَآئِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعةٌ مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوت حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾ (١).
- ٨- كذلك يتحدث القرآن عن الفاحشة بين الرجال (اللواط)، والفاحشة بين النساء
 (السحاق)، ويذكر العديد من العقوبات في هاتين الحالتين، مثل إمساك في البيوت، وليس من بينها الرجم.
- ٩- أما الذين يقولون بأن الرسول (ﷺ) رجم الزاني المحصن، فإنهم يستندون إلى رواية وردت في موطأ الإمام مالك عن خطبة ألقاها سيّدنا عمر بن الخطاب وقسال فيها إنه كان في القرآن آية تقول (الشيخ والشيخة إذا زنيا فأرجموهما البتة)، وأنه لولا خوفه من أن يُقال زاد عمر في كتاب الله، لأمر بكتابتها.
- إن معنى كلمة الشيخ والشيخة في هذه الرواية، إن صحّت، لا يفيد الإحصان المراد هنا، وهو الزواج، لأن الشيخ هو من استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، أو الشيخة، قد يبلغا سن المئة دون زواج أو إحصان.
- ١٠- ثم إننا كذلك نتساءل عن الحكمة عن إزالة رسم هذه الآية من القرآن وبقاء حكمها. وإذا صح هذا النسخ، فلماذا لم تُنسخ أحكام سورة النور حكم هذه الآية، وكيف يقول سيدنا عمر بهذه الآية ثم يعدُّها زيادة في كتاب الله، يمتنع عن إضافتها إلى القرآن.

النساء: ١٩

۱۵: النساء : ۱۵

١١- ثم هم في ذلك يستندون إلى رواية رجم المرأة الغامدية وماعز، إضافة إلى أحاديث مجافية للعقل، مثل الذي أورده البخاري في صحيحه، في باب المناقب، حيث يقول ((حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون، قال رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة، قمد زنت فرجموها، فرجمتهما معهم)). (()

فهل يُعقل أن يُقتل النفس التي حرّم الله قتلها إلاّ بالحق، استنادا إلى مشل هذا القول الخيالي المتكلف، عن أن هناك قردة قد رجمت قردة زانية؟

فكيف يُمكن الإنسانِ أن يعلم بأن القردة تتزوج وأنها تُرجم من يخون ويزني؟ وكيف علم من قال بهذا الكلام أن هذه القردة قد عوقبت بالرجم الأنها زنت؟ هل أخبره أحد القردة؟ وهل كانت الحيوانات تُطبق حدوداً شرعية في الجاهلية؟

الرجم الزاني، إن هم أعملوا عقولهم وابتغوا الحقيقة، فقد سُئل عن الرجم يقولون برجم الزاني، إن هم أعملوا عقولهم وابتغوا الحقيقة، فقد سُئل عن الرجم هل كان بعد سورة النور أم قبلها، فقال لا أدري.. الراجح أن هذا الرجم إن صح فإنه يكون قد حدث قبل نزول سورة النور. لأن الرسول(ﷺ)-كما يقول الأستاذ مصطفى محمود إذا رجم بعد نزول حكم القرآن بالجلد على الزاني، فإن النيي يكون قد خالف القرآن ولا يصح لعاقل أن ينسب إلى النيي أنه خالف القرآن. يكون قد خالف القرآن ولا يصح لعاقل أن ينسب إلى النيي أنه خالف القرآن. إن من أعظم الحرمات حرمة النفس البشرية، ومن أعظم الجرائم أن تُقتل تلك النفس بغير حكم أنزله الله تعالى التي خلقها. وأن أعظم الجرائم على الإطلاق أن نفتري تشريعاً بقتل النفس ثم ننسبه إلى الله تعالى ورسوله: ﴿وَمَنْ أَظُلُمُ مِثَنِ الْقُدَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الظَّالُمُونَ﴾ (١).

لا القصة رواها الإمام البخاري (٣٨٤٩) عن عمرو بن ميمون قال (رأيت في الجاهلية قِردةً اجتمع عليها قِردةً، قد زنت، فرجموها، فرجمتها معهم).

وقال الشيخ الألباني: "هذا أثر منكر، إذ كيف يكن لإنسان أن يعلم أن القردة تتزوج، وأن من خُلقهم المحافظة على العرض، فمن خان قتلوه؟ ثم هبّ أن ذلك أمرٌ واقع بينها، فمن أين علم عمرو بن ميمون أن رجم القردة إنما كان لأنها زنت".

عتصر صحيح البخاري للألباني (٥٣٥/٢) ط.مكتبة المعارف

الأنعام: ٢١

رابعاً: أورد الأستاذ الدكتور مصطفى محمود في إحدى مقالاته، تحت عنوان (لا يوجد رجم في الإسلام، في جريدة الأهرام، تسعة أدلة تُثبت عدم وجود عقوبة الرجم في الإسلام، وقد نقلها الدكتور احمد السقا في كتابه (لا رجم للزانية)، ولنتممق في هذه الباهين التي تتوافق مع القرآن والعقل:

الدليل الأول: إن الأمة إذا تزوجت وزنت، فإنها تُعاقب بنصف حدّ الحرّة، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِعَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُوْمِنَاتِ فَمِن مِّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُوْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّن بَعْضِ فَانكِحُوهُنَّ بِإِلْمَعْرُونِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلاَ فَانكِحُوهُنَّ بِإِلْمَعْرُونِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلاَ مُتَّخِدَاتِ أَخْدَانِ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَدَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِي الْعَنْتَ مِنْكُمْ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْدٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ مِن الْعَدَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِي الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَن تَصْبِرُوا خَيْدٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ وَعِنْ الْعَنْ الله عَلَى الْمُحْصَنَاتِ وَلا الله عَلَى الْمُحْصَنَاتِ وَلا الآية قوله (فَإِذَا أُحْصِنَّ) أي تزوجن رَحِيمٌ إِنْ أَن تَصْبُونَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ) أي الحرائر. والجلد هو الذي يقبل التنصيف، (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ) أي الحرائر. والجلد هو الذي يقبل التنصيف، مئة جلدة ونصفها خمسون، أما الرجم فإنه لا ينتصف، لأنه موت وبعده قبر.

الدليل الثاني: أن البخاري روى في صحيحه في باب رجم الحبلى: ((عن عبدائله بن أبي أوفى أن النيي(紫) رجم ماعزا والغامدية، ولكننا لا ندري أرجم قبل آية الجلد أم بعدها)).

وجه الدليل أنه شكك في الرجم بقوله كان من النبي رجم، وذلك قبل سورة النور التي فيها: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةً جَلْدَةٍ﴾. لما نزلت سورة النور بحكم فيه الجلد لعموم الزناة، فهل هذا الحكم القرآني ألغى اجتهاد النبي في الرجم، أو أن هذا الحكم باق على المسلمين إلى هذا اليسوم؟ ومشل ذلك اجتهاد النبي في معاملة أسرى غزوة بدر، وذلك أنه حكم بعتقهم بعد فدية، منها تعليم الواحد الفقير منهم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة، شم نزل القرآن بإلغاء اجتهاده، كما في الكتب في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِي ّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَى يُشْخَنَ في الأرض...﴾(٢)

النساء: ٢٥

٢ الأنفال : ٦٧

وجه التشكيك: إذا كان النبي (ﷺ) قد رجم قبل نزول القرآن بالجلد لعموم الزناة، فإن الرجم يكون منه قبل نزول القرآن، وبالتالي يكون القرآن الغي حكمه، ويكون الجلد هو الحكم الجديد، بدل حكم التوراة القديم، الذي حكم به احتمالاً. أما إذا رجم بعد نزول القرآن بالجلد، فإنه يكون الخالفا للقرآن لا مفسراً له ومبيناً لأحكامه، ولا موافقاً له. ولا يصح لعاقل أن ينسب للنبي (ﷺ) أنه خالف القرآن لأنه هو المبلغ له والقدوة للمسلمين، ولأنه تعالى قال: ﴿قُل لّوْ شَاء اللّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَمُراً مِّن قَبْلِهِ أَفَلاً تَعْقِلُونَ ﴾ (١) والسنة تفسر القرآن وتوافقه، لكن لا تكمله، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ مِن قَبْلُ هُدًى للنّاسِ... ﴾ (١) في (الناس) للعموم، وعلى أنهم كانوا مكلفين بالتوراة، عتمل أن النبي (ﷺ) حكم بالرجم، لأنه هو الحكم على الزانية والزاني في التوراة، ولما نزل القرآن بحكم جديد، نسخ الرجم ونقضه.

الدليل الثالث: آية اللعان. إن الله تعالى بين للرجل في سورة النور أنه إذا رأى رجلا يزني بامرأته ولم يقدر على إثبات زناها بالشهود، فإنه يحلف أربعة أيمان أنه رآها تزني. وفي هذه الحالة يُقام عليها حد الزنى. وإذا هي ردت أيمانه عليه بأن حلفت أربعة أيمان أنه من الكاذبين، فلا يُقام عليها الحد، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَرُواجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَات بِاللّه إِنّهُ لَمِنَ الكَاذِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا للهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا اللهِ الْهُ لَمِنَ الْكَاذِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا اللهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِينَ وَيُ خَمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَيَحْرَا عَنْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَيَدُونَ المَّادِينَ وَيَدْرَا الصَّادِقِينَ وَيَعْمَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلْهُ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَيَعْمَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَالْمُ الْمُنْ الْكَاذِينَ وَالْعُوامِسَةَ أَنْ عَضَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وجه الدليل هو أن هذا الحكم لامرأة عصنة، وقد جاء بعد قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالدَّانِيَةُ وَالدَّانِيَةُ وَالرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وحيث قد نصّ على عذاب بأيان في حال تعذر الشهود، فإن هذا العذاب يكون هو المذكور في الجريمة، والمذكور هو: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِو وَلْيَشْهَدْ عَدْابَهُمَا طَانِفَةٌ مَّننَ

ا يونس : ١٦

ا آل عمران : ٤

النور: ٣-٩

الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١). أي العذاب المقرر عليها وهو الجلد.

وني آيات اللعان (وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَدَابَ) أي عذاب الجلد، وفي حد النساء النبي (يُضَاعَفْ لَهَا الْعَدَابُ) أي عذاب الجلد، لأنه ليس في القرآن إلا الجلد عذاب على هذا الفعل. وفي حد الإياء (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْهَدَابِ)، المذكور في سورة النور وهو الجلد.

الدليل الرابع: قوله تعالى في حق النساء النبي: ﴿ يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْت مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُنْ يَنْ وَكَانَ ذَلكَ عَلَى اللَّه يَسِياً ﴾ (٢).

عقربة نساء النيي مضاعفة، أي مئتا جلدة، فالرجم الذي هو الموت لا يُضاعف، والعذاب في الآية يكون في الدنيا. والدليل الألف واللام، وتعني أنه شيء معروف ومعلوم.

الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَـةَ جَلْـدَةٍ وَلَـا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّه إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُـونَ بِاللَّهِ وَالْيَـوْمِ الْـآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَدَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢)

لأن (ال) في الزانية والزاني للاستغراق نص على عدم التميز بين الزنباة، سواء عصنين أو غير عصنين.

الدليل السادس: قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتَ ثُمَّ لَـمْ يَـأَتُوا بِأَرْبَعَـةِ شُـهَدَاء فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبْداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٤)

هنا ذكر حد القذف ثمانين جلدة، بعد ذكره حد الجلد مئة، يريد أن يقول: إن للفعل حداً، ولشاهد زور حداً، وانتقاله من حد إلى حد، يدل على كمال الحد الأول وتمامه، وذكره الحد الحفيف (الثمانون) عدم ذكر الحد الثقيل (الرجم) يدل على أن الرجم غير مشروع، لأنه لو كان كذلك لكان أولى بالذكر في القرآن من حد القذف.

١ النور : ٢

٢ الأحزاب: ٣٠

^۲ النور : ۲

النور : ٤

الدليل السابع: قال تعالى: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نُسَـآئِكُمْ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيهُونَّ أَرْبُعةً مِّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىَ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَـلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾. (١)

الإمساك في البيوت لا يكون بعد الرجم ويعني الحياة لا الموت، إذا هذا دليل على عدم وجود الرجم، وتُفسر قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾ هو أن الزانيات يحبسن في البيوت بعد الجلد إلى الموت أو إلى التوبة مسن فاحشة الزنا.

الدليل الثامن: قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانِ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢)

هنا حرّم الله الزاني على مؤمن، وهذا يدل على بقائها حيةً من بعد إقامـة الحـد عليها وهو مئة جلدة، ولو كان الحد هو الرجم، لما كانت قد بقيت من بعـده على قيد الحياة.

وقوله تعالى: ﴿وَاللاَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمْ ﴾ لا يميز بين بكر وثيب، إذ قوله (مِن نِّسَآئِكُمْ) يدل على عموم المسلمين، وقوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾ يؤكد عدم الرجم ويؤكد عدم التميز بين البكر والثيب في الحد. وإن تابت الزانية أو الزاني، فيندرجان تحت قوله: ﴿...فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَا ...﴾(١٦) التوبة تُجبُّ ما قبلها.

الدليل التاسع: يقول العلماء إن الخاص مقدم على العام، ثم يقولون والقرآن عام، ثم يقولون وفي القرآن آيات تخصص العام، ثم يقولون في الأحاديث النبوية، أحاديث تخصص العام. أما قوله بأن العام في القرآن يخصص بقرآن، فهذا هو ما اتفقوا عليه. وأما قولهم بأن أحاديث تخصص عام القرآن، فهذا الذي اختلفوا فيه، لأن القرآن قطعي الثبوت، والحديث ظني الثبوت واحد عن واحد عن واحد. ولا يصح تخصيص عام القرآن بخبر الواحد.

وعلى ذلك فَإِن قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾

۱۵: النساء: ۱۵

۱ النور : ۳

النساء: ١٦

حكم عام يشمل الجميع، محصنين أو غير محصنين، فهل يصح تخصيص العام اللذي هو الجلد بحديث يرويه واحد عن واحد في الرجم؟

إن قلنا بالتخصيص، والخاص مقدم على العام، يلزم تفضيل كلام الراوي على كلام الله، أو يلزم مساواة كلام الراوى بكلام الله، وهذا لا يقول به عاقل، وعليه يتوجب أن حكم الرجم ليس تخصيصاً لحكم الجلد.

يقول شيخ الإسلام فخرالدين الرازي عن الخوارج المذين أنكروا السرجم، إن قوله تعالى: ﴿الزَّانِيةَ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ يقتضى وجوب الجلد على كل الزناة، وإيجاب الرجم على البعض بخبر الواحد يقتضى تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد، وهو غير جائز، لأن الكتاب قاطع في متنه، بينما خبر الراحد غير قباطع في متنبه، والمقطوع راجح على المظنون.

وتلك الآيات الكرعة القرآنية تُثبت أن الرجم غير مقبول في الإسلام كوسيلة السردع للمنحرف عن شريعة الله. لا رجـــــــم في القـــــــــرآن ١٣٧

المبحث السابع الرجم في تعاليم (هل الكتاب

أولا: الرجم في التوراة

تحدثت التوراة عن عذرية الفتاة العروس. وحُكمُها فيها إذا ادعى الزوج عدم عذريتها وَصَحَّ ذلك، بِرَجم الفتاة حسب هذا النص التوراتي "...إذا ثبتت صحة التهسة، ولم تكن الفتاة عذراء حقا، يُوتى بالفتاة إلى باب بيت أبيها ويَرجُمُها رجال مدينتها بالحجارة حتى تموت، لأنها ارتكبت قباحة في إسرائيل، وَزَنَت في بيت أبيها، وبذلك تستأصلون الشر من بينكم". (١)

و تحت عنصر "أحكام في الزنا والاغتصاب" نقرأ هذه النصوص:

"وإذا ضبطتم رجلا مضطجعا مع امرأة متزوجة تقتلونهما كليهما فتنزعـون الشـر مــن وسطكم."(۲)

"وإذا التقى رجل بفتاة مخطوبة لرجل آخر في المدينة وضاجعها، فأخرجوهما كليهما إلى بوابة المدينة وأرجموهما بالحجارة حتى يموتا."(")

وعَلَّلوا هذا الحكم بوجود الفتاة المخطوبة في المدينة ولم تستغث ولـو استغاثت الأنجـدها الناس.

"ولكن اذا التقى ذلك الرجل بالفتاة المخطوبة في الحقل وأمسكها وضاجعها، يُرجَمُ الرجل وحده ويموت، وأما الفتاة فلا تُرجَمُ لأنها لم ترتكب خطيئة جزاؤها الموت، بمل تكون كرجمل هاجمه آخر وقتله."(٤)

باستقراء هذه النصوص نلاحظ أن عقوية الرجم مشرّعة في الديانة اليهودية ولا تتسامح فيها إلا إذا وقع الزنا في الريف، فإنه يُعتبر اغتصاباً يُعاقبُ عليه الرجل ولا تُعاقب البنت،

سفر التثنية ٢٠-٢٢

سفر التثنية ٢٢

[&]quot; سفر التثنية ٢٢-٢٢

أ سفر التثنية ٢٢-٢٥

١٣٨ مجموعة الأبحاث القرآنية

وهنا يبدو عدم التشدد في عقوبة الرجم في هذه الحالة.

ثانيا: الرجم في الإنجيل

نقرأ في الإنجيل تحت عنوان (الزانية أمام يسوع):

"وأحضر إليه معلَّمو الشريعة والفريسيون امرأةً ضُعبطت تزني، وأوقفوها في الوسط، وقالوا له:

"يا معلم، هذه المرأة ضُبِطَت وهي تزني، وقد أوصانا موسى في شريعته بإعدام أمثالها رجماً بالحجارة، فما قولك أنت ...

فاعتدل وقال لهم: "من كان بلا خطيئة فليرجمها أولاً بحجر...

فلما سمعوا هذا الكلام انسحبوا جميعا واحداً تلو الآخر... وبقي يسوع وحده والمرأة واقفة مكانها.

فاعتدل رقال لها: "وأين هم أيتها المرأة؟ ألم يحكم عليك أحد منهم".

أجابت لا أحد يا سيدي.

فقال لها: وأنا لا أحكم عليك، اذهبي ولا تعودي تخطئين."(١)

ويبطل يسوع حكم الرجم بمقولته هذه، فتنسخُ شريعتُه شريعةَ موسى عليه السلام. (٢)

موقف القرآن الكريم

إن هذا الموقف قد شرحناه في المبحث الأول بصورة مفصلة بحيث لا مبرر للتكرار، لكن من المفيد لمناسبة الرجم في التوراة والإنجيل أن نُعيد بصورة مختصرة النظر في موقف القرآن من الرجم على النحو الآتى:

من يتدبر الآيات القرآنية لا يجد فيها ذكرا لسرجم الزانسي والزانيسة، وإنما يجد تشنيعاً بالزنى ونهياً عن قربه، كما قال تعالى: ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةٌ وَسَاء سَبِيلاً﴾ (٣٠

الإنجيل كما دونه يوحنا، ٢- ١٠١ $^{\prime}$

بحث في جرائم الشرف (نظرة إسلامية) إعداد د.منجية السوائحي، أستاذة الدراسات القرآنية في جامعة الزيتونة

http://www.metransparent.com/texts/mongia_saouhi_sharaf.htm

لا رجــــــم في القــــــرآن ٣٩

ومن يقرب الزنا فالحكم في فعلته الجلد بمقتضى منطوق آية: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِنْةً جَلْدَةٍ ..الآية﴾(١)

كانت عقوية الزنا في القرآن على النحو الآتي:

- ١- العقوية مائة جلدة أمام الناس: كما بدأت سورة النور بافتتاحية فريدة ترد مقدما على أولئك الذين يتجاهلون وضوح القرآن وبيان تشريعاته، حيث يقول تعالى في تلك الافتتاحية الفريدة: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكُّرُونَ﴾ (١)، وبعدها قال تعالى مباشرة: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُدُكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْاَحْرِ وَلْيَشْهَدُ عَدَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُوْمِنِينَ﴾. (٣)
- ٢- الحبس في البيت: من الصعب إثبات حالة التلبس في جرعة الزنا، كما من الصعب الإقرار بالوقوع في الزنا، ولكن من السهل أن يُشاع عن امرأة ما بانها سيئة السلوك، حينئذ لابد من عقاب مناسب بعد الإشهاد عليها بأربعة شهود.
- قال تعالى: ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِن نُسَآئِكُمْ فَاسْتَشْهِلُواْ عَلَيْهِنَّ أَرْبُعةً مُّنكُمْ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىَ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلاً ﴾ (٤٠).
- ٣- ا**لإيذاء:** قال تعالى: ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَٱذُرهُمَـا فَـإِن تَابَـا وَأَصْـلَحَا فَأَعْرِضُـواْ عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّاباً رَّحيماً ﴾ (٥).
- ٤- رفع العقوبة: جاءت تفصيلات القرآن في عقوبة الجارية المملوكة إذا وقعت في الزنا، فإن كانت تحت سيطرة سيدها ويُجبرها على عمارسة البغاء، فليس عليها العقوبة، إذ أنها لا تملك حرية الاختيار، يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاء إِنْ أَرَدْنَ تَعَصَّناً لَتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِهَهُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورً تَعَصَّناً لَتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِهَهُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورً تَعْدِيمٌ (١٠).

النور:٢

النور:١

النور:۲ النساء:۱۵

النساء:١٦

النور:۳۳

٥- نصف عقوبة المحصنات: إذا تزوجت الجارية وتحررت من سيطرة مالكها ووقعت في جريمة الزنا، فعقوبتها خمسون جلدة، أي نصف ما على المتزوجات الحرائس إذا وقعن في الزنا، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَـنَاتِ مِنَ الْعَدَابِ﴾ (١).

٣- طردها من بيت الزوجية: قد تكون الزانية زوجة مطلقة لا تزال في فترة العدة، ومن حق المطلقة في فترة العدة أن تظل في بيت الزوجية، ولكن تفقد هذا الحق إذا وقعت في الزنا، وحينئذ يكون من حق زوجها أن يطردها، ولكن بشرط أن يكون جرعة الزنا مثبتة، حتى لا يُتاح لزوجها أن يتجنى عليها بالباطل، فقال تعالى عن تلك الزوجة المطلقة: ﴿لا تُخرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ...
«لا تُخرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ...

والقرآن يصف الفاحشة بأنها فاحشة مبينة أي مثبتة، ضمانا لعدم الافتراء بـلا دليـل. وعقوبة الطرد هنا تُضاف إلى العقوبة الأخرى وهي مائة جلدة.

٧- عضلها: هناك عقوبة أخرى لتلك الزوجة المطلقة إذا وقعت في الزنا بعد إتمام الطلق، وهي أنه من حق الزوج أن يمنعها عن الزواج إلى أن تدفع له بعض ما أعطاه لها في الصداق أو المؤخر، على أن تكون جريمة الزنا مثبتة، حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهاً وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَدْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُشُوهُنَّ إلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ...الآية﴾ (٣).

والعضل هو منع المرأة من الزواج، والقرآن يُحرم العضل إلا في حالة المطلقة الزانية، فيجعل من حق الزوج أن يمنعها من الزواج إلا بعد أن تُعيد له بعض ما دفعه إليها من مهر.

٨- الحرمان من الزواج من أهل الإهان: قال تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِنَّا زَانِيَةٌ أَوْ مُشْرِكَةً
 وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِنَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٠).

٩- مضاعفة العذاب: على افتراض بعيد لوقوع نساء النبي في جريمة الزنا، قال تعالى:

النساء:٢٥

الطلاق:١

النساء:١٩

النور:٣

﴿ يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِثَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَـدَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَـانَ ذلكَ عَلَى اللَّه يَسِيرًا ﴾ (١).

فوصف عقوبة الجلد بأنه عذاب وقدره مائة جلدة، والقائلون بأن عقوبة المتزوجة هي الرجم، كيف يحكمون بمضاعفة الرجم لنفس الشخص، وهل يموت شخص مرتين، وهل يُقتل بالرجم مرتين؟

ولم يقل سبحانه وتعالى (يدرأ عنها الرجم أو الإعدام) وإنما قال (ويدرأ عنها العذاب).

وبناء على ما ذكرنا، إن القرآن لم يذكر من قريب أن بعيد تعبيع السرجم، غير أن همذه الآيات وأحكامها نسختها وأبطلت أحكام حكمها أحاديث الآحاد، على حد زعم القائلين بالرجم.

ومن البدهي أن أعظم الحرمات حرمة النفس البشرية وحقها في الحياة، وأن من أعظم الجرائم أن تُقتل تلك النفس والبذي أنزل الله تعالى الذي خلق النفس والبذي أنزل الله تعالى الذي خلق النفس والبذي أنزل الشرع،: ﴿...مَن قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَن أُحْياهَا فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَن أُحْياهَا فَكَأَنَّمَا أَخْيا النَّاسَ جَمِيعاً...﴾. (٣)

لأحزاب:٣٠ إ

النور:٦-٩

المائدة:٣٢

المبحث الثامن الاستنتاج

نستنتج مما ذكرناه فيما يتعلق بالرجم، النتائج الآتية:

اولا - قضاء الرسول(ﷺ) بالرجم كان مبنيا على اجتهاده دون الوحي الإلهي، وقد كان قبل الوحي في الموضوع الذي يرفع إليه يجتهد، وفي اجتهاده يستند إما:

أ- إلى التوراة فيما لم يُنسخ في القرآن آنذاك، كما في قضائه بسرجم مساعز وغامدية وغيرهما. (١)

ب- أو يستند إلى العرف الجاهلي، كما في الظهار الذي كان يُعتبر طلاقاً في العرف الجاهلي قبل نزول آية: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللّٰهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللّٰهِ وَاللّٰهُ يَسْمَعُ تَحَارُرَكُمَا إِنَّ اللّٰهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ (``) ، وكما في الطلاق الرجعي حيث كان يحق للزوج أن يطلق زوجته ويراجعها قبل انتهاء عدتها ولو كان ذلك عشرات المرات، إلى أن نزل قوله تعالى: ﴿ الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُونِ أَوْ تَسْرِيعٌ بإِحْسَانٍ ﴾ (``) . وكان المسلمون في صدر الرسالة يعملون بالعرف الجاهلي في طلاق الزوجة ورجعتها عشرات المرات، وكان الرسول (ﷺ) يعلم ذلك ولا يمنعهم من اتباع هذا العرف، وهذا السكوت يُعتبر سنة تقريرية (٤٠).

ينظر (نيل الأوطار) للشوكاني ١٠٣/٧- ١٠٦. حيث جاء فيه: "كان الرسول إذ ذاك مأمورا بإتباع حكم التوراة، ثم نُسخ ذلك، وكونه(義) فعل ذلك عند مقدمه المدينة لا ينافي ثبوت الشرعية، فإن هذا حكم شرعه الله لأهل الكتاب وقرره رسول الله(業) ولا طريق لنا إلى ثبوت الأحكام التي توافق حكم الإسلام إلا بمثل هذه الطريقة.

اغادلة: ١

البقرة:٢٢٩

الإمام الكبير، والحدث الشهير من أطبقت الأمة على تقدمه في التفسير، ابن جرير أبو جعفر الطبري المتوفي سنة (٣١٠ هـ) رحمه الله، طبعة دار المعرفة بيروت لبنان ج٢ ص٢٧٦ وما يلها.

قال الطبري في تفسيره (جامع البيان في تفسير القرآن) وهنو أهم التفاسير المعتمدة في العالم الإسلامي على الإطلاق: "القول في تأويل قوله: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُونٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك فقال بعضهم: هو دلالة على عدد الطلاق الذي يكون للرجل فيه الرجعة

ج- أو كان يستند في اجتهاده إلى مصلحة يراها سندا لما يفعله لصالح المسلمين، كما في تحديد الخط الأمامي لمواجهة المشركين في معركة بدر الكبرى، حتى جاءه أحد أصحابه فقال له: يا رسول الله منزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتعداه، ولا نقصر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال رسول الله (紫): "بل هو الرأي والحرب والمكيدة؟ فقال رسول الله (紫): "بل هو الرأي والحرب والمكيدة"الخ. ثم غير هذا التحديد الاجتهادي بناء على اقتراح هذا الصحابي.

ثّانيا - القاعدة العامة الأصولية المتفق عليها تقضي بأنه إذا تعارضت السنة النبوية مع القرآن، فيُقدم العمل بالقرآن، إذا لم تكن السنة مبينة له، وهذا يجب أن لا يختلف فيه اثنان. فقضاء الرسول(ﷺ) بالرجم كان مخالفا للقرآن. لأنه لم يسرد فيه ما يشير إلى مشروعية الرجم من قريب أو بعيد.

ثالثا - قال الإمام الشافعي (رحمه الله): "لا يُنسب إلى ساكت قبول". ومن البدهي أن القرآن سكت عن بيان حكم الرجم، وهذا السكوت دليل على عندم قولنه بمشروعية الرجم، وفقا للقاعدة المذكورة.

رابعا - الرجم أخطر من الجلد، لماذا سكت القرآن عن حكم الرجم وبيّن حكم الجلد، مع

على زوجته والعدد الذي تبين به زوجته منه، ذكر من قاله إن هذه الآية أنزلت لأن أهل الجاهلية وأهل الجاهلية وأهل الإسلام قبل نزولها لم يكن لطلاقهم نهاية تبين بالانتهاء إليها امرأته منه ما راجعها في عدتها منه، فجعل الله تعالى ذكره لذلك حدا حرم بانتهاء الطلاق إليه على الرجل امرأته المطلقة إلا بعد زواج وجعلها حينئذ أملك بنفسها منه، ذكر الأخبار الواردة بما قلنا في ذلك:

حدثنا ابن حميد قال حدثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: كان الرجل يطلق ما شاء ثم إن راجع امرأته قبل أن تنقضي عدتها كانت امرأته، فغضب رجل من الأنصار على امرأته فقال لها: لا أقربك ولا تحلين مني، قالت له: كيف؟ قال: أطلقك حتى إذا دنا أجلك راجعتك ثم أطلقك فإذا دنا أجلك راجعتك. قال: فشكت ذلك إلى النبي في فانزل الله تعالى ذكره: ﴿الطَّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكً بِمَعْرُونٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾.

ثم ألَّغت آيةً: ﴿الطُّلَآقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُونِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانِ ﴾ ذلك العرف الجاهلي الذي عمل به المسلمون قبل الإلغاء عدة سنوات، وكان الرسول(ﷺ) يعرف ذلك ويسكت عنه، فكان سكوته سنة تقريرية الإقرار ذلك العرف، حتى نُسخت تلك السنة التقريرية بقوله تعالى: ﴿الطُّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُونٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانَ ﴾. "

لمزيد من التفصيل يراجع مؤلفنا (الطلاق مرتان في تفاسير القرآن).

تفاوتهما في الخطورة على الجاني والمجتمع. وهذا إن دلٌ على شيء فإنما يدل على عدم وجود الرجم في القرآن.

- خامسا أكذوبة (الشيخ والشيخة) لا يُستدل بها على مشروعية الرجم في القرآن كسا سبق في المبحث الأول (الرجم والقرآن) تفصيل ذلك.
- سعادسها إعراض الرسول(ﷺ) عن استجابة ماعز حتى ردد عليه أربع مـرات، ثـم قولـه (أبك جنون؟) و(هل أحصنت؟)، ثم إن هروب ماعز عند شعوره بالألم وإلقاء القبض عليه مرة أخرى واستنكار الرسول(ﷺ) على استمرار رجمه، كل ذلك دليـل علـى أن الرجم لم يكن وحيا إلهيا، وإنما كان اجتهاداً شخصياً من الرسول(ﷺ) متـأثراً بما في التوراة.
- سمابعا أجمع فقهاء الإسلام على أن السكين الذي يُذبح بها الحيوان أو الطير، يجب أن تكون حادة حتى لا يتأذى المذبوح عند ذبحه، فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للحيوانات والطيور، فكيف يأمر الله سبحانه وتعالى بإعدام الزاني المحصن أو الزانية المحصنة عن طريق الرجم بالأحجار، وهو أقسى عملية وأشد عقوبة من عمليات عقاب الجاني، أيّا كان حجم الجريمة وخطورتها. فالرجم عمل بدائي وهمجي يتسم بطابع الوحشية في عقاب الجاني، فلا يُتصور أن يكون عملا يُقرّ القرآن مشروعيته.
- ثّامنا أجمع العلماء على أن عقوبات جرائم الحدود لا تتأثر بالظروف المسددة والمخففة، وعلى سبيل المثل حدد القرآن عقوبة جرعة الزنا عائة جلدة، فقال: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ظَرف مشددا فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾، واعتبار إحصان الزانية والزاني ظرف مشددا موجبا لتبديل عقوبة الجلد بعقوبة الرجم كالف لهذا الإجماع.
- تاسعا -- سؤال البخاري (رحمه الله) عن تقدم وتأخر قضاء الرسول(素) بالرجم عن الآية الثانية في سورة النور لدليل واضح على وجود الشك في هذا التقدم أو التاخر، لأن الآية إذا كان نزولها بعد قضاء الرسول(囊) فلا يبقى شك في نسخ القضاء بالآية. ومن القواعد العامة المتفق عليها أن الشك يُفسر لصالح المتهم، أي يُفسر بأن القرآن قد نسخ قضاء الرسول(囊) الذي كان مبنيا على اجتهاده واستناده إلى التوراة.
- عاشرا- إعراض الرسول عن استجابة طلب الغامدية في البداية حيث قالت أتردني كسا

رديت ماعز...الى آخره، لدليل واضح على أن الرجم لم يكن تنفيدا الأصر إلهي، الأن عقوبات جرائم الحدود من حقوق الله، فلا علك غيره التساهل والإهمال فيها. كما في عقوبات سائر جرائم الحدود مثل قطع اليد بالسرقة والجلد في زنا الزاني غير المحصن والزانية غير المحصنة.

حادي عشر - حرص الرسول(紫) على درء الحدود بالشبهات كما ورد تفصيله في هذا البحث.

ثاني عشر صعوبة إثبات جريمة الزنا بأربعة شهدا، من رجال عداداين لا يوجد أي اختلاف في إفاداتهم، فالرجم يكاد مستحيلا، حيث لم يثبت بالشهود خلال أكثر من أربعة عشر قرناً من تأريخ الإسلام، ويمنع وجود الرجم عقلياً اشتراط حضور أربعة شهدا، عدول وثقاة رأوا المرأة والرجل في حالة الزنا، لأن هذا الشرط لا يكاد يتحقق، بل من المستحيل أن يتحقق على أرض الواقع. فكأن الإسلام بهذا الشرط أراد التأسيس للستر على الناس، فضيق سبل الكشف عن هذه الجريمة حفظاً لأرواح البيئات عن يُقتلن من قبل أوليائهن بمجرد وجود شبهة، ومن يرتكب جريمة قتل البيئات تحت عذر غسل العار يجب أن يعاقب بأشد العقوبات حفاظاً على أرواحهن.

ثالث عشر- ثبت بالقرآن الكريم وبالأدلة العقلية، أن الزانية والزاني عقوبتهما الجلد مع إضافة بعض العقوبات الأخرى التي سبق ذكرها. ولا يجوز تسرك كتساب الله الثابست بطريق القطع واليقين لأخبار الآحاد التي يجوز فيها الكذب، ثم القول بمالرجم يُفضي إلى الباطل إلى القول بنسخ الكتاب بالسنة النبوية، وهو باطل، وكل ما يسؤدي إلى الباطل باطل، فالرجم باطل.

ربِّ زدني علماً والحقني بالصالحين





لا قتل للمرتد غير المفسد في القرآن







لا قتــــل للمرتــــد غــــي المفســــد في القــــرآن 84

المقدمة

طبيعة الموضوع تتطلب توزيع دراسته على ثمانية مباحث:

يخصص الأول للأسباب الموجبة، والثاني للمقدمات التمهيدية، والثالث الجرعة وأقسامها، والرابع حكم المرتد في القرآن، والخامس حكم المرتد في السنة النبوية، والسادس قتل المرتد في المذاهب الفقهية. والسابع قتل المرتد في آراء المعاصرين، والثامن الاستنتاج.

المبحث الأول الأسماب الموجبة

الدوافع التي دفعتني إلى القيام بتقديم هذا الجهد المتواضع وأنا قسرين الفسراش لكسس ساقي، وقد جاوزت تسعين من عمري، كثيرة أهمها ما يلي:

أولاً: استغلال كثير من الحكام والطغاة وغيرهم شعار الارتبداد لتصفية حساباتهم مع خصومهم. ومن الوقائع العملية ما يلى:

١- طلب عبدالسلام عارف رئيس جمهورية العراق سابقاً، عام ١٩٦٤ من المرجع الديني الأعلى للشيعة الإمامية المغفور له سماحة آية الله السيد محسن الحكيم، إصدار فترى بجواز قتل الأكراد وإبادتهم إبادة جماعية رجالهم ونسائهم، صغارهم وكبارهم، لارتدادهم عن دين الإسلام واعتناقهم الفكرة الشيوعية. ووصل هذا الخبر إلى المغفور له السيد الملا مصطفى البارزاني (رحمه الله) قبل إصدار الفتوى، وكلفنا أنا والدكتور عمد شريف والمرحوم محمد علي محمد الرئيس، وكنا آنذاك من أتمة الجيش، بأن نذهب بالزي الديني (الجبة والعمامة) إلى هذا المرجع ونبلغه بهذه الأكذوبة المضللة، وقمنا بالواجب، فذهبنا إلى النجف الأشرف واتصلنا به في مقره، وطلبنا منه أن يكون اللقاء الكلامي معه بمعزل عن غيه، فخرج من حوله القرى في كوردستان العراق، وشرد أهاليهم تحت ذريعة الأمن، وقطع كثيما من القرى في كوردستان العراق، وشرد أهاليهم تحت ذريعة الأمن، وقطع كثيما من مصادر عيشهم، كأحراق المزارع، وقام بقتل كثير من الأبرياء دون ذنب. فقال الشخص محادد: (أنا بُلغت بارتدادكم عن الإسلام واعتناقكم الشيوعية)، فقال الشخص مرتدون؟ وهل بساتينهم ومزارعهم مرتدة أيضاً؟). فقال ساحته: (سلموني على مرتدون؟ وهل بساتينهم ومزارعهم مرتدة أيضاً؟). فقال ساحته: (سلموني على مرتدون؟ وهل بساتينهم ومزارعهم مرتدة أيضاً؟). فقال ساحته: (سلموني على مرتدون؟ وهل بساتينهم ومزارعهم مرتدة أيضاً؟). فقال ساحته: (سلموني على مرتدون؟ وهل بساتينهم ومزارعهم مرتدة أيضاً؟). فقال ساحته: (سلموني على مرتدون؟ وهل بساتينهم ومزارعهم مرتدة أيضاً؟).

السيد الملا مصطفى البارزاني وبِلَغره بأنني أمتنع عن إصدار هذه الفتوى، وإنني أدعمكم ماديا ومعنويا، وحسنا فعلتم فقمتم بإعلامي بهذه التهمة الكاذبة).

- ٧- عملية ما يسمى الأنفال التي قام بها صدام حسين رئيس جمهورية العراق عام ١٩٨٧، والتي أدّت إلى الإبادة الجماعية ضد الكورد، وبلغ ضحايا عملية ما سميت انفال ١٨٧ ألف نسمة ودمر أكثر من اربعة آلاف قرية، تحت ذريعة الارتداد، مع أنهم أشد التزاما بالإسلام من غيرهم من سائر الأقوام، ومن المعروف أن الأنفال مصطلح أستُعمِل في قتال أهل الشرك، فلم يعتبر نظام صدام الأكراد مرتدين فحسب، بل عدّهم من المشركين أيضا. وهناك سورة خاصة في القرآن بإسم (الأنفال)، فقال تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لِلّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُثْمِنِينَ ﴾ (١)
- ٣- قيام نظام البعث بقتل أكثر من عشرة آلاف من الكُرد رجالا ونساءً وأطفالاً بالغازات الكيمياوية السامة في حلبجة وباليسان وغيرهما، تحت ذريعة ارتدادهم عن الإسلام.
- ٤- كل دولة عربية أو إسلامية بدون استثناء تقوم بتصفية خصومها ومن كان
 مناونا لسياستها تحت ذريعة الارتداد.
- ٥- إذا رجعنا إلى تأريخ حكام المسلمين في القرون الماضية، نجد كثيرا من علماء الدين وقعوا تحت طائلة حد الردة، حين خرجوا عن طاعتهم فيما فيه معصية الله، وحين حملوا لواء المعارضة، كالحجاج اتهم سعيد بن جبير، وهو من أكبر أتمة التابعين، لخروجه على عبدالملك بن مروان، والإمام سيف الدين الآممدي مؤلف الكتاب (إحكام الأحكام في أصول الأحكام)، والإمام البلقيني وغيرهم، رحمهم الله.
- ١- لا توجد دولة إسلامية إلا وفيها منظمة أو قاعدة إرهابية وبوجه خاص العبراق، تتولى إدارة تنفيذ جرائم وحشية ضد الإنسانية عن طريق تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وغيرهما من سائر الوسائل الإجرامية ضد الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ والعجزة، بإسم الدفاع عن الإسلام ضد ظاهرة الارتداد في المجتمع وتشكيل دولة إسلامية.

فانياً: حصر القرآن الكريم عقوبة المرتد غير المفسد في العقوبات الأخروبة، ولم ترد آية واحدة في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية تُقرّ قتل المرتد لمجرد ارتداده، وما ورد من القتل للمرتد إنما هو لإفساده في الأرض بعد ارتداده. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْم يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَةٍ عَلَى الْمُومنِينَ أَعِزَةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآتِم ذَلِكَ فَضُلُ اللّه يُوْتِيه مَن يَشَاءُ وَاللّهُ وَاسعٌ عَليمٌ ﴾ (١٠).

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدِدُ مِنكُمْ عَنَ دِينِهِ فَيَمُتُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأَرْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْسَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٢).

فالثا: وتهديد المرتد بالقتل لإجباره على الرجوع إلى الإسلام خالف لنصوص القرآن، منها قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشُدُ مِنَ الْغَنيِّ ﴾ (٢) الفقط (إكراه) نكرة واقع في حيّز النفي يُفيد العموم بإجماع علماء أصول الفقه، فيشمل إكراه غيد مسلم على الإسلام وإكراه المرتد بعد إسلامه على الرجوع إلى الإسلام.

رابعاً: الإكراه على الدين مرفوض في القرآن ولو كان ذلك من رسول أو نبي، حيث عاتب القرآن الرسول(السيد عن حاول إكراه بعض عن كان يريد مصلحتهم على الدين، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لا مَنَ مَن فِي الأرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (أن الهمزة في (أفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ) للاستفهام الإنكاري وهو أشد من النهى الصريح.

خامساً: تهديد المرتد بالقتل على ارتداده وعدم رجوعه إلى الإسلام يُكون إنساناً منافقاً ظاهره يخالف باطنه. ففي الظاهر يُصبح فردا من المسلمين يقوم بأداء شعائر الدين ظاهراً، حماية لمصلحته الشخصية الجسدية والمالية، ومن البدهي أن الإنسان المنافق بين المسلمين أخطر بكثير عمن يكون غير مسلم ظاهراً وباطناً.

وعلى سبيل المثل إن التأريخ يقول لنا كان السبب الرئيس لفشل المسلمين في معركة أحد، وجود بعض المنافقين عن شاركوا في هذه المعركة.

المائدة: ١٥٤

البقرة: ٢١٧

البقرة:٢٥٦

[ٔ] يونس:۹۹

سادساً: إن الحكم بقتل المرتد غير المفسد في الأرض، حكم ما أنـزل الله بـ مـن سـلطان ولم يطبقه الرسول(ﷺ) في حياته مرة واحدة.

سابعاً: السرقة والزنا ونحوهما من الجرائم حدد القرآن عقوباتها الدنيوية، لماذا سكت عن قتل المرتد لمجرد ارتداده، لو كان له أصل؟

فامناً: إن قتل المرتد غير المفسد في الأرض يُشوه تعاليم الإسلام ويربطه بالإرهاب، ويُسوحي بأن المسلمين سيطروا على كثير من أقطار العالم بالسيف. في حين أن الإسلام انتشر وسينتشر في العالم بسبب مبادئه العادلة وحريته الدينية وإعطاء كل ذي حق حقه واعتبار التقوى والعمل النافع للمجتمع البشري معيارا للأفضلية، كما قال القرآن: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِل لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (١)، والمراد بالتقوى هي الطاقة الروحية التي تدفع الإنسان إلى القيام بعمل نافع يُرضي الله ويُفيد البشرية.

تاسعاً: في القرآن الكريم توجد آيات كثيرة تُعطّي الخيار للإنسان في اعتنساق الإسلام أو أي دين آخر يختاره بإرادته الحرة وقناعته، ومن تلك الآيات قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِسن رَبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُكْفُرْ ﴾ (٢).

عاشراً: قول الرسول(ﷺ) ((من بدل دینه فاقتلوه))، لا یدل علی جواز قتل المرتبد لمجرد ارتداده، لسببین:

أحدهما: قال في حديث آخر ((لا يَعِلَّ دَمُ امْرِيْ مُسْلِم، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ اللّهُ، وَأَنّي رَسُولُ اللّه، إلاّ بِإِحدَى تُللّاثُ: الثّيّبُ الزّانِ، وَالنّفْسُ بِالنّفْسِ، وَالتّسارِكُ لِدِينِهِ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ.)) (٢). والقتل في هذا الحديث الثناني ليس لمجرد الارتداد، وإنحا للقيد الوارد فيه وهو المفارق للجماعة. ومن القواعد الاصولية المتفق عليها أن لفظاً واحداً إذا تكرر في نصين، في أحدهما ورد مطلقاً وفي الآخر مقيداً، وكان السبب والحكم واحداً في كليهما، يُحمل المطلق على المقيد. وبناءً على ذلك يُقيد قوله ((من بدل دينه فاقتلوه)) بالمفارق للجماعية، والمفارق

۱۳:الحجرات

الكهف: ٢٩

صحيح مسلم: باب ما يباح به دم المسلم: حدّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَ أَبُـو مُعَاوِيَةَ وَ وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مُرّةً، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ

للجماعة هو العمل بالقول أو الفعل أو القلم ضد المصالح العليا للمسلمين ومحاولة الإفساد في الأرض، كما جاء في نصوص أخرى.

ونظير ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ...﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿قُلُ لاَ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى ظَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ وَقُلُ لاَ أَجِدُ فِي مَا أُوحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى ظَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ وَمَا مَسْفُوحًا ﴾ (١). ولفظ (الدم) ورد في الأولى مطلقاً وفي الثانية ورد مقيداً بالمسفوح. وبما أن السبب (الحماية الصحية) واحد في كلتا الآيتين والحكم (التحريم) واحد فيهما، حُمِّل المطلق على المقيد بإجماع علماء أصول الفقه والفقهاء، والمراد بـ(الدم المسفوح) هو الدم الذي يخرج عن مستقره ويتعرض للهواء، لأنه في هذه الحالة يصبح مصدراً خصباً للجراثيم والمكروبات المؤدية إلى الأمراض.

حادي عشر: الدين والإكراه في الرؤية الإسلامية ضدان، لا يمكن اجتماعهما، فمتى ثبت الإكراه بطل الدين، لأن الإكراه لا يُنتج دينا بل يُنتج نفاقاً وكذباً وخداعاً، وهي كلها صفات باطلة وممقوتة في الشرع الإسلامي، ولا يترتب عليها إلا الخزي في الدنيا والآخرة، وكما أن الإكراه لا يُنشئ ديناً ولا إيماناً، فكذلك لا يُنشئ كفراً ولا ردةً، فالمكرة على الإيمان ليس بمؤمن، لأن الإيمان هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع بذات الله وبسائر المغيبات المتفرعة عنه، كما أن المكره على الكفر ليس بكافر إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان، كما قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاً مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌ بِالإِيمَانِ ..الآية﴾ (٣).

ثاني عشر: من الضروري التمييز بين الردة بمعنى الخروج على الإسلام والردة بمعنى الخروج من الإسلام، ففي الحالة الأولى مُهْدَر الدم يُقتل، وفي الثانية لا يجوز قتله. وبهذا التمييز يُجمع بين الأدلة المتعارضة في أحكام الردة في القرآن الكريم والسنة النبرية.

١ البقرة:١٧٢

الأنعام:١٤٤

[&]quot; النحل : ١٠٦

ثالث عشر: لا يوجد أي تعارض بين القرآن الكريم والسنة النبوية في أن المرتد بمعنى الخارج على الإسلام لا على الإسلام لا يُقتل لدفع فساده في الأرض، وأما المرتد بمعنى الخارج عن الإسلام لا يُقتل لعدم إفساده في الأرض.

رابع عشر: لا يوجد أي تعارض بين جواز قتل المرتد المفسد في الأرض وبين الحرية الدينية في الإسلام، لإجماع الشرائع والقوانين على ضرورة مكافحة الفساد والانحراف عن سبيل الصواب.

٧٥٦ مجموعة الأبحاث القرآنية

المبحث الثاني مقدمات تمهيدية

عتويات هذا المبحث مقدمات يتوقف عليها الإلمام بالموضوع.

تعريف الردة:

الردة في اللغة: والرِدّةُ بالكسر: مصدر قولك رَدّهُ يسرُدّهُ رَدّاً ورِدّة. والرِدّةُ: اسم من الإرتداد. (١)

الإرتداد في الشرع: هو القيام بفعل أو قول يُعد بمعيار الشرع الإسلامي خروجاً عن الإسلام أو خارجاً على الإسلام أو خارجاً عليه، ففي الحالة الأولى يُعد عجرد ارتداد، وفي الثانية ارتداد مع الإفساد في الأرض.

عناصر الردة:

عنصر الشيء ما يتوقف عليه هذا الشيء، فإذا كان جزءً منه يُسمى ركناً، وإلا فيُسمى شرطاً. (٢)

أركان الردة ثلاثة:

الركن الأول: المرتد. ويُشترط فيه أربعة شروط:

١- أن يكون مسلماً، فأحكام الردة لا تنطبق على غير المسلم، إذا انتقل من كفر إلى
 كفر آخر.

٢- أن يكون عاقلاً، فلا تصح ردة المجنون والصبعي غير المعيز، لأن العقبل مناط
 التكليف.

الصحاح في اللغة، مادة (ردد).

وعلى سبيل المثل الإيجاب والقبول في العقد ركنان، وكون عمل العقد قابلاً للتعامل من شروطه.

٣- أن يكون بالغاً، فإن الصبي لا تُعتبر أفعاله، أما إذا كان عيزا فإنه يُعذر، وقال أبو
 حنيفة وصاحبه عمد "البلوغ ليس شرطا، فتصح ردة الصبي العاقل".

٤- الاختيار، فيجب أن يكون مختاراً في ردّته.

الركن الثاني: الرجوع عن الإسلام بالقول أو الفعل أو الامتناع عن الفعل الواجب أو الاعتقاد.

الركن الثالث: القصد الجنائي: فيُشترط لوجود جريمة الردة أن يتعمد الجاني إتيان الفعل أو القول الكفر.

المصطلحات ذات الصلة بالمرتد:

هناك مصطلحات لها صلة بالمرتد وهي تختلف عنه من حيث المضمون والعناصر والأحكام غالباً، لكن قد تلتقي معه في بعض الأمور. وأهم تلك المصطلحات هي الآتية:

- ١- الفاجر: الفجور: الميل والعدول عن الصدق. ومنه قول أبي بكر الصديق (عليكم بالصدق فإنه من البر وهما في بالصدق فإنه من البر وهما في الجنة، وإياكم والكذب، فإنه من الفجور وهما في النار).
- ٢- الفاسق: والفسق هو العصيان والترك الأمر الله والخروج عن طريق الحير، ومنه قوله
 تعالى: ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ (١)، والحاصل الخروج هو الخروج من طاعة الله.
- ٣- الكافر: أصل الكفر تغطية شيء والظلمة، لأنها تستر ما تحتها، وهو نقيض الشكر أي جعود النعمة، منه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِنَّا بِكُلِّ كَافِرُونَ ﴾ (٢).
- ٤- المنافق: وهو الذي يتستر بالكفر ويتظاهر بالإسلام لحماية مصالحه الشخصية، وهو أخطر
 من الكافر ظاهراً وباطناً.
- ٥- الزنديق: وهو من أكثر المصطلحات التباساً، لأن إطلاقه لا يدل على معنى عدد لكثرة الأقوال فيه، والواقع انه معرب من الفارسية، أطلقه الفرس قدياً على الخارج على دين الدولة ببدع معينة، منها قولهم بقدم العالم، وأطلقه المسلمون أولاً في الدلالة على القائلين بالأصلين (النور والظلمة) على مذهب المانوية وغيرهم مسن

۱ الکهف: ۰ ه

القصص: ٤٨

الثنوية، ثم اتسع معناه فشمل الدهريين والملحدين وسائر أصحاب المعتقدات الضالّة، بل أُطلق على المشككين وعلى كل من تخلى عن أحكام الدين الإسلامي فكراً وعملاً. والزنديق هو الذي لا ينتحل ديناً.

وفيه الآراء الآتية:

أ/ الزنديق هو من اتبع ديناً غير كتابي، كالمانوية والمزدكية.

ب/ هو الذي لا يتبع ديناً كالملحد والدهري.

ج/ من اسر كفراً وأظهر إسلاماً.

د/ هو مثل المنافق، ظاهره الإسلام وباطنه الكفر.

٦- أهل الكتاب: وهم الذين يؤمنون بكتاب التوراة أو الإنجيل أو الزبور، ويتميزون من عمر هم عن لا يؤمنون بأى كتاب إلهى مقدس.

وللمسلم أن يتزوج من أهل الكتاب، وقد تولى المسلمون حمايتهم وبلغ تساعهم معهم درجة عظيمة، إلى حد أن ولوهم وظائف كبرى، ومنحوا لهم امتيازات خاصة. (٢)

٧- المشرك: أشرك بالله، جعل له شريكاً، فهو مشركً. والاسم الشرك، وهـو القـول بتعـدد
 الآلهة.

والشرك أنواع وهي:

أ- شرك الاستقلال: وهو إثبات إلهين مستقلين، كشرك الثنوية، فإنهم يُثبتون إلهين، أحدهما حكيم يفعل الحيد، والثاني سفية يفعل الشرّ.

ب- شرك التركيب: وهو القول بأن الله مركب من عدّة آلهة أصغر منه.

ج- شرك التديير: وهو القول بأن الله خلق العالم وفوض تدبير العالم السفلي إلى ما
 خلقه من العقول والنفوس.

د- شرك العبادة: وهو الجمع بين عبادة الله وعبادة غيره.

فكل من أثبت إلهين أو قال إن الله مركب من عدة أقانيم متساوية، أو اثبت أرواحاً سماوية تُشارك الله في تدبير العالم،... فهو مشرك.(١١)

الموسوعة العربية الميسرة ص٩٢٩.

ينظر لتفصيل ذلك كتاب (الردة والحرية الدينية للأستاذ الدكتور أكرم رضا مرسي، ص١١٤ وما يليها.

لا قتــل للمرتــد غـــع المفســد في القـــرآن ٥٩

المبحث الثالث الجريمة واقسامها

الجريمة:

مخظور معاقب عليه، والردة من الكبائر أو من الجرائم الكبرى، لأنها خروج عن الإسلام أو على الإسلام.

أقسام الجرائم:

الجريمة من حيث خطورتها ومصدرها والحق المعتدى عليمه، قسمها فقهاء الشمريعة إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: جرائم الحدود

وهي جرائم الاعتداء على حق الله المحض (الحق العام)، كالارتداد عن الإسلام أو على حقوق مشتركة بين الله وبين العبد وحق الله هو الغالب، كالسرقة والقذف. وتُسمى عقوباتها حدوداً.

ميزات وخصائص الحدود:

أ- تجريم الجريمة ثابت بنص شرعي، وعقوبتها أيضا ثابتة بالنص الشرعي. كجريمة الزنا، فإن تجريمها ثابت بنص قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً ﴾ (٢) وكذلك عقوبتها ثابتة بنص قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجُلْـ دُوا كُلَّ

المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، للدكتور جميل صليبا ٧٠٠/١.

۲ الإسراء: ۳۲

وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُدُكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنستُمْ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَّهِ إِن كُنستُمْ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمُ الْأَخْرِهُ اللَّهِ إِن كُنستُمْ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمُ الْأَخْرِهُ اللَّهِ إِن كُنستُمْ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمُ وَاللَّهِ إِنْ كُنستُمْ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١).

- ب- عقوبات الحدود لا تتأثر بالظروف المشددة والمخففة، فلل تُشدد إذا اقترنت الجريمة بظرف مشدد، كزنا رجل محصن(متزوج) أو امرأة محصنة (متزوجة)، وبناءً على ذلك لا تتحول عقوبة الجلد إلى عقوبة الرجم بالإحصان النبي هنو ظرف مشدد، كما لا تتخفف العقوبة إذا اقترنت بظرف مخفف، كزنا شخص فقير لا يملك مقومات الزواج، فلا يكون الجلد بالنسبة إليه (٩٠) جلدة مثلاً بندلاً من (١٠٠) جلدة، لعندم مكنته المالية.
- ج- عقربات الحدود لا تقبل الإسقاط والعفو من قبل العبد أيّاً كان مركزه، لأنها من حقرق الله المعضة، ولا يملكها العبد، والقاعدة العامية تقول (فاقد الشيء لا يعطيه).
- د- عقربات الحدود فيها التداخل، أي تتداخل بعضها في بعض إذا لم تُنفذ في كل مسرة، فمن ارتكب جرعة الزنا عدّة مرات شم سيق إلى القضاء في المرة الأخيرة، يُعاقب بعقوبة واحدة وهي عقوبة الجرعة الأخيرة، أي (١٠٠) جلدة فقط. فلا تتكرر هذه العقوبة بتكرار مرات الزنا السابقات، لكن إذا أعاد الجرعة تعود العقوبة.
- ه- عقوبات الحدود تسقط بالشبهة، أي شبهة الحلال، على سبيل المثل من تزوّج امرأة زواجاً فاسداً كالزواج بلا شهود، ثم دخل بها، تسقط عقوبة هذا الدخول بشبهة الحلال وهي وجود الزواج صورة، وكذلك يترتب على هذا الدخول الآثار الشرعية الآتية:
 - ١- ثبوت النسب الشرعى للولد الذي يحصل من هذا الدخول.
- ٢- يجب مهر المثل للمدخول بها كتعريضها عن الضرر الأدبي (الدخول) لأنه يقلل من قيمتها الاجتماعية.
 - ٣- تجب عليها العدة قبل أن تتزوج من زوج آخر بعد التفريق بينهما.
 - ٤- تسقط عقوبة الزنا (١٠٠ جلدة) بالشبهة.
- ٥- تثبت بالدخول بالشبهة المصاهرة، بتحريم المدخول بها على أصول المداخل
 وفروعه، كما يحرم الداخل على أصول وفروع المدخول بها.

القسم الثاني: جرائم القصاص والدّية:

وهي جرائم الاعتداء على النفس (القتل) وما دون النفس (الجروح أو أي إيذاء جسدي أو نفسى آخر).

ومن ميزات وخصائص عقوبات هذا القسم ما يلى:

- أ- يجوز لولي الدم العدول من القصاص إلى الدية أو التنازل عن كليهما (القصاص والدية)، لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ النَّي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيَّهِ سُلْطَاناً فَلاَ يُسْرِف فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً ﴾ (١). والسلطان في هذه الآية عبارة عن أحد الخيارات الثلاثة الآتية:
 - ١- مطالبة تنفيذ القصاص إذا توافرت أركان وشروط الجرعة وانتفت موانع العقاب.
 ٢- التنازل عن القصاص والمطالبة بالدّية.
- ٣- التنازل عن كليهما وعفو الجاني على أساس قاعدة (المحبة بعد العداوة أحلى من الحلاوة).

والسر في هذه السلطات الثلاث هو أن حق المعتدى عليه عام وخاص، عام لمخالفته للنظام العام، وخاص لاعتدائه على حق المعتدى عليه وحق أسرته، والحق الخاص هو النظام العام، لأن الضرر الذي يصيب أسرة المقتول أكثر من الضرر الذي يصيب المجتمع بسبب الجرعة.

القسم الثالث: العقوبات التعزيرية:

الجرعة التعزيرية وعقوبتها من استحداث السلطة التشريعية الزمنية، أي رئيس الدولية بتعاون مع أهل الشورى الذي يسمى في الاصطلاح الحديث البهلان أو المجلس الوطني أو نحو ذلك.

والعقوبة التعزيرية تتراوح بين التوبيخ وبين السجن.

أنواع جرائم التعازير:

تنقسم جرائم التعازير من حيث طبيعتها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول- كل جرعة حدية إذا حصلت فيها الشبهة، تتحول تلقائياً إلى جرعة تعزيرية، كجرعة الزنا إذا لم تثبت بأربعة شهود، ولكن ثبتت بطريقة من الطرق الأخرى، تتحول عن جرعة حدية إلى جرعة تعزيرية، فيعاقب الجاني بمقتضى القانون.

النوع الثاني- كل جريمة نص الشارع على تجريم الفعل أو القول، ولكن لم يُبين عقوبته، كجريمة الفصب والتجسس والرشوة وجريمة الخيانة في الكيل والميزان ونحو ذلك.

النوع الثالث: كل فعل مضر بالمصلحة العامة يحق للسلطة التشريعية الزمنية اعتبساره جريمة، كما يحق له تحديد عقوبة له تتلاءم مع حجم الجريمة وخطورتها، لدفع الضرر عن الفرد والمجتمع، كما في جريمة التهريب من داخل البلد إلى خارجه، ومسن خارجه إلى داخله، وكجريمة عالفات نظام المرور.

ميزات وخصائص المقربات التعزيرية:

من أهم ميزاتها:

أ- إنها تتأثر بالظروف المشددة والمخففة. على سبيل المثل حوادث السيارات تتأثر بظرف مشدد كالسُكر، فإذا ثبت أن السائق كان سكراناً حين ارتكابه الحدث، تُشدد عقوبته، كما تُخفف عقوبة السائق إذا كان الحادث بسبب خارج عن إرادته، مثل شدة المطر أو العاصفة الرملية أو نحو ذلك.

ب- لرئيس الدولة إعفاء الجاني في جناية تعزيرية، إذا كان له مبرر إعفاء الجاني وإسقاط عقوبته، إذا كان في ذلك مصلحة عامة.

تكييف جريمة الردة:

هل الردة من جرائم الحدود وعقوبتها عقوبة حدية؟ أو هي من جرائم التعزير وعقوبتها تعزيرية وسياسية خاضعة للسلطة التشريعية الزمنية؟

الجواب: نجد في المراجع الفقهية الإسلامية المتداولة في العالم الإسلامي، تناقضاً واضحاً في هذا التكييف، ففي بعض المذاهب الفقهية لم تُذكر جريمة الردة في كتاب الحدود، وفي بعض المذاهب الأخرى عُدّت من جرائم الحدود وبُحثت أحكامها في كتاب الحدود، وفي هذا تناقض

لا قتنسل للمرتبد غيي المفسيد في القيرآن

واضح بين عدم اعتبار الردة من الحدود وبين الاتفاق على وجوب قتل المرتد بصورة مطلقة، كما في الإيضاح الآتي:

الفقه الحنفى:

جاء في كتاب (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) (١) "الحدود خسسة أنواع: ١- حد السرقة. ٢- حد القذف."

ولم يتطرق الكاساني للردة في كتاب الحدود، لا من قريب أو بعيد.

وكذلك في المبسوط^(٢)، يذكر السرخسي في كتاب الحدود، حد الزنى وحد القذف، ثم يُفرد بقية الحدود بكتب مفردة، أما الردّة فيذكرها في كتاب السير، تحت عنوان (باب المرتدين) باب الحوارج.

الفقه المالكي:

جاء في حاشية الدسوقي (٣) باب ذكر فيه حد الزناء أمسا عسن السردة فيسه بساب السردة وأجكامها، فلم يُسمها حداً.

وجاء في المدونة الكبرى للإمام مالك⁽¹⁾ (كتاب الحدود في الزنى والقذف والأشربة) أما أحكام الردة فهي متناثرة في الكتاب، لم تُجمع في كتاب واحد.

الفقد الشافعي:

يذكر الإمام في كتاب الأم^(ه) تحت كتاب الحدود، حد الزنى والقذف، وبعد عدة أبواب يذكر المرتد عن الإسلام والحلاف في المرتد. ثم يجمعهم مع أهل البغي في كتاب واحد (كتساب

للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، ت٥٨٧هـ. مطبعة الإمام. ٤١٤٩/٩، كتاب الحدود.

للسرخسي، محمد بن أبي سهل، دار المعرفة، بيروت، ٣٦/٩.

حاشية النسوقي، للشيخ محمد عرضة الدسوقي، على الشرح الكبير لسيدي الدردير. دار الفكر،
 بيروت، تحقيق عمد عليش، ٢٠١/٤-٣١٣.

أ المدونة الكبرى، مالك بن أنس ص٢٠٢، دار صادر بيروت، ط١٦.

للإمام عمد بن ادريس الشافعي (أبي عبدالله)، دار المعرفة بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ. ٢٥٧/١ وما بليها.

قتل أهل البغي وأهل الردة)، وتتناثر أحكام المرتد في كتاب الأم ولم يذكرها بلفظة حدٍ، كما قالها في الحدود الأخرى.

ورد في المهذب^(۱) خمسة أنواع من الحدود كما يلي: ١- حد الزنا.^(۱) ٢- حد القذف^(۲) ٣-حد السرقة $^{(2)}$ ٤- حد قطع الطريق $^{(6)}$ ٥- حد الخمر $^{(7)}$.

لم يرد في هذا الكتاب، وهو مرجع معتمد في الفقه الشافعي، الإشارة من قريب أو بعيد، إلى كون الردة من جرائم الحدود.

وفي روضة الطالبين (٢) عندما يذكر الإمام النووي (رحمه الله) الزنا، يقول حد الزنا وحد القذف، أما الردة فلا يُسبقها بقول (حدّ) بل يقول (كتاب الردّة).

وني مغني المحتاج (٨) يُسمي الإمام الخطيب الشربيني بعض الجنايات حدوداً مشل حد القذف، بينما لا يُسمي بعضاً منها حداً، ومنها الردّة.

وهكذا لا نجد في أي مرجع من مراجع الفقه الشافعي إطلاق لفظ الحدّ على جريمة الردّة.

الفقه الحنيلي:

ورد في المغني لأبن قدامة (٩) تحت عنوان كتاب الحدود: ١- المرتد (١٠) ٢- جريمة الزنـــا (١١) $^{(1)}$ ع- السرقة $^{(1)}$ ٥- حد الشرب $^{(1)}$.

للشيخ الإمام أبي اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي، مطبعة عيسى البابي 470/Y "

YYY/Y "

^{441/4} E

YAE/Y "

YAT/Y 3

روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام النووي، الطبعة الثانية، بيروت، ١٤٠٥هـ. يليها.

[&]quot; مغنى الحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، للإمام محمد الخطيب الشربيني، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٣/٤ وما يليها.

لابي عمد عبدالله بن أحمد بن عمد بن قدامة المقدسي، ت٦٢٠هـ، على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبدالله بن أحمد الخرقي، الجزء الثامن، مكتبة الرياض الحديثة في الرياض.

^{144/4 ..}

^{104/4 11}

Y14/A 11

لا قتــل للمرتــد غــي المفســد في القــرآن

الفقد الزيدي:

في الروضة الندية شرح الدرر البهية (٢) ورد ذكر الحدود في كتاب الحدود ولم يُسذكر فيها حد الردة.

ورد في كتاب (المنتزع المختار من الغيث المدرار المفتح لكسائم الأزهار في فقه الأثمة الأطهار)(1): باب حد الزني(٥)، وباب حد القذف(١)، وباب حد الشرب(١)، وباب حد السارق (٨)، وباب المحارب (٩). ولم يرد ذكر الردة في كتاب الحدود.

الفقه الظاهري:

ورد في كتاب المحلى (١٠) في كتاب الحدود (١١١): ١- حد الزني (١٢) ٢- حد المرتد (١٢) ٣-حد القذف $^{(11)}$ ٤- حد المحارب $^{(10)}$ ٥- حد السرقة $^{(11)}$ ٦- قطع الطريق $^{(11)}$ ٧- حد الخمر $^{(11)}$.

> YE . /A Y - 7/A "

للإمام أبي طيب صديق بن حسن بن على الحسيني القنوجي النجاري، دار التراث، القاهرة، ص٢٨٩ وما بليها.

مطبعة المعاهد، مصر، طبعة ١٣٤٠هـ. ٣٣٣/٤ وما بليها.

TTT/£ 0

TO1/2 3

4.7/E V 474/E ^ TY7/£ 1

١٠ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، ت٤٥٦هـ، طبعة بيروت، ١١٨/١١ ما يليها. 114/11"

114/11 17 144/11 17

> Y70/11 15 T17/11 10

T19/11 " TT -/11 "

470/11 1x

في هذا المرجع أعتبر جريمة الردة من جرائم الحدود.

ويُلاحظ على آراء الفقهاء فيما يتعلق بتكييف جريمة الردة ملاحظات منها:

١- التناقض بين قولهم بوجوب قتل المرتد وبين تكييف جرعة الردة بأنها عقوبة تعزيرية سياسية خاضعة لسلطة ولي الأمر، لعدم تصور شيّ ثالث، وهـ وجرعة القصاص والديّة، لأنها من جرائم الاعتداء على الأشخاص، أو النفس وما دون النفس، فتبقى جرعة المرتد بين جرائم الحدود والجرائم التعزيرية، فإذا لم تكن من القسم الأول، تكون من القسم الثاني، التعزير. وذكرنا سابقاً أن من خصائص العقوبات التعزيرية:
أ- انها تتأثر بالظروف المشددة والمخففة.

ب- لرئيس الدولة إعفاء الجاني في جناية تعزيرية، إذا كان له مبرد، وإسقاط عقوبته إذا كان في ذلك مصلحة عامة.

وبيِّنًا إن من ميزات وخصائص الحدود:

أ- عقوبات الحدود لا تتأثر بالظروف المشددة والمخففة.

ب- لا تقبل الإسقاط والعفو من قبل ولي الأمر.

٢- إن بعض الفقهاء اعتبروا جرائم القصاص من جرائم الحدود، وهذا غير وارد منطقياً،
 لأن جرائم القصاص قسيمة لجرائم الحدود، وقسيم الشيء مباين له.

المبحث الرابع حكم المرتد في القرآن

المتتبع لهذا الموضوع بعمق ودقة لا يجد في المراجع القديمة وأكثر المراجع الحديثة المتأثرة بالقديمة، دراسة ومناقشة علمية دقيقة مرتبطة بالقرآن الكريم والسنة النبوية، للتفرقة بين المرتد بمعنى الخارج على الإسلام المتعرض لثوابته بالسوء والطعن، وبين الخروج عن الإسلام بمعزل عن المناقشات الجدلية والسفسطية، بعيداً عن محاولة الطعن فيه بالقول أو العمل أو

وبناءً على ذلك، من الضروري إعادة النظر في حكم المرتد، على ضوء الآيمات القرآنية التي تناولت العقوبة الأخروبة فقط، في حالات الخروج من الدين الإسلامي، دون المس بنظامه ومبادئه العامة وقواعده الكلية.

من هذه الآيات:

أ- قوله تعالى: ﴿ ... وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُـوَ كَافِرٌ فَأَزْلَـــ لِكَ حَبِطَـتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَـثِكَ أَصْعَابُ النَّارِ هُمْ فيهَا خَالدُونَ ﴾ (١).

في هذه الآية لا توجد الإشارة من قريب أو بعيد إلى مشروعية قتبل المرتبد، لأنها خاصة ببيان حكم المرتد بمعنى الخروج عن الدين، دون الخروج عليه. فالعقوبة أخرويسة

ب- قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَـوْم يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلاَّ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآثِم ذَلِكَ فَصْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيمٌ ﴾ (أ).

فلا توجد في هذه الآية أيضا الإشارة أو التلميح إلى مشروعية قتل المرتد.

ج- قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كُفَـرُواْ بَعْـدَ إِيمَـانِهِمْ وَشَـهِدُواْ أَنَّ الرَّسُـولَ حَـقٌّ وَجَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، أُوْلَـئِكَ جَزَآزُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، خَالِدِينَ فِيهَا لاَ يُخَفُّفُ عَنْهُمُ الْعَدَّابُ وَلاَ هُمْ يُنظَرُونَ، إلاَّ

البقرة:۲۱۷

المائدة : ٤٥

الَّذِينَ تَابُواْ مِن بَعْد ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ الله غَفُورٌ رَّحِيمٌ، إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيَسَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْراً لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَمِيكَ هُمُ الضَّالُونَ، إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَسَاتُواْ وَهُمَ ثُمُّ الْخَارُ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْ الأَرْضِ ذَهَبا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَمِيكَ لَهُمْ عَدَابٌ ألِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴾ (١) .

المتدبر في هذه الآيات يجد أن جزاء المرتد ليس قستلا، وإنما هو لعنسة الله والملائكة والناس أجمعين، والخلود في النار، وأنه سينال عقاباً شديداً من عند الله يوم الآخرة، ولم يوكّل الله سبحانه وتعالى الإنسان بحكم المرتد، فلا يملك أحد قتله أو عقابه، وإنما أمره إلى الله.

فما هو دليل من يُسلط سيف قطع الرقاب على المرتدين؟

ومن البدهي أنه لا يُتصور أن يأمر الرسول(الشيط) بقتل المرتد لمجرد ارتداده، بعد أن نهى عنه القرآن بسكوته عن هذا العقاب، ومن القواعد العامة أن (السكوت في معرض الحاجة بيان)، وقد أبدع الإمام الشافعي رحمه الله قاعدة (لا يُنسب إلى الساكت قول)، فالقرآن سكت عن عقاب قتل المرتد في الحالات التي لا يقترن الإرتداد فيها بفساد في الأرض.

د- قرله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُ وُجُوهٌ وَتَسْوَةٌ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوتُواْ الْعَدَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ (٧).

يَقولَ الْقرطبي: " " ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُ أُرُجُوهٌ وَتَسْوَدُ وُجُوهٌ ﴾ يعني يوم القيامة حين يُبعشون من قبورهم. فأقتصر جزاء الإرتداد بعد الإيمان في هذه الآية على تسود وجوههم. "

وبخلاف ذلك قد نص القرآن الكريم في آيات أُخر صراحة على قتل المرتد إذا اقترن ارتداده بالخروج على النظام الإسلامي وبمحاولة الإفساد في الأرض.

ومن تلك الآيات:

أ-: ﴿إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِبرْيٌ فِي

۱ آل عمران : ۸۱-۸۳

۱۰۶، آل عمران:۱۰۹

الجامع لأحكام القرآن ١٠٦/٤

الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَدَّابٌ عَظِيمٌ ﴾(١).

وهذه الآية نزلت بحق ثمانية أشخاص قدموا على رسول الله (震) فبايعوه على الإسلام، فاستوخموا الأرض، فسقمت أجسامهم، فشكوا ذلك إلى رسول الله (紫)، قال لهم: أفلا تخرجون مع راعينا في إبله، فتصيبون من ألبانها؟ فقالوا: بلا. فخرجوا فشربوا من ألبانها، فصحوا فقتلوا راعي رسول الله (紫) وأطردوا النعم. فبلغ ذلك رسول الله (紫)، فأرسل في آثارهم، فأدركوه فجي، بهم، فأمر بهم فقُطع أيديهم وأرجلهم ...اخ.

وان هذه الآية لا تخص المرتدين، وإنما تعم المرتد وغيرهم عمن ارتكب ما تضمنته، ولا اعتبار بخصوص السبب، بل الاعتبار بعموم اللفظ.

يقول الشوكاني: "فأعلم أن ذلك يصدق على كل من وقبع منه ذلك، سبواء كيان مسلماً أو كافراً، في مصر وغير مصر، في كل قليل وكثير، وجليل وحقير".^(٢)

ب-: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَاأُواهُمْ جَهَنَّمُ وَبِسْسَ الْمَصِيرُ، يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ وَهَدُّواْ لِمُسْواْ بِمَا لَمُ إِسْلاَمِهِمْ وَهَدُّواْ كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلاَمِهِمْ وَهَدُّواْ بِمَا لَهُمْ وَمَا لَهُمْ وَمَا لَهُمْ وَإِن يَتُولُواْ يَعُدَّبُهُمُ اللَّهُ عَدَاباً أَلِيماً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الأَرْضِ مِن وَلِي وَلاَ نَصِيدٍ ﴾. (٣)
 وَلِي وَلاَ نَصِيدٍ ﴾. (٣)

وقد أمر سبعانه وتعالى بجهاد هؤلاء الكفار وبإقامة الحدود عليهم، فإنهم كانوا يرتكبون موجبات الحدود، وكانت الحدود تُقام عليهم، فالعقوبة الدنيوية لهؤلاء عبارة عن القتل، لأن ارتدادهم اقترن بما يوجبه من فساد في الأرض، وليس القتل في هذه الآية أيضا لمجرد الإرتداد، كما هو واضح من منطوق الآيتين المذكورتين.

وبالإضافة إلى ما ذكرنا، فإن أكثر من مائتي أية وردت في القرآن الكريم وهي تتضمن بيان حرية المعتقد، وقد أحيطت حرية العقيدة بضمانات قرآنية لا تشمل حكم الردة، ولا تجد فيها عقوبة دنيوية للمرتد، وإنما العقوبة تَكَفَلَ بها الخالق.

المائدة : ٣٣

[·] نيل الأوطار للشوكاني

٣ التوبة:٧٧-٧٤

المبحث الخامس حكم المرتد في السنة النبوية

وقبل الدخول في الموضوع، من الضروري الإشارة إلى النقاط الآتية:

أولا- لا يوجد التعارض بين القرآن والسنة النبوية في أحكام المرتد، ففي كليهما المرتد لا يُقتل لمجرد ارتداده، فليس الإرتداد مناطاً للعقاب، وإنما أساسه ما يصدر عن المرتد من قول أو فعل أو كتابة، مع قصد مقارعة جماعة المسلمين وهدم مقومات حياتهم التي تُبنى على القرآن والسئة النبوية، ففي مثل هذه الحالات يكون الإرتداد أشبه عالي يسمى الخيانة العظمى في القوانين الوضعية.

ثانيا- لا تعارض بين الحرية الدينية في القرآن وقتل المرتد في حالة افتران ارتداده بما يؤدي إلى الفساد في الأرض.

ثالثا- لا تعارض بين القرآن وبين سماح الرسول(ﷺ) وعدم القتل بالنسبة لمن ارتدوا في زمنه عن دينهم، لأن ارتدادهم لم يقترن بالفساد في الأرض.

رابعا- إن نصوص السنة النبوية ورد في بعضها قتسل المرتد مطلقاً، كما ورد في بعضها مقيداً، فيجب حمل المطلق على المقيد بمقتضى القواعد الأصولية، في حالة كون كل من السبب والحكم واحداً في كلا النصين (المطلق والمقيد).

من الأحاديث التي ورد فيها قتل المرتد:

ورد في (صعيح مسلم)، تحت عنوان (باب حكم المحاربين والمرتدين) (۱): (عن أنس بن مالك (ه) أن ناسا من عرينة (۱) قدموا على رسول الله (ﷺ) المدينية

۱۲۹٦/۳ ۱ وما يليها

قال في الفتح عرينة حي من قضاعة وحي من بجيلة من قحطان والمراد هنا الثاني كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازى.

فاجتورها(٬٬ فقال لهم رسول الله (ﷺ): إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا مسن ألبانها وأبوالها.. ففعلوا فصحوا ثم مالوا على الرعاة(٬٬ فقتلوهم وارتدوا عن الإسلام وساقوا ذود رسول الله (ﷺ)، '٬٬ فبلغ ذلك النبي (ﷺ)، فبعث في أثرهم فأتى بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم (، وتركهم في الحرة(٬٬ عتى ماتوا.))

في (صحيح البخاري بشرح فتح الباري) (١١) " تحت عنسوان (باب حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم):

((قال ابن عمر تُقتل المرتدة، وقال الله تعالى: ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْماً كَفَرُواْ بَعْدَ إِيَسَانِهِمْ وَشَهِدُواْ أَنَّ الرَّسُولَ حَقِّ وَجَاءِهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ، أُوْلَسَئِكَ جَـزَآؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةَ اللَّهِ وَالْمَلَاثِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾. (٧)

ررد فيه أيضاً (٨):

أتي على بالزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهبي الرسول(ﷺ) ((من بدّل دينه فأقتلوه)). ((من بدّل دينه فأقتلوه)).

ورد في نيل الأوطار للشوكاني^(١)، تحت عنوان (أبواب أحكام الردة والإسلام- باب قتــل المرتد):

أ معناه استوخموها أي لم توافقهم وكرهوها لسقم أصابهم قالوا وهو مشتق من الجوى وهو داء في الجوف.

[&]quot; وفي بعض الأصول المعتمدة الرعاء وهما لغتان يقال راع ورعاة كقاض وقضاة وراع ورعاء كصاحب مصحاب.

أي أخذوا إبله وقدموها أمامهم سائقين لها طاردين.

عكذا هو في معظم النسخ سل وفي بعضها سمر ومعنى سل فقأها وأذهب ما فيها ومعنى سمر حلها بسامير عمية وقيل هما بمعنى.

هي أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة وإنما ألقوا فيها الأنها قرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا.

Y77/1Y 7

۷ آل عمران : ۸٦

[^] ۲٦٧/۱۲ * ۲۱٦/۷ وما يليها.

((عن عكرمة قال: أُتي أمير المؤمنين علي(ﷺ) بزنادقة، فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله(ﷺ). قال: ((لا تعذبوا بعذاب الله))، ولقتلتهم لقول رسول الله (ﷺ): ((من بدّل دينه فأقتلوه)). (()

وفي رواية لأحمد: ((قضى الله ورسوله أن من رجع عن دينه فأقتلوه)).

وورد في (سنن أبي دارد مع حاشية عون المعبود) (٣)، تحت عنوان (باب الحكم فيمن ارتد)،

قال: قال رسول الله (ﷺ) ((لا يحل دم رجل مسلم يشهد أن لا الله إلا الله وأنبي رسول الله، إلا بإحدى الثلاث، الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)).

ريستنتج من مجموع روايات أحاديث الردة:

١- إن روايات الصحابة اتفقت على أن المرتد عن دينه يُقتل.

٢- إن معظم الروايات قرنت ترك الدين بمفارقة الجماعة. (أي التارك لدينه، أو للإسلام ألمفارق للجماعة)، وكذلك في المفارق للجماعة)، وكذلك في إحدى روايات عائشة (رضى الله عنها)، وقال ابن حجر العسقلاني في (فتح الباري): والمراد بالجماعة، جماعة المسلمن...

الملاحظات على روايات قتل المرتد

الروايات التي ورد فيها تبديل الدين مطلقاً يجب أن يُقيد المطلق بالقيد الوارد في المقيد، بأن يُحمل المطلق على المقيد الاتحادهما في السبب والحكم، كما هو مقتضى القاعدة العامة الأصولية.

رواه الجماعة إلا مسلماً، وليس لابن ماجه فيه سوى (من بدّل دينه فأقتلوه).

متفق عليه.

٧- إن فعل أو قول الصحابي ليس حجة، كما يقول الفيلسوف الإسلامي الإمام الغزالي في كتابه (المستصفى) (ص٣٤٧) تحت عنوان قول الصحابي ليس حجة، الذي نصه ما يلي: (إن قول الصحابي ليس حجة، أي لا يُعتبر مصدراً من مصادر الفقه الإسلامي)، واستدل على ذلك بالأدلة العقلية المنطقية الصرفة قائلا:

"ذهب قوم إلى أن مذهب الصحابي حجة مطلقاً، وقوم إلى أنه حجة إن خالف القياس، وقوم إلى أن الحجة في قول أبي بكر وعمر، وقوم إلى أن الحجة قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا، والكل باطل عندنا، فإن من يجوز عليه الفلط والسهو ولم تثبت عصمته عنه، فلا حجة في قوله، فكيف يُحتج بقبولهم مع جواز الخطأ؟ وكيف يُتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟ وكيف يختلف المعصومان؟ وكيف وقد اتفقت الصحابة على جواز خالفة الصحابة؟ فلم يُنكر أبو بكر على من خالفه بالاجتهاد، فانتفاء الدليل على المصمة ووقوع الاختلاف بينهم وتصريحهم بجواز خالفتهم: ثلاثة أدلة قاطعة على عدم حجية قول الصحابي." فإذا لم يكن اتفاق خلفاء الراشدين حجة، فمن باب أولى لا يكون قول غيرهم مسن فإذا لم يكن اتفاق خلفاء الراشدين حجة، فمن باب أولى لا يكون قول غيرهم مسن الأصحاب والتابعين والمذاهب الفقهية حجة.

٣- السنة النبوية ليست مصدرا منشئاً للشريعة، بل المصدرية تنحصر في القرآن الكريم، فوظيفة السنة هي البيان، كما قال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم﴾ وقوله تعالى: ﴿إن أتبع إلا ما يوحى إلي﴾ وقوله تعالى: ﴿إن الحكم إلا لله﴾.

المبحث السادس قتل المرتد في المذاهب الفقهية

بعد أن توقف الاجتهاد في الشريعة الإسلامية وتحولت المدارس الفقهية إلى المذاهب الفقهية وحلّت تلك المذاهب على القرآن الكريم في العمل بالأحكام الشرعية، يكاد يتفق منتسبو تلك المذاهب على أن المرتد يُقتل مطلقاً، سواء كان الإرتداد بمعنى الخروج من الإسلام أو كان بمعنى الحروج على الإسلام. وبتعبير آخر سواء كان سبب القتل عجرد الإرتداد أو كان الإرتداد مع عمل خطير يتبعه على الإسلام والمجتمع المسلم والنظام الإسلامي، ولا اختلاف في المتتابة المرتد قبل قتله وعدمها، وفي حالة القول بالاستتابة المحتلف في ذلك، وإنما الحلاف في استتابة المرتد قبل قتله وعدمها، وفي حالة القول بالاستتابة حصل الاختلاف في مدتها ومدة المهلة والتعامل مع المرتد في فترة الإستتابة كما في الإيضاح الآتي حسب التسلسل التاريخي لنشأة المذاهب الفقهية.

المذهب الجعفري:

ورد في (فقه الإمام جعفر الصادق) للأستاذ عمد جواد المغنيه (۱): يحصل الإرتداد بجعدود الإسلام بعد الإيمان به وبكل فعل أو قول يُشعر بقصد التحقير والإهانة لما ثبت في دين الإسلام بطريق القطع والجزم عند جميع المسلمين، على اختلاف مذاهبهم، أصلا كان هذا الشيء كالإيمان بالله والرسول واليوم الآخر، أو فرعاً كوجوب الصوم والصلاة والحج والزكاة.

حكم المرتد:

- أ- المرتد هن فطرة: إذا تاب الرجل المرتد عن فطرة قُبلت توبت في الواقع، أي أن الله سبحانه يُسقط المقاب عنه يوم القيامة، ولم تُقبل في الظاهر، أي أنه يُقتل على كل حال، حتى ولو أسلم.
- ب- المرتد عن ملّة: إذا تاب المرتد عن ملّة، تُقبل توبته ولا يُقتل، وإن أصر على الإرتداد قُتل. وقال الإمام جعفر يُقتل ولا يُستتاب. وتعتد زوجته في الحال عدة

الطلاق. فإن تاب قبل انقضاء العدة فهو أملك بها، وإن تاب بعدها بانت منه وانقطعت العصمة بينهما، ولا تُقسم أمواله على ورثته إلا بعد قتله أو موته. ولكنه يُمنع من التصرف بها، وإن عاد إلى الإسلام رُفع عنه المنع.

المرأة المرتدة:

أجمعوا قولاً واحداً على أن المرأة إذا ارتدت لا تُقتل بحال، سواء أكان ارتدادها عن فطرة أو عن ملة، وإذا تابت تُقبل توبتها ويُخلى سبيلها، وإذا بقيت مصرة على الإرتداد تُخلد في السجن مع الأشغال الشاقة، ويُضيق عليها في المأكل والمشرب والملبس.(١)

الفقه المقارن:

ورد في الميزان الكبرى للإمام سيدي عبدالوهاب الشعراني (٢) بساب السردة، وهي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل.

وقد اتفق الأثمة (أثمة أهل السنة) على من ارتد عن الإسلام وجب قتله، وعلى أن قتـل الزنديق واجب وهو الذي يُسرّ الكفر ويتظاهر بالإسلام، وعلى أنه إذا ارتد أهـل بلـد قُتلـوا وصارت أموالهم غنيمة.

هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق، وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة "أن المرتد يتحتم قتله في الحال ولا يتوقف على استتابته، وإذا استتيب فلم يتب لم يُمهل إلا إن طلب الإمهال فيُمهل ثلاثاً (ثلاثة أيام)." ومن أصحابه من قال إنه يُمهل وإن لم يطلب هو الإمهال.

وقال مالك : "تجب استتابته فإن تاب في الحال قبل توبته، وإن لم يتب أمهل ثلاث لعله يتوب، فإن تاب وإلا قُتل".

وقال الشافعي في أظهر قوليه "تجب استتابته ولا يُمهل بل يُقتل في الحال إذا أصرّ على ردته".

وعن أحمد روايتان إحداهما كمذهب مالك، والثانية لا تجب الإستتابة، واختلفت الروايات عنه في وجوب الإمهال.

أ المرجع السابق ٣٠٤/٥

۱۳۱/۲ وما يليها.

وحُكى عن الثوري أنه يُستتاب أبداً، وهذا يدل على أنه لا يُقتل.

فقول أبي حنيفة والشافعي مشدد إلا في الإمهال عند أبي حنيفة. وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف، وقول مالك كذلك من حيث الإمهال ووجوب الإستتابة.

ورد في كتاب (رحمة الأمة في اختلاف الأنسة) لشيخ محسد بن عبدالرحمن الدمشقي العثماني الشافعي بهامش كتاب الميزان الكبرى للشعراني^(۱) تحت عنوان (باب الردة):

هي قطع الإسلام بقول أو فعل أو نية، اتفق الأثمة على من ارتد عن الإسلام وجب عليه القتل، ثم اختلفوا هل يتحتم قتله في الحال أو يوقف على الإستتابة، وهل استتابته واجبة أو مستحبة، فإذا استُتيب فلم يتب، هل يُمهل أو لا؟

فقال أبو حنيفة لا تجب استتابته ويُقتل في الحال إلا أن يطلب الإمهال فيُمهل ثلاثاً. مسن أصحابه من قال يُمهل وإن لم يطلب الإمهال استحباباً.

وقال مالك يجب استتابته، فإن تاب في الحال قبل توبته، وإن لم يتسب أُمهل ثلاثاً لعلمه يتوب، فإن تاب وإلا قُتل.

وللشافعي في وجوب الإستتابة قولان، أظهرهما الوجوب، وعنه في الإمهال قولان أظهرهما أنه لا يُمهل وإن طلب، بل يُقتل في الحال إذا أصرٌ على ردته.

وعن احمد روايتان إحداهما كمذهب مالك والثانية لا تجب الإستتابة، وأما الإمهال فإنسه يختلف مذهبه في وجوبه ثلاثا.

وحُكي عن الثوري أنه يُستتاب أبداً.(٢)

رهل المرتدة كالمرتد أو لا؟

قال مالك والشافعي وأحمد الرجل والمرأة في حكم الردة سواء، وقال أبو حنيفة تُحبس المرأة ولا تُقتل.

وهل تصح ردة صبى الميز أو لا؟

قال أبو حنيفة نعم، وذلك هو الظاهر من مذهب مالك، وهو المشهور عن أحمد، وقسال الشافعي لا تصح ردة الصبعي ولو كان عميزاً، ويُروى مثل ذلك عن احمد.

· واتفقوا على أن الزنديق وهو الذي يُسرّ الكفر ويُظهر الإسلام يُقتـل. واختلفوا في قبـول تويته إذا تاب.

۱۳٦/۲ وما يليها.

^ا وهذا يدل على أن المرتد لا يُقتل.

لا قتـــل للمرتـــد غــــع المفســـد في القــــرآن

قال أبو حنيفة في أظهر روايتيه وهو الأصح ولأصحاب الشافعي تُقبل توبته. وقال مالك وأحمد يُقتل ولا يُستتاب. (١)

الإستتابة:

هل يُستتاب المرتد قبل القتل، عند من يرى قتله؟

اختلف فيه فقهاء الإسلام كالآتى:

١- الإستتابة واجبة عند بعض الفقهاء مثل النخعي والثوري والأوزاعي وإسحاق ومالك
 والشافعي والحنابلة.

٢- مستحبة عند الحنفية والشافعية.

٣- لا استتابة عند الظاهرية وعند ابن الماجشون من المالكية والحسن وطاوس من التابعين.

اثر الردة في مالية المرتد:

اختلف الفقهاء في مال المرتد إذا قُتل ومات على الردة على ثلاثة أقوال:

١- إن جميع ماله يكون فيئاً لبيت المال، وهذا قول مالك والشافعي وأحمد.

٢- يكون ماله لورثته من المسلمين، سواء اكتسبه في إسلامه أو ردته، وهـذا قـول أبـي
 يوسف وعمد من أصحاب أبي حنيفة.

٣- ما اكتسبه في حال إسلامه لورثته من المسلمين، وما اكتسبه حال ردته لبيت المال،
 وهذا قول أبى حنيفة. ونرى أنه أرجع الآراء.

ولا خلاف بين الفقهاء في أن المرتد لا يرث أحدا من أقارب المسلمين، لانقطاع الصلة بالردة، ووصية المرتد باطلة لأنها من القُرَب، وهي تبطل بالردة. (٢)

اثر الردة على الزواج:

اتفق الفقهاء على أنه إذا ارتد أحد الزوجين، يجب الفصل بينهما، فلا يحق للزوج أن يقريها بخلوة أو جماع أو نحرهما.

المرجع السابق ١٣٧/٢

الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية ١٩٩/٢٢.

وقال أبو حنيفة: إذا أرتد أحد الزوجين المسلمين، بانت منه امرأته مسلمة كانت أو كتابية، دخل بها أو لم يدخل.

ونرى أن الرأي الصائب هو أن الإرتداد إذا صادف قبل الدخول، تحصل البينونة بينهما. وإن حصل بعد الدخول، فيُنتظر إلى انتهاء العدة، فإن رجع المرتد إلى الإسلام يبقس النواج كالسابق، وإن استمرّ على ارتداده إلى ما بعد انتهاء العدة، فتحصل الفرقة بينهما تلقائياً.

وجدير بالذكر أن رأي المذهب ليس مصدراً للشريعة الإسلامية أيّاً كانت منزلته العلمية، لأن السنة النبوية إذا لم تكن مصدرا، فمن باب أدلى لا يكون المذهب مصدرا، فوظيفة المجتهد كشف حكم الله دون انشائه. وبناء على ذلك لا يجوز العمل بالآراء المذكورة للفقهاء بالنسبة لقتل المرتد.

المبحث السابع قتل المرتد في آراء المعاصرين

كما أن آراء فقهاء الإسلام مختلفة في كثير من أحكام المرتد، حسبما بيّنا سابقاً، كذلك انتهج العلماء المعاصرون اتجاهات مختلفة أيضاً، وأحاول في هذا المبحث أن أستعرض بعضاً من تلك الآراء، استعراضاً بعيداً عن إيجاز مخلل وتطويل عمل، دون الأخذ بنظر الاعتبار مكانتهم العلمية وتسلسلهم التاريخي.

أولا: الشيخ جمال قطب: (١١) تحت عنوان (تشريع قتل المُرتد كان لعصر الرسول فقط.. والقرآن لم يضع حداً للردة).

رفض الشيخ جمال قطب، رئيس لجنة الفتـوي الأسـبق بـالأزهر، جميـع الفتـاوى السـابقة للفقهاء التي تقول بوجوب قتل المرتد، مؤكدا أن الإسلام يقوم على حريـة العقيـدة، وأن قتل المرتد كان في فترة عددة فقط في عهد الرسول (ﷺ).

وقال قطب في كلمته في ندوة «الحريات العامة في الإسلام»، التي نظمتها جمعية «المقطم للثقافة والحوار» إن القرآن الكريم لم يذكر حداً للردة بل قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدُّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَاتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ...﴾. (٢)

أما ما عُرف بحد الردة فمصدره حديث النبي (ﷺ) ((من بدل دينه فاقتلوه))، وتفسير هذا الحديث أنه كان في فترة محددة من فترات حياة النبي (ﷺ) بالمدينة.

وأوضح الإستاذ قطب: لقد كانت معركة رسول الله (ﷺ) مع آخر فئات اليهود بالمدينة، وهم بنو قريظة الذين كانوا يسكنون حياً من أحياء المدينة فأصبحت هناك إمكانية استقطاب ضعاف النفوس لتغيير دينهم، ولذلك قال الرسول (ﷺ): ((من بدل

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=48297

دينه فاقتلوه))، لكن الأصل العام في الإسلام أنه ((لا إكراه في الدين))، لأن الله تعالى لا يُعبد جبراً، وأكد أيضاً أن قتل المرتد لم يكن حداً أبداً ولكنه قرار يُسمي عند الفقهاء «سياسة شرعية لأمر عدد في وقت عدد»، ولا يجوز تطبيقه حاليا.

ثانياً: قال الأستاذ عبدالقادر عودة(١١) (رحمه الله) تحت عنوان (عقوبة الردة):

"عقربة الردة نوعان: عقربة أصلية وهي قتل، وعقوبة تبعية وهي مصادرة أموال المرتد. القتل: تُعاقب الشريعة المرتد بالقتل، والأصل في ذلك-أي دليله- قوله تعالى: ﴿..وَمَن يَرْتُدِهُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ خَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي السَّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُولَئِكَ وَأُولَئِكَ أَصْعَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٢)

وقول النيي(ﷺ): ((من بدل دينه فأقتلوه)).

ومعنى الردة ترك الدين الإسلامي والخروج عليه بعد اعتناقه. فلا تكون الردة إلا من مسلم، وتُعاقب الشريعة على الردة بالقتل، لأنها تقع ضد الدين الإسلامي، وعليه يقوم النظام الاجتماعي للجماعة، فالتساهل في هذه الجرعة تؤدي إلى زعزعة هذا النظام، ومن ثم عوقب عليها بأشد عقوبات، استنصالاً للمجرم من المجتمع وحماية للنظام الاجتماعي من ناحية، ومنعاً للجرعة وزجراً عنها من ناحية أخرى.- انتهى كلام الأستاذ عبدالقادر عودة-.

ويُلاحظ على ملاحظة الأستاذ عبدالقادر عودة (رحمه الله) في موضوع الردة، أنه لم يكن موفقاً في هذه المعالجة من أوجه متعددة، منها:

أ- استدلاله بالآية المذكورة خطأ، فهو استدلال عليه لا له، لأن الآية تناولت العقوبة
 الأخروية فقط، ولم تُشر من قريب أو بعيد إلى قتل المرتد.

ب- عرّف الردّة تعريفاً ناقصاً، أي تعريفاً غير جامع، فقال هي ترك الدين الإسلامي والخروج عليه، وهذا التعريف ينحصر في المرتد المفسد ولا يشمل المرتد غير المفسد، وكان المفروض أن يقول هي الخروج على الإسلام أو الخروج منه، حتى يشمل المرتد المفسد والمترد غير المفسد، لأن حكم كل واحد منهما يختلف عن حكم الآخر، كما يسّنا ذلك مفصلاً في السابق.

التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، نشر دار التراث، ١٦١/١

البقرة: ۲۱۷

ج- اقتصر على الاستدلال بالحديث الذي ورد فيه تبديل الدين مطلقاً، فكان عليه أن يذكر الحديث التارك لدينه والمفارق للجماعة، كما قال الرسول (الآي الله على الله على الله و أن الآيات الله و الله

ثالثاً: الأستاذ يحيى جاد (١١) قال في موضوع المرتد ما خلاصته:

"إن الردة التي يتعين البحث في حكمها هي الردة المحضة، أي جُرّد الخروج من الإسلام، سواء كان ذلك بالتحول إلى غيره من الأديان أو بالخروج منه إلى غير دين-أو بتعبير أكثر دقة - جُرّد الرجوع عن الإسلام صراحة والتخلي عنه بعد الدخول فيه. أما الخروج على الإسلام باللحاق بأعدائه أو أعداء أمته، أو بالتشنيع عليه والكيد له أو لأمته، أو بعحاولة تحويل عوام المسلمين عن دينهم من غير طريق المبارزة الفكرية والإقناع والاقتناع العقلي، وإنما عن طريق التغرير بهم أو التلبيس والتدليس عليهم، باستغلال جهلهم أو حاجتهم وفاقتهم وسوء أوضاعهم (أي بالتغرير بعوام المسلمين وإغرائهم على الخروج منه بوسائل غير مشروعة)، فليس من طبيعة الردة ولا هو من لوازمها الحتمية، ومن شم يتعين الوعي بالفرق بينهما والتنبُه إليه مع التأكيد على أن الخارج على الإسلام يتعين الوعي بالفرق بينهما والتنبُه إليه مع التأكيد على أن الخارج على الإسلام وعلى أصول المجتمع وعلى الأمن العام إذ هو عارب، سواء كانت الحرابة فكرية الإسلام وعلى أصول المجتمع وعلى الأمن العام إذ هو عارب، سواء كانت الحرابة فكرية وحسماً وتحديداً، أن قضية البحث الأساسية والتي يجب أن يتعرض لها كل باحث في وحسماً وتحديداً، أن قضية البحث الأساسية والتي يجب أن يتعرض لها كل باحث في تغيير الإنسان عقيدته وما بُني عليها من فكر وتصور وسلوك، ولم يقرن فعله هذا تغيير الإنسان عقيدته وما بُني عليها من فكر وتصور وسلوك، ولم يقرن فعله هذا

وعنوان البحث: الردة والحرية الفكرية دراسة تأصيلية تجديدية في ضوء القرآن والسنة والمقاصد، مأخوذ عن www.onislam.net

بالخروج على الجماعة أر نظمها أو إمامتها وقيادتها الشرعية، ولم يقطع الطريق ولم يرفع السلاح في وجه الجماعة ولم ينظم إلى أعدائها بأي صفة أو شكل ولم يقسم بخيائة الجماعة، إنما كل ما كان منه تغيير في موقفه العقدي، نجم عن شُبّه وعوامل شك في جملة عقيدته أو في بعض أركانها، ولم يقو على دفع ذلك عن قلبه وأستسلم لتلك الشبهات وإنقاد لتأثيرها تاركاً الإسلام ومعلناً موقفه الجديد." انتهى كلام الأستاذ يحيى جاء باختصار. وعما يُستنتج من كلام الأستاذ يحيى جاء ما يلي:

- ١- اتجه اتجاهاً صحيحاً في معالجة موضوع المرتد بعيداً عن الأخطاء التي وقع فيها
 الأستاذ عبدالقادر عودة، كما ذكرنا سابقاً.
- ٢- فرّق بوضوح بين الردة أي مجرد الخروج من الإسلام التي سمّاها السردة المحضة، وبين
 الخروج على الإسلام باللحاق بأعدائه أو أعداء امته أو التشنيع عليه والكيد له أو
 لأمته...الخ، كما ذكرنا آنفاً.
- ٣- أعطى لكل حالة من حالتي الردّة حكماً خاصاً كما هو موجود في القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد الشريعة، فقال: إن المرتد بمعنى الخروج على الإسلام يستحق عقاباً شديداً وهو القتل، وذلك استنصالاً لجذور الفساد. أما المرتد بمعنى الخارج من دين الإسلام سواء أعتنق ديناً آخر أو لا، وأخذ زارية الانعزال لنفسه وبقي مذنباً وآثما بينه وبين الله فقط، فليس لأي إنسان سلطة إكراهه على رجوعه إلى دينيه بالقوة أو تهديده بالقتل، إذا لم يرجع إلى الإسلام، ولكن يجب على المسلمين إرشاده وتوجيها توجيها صحيحاً وتصحيح الشبهات والأخطاء التي دفعته إلى الإرتداد، للتراجع عن ارتداده، وفقا لقوله تعالى: ﴿ ادْعُ إِلِي سَبِيلٍ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالنِّي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبِّكَ هُو أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُو أَعْلَمُ بالْمُهْتَدِينَ ﴾ (١٠).

رابعاً: الأستاذ الدكتور عماد الشربيني، مدرس الحديث وعلومه بجامعة الأزهر(١١)، يقول مسا خلاصته:

أ- التعريف بحد الردة، وهو حد الجناية على دين الإسلام والخروج على جماعة المسلمين،
 وهو حد له نظائر في الشرائع السماوية جميعاً والقوانين الوضعية، تحمى نفسها.

ب- حد الردة لا يُناقض حرية الاعتقاد والفكر الدواردة في القرآن الكريم، لأن حريبة العقيدة في الإسلام مكفولة ومقدسة إلى الحد الدي لا يجوز العدوان عليها، هذا صريح قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهُ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾(١).

ج- إذا حاول المرتد نشر الأفكار الفاسدة التي تتناقض مع معتقدات الدين الإسلامي وتتعارض مع قيم الناس التي يدينون لها بالولاء، فإنه يستحق العقوبة الدنيوبة، أما إذا ارتد بينه وبين نفسه دون أن ينشر ذلك بين الناس ويثير الشكوك في نفوسهم، فلا يستطيع أحد أن يتعرض له بسوء، فائله وحده هو المطلع على ما تُخفي الصدور. ولن تخسر الأمة بارتداده شيئا، بل هو الذي سيخسر دنياه وآخرته، كما قال تعالى: ﴿..وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينهِ فَيَمُتُ وَهُو كَافِرٌ فَأُرْلَئكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنيَا وَالآخِرَةِ وَأُرْلَئكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (آ). إن الإسلام إذ يُقرر حريت العقيدة، لا يُجر أحداً على الدخول فيه، فإذا ارتضاه الإنسان بكامل إرادته وحريته واقتناعه، فعليه أن يلتزمه.

د- حد الحرية لا يُناقض القرآن الكريم، فإذا كان حد الردة في ديس الإسلام عقوبة
للمرتد، فإنه ليس لارتداده فقط، وإنما لإثارت الفتئة في صفوف جماعة المسلمين
وتشكيكهم في كتاب ربهم وسنة نبيهم، بُغية النيل من الإسلام وأهله.

ونكتفي بهذا القدر من نقل البحث المذكور ونقول إنه كان موفقاً في استعراض الموضوع حيث فرق بين الخارج من الإسلام والخارج على الإسلام، وأعطى لكل حالة حكمها الخاص.

خامساً: قتل المرتد غير المحارب: حق أم وصاية على التشريع الإلهي؟

ولو تتبعنا السيرة النبوية، لوجدنا مواقف كثيرة رسّخ من خلالها رسول الله(ﷺ) حريسة المعتقد، فمن أين جاء هذا الحكم؟ (قتل المرتد)، وهو أخطر حكم سنّه علماء المسلمين

مث تحت عنوان (بيان السنة لعقوية المرتد الواردة في القرآن الكريم ودفع الشبهات)

البقرة: ٢٥٦

[&]quot; البقرة: ٢١٧

وأكثر الشرّ والوبال الذي مسّ المسلمين إلى يومنا هذا جاء من هذا الحكم، فهل في القرآن أو السنة الصحيحة سند لهذا الحكم؟

أصل حكم قتل المرتد:

براءة القرآن من دم المرتد غير المحارب:

إن القارئ الواعي لكتاب الله الكريم (القرآن) لا يجد ولن يجد حكم قتمل المرتد غير المحارب، ولن يجد ولو سنداً واحدا لهذه الجريمة، بل بالعكس تماماً، ونجد الآيات الصريحة الدالّة على حرية المعتقد، وبشكل متكرر، كي لا ينسى المسلمون هذه القاعدة أبداً. ومن الأدلة من القرآن:

أ- قرله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشُدُ مِنَ الْغَيِّ ...﴾ (١)، وهذه الآية الكريمة هي القاعدة العامة التي تكفل حرية المعتقد، ولا تقبل أن يُكره أحد على الدخول في أى دين بأية وسيلة من وسائل الإكراه.

ب- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَـَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَـهُ مِـنَ الثَّمَـرَاتِ
مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأَمَتُّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَصْطَرُّهُ إِلَى عَــذَابِ
النَّارِ وَبِنْسَ الْمَصِيرُ ﴾. (٢) ففي هذه الآية يتبين لنا أن الله تعـالى جعـل حكـم الكافر
عموماً هو النار في الآخرة، فهي صريحة، ولم تُسم آية عقوية للكفر في الدنيا.

ج- قوله تعالى: ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّسَنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ الله غَنِيٌّ عَن الْعَالَمِينَ ﴾. (") فسن الواضح أن الله لم ينتقم من الكفار لكفرهم في الدنيا.

١ اليقرة : ٢٥٦

البقرة: ١٢٦

۲ آل عمران : ۹۷

د- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا رَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَـةُ اللَّـهِ وَالْمَلَآئِكَـةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [(١) إن هذه الآية الكريمة تسد باب التأويل في وجه كل قاتـل يقتــل المرتد غير المحارب.

هـ- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْراً لَّن تُقْبَلَ تَوْيَتُهُمْ وَأُولَــئِكَ هُمُ الضَّآلُونَ﴾''اُ.

و- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْراً لُـمْ يَكُـنِ اللَّهُ لِيَعْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً﴾ (٣).

ح- قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَعَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكُفُرْ... ﴾ (4).

ط- قوله تعالى: ﴿ فَذَكُرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ، لُسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ، إِلَّمَا مَـن تَـوَلَّى وَكَفَـرَ، فَيُعَلَّبُهُ اللَّهُ الْفَدَابَ الْأَكْبَرَ، إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴾ (٥).

ي- قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَآمَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيَعَا أَفَأَنْتَ تُكْسِهُ النَّساسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١٦). فهذه الآية في شكل الاستفهام والإنكار، إذ تستفرب إكبراه الناس حتى يكونوا مؤمنين.

اغلاصة:

أن حكم قتل المرتد غير المحارب، حكم ما أنزل الله به من سلطان، وما طبقه حتى رسول الله إلى في حياته، ولا صحابته الكرام، فلم ينصب بعض العلماء أنفسهم أوصياء على الله وعلى دينه، فكيف يسن الله حكماً صريحاً في كتابه الكريم للسرقة والزنا، ولا يُقرر صراحة حكم قتل المرتد في كتابه، ليستنبطه العلماء من حديث خماص السياقة، ألا فلنتق الله في ديننا وفي أنفسنا، ولنرض الحق ونتواصى به. (٧)

البقرة: ١٦١

۲ آل عمران : ۹۰

النساء: ١٣٧

⁴ الكهف : ٢٩

[°] الغاشية: ٢١-٢٦.

^{&#}x27; يونس : ۹۹

قتل المرتد غير الحارب: حق أم وصاية على التشريع الإلهي؟ Majdah.maktoob.com/vb/majdah50657

سادساً: قتل المرتد لمجرد تبديل الدين هو اطلاق خاطئ.

وزير الأرقاف المصري الأسبق عمود حمدي زقزوق، قدم إلى مؤتمر عجمع الفقه الإسلامي بالشارقة، فهما مستنيا حول ضرورة إعادة النظر في وجوب حد الردة بالمفهوم التراثي المطلق وهو يقول: لم يُدهشني كثيراً ما قاله الشيخ يوسف البدري لـ(اليوم السابع) ونشره موقعها الإلكتروني حول قانون الردة، الذي من المفروض أن المرحوم صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب الأسبق قد اختصه به وأوصاه عليه دون أي أحد آخر في العالمين، ولكن الدهشة الحقيقية مبعثها هذا الاتجاه الذي ما يزال يختصر الإسلام في نظر أبنائه ونظر غير أبنائه في هذا الركن الضيق الذي ينتزع الخطاب النبوي من سياقاته التاريخية والاجتماعية ودلالاته العقلية والتطبيقية ليشهر به سيف إقامة حدود الله، هذا الخطاب الذي لم يخرج بعد من شرنقة التعبد على فهم التراثيين، وقد قدمت عدة قراءات الخطاب الذي لم يخرج بعد من شرنقة التعبد على فهم التراثيين، وقد قدمت عدة قراءات معاصرة تركزت على اتجاهين، كلاهما صحيح، أولهما تحقيق ضعف سيند الحديث المذي أخرجه البخاري. وثانيهما حول تناقض معنى الحديث مع صريح آيات القرآن الكريم عن حرية العقيدة.

أخرج البخاري، حدثنا علي بن عبدالله، حدثنا سفيان بن أيوب، عن عكرمة، أن علياً (ه) حرق قوماً. فبلغ ابن عباس (ه) فقال لن كنت أنا لم أحرقهم، لأن النبي (ه) قال: ((لا تُعذبوا بعذاب الله))، ولقتلتهم كما قال النبي (ه): ((من بدّل دينه فأقتلوه)).

وقد اتجهت أغلب الدراسات المعاصرة لتضعيف الحديث، فهو حديث آحاد يدور على راوِ واحد وهو عكرمة، ويعرف كل باحث ومتخصص أن عكرمة راوٍ متهم في عقيدته أولاً ثم في حفظه وضبطه بالكذب الصراح.

حديث عكرمة على فرض صحته، يرد عليه ما يلي:

أ- لم يكن مفهوم الردة في العهد النبوي يعني تبديل الدين فحسب، بل كان يعني بالضرورة التنقل بين معسكرين واضعين لا ثالث لهما ولا لبس فيهما، معسكر الكفر ومعسكر الإيمان، وكانت العداوة والحرب بين المعسكرين بيّنة سافرة لا تحتاج لدليل. كما قال تعالى: ﴿ ..وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ السَّطَاعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُو كَافِرٌ فَأَرْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي السَّطَاعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُو كَافِرٌ فَأَرْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي

الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ...﴾(١٠). وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدُّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَالِّتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبِّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُوْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافرينَ...﴾(١٠).

ب- وقعت حوادث عديدة للردة في العهد النبوي في مرحلتيه المكية والمدنية، مسع اختلاف الأحوال بين العهدين، وقد كانت الردة في مكة قريبة العهد بالتكذيب والريبة في الرسالة المحمدية وعدم تصديق الخوارق كالإسراء والمعراج، وغو ذلك، لذا لم يوجه القرآن الخطاب عن الردة في مكة بالكلية، حيث كان تنقية الترحيد وبناء اصل العقيدة أعم وأهم وأبقى، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُمْ، وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنّا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُمْ، وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنّا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُمْ، وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُمْ، وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُمْ، وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ، وَلَا أَنْ عَابِدٌ مَّا عَبِدُونَ مَا أَعْبُدُ، لَكُمْ وَيِنَكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ أَن وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ الْحَقُ مِن رَبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُونُونَ وَمَن شَاء فَلْيَكُفُونَ... ﴾ أَن وذلك الخطاب لم يكن عن ضعف وقلة حيلة، كما فقيل أَنْهُ عَلَى المقرين القدامي، بل كان ذلك تشريعاً لأصل من أهم أصول العقيدة، ثم انتقل مجتمع النبوة للعهد المدني حيث ثبوت قدم الدين والنبوة وشيوع الإيمان وكثرة تعداد المؤمنين، ومع ذلك لم نجد في التنزيل المدني إلاّ زيادة في التأسيس والتأصيل لمفهوم حرّية العقيدة في قول الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُوا عَلَى أَدْبَارِهِم مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلُ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ ﴾ أن ولكن أدعياء التراث المناوي ينسخ حكم القرآن.

ج- كان التطبيق النبوي لمفهوم الردة هو التطبيق المبين لدلالة حرية العقيدة في القرآن.
 د- لو نظرنا في فعل الصحابة لوجدنا في الحروب التي خاصها الخليفة الأول أبوبكر الصديق (ﷺ) وعُرفت بإسم حروب الردة، لوجدناها حرباً تُسمت إلى شقين، فالأول هو حرب الخليفة ضد من أنكروا دفع الزكاة الواجبة، وهي حروب مانعي الزكاة، أما الشق الثاني وهو مجموعة مدعي النبوة كمسيلمة الكذاب وسجا التميمية، وهؤلاء لم

١ البقرة : ٢١٧

المائدة : ١٥

[&]quot; الكافرون : ١-٣

الكهف: ٢٩

[°] عمد : ۲۵

يكونوا مرتدين فقط بالديانة، لكن بدأوا المسلمين بالعداء. ورغم ذلك فإن السبجا التميمية قد عادت للإسلام مرة أخرى وظلت كذلك حتى ماتت.

وبناءً على ما ذكرنا فإن إطلاق اللفظ الذي جاء في البخاري على فرض صحته، إطلاق يُخالف القرآن الكريم والسنة النبوية. وهو إطلاق ((من بدّل دينه فأقتلوه)).

وقد استمعت إلى طرف من المناقشات في الدورة التاسعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي الدوري الذي اختتم أعماله بالشارقة مؤخراً، وكانت الطروحات المستنيرة المقدمة من وزير الأوقاف المصري محمود حمدي زقزوق والدكتور عبدالله النجار، تدور حول ضرورة إعادة النظر وفق اجتهادات معاصرة في وجوب حد الردة. (١)

سابعاً: الردة في الفكر الإسلامي المعاصر:

حرية الفكر والاعتقاد، كانت وثيقة إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية التي صدرت عام ١٧٧٦م. هي أولى الوثائق الرسمية التي تجسدت فيها المبادئ الفلسفية لحقوق الإنسان وأول قانون مكتوب يصدر في دولة حديثة يلزم رعاية هذه الدولة بمبادئ تضمنتها فيما بعد الوثائق الدولية المنظمة لحقوق الإنسان.

وني عام ١٧٨٩م. صدر عن الثورة الفرنسية إعلان حقوق الإنسان والمواطن المذي كمان خطوة أكثر وثوقاً في اتجاه تقنين حقوق الإنسان بما تضمنه من مبادئ حقوق الإنسان.

وفي ديسمبر ١٩٤٨م. أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يُعد ذلك أول تقنين دولي لمبادئ حقوق الإنسان ولم تكن هذه المبادئ ملزمة للدول الموقعة عليه حينها.

وفي ديسمبر عام ١٩٦٦م. صدر العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعرض هذا العهد الدولي على الدول الأعضاء ببالأمم المتحدة للتوقيع بالمصادقة عليه.

وفي مارس ١٩٧٦م. أصبح هذا العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة ملزماً لجميع الدول المصدقة عليه ونافذاً اعتباراً من هذا التأريخ. (٢)

www.youm7.com/news.asp?newsID=98587

يُنظر التكفير بين الدين والسياسة، للأستاذ محمد يونس، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩م. ص١٩٩.

ومعنى نفوذ هذا الميشاق وإلزامه أن تتكفل الدول الموقعة عليه بتنقية قوانينها ودساتيها من كل ما يُخالف بنوده والعمل على إيجاد آليات لتنفيذ هذه البنود، وقد وقعت كل الدول الإسلامية على هذا القانون وأصبحت ملتزمة به من حينها. (۱) وتعليقاً على هذه الإعلانات والمواثيق الدولية، أود أن أقول للناس من المسلمين وغير المسلمين، أن مقاصد الشريعة الإسلامية العظيمة قد سبقت هذه الإعلانات والمواثيق في إقرار حقوق الإنسان والحريات الاعتقادية في أكثر من مئات الآيات القرآنية، كما سبق بيان ذلك في المباحث السابقة. ويُرجى من القارئ الكريم للاطلاع على المزيد في هذا الموضوع، مراجعة عاضراتنا في الدكتوراه للقسم العام في كلية القانون جامعة صلاح الدين، عام ٢٠٠٩، تحت عنوان (المبادئ المستورية في القرآن الكريم، مقارنة بالدساتير الوضعية)، وكذلك مراجعة مؤلفنا (حق الحرية في القرآن الكريم)، وكذلك مؤلفنا (حقوق الإنسان وضماناتها في الإسلام)، مع فائق التقدير.

^{&#}x27; يُنظر الأستاذ الدكتور اكرم رضا مرسى، في كتابه الردة والحرية الدينية. ص١٧٧ وما يليها.

المبحث الثامن

الاستنتاج

نستنتج من الاستعراض المذكور لموضوع المرتد، نتائج أهمها ما يلي:

أولا: القول بأن عقاب المرتد دنيويٌ مطلقاً، خالف للقرآن الكريم في آيات كثيرة، منها قولم تعالى: ﴿...وَمَن يَرْتَدِهْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (١).

ثانيا: القول بأن عقاب المرتد أخروي مطلقاً، خالف للقرآن الكسريم أيضاً في آيمات كشيرة، منها قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَواْ مِن الأَرْضِ ذَلِيكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخرة عَذَابٌ عَظيمٌ ﴾ (١٠).

ثالثا: القول بالاختلاف بين القرآن والسنة النبوية في حكم المرتد والتعامل معه، خالف للقرآن، لأن القرآن كما عالج حكم المرتد بشقيه: المرتد بعنى الخارج على الإسلام، وأعطى لكل شق حكماً خالفاً للآخر، كذلك فعل والمرتد بمعنى الخروج عن الإسلام، وأعطى لكل شق حكماً خالفاً للآخر، كذلك فعل الرسول(على أقواله، فبين حكم المرتد مطلقاً تارةً ومقيداً تارةً أخرى. فيجب عمل المطلق على المقيد، إذا كانا متحدين في السبب والحكم. طبقاً للقاعدة العامة المتفق عليها في أصول الفقه.

رابعاً: خلط أكثر فقهاء الإسلام بين المرتد بمعنى الخارج على الإسلام والمرتد بمعنى الخارج من الإسلام، فأقروا لكليهما حكماً واحداً، وهو وجوب القتل.

خامساً: خلط بعض فقهاء الإسلام بين تكييف جريمة الردة بأنها من جرائم الحدود، وبين تكييفها بأنها من جرائم التعازير، كما كيّف البعض جرائم القصاص والدّية بأنها من جرائم الحدود، مع الاختلاف الواضع بين هذه الجرائم من حيث الماهية والاختصاص والميزات والأحكام، كما سبق بيان ذلك مفصلاً في المبحث الثالث من هذا الكتاب.

١ اليقرة : ٢١٧

المائدة : ٣٣

صادصا: خلط البعض في الاستدلال على وجوب قتل المرتد بين السنة النبوية وبين قول أو فعل الصحابي أو التّابعي في المصدرية للشريعة الإسلامية، كما سبق ذلك في المبحث الخامس من هذا الكتاب.

صابعاً: لا يوجد الاختلاف الجوهري في حكم المرتد بين القوانين الحديثة المقرّة للحريمة الدينية وعدم إكراه أحد على اعتناق دينٍ معين، وبين مقاصد الشريعة الإسلامية في القرآن الكريم والسنة النبوية. كما دلّ على ذلك بوضوح قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْراهَ فِي السدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشُدُ مِنَ الْغَيِّ ...﴾ (١) ، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لاَمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَانَتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى: ﴿ وَقُل الْحَقُ مِن رَبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُوْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكُفُرُ ... ﴾ (١) . وغير ذلك من الآيات الأُخر التي تدل صواحة أو إشارة على الحرية الدينية وإعطاء كل شخص حق أن يعتنق دينا يغتاره بعد دعوته إلى طريق الصواب وهو اعتناق الإسلام العظيم، كما قبال تعمالى: ﴿ وَأَوْدُ لُهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِعَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُو أَعْلَمُ بِالْمُهُتَدِينَ ﴾ (١)

ثامناً: لا خلاف بين الشريعة الإسلامية والقوانين والدساتي الوضعية وإعلانات حقوق الإنسان، في ضرورة التعاون بين الناس كافة على مكافحة الإرهاب والفساد في الأرض في كل زمان ومكان، بقدر الإمكان، وهذا ما نشاهده في السياسات الدولية في العالم دون استثناء.

ربِّ زدنب علماً وألحنني بالصالحين

البقرة: ٢٥٦

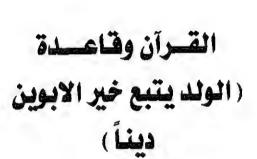
ً يونس : ۹۹

ً الكهف : ٢٩

أالنحل: ١٢٥











القسرآن وقاعسدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

المقدمة

الاسباب الموجية

الاسباب التي دفعتني الى تقديم هذه الخدمة المتراضعة للمصلحة البشرية التي تبناها القرآن العظيم دون تمييز أو تفريق، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ كثيرة، منها مايلي:

اولاً: - محاولة حل مشكلة البنت غير المسلمة اصلاً التي تُعد مسلمة تبعا لخير أبويها

في حالة كونها قاصرة رهي بعد ان تكبر تبقى محرومة من التمتع بالحياة الزرجية طيلة عمرها، لأن احداً من أبناء دينها الاصلي لا يقدم على زواجها على أساس أنها مرتدة عمن دينها الذي كانت عليه قبل إسلام أحد أبويها، كما لا يتزرجها ابناء دينها الذي اكتسبته تبعاً لحير أبويها، لأنها كانت منتمية في الأصل إلى غير الإسلام.

وقد حاول القبطيون في مصر حل هذه المشكلة عن طريق السلطة التشريعية المصرية، وقدموا الشكوى الى البلان المصري لحلها من غير جدوى ومن غير الحصول على تشريع قانون يحل هذه المشكلة حسبما أعلم، عن طريق اعطاء الحرية للمسلمة تبعياً في أختيار دينها الأصلي أو المكتسب بإرادتها الحرة.

كما قدّم المسيحيون في ظل النظام العراقي السابق طلباً الى رئاسة الجمهورية العراقية في بداية التسعينات حول هذا الموضوع، وأحيل الطلب الى المجلس الوطني آنذاك، وشكلت لجنة قانونية من اعضاء المجلس الوطني (البهلان) وطلب مني السيد وزير العدل سابقاً الاستاذ الدكتور منذر الشاوي أن اكون عضواً في هذه اللجنة مع تقديمي بحشا حول الموضوع،

الأنبياء ١٠٧

فاستجبت لهذا الطلب وشاركت بتقديمي بحثا نوقش من قبل اللجنة ثم من قبل المجلس الوطني دون الوصول الى الاتفاق على حل المشكلة لا سلباً ولا إيجاباً.

ثانياً: رفع خلط الفقهاء القائلين بتبعية الاولاد القاصرين لخير الابوين ديناً، بين الإسلام والدين

لأن الولد الذي يكتسب تبعاً دين خير أبويه يُعد مسلماً لا مؤمناً، لأن الإيمان هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع بذات الله عزوجل، وما يتفرع عنه من الإيمان بسائر المغيبات، بخلاف الإسلام. ومن الواضح أن القاصر لصغر أو جنون، غير قادر على كسب الإيمان قبل بلوغه سن الرشد لعدم أهليته لهذا الكسب، والنسبة المنطقية بين الإيمان والإسلام عمسوم وخصوص مطلق، فكل مؤمن مسلم دون العكس الكلي، كما نص على ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ الأَعْرَابُ آمَنّا قُلْ لَمْ تُوْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَعَّ يَدْخُلُ الإيمان في قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللّه وَرَسُولِه لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْنًا إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ، إنَّمَا اللّهُ أَنْ أَنْ اللّه وَرَسُولِه ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَنْ لَكُ هُمْ الصَّادةُونَ ﴾ .

فكان المفروض أن تكون القاعدة المذكورة هكذا (الرلد يتبع خير الابسوين إسملاما)، لان الإسلام يتحقق بدون الإيمان المرادف للدين في احدى الحالتين:-

احداهما ان يقوم الشخص بالتستر بالكفر والتظاهر بالإيمان لحماية مصالحه الشخصية الجسدية والمالية وهو ديدن المنافقين كما ورد في الايتين المذكورتين.

والثانية عدم الاهلية لاكتساب الدين المرادف للإيمان الذي هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع بالله وبما يتفرع عنه من المغيبات، وهذا لا يكون الا بعد دخول الانسان في سن الرشد واكتساب العقلية الناضجة والاهلية الكاملة.

⁻سورة الحجرات /١٤ - ١٥

القسرآن وقاعسدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

ثَالثاً: - رفع الخلط بين الدين والشريعة

فرَق القرآن الكريم بين الدين والشريعة، فقال سبحانه وتعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنْ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ أ، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ آ.

وأهم الفروق الجوهرية بين الدين والشريعة ما يلي :-

١- الشريعة تنظم حياة الدنيا (عالم الشهادة) والدين ينظم حياة الاخرة (عالم الغيب).

٧- الدين امتداد للأديان السابقة، فلا يرد عليه النسخ، كما قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنْ الدّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى الدّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا النسخ، لأن أَقيمُوا الدّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ ٢، بخلاف الشريعة، فإنها يرد عليها النسخ، لأن شريعة كل أمة تختلف عن شريعة أمة أخرى، كما قال تعالى: ﴿ لِكُلّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جُا ﴾ ٢ ، وقد انتقدني البعض على قولي بأن الدين لا يُنسخ، بل امتداد للأديان السابقة، وهو يجهل أن ما قلته ترديد لكلام الله.

٣- الشريعة تختلف باختلاف الأمم، فلكل أمة شريعة خاصة بها تختلف عن شرائع الأمم
 الأخرى، بينما الدين واحد في جميع الرسالات الإلهية .

٤- الشريعة فيها مجال لإجتهاد الانسان كالقانون، غير ان نصوصها ثابتة، والاختلاف في معانيها وتطبيقاتها، فهي تختلف باختلاف الزمان والمكان؟ وعلى سبيل المثل (القوة) و (رباط الخيل) في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيسُلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ ﴾ . حين نزول هذه الآية كانت القوة التي يستعملها المسلمون عبارة عن السيف والرمح والدرع، و(رباط الخيل) وهي وسائل نقل المعدات والمؤون العسكرية الى ساحة المعركة، كانت تنحصر في الحيوانات. ولكن في هذا العصر القوة عبارة عن انواع الاسلحة المتطورة وفي مقدمتها السلاح

⁻سورة الشوري /١٣

[~] سورة المائدة /٤٨

^{ً -} سورة الشوري / ١٣

^{&#}x27; سورة المائدة / ٤٨

^{° -} سورة الانفال /٦٠

النووي، وبالنسبة لوسائل نقل المؤن والمعدات العسكرية تطورت الى الوسائل الجوية والبحرية والبرية حسب التطور التكنلوجي .

٥- الدين لا مجال لاجتهاد الأنسان فيه لسببين:

- أحدهما : للدين طابع موضوعي ثابت لا يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص، فلا يكون محلاً للاجتهاد .
- والثاني: عقل الانسان قاصر في المغيبات فلا يستطيع الاحاطة بابعادها والاطلاع على ماهياتها حتى يجتهد فيها.
 - ٦- الدين من الأصول والشريعة من الفروع ويبنى على هذا الفرق:
- أ/ ان الدين لا يصح فيه التقليد والتبعية، بخلاف الشريعة فإنها يجوز فيها تقليد الابوين وتبعيتهما وتقليد أهل الفتوى.
- ب/ ان الدين مصدر وجوبه العقبل السبليم عن طريق الأستدلال بالأثر على المؤثر (البرهان اللمي)، ومصدر الإلتزام بالشريعة هو الشرع والوحي الإلهي.
- ج/ الارتداد يكون عن الدين، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِهُ مِلْكُمْ عَلَنْ دِينِهِ ﴾ ولم يقل ومن يرتدد عن شرعه وإسلامه.

رابعا- رفع الخلط بين الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي

وهذا الخلط حصل بعد أن حل الفقه الإسلامي عمل الشريعة في العمل والافتساء في العمالم الإسلامي، رغم وجود فروق جوهرية فيما بينهما، منها ما يلي:

- ١- الشريعة وحى الهي والفقه اجتهادات بشرية.
- ٢- الشريعة غير قابلة للخطأ بخلاف الفقه، فهو ان وافق الشريعة يكون صائبا والا فيعد
 خطأ.
- ٣- الشريعة غير قابلة للتعديل والتبديل، بخلاف الفقه فانه كالقانون يتأثر بالظروف فيخلتف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص.
- ٤- الشريعة خالدة وثابتة بخلاف الفقه، فإن فقه زمان قد لايصلح لزمان أخر لانه مبنى
 على المصالح البشرية ويتغير بتغيرها.
- ٥- الشريعة ملزمة لكل انسان مكلف عقيدة وعملا، بخلاف الفقعه فإن كل انسان لا
 يلزم بالتقيد عذهب معين، فكل مكلف ان شاء قلّد شخصا معينا من اهل الذكر،

وان شاء أخذ براي اخر، كما قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا اَهْلَ الْذِكْرِ إِنْ كُنْـتُمْ لاَ تَعْلَمُـون﴾ وهذه الاية تدل بظاهرها على عدم جواز تقليد الآمـوات، لأن السـؤال لا يوجـه الى الميت عادة.

١- الفقه او المذهب لا يكون مصدرا للاحكام الشرعية، بل مصدرها تنحصر في القرآن والسنة، فالمصدر في الفقه هو سنده وليس الفقه نفسه، ومن الخطأ إفتاء المفتي برأي مذهب معين او قول فقيه من فقهاء الإسلام، بدون معرفة سنده، لأن مصدر الحكم هو هذا السند، وتقديس أي مذهب أو فقه شرك، لأن الله تعالى كما لا شريك له في أمور أخرى لا شريك له في تشريع الاحكام. وقد حصر القرآن التقديس في ذاته فقال: ﴿ هُو اللّهُ الّذِي لا إله إلا هُو المَلكُ التُدّوس﴾. \

خامساً: رفع الخلط بين الإرتداد والتراجع عن الإسلام التبعى:

إذا أبى القاصر بعد البلوغ ان يستمر على هذا الدين المكتسب وتراجع عنه باختيار دينه الاصلي أو دين آخر غير الإسلام أو البقاء بلا دين، يُعد ارتداداً والمرتد يُقتل.

ومن الواضح أن هذا مخالف للقرآن الكريم، الذي نهى عن الاكراه على الدين في آيات منها قوله تعالى: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشُدُ مِنْ الغَيِّ ﴾ أ، لأن الولد القاصر المكتسب دين خير أبويه تبعاً له، لم يُصبح مؤمناً حتى يُعتبر مرتداً في حالة عدم استمراره عليه، فكيف يُقتل من لم يكن مؤمنا ولا مرتداً عن إيانه، والقتل من أكبر الجرائم التي نص القرآن على تحريم ارتكابها في كثير من الايات القرآنية، منها قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلا يِالْحَقِّ ﴾ وقوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْدِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْض فَكَأَنْمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ .

وبالاضافة الى ذلك فان قتل المرتد على تقدير وجود الارتداد لم يسرد في القسرآن الكسريم، وانحا ورد فيه إحباط الاعمال الصالحة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَرْتَسَدِهُ مِسْكُمْ عَسَنْ دِينِهِ

^{&#}x27; - سورة الحشر /٢٣

^{&#}x27; - سورة البقرة / ٢٥٦.

^{· -} سورة الانعام/ ١٥١

^{1 -} سورة المائدة /٣٢

فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالاَخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْعَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا

خَالِدُونَ ﴾ أَ فالمرتد لا يُقتل لمجرد ارتداده وإنما يقتل لفساده في الأرض.

فاما قول الرسول ﷺ: (من بدّل دينه فاقتلوه) فلا يشمل من اكتسب دين خير ابويه حين كان قاصراً وابى بعد البلوغ ان يستمر على هذا الدين المكتسب تبعاً، من وجهين:-

احدهما لم يصبح مؤمناً حتى يُعد التراجع عنه ارتداداً .

والثاني ان الرسول ﷺ حين امر بقتل المرتد كان لحيانته العظمى، وهي نقل اسرار المسلمين للمشركين انذاك، لا لمجرد ارتداده. والمقصود من هذا الحديث هو انعه من ارتد عن دينه فوقف ضد الإسلام بالقلم أو اللسان أو العمل فأقتلوه، لا لمجرد إرتداده كما يأتي تفصيل هذا الموضوع في علم بأذن الله.

سادسا: تعريفات المفكرين والفلاسفة للدين:

- ١- يقول (هربرت سبنسس) (Herbert Spencer): (الدين هنو الأعتراف بأن جمينع
 الأشياء الموجودة ليست الا تجليات لقوة تجاوز معرفتنا).
- ٢- ويقول (جون ستيوارت مل (j.s.mill): (جوهر الدين هو الأتجاه القوي المتعسس للعواطف والرغبات نحو هدف مثالي يعتبر أسمي وأشرف من كل غرض أنباني أو رغبة ذاتبة).
- ٣- ويرى (ماثيو أرنولد) (M.Arnold) أن: (الدين هو الأخلاق ، وقد سمت وأضاءها نور
 الشعور...).
- 4- ويقول (جيمس مارتينو) (James Martineau : (الدين هنو الإيمان بإليه دائم الحياة، أعني الإيمان بعقل الهي، وارادة الهية يحكمان الكون ويرتبطان منع البشر بعلاقات أخلاقية). °

^{&#}x27; - سورة البقرة/٢١٧

² The encyclopedia of philosophy: edited By PaulEdwards , Volumes S even: The Free Press ,N,Y ,1967(art Religion)P,140

[&]quot; -د . محمد كمال جعفر (في الدين المقارن) ص ٢١ دار الكتب الجامعية بالقاهرة عام١٩٧٠م

⁴ - The Eneyclo of philosophy vol ,7p .140

^{5 -} Ibid

القسرآن وقاعسدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

٥- ويقول (شيشرون): (Ciceron): (الدين هو الرباط الذي يصل الأنسان بالله...) \ - ويقول (كانت) (l.Kant): (الدين هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر الهية)

۷- و يقول تيلور ((Taylor : (الدين هو الإيمان بكائنات روحية). $^ ilde{\ }^ ilde{\ }^$

٨- ويقول (ماكس ميلر) (Max Muller) : (الدين هـو كاولـة تصـور مـالا يمكـن تصوره، والتعبير عما لا يمكن التعبير عنه، هـو التطلع الى اللانهـائي، هـو حـب الله...)

٩- ويقول (هوفدنج) : (ماهية الدين هي الإيمان بدوام القيم في العالم).

۱۰- ويقول هيجل: (الدين هو المعرفة التي تكتسبها الـروح المتناهيـة ((الدين هو المعرفة التي تكتسبها الـروح المتناهيـة ((الدين عرفها روحا مطلقة)".

١١- وقد يُعرّف الدين بأنه :(التأمل الصامت، والسيطرة التامة على البدن السكينة النفسية، والوصل إلى جوهر النفس المطلق، اللامحدود). وهذا التعريف يتفق تماماً مع المذاهب الهندية التي يغلب عليها طابع التأمل والزهد والسيطرة على البدن وأرى أن التعريف الصائب في ضوء القرآن الكريم هو أن الدين (الإيمان): الإعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع بذات الله عزوجل وما يتفرع عنه من الإيمان بسائر المغيبات من يوم الآخرة وعاسبة الأنسان على عمله ان خيرا فخير وان شرا فشر.

الحيان ، ص ٣٤ دار : الدين : بحوث مهدة لدراسة تاريخ الأديان ، ص ٣٤ دار القلم بالكويت الطبعة الثانية عام ١٩٧٠ م

^{° -} نفس المرجع في نفس الصفحة

[&]quot; - نفس المرجع ص٣٥

^{1 -} نفس المرجع

⁵ - of philosophy vol . 7 .p140 The Ency

٦ - ۱. د. امام عبد الفتاح امام ، أفكار ... ومواقف ، مكتبة مدبولي بالقاهرة ، ط١٩٩٦، ١٠ص
 ١٧٠ - ١٦٩ ،

 ⁻ د. عمد كمال جعفر ((في الدين المقارن)) ص٢٠ دار الكتب الجامعية .

ومن البدهي أن كل من لا يتمتع بالعقل الكامل والفكر الناضج لا يقدر على كسب الدين بمعنى من هذه المعاني الواردة في هذه التعريفات، فمن لم يكتسب المدين (الإيمان) لا يعد مرتدا بعد التراجع عنه، لأن الردة تكون بعد الدين كما أن الطلاق يكون بعد الزواج . وبعد هذه المقدمة أرى من الضروري استعراض الآراء والإجتهادات الفقهية الإسلامية للوصول الى الحقيقة في قاعدة (الولد يتبع خير الأبوين دينا).

القسرآن وقاعسدة (الولد يتبع خبع الابوين ديناً)

. 1.

الفقه الحنفي

ورد في هذا الفقه ان الولد ذكراً كان أم انثى، قبل بلوغه (أي وصوله الى سن الرشد) يعد تابعاً لحير ابويه، فإذا كانا كافرين فأسلم الأب وكانت الزوجة كتابية، أو أسلمت الأم شم جاءت بولد قبل عرض الإسلام على الآخر، وقبل التفريق أو بعده في مدة يثبت النسب في مثلها، أو كان بينهما ولد صغير قبل إسلام أحدهما، فإنه بإسلام أحدهما يعتبر الولد مسلماً.

واما في الإسلام الاصلي فلا يُتصور إلا ان تكون الأم كتابية والاب مسلما لجواز النزواج الصحيح بينهما.

والمراد بهذا الولد هو الذي يكون نسبه شرعياً فيخرج ولد الزنا، ومصدر الحكم بالإسلام تبعاً لخير ابويه هو قول الرسول ﷺ ((كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه او يمجسانه)).

دلا يصير مسلماً بإسلام جده ولو كان أبوه ميتا ولا يكون كالجد في هذه التبعية، لأنه لو كان تابعا له لكان تابعا لجد الجد وإن علا، فيؤدي إلى أن يكون الناس مسلمين بإسلام آدم عليه السلام.

ريستوي أن يكون الولد عاقلا أو مجنونا لأنه قبل البلوغ تابع لأبويه في الدين، فالتبعية لاتنقطع إلا بالبلوغ أو بالإسلام بنفسه .

وفي شرح السير الكبير للامام السرخسي :-

وبهذا تبين خطأ من يقول من أصحابنا أن الذي يعبر عن نفسم لا يصبح مسلما تبعما لابويه.

^{· -} الفطرة الصفة التي يتصف بها كل موجود في اول زمان خلقت وصلة الانسان الطبيعية والدين والسنة والابتداع والاختراع .

⁻ صحيح البخاري في شرح فتح الباري ٤٩٣/١١

وذكر أيضا أن التبعية تنقطع في بلوغه عاقلا ولو بلغ مجنونا تبقى التبعيه. والمراد بالولد الذي لا يعقل الإسلام خطأ.

ولو كان أحد الأبوين كتابيا والآخر عجوسيا كان الولد كتابياً لاقتراب من المسلمين بالأحكام من حل الذبيحة والمناكحة وفي الآخر من نقصان العقاب . يعني أن الأصل بقاؤه بعد البلوغ على ماكان عليه وإلا فأطفال المشركين في الجنة .

والمراد بقوله الولد يتبع خير الأبوين دينا دين الإسلام فقط. ٢

وفي المبسوط للسرخسي": الذي أسلم تبعاً لأبويه إذا بلغ مرتداً في القياس، يُقتل لأرتداده بعد إسلامه وفي الاستحسان لا يقتل ولكن يجبر على الإسلام.

^{&#}x27; - رد المحتال للمحقق محمد أمين الشهير بابن عابدين على الدر المختبار شرح تنوير الابصار في فقه مذهب أبي حنيفة النعمان ١٩٦/٣ ومايليها فتح القدير لابن الهمام (كمال الدين محمد) على الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني (برهان الدين على بن أبي بكر) ٤١٧/٣.

وهذا يتعارض مع قولهم ولو كان أحد الابوين كتابيا والآخر عجوسيا كان الولد كتابيا. لانه إذا كان المراد بالدين هو دين الاسلام لايشمل هذه الحالة .

^{.144/14 - 4}

القسرآن وقاعسدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

٠٧.

الفقه المالكي

وحكم بإسلام من لم يميز بصغر أو جنون ولوكان بالغاً، إذا كان جنونه قبل البلوغ . وإذا كان بعد البلوغ فلا يحكم بإسلامه تبعا لإسلام أبيه، إذا كان إسلام ذلك الأب طارئا.

والتبعية إنما تكون بإسلام أبيه فقط لابإسلام أمه أر جده تبعا لإسلام أبيه.

وحاصله الكافر إذا أسلم وله ولد غير نميز أو نميز ولم يراهق، فإنه يحكم بإسلامه تبعا لإسلام أبيه أي عقل أنه دين يتدين به.

فان كان مراهقا حين إسلام أبيه أو كان غير مراهبق وغفيل عين الحكم بإسلامه تبعيا لإسلام أبيه حتى راهق، فانه لا يجبر بالقتل على الإسلام إن إمتنع منه بيل يجبر بغيره كالتهديد والضرب.

وفائدة الحكم بإسلام من ذكر أنه إن بلغ وإمتنع من الإسلام أجبر عليه بالقتل كمرتد بعد البلوغ إلا المميز المراهق حين إسلام أبيه، وإلا غير المراهق المتروك لها أي للمراهقة بأن غفل عنه قبل المراهقة فلم يُحكم بإسلامه لإسلام أبيه حتى راهق أي قارب البلوغ، كابن ثلاث عشرة سنة فلا يحكم حينئذ بإسلامه وإذا لم يحكم به فلا يجبر على الإسلام بقتل إن إمتنع منه بل يجبر بالتهديد والضرب فعلم أن عل الحكم بإسلام المميز أو غيره إذا لم يترك حين راهق عيزا.

ولم يكن المميز مراهقاً حين إسلام ابيه وإلا لم يجبر على الإسلام بالقتل'.

وفي فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك": ما قولكم في بنتين صغيرتين أسلم أبوهما من دين النصرانية ثم مات بعد سنين، فأرادت أمهما ادخالهما في النصرانية؟ الجواب: حكم القاضي بإسلامهما ماض ونافذ فلا يحل معارضته، والمسلم المعارض لهذا

الحكم مرتد.

^{&#}x27; - الشرح الكبير والدسوقي للشيخ عمد عليش على الدسوقي ٣٠٨/٤.

الخرشي على مختصر سيدي خليل بهامشه حاشية العدوى ٩٩/٨

TOA/Y -

٠٣.

الفقه الشافعي

وإن أسلم رجل وله ولد صغير تبعه الولد في الإسسلام لقولمه عزوجهل: ﴿وَالَّـذِينَ آمَنُسُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ ٱلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا ٱلتَّنَاهُم\ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ .

وفي المجموع شرح المهذب: `` وإن أسلم رجل وله ولد صغير تبعه الولد في الإسسلام لقولمه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانِ ٱلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾.

وإن أسلمت إمراة ولها ولد صغير تبعها في الإسلام لأنها أحد الأبوين، فتبعها الولد في الإسلام كالأب، وإن أسلم أحدهما والولد حمل تبعه في الإسلام لأنه لا يصح إسلامه بنفسه فتبع المسلم منهما.

وإن أسلم أحد الأبوين دون الآخر تبع الولد المسلم منهما لأن الإسلام أعلى فكان إلحاقه بالمسلم منهما وإن لم يسلم واحد منهما فالولد كافر لما روى أبو هريرة أن النبي الله قال الكل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يجسانه)).

فان بلغ وهو مجنون فأسلم أحد أبويه تبعه في الإسلام، لانه لا يصح إسلامه بنفسه فتبسع الأبوين في الإسلام، كالطفل فإن بلغ عاقلا ثم جُن ثم أسلم أحد أبويه ففيه وجهان:

أحدهما أنه لا يتبعه لانعزال حكم الاتباع ببلوغه عاقلا فلا يعود إليه.

والثاني يتبعه وهو المذهب لأنه لايصح إسلامه بنفسه فتتبع أبويه في الإسلام كالطفل. *

۱ - أي نقصاهم

^{· -} سُورة الطورُ /٢١ وهذا النص عام يشمل الدنيا ولآخرة .

^{14./14 -}

المهذب لابي أسحاق (أبراهيم بن علي بن يوسف)المعروف بالشيرازي الفيروز آبادي ٢٣٩/٢ ومايليها .

القرآن وقاعدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

رقال الماوردي: أما إذا أسلم أحد أبويه فقد إختلف الفقهاء هل يكون إسلاما لصغار أولاده أو لا، على ثلاثة مذاهب:

أحدها وهو مذهب عطاء أنه لا يكون مسلما حتى يسلم أبواه معا.

والثاني وهو مذهب مالك أنه يكون مسلما بإسلام أبيه ولا يكون مسلما بإسلام أمه.

والثالث: وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء، أنه يكون مسلما بإسلام كل واحد منهما أما أو أبا، وفي قوله تعالى: ﴿وأتبعناهم ذرياتهم﴾ والاولاد من ذرية الأم كما هو من ذرية الأب، قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَتَهُمَا مِنَ الْشَيْطَانَ الرَّجِيم﴾ .

.

^{ً -} الحاوي الكبير في الفقه الشافعي وهو شرح مختصر المزني ٢٠٥/١٠

٢ - سورة آل عمران /٣٦

٠٤.

الفقه الحنبلي

ومن أسلم من الأبوين كان أولاده الأصاغر تبعاً له، وبهذا قال الشافعي وقال أصحاب الرأي إذا أسلم أبواه أو أحدهما وأدرك فأبى الإسلام أجبر عليه ولم يقتل. وقال مالك إن أسلم الأب تبعه أولاده وإن أسلمت الأم لم يتبعوها، لأن ولد الحربيين يتبع أباه دون أمه، بدليل الموليين إذا كان لهما ولد كان ولاؤه لمولى أبيه دون مولى أمه.

وقال الثوري إذا بلغ خُير بين دين أبيه ودين أمه فأيهما أختاره كان على دينه، ولعلم يحتج بحديث الغلام الذي أسلم أبوه وأبت أمه أن تسلم، فخيره النبي الله الذي أسلم أبوه وأبت أمه أن تسلم، فخيره النبي

ولنا: أن الولد يتبع أبويه في الدين، فإن أختلفا وجب أن يتبع المسلم منهما كولد المسلم من الكتابية ولأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ويترجح الإسلام بأشياء منها:

أ- أنه دين الله الذي رضيه لعباده وبعث به رسله دعاه تخلقه إليه.

ب- ومنها أنها تحصل به السعادة في الدنيا والآخرة ويتخلص بنه في البدنيا من القتبل
 والاسترقاق وأداء الجزية وفي الآخرة من سخط الله وعذابه .

ج- - ومنها أن دار الإسلام يحكم بإسلام لقيطها ومن لا يُعرف حالمه فيها، وإذا كان عكوما بإسلامه وجب قتله لقوله عليه السلام ((من بدل دينه فأقتلوه)) وبالقياس على غيره .

ولنا: على مالك أن الأم أحد الأبوين فيتبعها ولدها في الإسلام كالأب، بل الأم أولى بسه لأنها أخص به، لأنه مخلوق منها حقيقة، وتختص بحمله ورضاعه، ويتبعها في الرق والحريسة والتدبير والكتابة، ولأن في سائر الحيوانات يتبع الولد أمه دون أبيه، وهذا يُعارض ما ذكره وأما تخيير الغلام فهو في الحضانة لا في الدين. فإذا مات أحد أبوي الولد الكافرين صار الولد مسلماً بموته وقُسم له المياث. وأكثر الفقهاء على أنه لا يحكم بإسلامه بموتهما ولا موت أحدهما، لأنه يثبت كفره تبعا ولم يوجد منه إسلام ولا ممن هو تابع له، فوجب إبقاؤه على ما كان عليه، ولأنه لم يُنقل عن النبي ولا عن أحد من خلفائه انه أجبر أحداً من

أهل الذمة على الإسلام بمرت أبيه، مع أنه لم يخل زمنهم عن موت بعض أهل الذمة عن يتيم.

ولنا: قول النبي الله ((كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانيه وينصرانه ويبسانه)) متفق عليه. فجعل كفره بفعل أبويه، فإذا مات أحدهما انقطعت التبعية فوجب إبقاؤه على الفطرة التي ولد عليها، ولأن المسألة مفروضة فيمن مات أبواه في دار الإسلام، وقضية الدار الحكم بإسلام أهلها، ولذلك حكمنا بإسلام لقيطها، وإنما ثبت الكفر للطفل الذي له أبوان، فإذا عدما أو أحدهما وجب إبقاؤه على حكم الدار لانقطاع تبعيته لمن يكفر بها.

المغني لأبن قدامة أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد المقدسي المتوفى (٦٣٠هـ) على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين العبيد الله الحرقي ١٣٩/٨ ومايليها .

. 0 .

الفقه الجعفري

اذا اسلمت الام وهي حبلى من مشرك أو كان لها منه ولد غير بالغ، فانه يُحكم للولد والحمل بالإسلام ويتبعانها، وبه قال اهل العراق (الحنفية) والشافعي، وقال مالك الحمل يتبعها والولد لايتبعها، دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيّتُهُمْ ﴾ نحكم بأن ذرية المؤمنين يلحقون بهم والولد ذرية مثل الحمل سواءً. وايضا قول النبي : ((كل مولد يولد على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه أو يجسانه)).

المراهق إذا أسلم حُكم بإسلامه. فإن أرتد بعد ذلك حكم بارتداده وان لم يتب قُتل، ولا يعتبر إسلامه بإسلام أبويه، وبه قال أبوحنيفة وابو يوسف وعمد، وغيرهم قال لا يقتل إن إرتد (وفي الفقه المالكي الولد لا يتبع الام وإنما يتبع الاب وهذا الوقت (وقت المراهقة) ليست وقت التعذيب حتى يبلغ).

وقال الشافعي لا يُحكم بإسلامه ولا بارتداده ويكون تبعا لأبويه، غير انه يُفرق بينه وبينه وبينه وبينه الله وبينه الله وبينه الله الله وبينهما بعد إسلامه لكي لا يفتناه، وبه قال (زفر) ومن أصحابه من قال يحكم بإسلامه ظاهراً.

فاذا بلغ وصف الإسلام يكون مسلماً من هذا الوقت، دليلنا ما رواه اصحابنا إن الصبي إذا بلغ عشر سنين أقيمت عليه الحدود التامة واقتص منه ونفذت وصيته وعتقه وذلك عام في جميع الحدود. وإيضا قوله ﷺ: ((كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه او يمجسانه حتى يعبر عنه لسانه فاما شاكراً أو كفوراً)). وهذا عام إلا من أخرجه الدليل.

⁻ سورة الحجرات /١٤- ١٥

القـرآن وقاعــدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

واستدل اصحاب أبي حنيفة بإسلام (علي) عليه السلام وكان غير بالغ وحكم بإسلامه بلا خلاف. واجاب أصحاب الشافعي بأن قالوا حكمنا بإسلامه لأنه يجوز أن يكون بالفا، لان اقل البلوغ عند الشافعي تسع سنين وعند أبي حنيفة أحدى عشر سنة أ.

٦.

الفقه الزيدي

في نيل الأوطار: ' الولد يكون مسلماً بإسلام أحد أبويه ويخضع لأحكام الإسلام.

^{&#}x27; - كتاب الخلاف في الفقه للطوسي (الامام أبو جعفر عمد بن الحسن بن علي الطوسي - ٢٦/٢ - وما

٢ - للشوكاني ٢١٦/٤

٢١٢ مُعرعة الأبحاث القرآنية

.Υ.

الفقه الظاهري

ماورد في المحلى لابن حزم الظاهري لا يُمثل اتجاه مذهبه فحسب، وانما هو بمثابة الفقه المقارن بين أنصار هذا المذهب واكثر المذاهب الاخرى كما يلي:

المسألة (٩٤٥): وأي الابوين الكافرين أسلم فكل من لم يبلغ من أولادهما مسلم بإسلام من أسلم منهما، الام أسلمت أم الاب، وهو قول عثمان البتي والاوزاعي والليث بن سعد والحسن بن حي وابي حنيفة والشافعي وأصحابهم كلهم، وقال مالك وابو سليمان لا يكونون مسلمين الا بإسلام الاب لا بإسلام الام.

وقال بعض فقهاء المدينة لا يكونون مسلمين الا بإسلام الام، وأما بإسلام الاب فلا، لأنهم تبع للأم في الحرية والرق لا للاب. قال أبو محمد أنه ما نعلم لمن جعلهم بإسلام الاب خاصة مسلمين حجة أصلاً، ونسألهم عن قولهم في ابن المسلمة من زنا أو إستكراه (إكبراه) فسن قولهم : انه مسلم بإسلامها وهذا ترك منهم لقولهم ووافقونا أنه ان اسلم الابوان أو أحدهما ولهما بنون وبنات قد بلغوا مبلغ الرجال والنساء فانهم على دينهم لا يجبرون على الإسلام، وبه نقول لقول الله تعالى: ﴿وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا ﴾ والبالغ مخاطب قد لزمه حكم الكفر أو الزمه وليس غير البالغ مخاطباً كما قدمنا : قال مالك نعم ولو كان الولد حزوراً قد قارب البلوغ ولم يبلغ فهو على دينه.

⁻ وهو يقصد نفسه اى ابن حزم ابو عمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى.

⁻ سورة الانعام /١٦٤

^{ً -} الحزور الغلام اذا إشتد وقوى وخدم. قال يعقوب هو الذي قد كاد يدرك ولم يعقل.

القسرآن وقاعسدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

٠٨.

الفقه الاباضي

ويجر من اسلم منهما صغار اولاده (وهم من لم يبلغ سن الرشد ولو كان الذي اسلم منهما هو الام وكانت أمة او حربيةً).

وقال في الديوان : إذا كان من اسلم منهما غير حر لم يجر الولد للإسلام .

والصحيح ما ذكره المصنف وما قيل زيادة سلام ومزيه له، وقال مالك لايكون إسلام الام الام السما لولدها، وبه قال بعض أصحابنا، إلا ان كان أبن أمه، وأما الجد فقال في الديوان إسلامه لا يجر اولاد بنيه الاطفال، وقيل يجرهم إن مات ابوهم وبالاول قال أهل العراق، وكذا قالوا في إسلامه لا يجرهم ويتبع الولد أمه في الحريسة والعبودية لا اباه. أ

وجاء ايضا في كتاب شرح النيل وشفاء العليل الجزء الثامن مانصه: ان العلماء الجمعوا فيما وجدت ان الرجل اسلم وله اولاد صغار وكبار، إن حكم اولاده الصغار كحكمه.

وهذا لا يعني ان فقهاء المسلمين في المذاهب الشمانية الإسلامية لا خلاف بينهم في القاصر المسلم تبعا لأحد أبويه، الاصل لا يجوز ارتداده ورجوعه وانما الخلاف في انه همل يُقتمل ام يجمر على البقاء في الإسلام.

^{&#}x27; - كتاب النيل والشفاء العليل للشيخ ضياء الدين عبدالعزيز اليمني (ر.ح) وشرح كتاب النيل وشفاء العليل للإمام العلامة عمد بن يوسف أطفيش (ر.ح)، مكتبة الإنشاد- المملكة العربية السعودية- جدة- ٣٠٥/٦.

٩.

الفقه المقارن

إسلام الصغير بإسلام احد ابويه: أتفق الفقهاء على أنه إذا اسلم الاب وله اولاد صغار أو في حكمهم كالمجنون إذا بلغ مجنوناً فأن هولاء يحكم بإسلامهم تبعاً لاحد ابويه ديناً .

وذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة الى إن العبرة بإسلام أحد الابوين ابداً كان او أما، فيحكم بإسلام الصغار بالتبعية، لان الإسلام يعلى ولا يعلى عليه لانه دين الله السذي ارتضاه لعباده وقال الامام مالك: لا عبرة لإسلام الام او الجد لان الولد يشرف بشرف ابيه وينتسب الى قبيلته.

وذهب الشافعية إلى إن إسلام الجد وإن علا يستتبع الحكم بإسلام الاحفاد الصغار ومن في حكمهم، ولو كان الاب حياً كافراً وذلك لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَلَيْسَتُهُمْ وَرَيَّتُهُمْ وَاللَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّا اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّا لَلْكُولُهُ اللَّهُ عَلَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَّ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَهُ عَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَل عَلَمُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَل

وقال الثوري : إذا بلغ الصبي يُخير بين دين ابويه، فايهما إختار كان على دينه.

وانفرد الحنابلة بان الولد يُحكم بإسلامه إذا مات واحد من ابويه الذميين، واستدلوا بقول الرسول ﷺ: ((كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه).

الإسلام بالتبعية بدار الإسلام ويدخل في ذلك الصغير إذا سُبى ولم يكن معه احد من ا ابويه إذا إدخله السابي الى دار الإسلام .

وكذلك لقيط دار الإسلام حتى ولو كان ملتقطه ذمياً، وكذلك اليتيم الذي مات ابسواه وكذلك المتيم الذي مات ابسواه وكفله احد المسلمين، فإنه يتبع كافله وحاضنته في الدين كما صرح بذلك ابن القيم.

وإنفرد الحنابلة بأن الولد يُحكم بإسلامه إذا مات احد الابويين الذميين واستدلوا بقول الرسولﷺ: (كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه). °

ا سورة الطور/ ٢١

أحسو السفيان بن سعيد بن مسروق الثوري من بنى ثور بن عبد المناف امير المؤمنين في الحديث .

⁻ اخرجه البخاري ومسلم عن حديث أبي هريرة (ش) مرفوعاً بلفظ ما من مولود إلا يولد على الفطرة فابواه يهودانه أو ينصرانه/ فتح الباري/٤٩٣/١ وصحيح مسلم ٢٠٤٧/٤ طبعه عيسى الحلبي ١٣٧٥هـ.

أ - المغني ١٤٠/٨ .
 أ - المورية الفري الارداد الارداد الارداد الكرية الكرية الكرية الكرية (٢٧٠/٤ .

القــرآن وقاعـــدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

. 1 . .

المقارنة

أوجه الاتفاق والاختلاف بين النصوص الفقهية المذكورة

كما يبدو بوضوح أن فقهاء الشريعة الإسلامية لم يتفقوا على كل شيء فيما يتعلق بإسلام القاصر لصغر أو جنون تبعاً لخير الابوين، بل اتفقوا على نقاط أخرى كما في الايضاح الآتي :

أ/ من أوجه الاتفاق :-

- اتفقوا على أن التبعية تكون في حالة عدم تمييز الولد او نقص اهليت، وتنتهي هذه التبعية بالبلوغ ودخول سن الرشد مع الاحتفاظ بالعقلية التامة الناضجة وبعد صيورته بالغا عاقلا يكون مستقلاً عن كل من الابوين في تحمل المسؤولية الدينية والدنيوية .
- ٧- الكل متفقون على أن جنون الولد قبل بلوغه أو يدخل سن البلوغ عجنوناً كصغره في تبرير التبعية، أما إذا بلغ ثم جن فالجمهور على عدم التفرقة بين الجنون قبل البلوغ والجنون بعده، لكن ذهب البعض (كالشافعية) إلى إن التبعية لا تقوم إذا جُن بعد أن بلغ عاقلاً، والراجح في رأينا المتواضع هو عدم الاخذ بهذه التفرقة، لأن الانسان متى اصبح عجنوناً تسري عليه احكام القاصر عديم الاهلية المتوقعة.
- ٣- اتفقوا على أن مصدر التبعية هو النص الشرعي من القرآن والسنة النبوية وليس
 المصدر راياً ولا اجتهاداً.
- ٤- أتفقوا على عدم التفرقة بين الولد الذكر والولد الانثى، وذهب الجمهور إلى الحاق اللقيط عجهول النسب بالولد القاصر في اكتساب الإسلام عمن يلتقطه، حفاظاً على مستقبله بخلاف المتبنى، لان القرآن الغى التبني، وبخلاف من أخذ سبياً لأن نظام السببي والعبد والجارية والاسترقاق ألغاه القرآن إلى الابد من غير رجعة.

- ٥- اتفقوا على عدم التبعية لولد الزنى، فاذا اسلم أحد الابوين غير الشرعيين فولدهما
 غير الشرعى لا يتبع الطرف الذي أسلم، سواء كان زانياً أو زانية .
 - ٦- اتفقوا على إن الولد يشمل الجنين قبل ولادته إيضاً.
- ٧- إتفقوا على استعمال الإسلام بدلاً من الدين والإيمان في تبعية القاصر لمن أسلم مسن
 احد ابويه وعدم تبعيته، ورغم ذلك خلطوا بين الدين والإيمان والإسلام في بعض
 الموضوعات منها قاعدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً).
 - ٨- إتفقوا على هذه التبعية إذا كان الزوج مسلماً في الاصل والزوجة كتابية.
 ب/ من أوجه الاختلاف مايلى :-
 - ١- اختلفوا في تحديد هوية المتبوع الذي أسلم وتبعه الولد القاصر.
- أ- فمنهم من قال هو الآب وحده، فلا يصبح القاصر مسلماً بإسلام أمه. على أساس إن النسب يكون عن طريق الآب دون الآم، كما يؤخذ ذلك من قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمُولُدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسوتُهُنَ ﴾ لان(ل) له في لفة العرب للملكية، ولما تعذر هذا المعنى الحقيقي بالنسبة للآب والولد حُمل على اقسرب معنى عجازاً للملكية وهو النسب. وهذا ما أخذ به الامام مالك (رح).
- ب وقال البعض إن العبرة بالأم وحدها دون الاب، وذلك لأن كون الولد من الأم أمر قطعي وعسوس لا يتطرق له الشك بخلاف الاب. فأن كون الولد منه لا يصل الى درجة اليقين، بل يبقى مظنوناً لجواز كون الحيمن بذراً غير مشروع، وهذا ما ذهب اليه فقهاء الجعفرية حسب ما اعلم وبعض فقهاء أهل المدينة.
- ج- وقال البعض لا يصير الولد القاصر إلا بإسلام الابوين معاً، كما هو رأى (العطاء) ولم أجد سنداً شرعياً أو عقلياً لهذا الاتجاه .
- د- ذهب الجمهور الى إن الولد يكتسب إسلاماً تبعياً بإسلام اى من الابوين اباً كان أم أماً، إستناداً الى قوله تعالى: ﴿وَالنَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانِ ٱلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَمَا ٱلتَّنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْسِيْ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ .

^{&#}x27; - سورة البقرة / ٢٣٣

⁻ أي نقصاهم

أ -سورة الطور/اية ٢١

ومن الواضح إن الولد ذرية لكل من الابوين، فإسلام احدهما يشمل هذه الذرية بالتسوية دون التفريق بين الام والاب .

- ٧- إختلفوا في اعتبار الجد كالاب في سريان حكم الإسلام على فروع فقال بعضهم (كالشافعية الجد كالاب سواءً كان على قيد الحياة أولا). وقال الجمهور بخلاف ذلك، لأنه لو كان تابعاً للجد أيضاً لكان تابعاً لجد الجد وإن علا، فيؤدي ذلك الى ان يكون الناس جميعاً مسلمين بإسلام آدم عليه السلام. ويبدو لي أن من قال بإن الجد كالاب في سريان حكم الإسلام التبعي على الفروع القاصرين اراد الجد المباشر بعد الاب دون جد الجد وإن علا .
- ولذا الراجح في نظري المتواضع أن الجد يكون كالاب في السريان المذكور في حالة عدم وجود الاب أو بقائه على الكفر وإعتناق الجد المباشر الإسلام.
- ٣- قال فقهاء الجعفرية وبعض فقهاء المدينة لايكسون الولد القاصر مسلما تبعساً إلا بإسلام الأم لان الولد يتبع الأم في الحرية والرق ونرى إن هذا الاتجاه غير صحيح للايسة المذكورة وكون الولد ذرية لكل من الابوين ثم إن القياس المذكور قياس مع الفارق.
- ٤- إختلفوا في تكييف الدين الذي يكتسبه الولد القاصر تبعاً لاحد الابوين فقال
 الجمهور إن المراد بالدين هو الدين الإسلامي لحصر الخيرية فيه.
- وذهب البعض (كالحنفية) إلى إنه أعم من ذلك كما سبق، فيشمل غير الإسلام ايضاً. وعلى سبيل المثال اهل الكتاب خير من المجوس، فإذا اعتنق احد المجوسيين دين المسيحية أو اليهودية تبعه الولد القاصر في هذا الاعتناق، لان أهل الكتاب أقرب الى الإسلام من المجوس في حل طعامهم وجواز التزوج من الكتابيات. ونوى إن الرأى الاول هو الراجع لان كل من اراد بالإسلام التبعي لخير الابوين اراد الدين الإسلامي.
- ٥- اختلفوا في وحدة الدار، دار الحرب ودار الإسلام، فسنهم من اشترط هذه الوحدة (كالحنفية). ونرى إن هذا الشرط لا يُعتد به اليوم، لانه لم يبق لهذا التقسيم في العصر الحديث وجود، والاختلاف بين الدول العربية ودولة إسرائيل مبني على الساس القومية دون الإسلام.
- ١- إختلفوا في اشتراط الحكم بالتبعية في الإسلام، فالجمهور لم يتطرقوا لهذا الشرط لا
 للإسلام ولا لاكراه المسلم التبعى بعد البلوغ بالقتل أو الضرب أو التهديد. لكن قال

المالكية يجب الحكم بإسلام من لم يُعيز بصفر أو جنون. فإن كان مراهقاً حين إسلام ابيه أو كان غير مراهق وغفل بإسلامه حتى راهق، فإنه لا يُجبر على بقاته في الإسلام بالقتل إن إمتنع عنه، بل يُجبر بغير القتل كالتهديد والضرب. والواقع إن الرأي الصائب هو ترك الحرية للمسلم التبعي بأن يختار دين أحد ابويه بعد بلوغه سن الرشد، كما قال السفيان الثورى:

سفيان بن سعيد بن سرور الثوري من بني الثور بن عبدالمناف أمير المؤمنين في الحديث الذي قال: إذا بلغ الصبي بعد إسلامه التبعي يخير بين دين آبويه فايهما يختار كان على دينه.\

وسند ذلك هو خالفة الاكراه على الدين أو على البقاء عليه للقرآن الكريم، الذي نهى نهياً قاطعاً عن الاكراه في الدين في جميع الاحوال، فقال تعالى: ﴿لاَ إِكُرَاهَ فِي الدّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشُدُ مِنْ الغَيِّ ﴾ . فلفظ (اكراه) في هذه الآية نكرة واقع في حييز النهي يغيد عموم النهي عن الاكراه في الدين في جميع الاحوال، وكذلك نهى القرآن عن الاكراه على الدين في آيات آخرى منها قوله تعالى معاتباً نبيه عمداً قلاقة قائلاً: ﴿أَفَأَنْتَ تُكرِهُ النَّاسَ حَتّى يَكُونُوا مُؤمنِينَ ﴾ فالهمزة في بداية هذه الاية للاستفهام الانكاري وهو اقوى في علم البلاغة من النهي الصريح.

^{&#}x27; - كتاب شفاء العليل /ص٢٩٦ نقلاً عن الموسوعة الفقهية الكويتية /٢٧٠/٤ . المغني لابن قدامة ٨٤٠/٨ .

⁻ سورة البقرة /٢٥٦

القــرآن وقاعـــدة (الولد يتبع خبع الابسوين ديناً)

. 11.

الدين (أو الإيمان) من اصول الدين

كل ما هو من أصول الدين لا يقبل التقليد ولا التبعية، بخلاف فروع الدين، لان الإيان المرادف للدين يتكون من عنصرين معنوي ومادي :

أ/ العنصر المعنوي : هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع المرادف للميقين لان الادراك بعناه العام ينقسم الى المراتب (الدرجات) المتسلسلة من الاقوى إلى الادنى كالاتي : الميقين: وهو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع كالإيمان بائلة وما يتفرع عنمه مسن المغيبات من اصول الدين، كالإيمان بالملائكة واليوم الاخر وعاسبة الانسمان على عمله إن كان خياً فالجزاء خير وإن كان شرا فشر.

الجهل المركب: وهو الاعتقاد الجازم الثابت غير المطابق للواقع كأعتقاد الوجوديين والملحدين بأن الكون من صنع الطبيعة وليس له خالق، وعلة تامة لا تكون قبلها علة أخرى، ويجهلون أنهم مخطئون في هذا الزعم الباطل . أي يجهلون الحقيقة ويجهلون أنهم يجهلونها ولذا سمى جهلهم جهلاً مركباً .

التقليد: وهو الاعتقاد الجازم غير الثابت كاعتقاد المقلد بصحة ما يأخذه من مقلده وهذا الاعتقاد غير ثابت لجواز ان يأخذ الحكم من شخص آخر أعلم من مقلده بخلاف ما أخذه منه، فحينئذ يترك رأي المقلد الاول ويتبع المقلد الثاني، أو يعرف نفسه دليل الحكم، لان التقليد هو أخذ الحكم من غير معرفة دليله. وهذا النوع من العلم يجوز العمل به في فروع الدين ولا يجوز في اصول الدين كالإيمان ومايتفرع منه.

الظن: وهو الطرف الراجع المقابل للوهم (الطرف المرجوح) وهو اعتقاد غير جازم لكنه راجع عند المعتقد، كظن القاضي بصحة إفادات الشهود وتقرير المعقق العدلي، لأن هذا المضمون من الاخبار وكل خبر يحتمل الصدق والكذب.

الرهم: وهو الطرف المرجوح المقابل للظن كتصور القاضي لعدم صحة افادات الشهود، ورغم ذلك يجوز له أن يعمل بالظن الراجح، لأنه لو طلب من القاضي ان لا يحكم إلا باليقين للزم ضياء كثير من الحقوق لان اثباتها باليقين نادر.

الشك: وهو التردد بين أمرين في الشيء، كالوجود والعدم. والصحة والباطل. والصدق والكذب. دون وجود دليل مرجح يرجح احدهما على الآخر.

التخيل: وهو الطرف المقابل لليقين كادراك الانسان للاشياء المقابلة والمضادة لليقينيات، كتصور أجتماع النقيضين وارتفاع النقيضين، فهذه المراتب من اقسام العلم بمعناه العام وهو مطلق الادراك.

فالإيمان لا يحصل للانسان إلا بالعلم بمعنى اليقين دون سائر الاقسام، والولد القاصر المكتسب الإسلام التبعي تبعاً لإسلام احد ابويه لا يستطيع ان يكتسب الإيمان (الدين) قبل بلوغه عاقلاً واصلاً الى النضج العقلي، لان الإيمان كما ذكرنا مراراً هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع.

والذي يكتسبه الانسان من مقدمات منطقية يقينية كما في البهان اللمي الذي هو عبارة عن الاستدلال بالأثر على وجود مؤثره كالاستدلال بالدخان على وجود النار، والاستدلال بوجود الكون على وجود خالقه.

أما عكسه وهو الإستدلال بالمؤثر على الأثر، كالإستدلال بالجراثيم في الدم على نوع المرض، فيسمى البرهان الإني.

رمن البدهي أن القاصر لصغر أو جنون غير قادر على الاستدلال بهذا البرهان اللمي وبالتالي غير قادر على كسب الإيمان من إسلام أحد ابويه. والقول بارتداده إذا ابى أن يستمر على إسلامه التبعي خطاء لايغتفر، لأن الارتداد لا يكون إلا بعد الإيمان، كما إن الطلاق لايكون إلا بعد الزواج الصعيح.

ب/ العنصر المادي: وهو العمل الصالح، وهذا العمل قد يذكر مع الإيمان في القرآن كما في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ فهذه السورة القرآنية تتضمن كلا العنصرين للإيمان الذي هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، والعنصر المادي هو العمل

^{&#}x27; - سورة العصر: ١-٤

الصالح والوصية بإتباع الحق والوصية بالصبر. وقد يذكر الإيمان وحده بدون ذكر العمل الصالح، كما في قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ .

وقد إختلف علماء أصول الدين في أن الإيمان هل يوصف بالزيادة والنقصان أولا . الجواب إن الخلاف لفظى فالاشتغال باستعراض ادلة الطرفين ومناقشتها وترجيح رأى أحدهما على ألآخر من باب ضياع العمر والوقت اللذين لا يعوضان آبداً.

لأن من قال إن الدين هو نفس الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، قال هذا الاعتقاد يرادف اليقين واليقين لايقبل الزيادة والنقصان.

ومن قال إن الدين او الإيمان هو الاعتقاد المذكور مع العمل الصالح، يقول إنه يقبل الزيادة والنقص، لان من يقول بأن الأعمال الصالحة جزء من الدين، فمن الضروري أن يقول إن الدين يقبل الزيادة والنقص، لأن إيمان من تزيد اعماله الصالحات يكون أزيد وأقوى عن يكون اعماله الصالحة أقل.

. 17.

الإيمان

(واجب عقلي قبل أن يكون واجباً شرعياً)

الإيمان بالله وبما يتفرع عنه من المغيبات واجب عقلي، لأن وجوده حسن بالهذات وعدمه قبيح بالذات، ولذا فالعقل السليم يأمر به قبل أن يأمر به وحي إلهي في القرآن أو في اى كتاب مقدس آخر، فكل إنسان بلغ درجة النضج العقلي، يجب عليه الإيمان بالله في كل زمان ومكان، سواء تبلغ بأية رسالة الهية أولا، لأن الإيمان بالقرآن ورسالة محمد على الإيمان بالله اولاً، فكل من لا يؤمن بالله لا يؤمن لا بالقرآن ولا بالرسالة المحمدية، فلو ترقف الإيمان بالله عليهما للزم توقف الشيء على مايتوقف عليه، وهو يستلزم توقف الشيء على نفسه وتوقف الشيء على نفسه وهو باطل، وكل مستلزم للباطل باطل ومستحيل.

ولفهم هذه المسالة الفلسفية اتولى التمثيل بالايضاح الاتي :

على سبيل المثل لو توقف (۱) على (ب) وتوقف (ب) على (۱)، للزم توقف (۱) على (۱) بعد حذف المكرر في الوسط (ب)، ولو توقف (۱) على (۱)، للزم أن يكون (۱) موجوداً قبل أن يوجد، لانه خالق لنفسه وهذا باطل لأنه مستحيل عقلاً.

وبناء على هذه المقدمات البدهيات نصل إلى نتيجة عقلية ومنطقية وفلسفية وهي إن الإيمان بالله واجب عقلي قبل أن يكون واجباً شرعياً.

فكل إنسان حصل على هذا الإيمان اليقيني من النادر أن يتراجع عنه .

فكيف يتصور الولد القاصر لصغر أو جنون أن يكون مرتدا إذا ابى الاستمرار على إسلامه المكتسب من إسلام احد ابويه.

ومعرفة الله عن طريق العقل السليم والاستدلال بالأثر على وجود المؤثر الذي يسمى البرهان اللمي لا تحتاج إلى الدخول في الاستدلات الفلسفية الغامضة، كما ذهب إليها علماء أصول الدين، لان هذه المعرفة قد يكتسبها الإنسان بأسلوب واضح يفهمه العالم والجاهل.

وعلى سبيل المثل في عام (١٩٨٧) في بداية السنة الدراسية دخلت لاول مرة في قاعة الدرس في كلية الحقوق جامعة صدام، قام أحد الطلبة فرفع يده، فقلت له: أنسا لم أقسل شيئاً حتى تناقشنى.

فقال الطالب: سؤالي ليس له علاقة بالـدرس وإنما هـو بصـدد موضوع أعتقادي في الإيمان.

فقلت له: تفضل ببيان ما تريده.

قال: إن والدي مسلم جيد ووالدتي مسلمة إسلاماً جيدا، ورغم ذلك أنا ملحد، لا أؤمن بالله ويما يتفرع عن هذا الإيمان. لكن احب قلبياً أن اكتسب هذا الإيمان عن طريق من يرشدني إلى ذلك، ولم أجد لحد الان شخصاً يقنعني عن طريق دليل عقلي بوجود الله، كما لم أجد الوصول إلى هذا الهدف في كل ما قرأته من الكتب الدينية.

قلت: إجلس الآن أرشدك الى طريق الصواب وتحقيق هدفك خلال خمس دقائق.

فسألته: هل يتصور عقلياً أن تأتي هذه القاعة التي ندرس فيها الى الوجود صدفة وتلقائيا بدون عمال ومهندس معماري؟

قال: كلا.

فقلت له: كيف تتصور أن يأتي هذا الكون العظيم الذي عقول علماء الفضاء ما تنزال حيارى أين يبدأ وأين ينتهي، فكيف جاء الى الوجود تلقائيا وبدون إى سبب؟

فأجاب: بأن الطبيعة هي التي أرجدته.

فقلت: هل الطبيعة موجودة في حد ذاتها أو معدومة فأذا كانت معدومة، فكيف المعدوم يخلق الموجود.

قال: هي مرجودة.

فقلت: هل هي جزء من الكون أو خارجة عنه نفسه.

فقال: ليست جزء من الكون بل هي خارجة عنه.

فقلت: هل يتصور إن يحول النجار قطعة خشبية إلى أثاث بيت بدون الادوات النجارية اللازمة كالمنشار والمطرقة وغيرها من الادوات اللازمة لتحويل الخشب إلى حاجة بيتية أو غيرها.

قال: كلا.

فقلت: هل يتصور أن تأتي الطبيعة بهذا الكون العظيم المنظم إلى الوجود بعدن إرادة وعلم وقدرة بطريقة عشوائية؟

قال: كلا .

قلت: إذا الذي انت تسميه الطبيعة هو ذات الله سبحانه وتعالى، والاختلاف بينك وانت ملحد وبين المؤمنين بذات الله عزوجل، إنما هو إختلاف في اللفظ والتعبير.

فقام الطالب فقال: اشهد أن لا إله الا الله واشهد آن عمداً رسول الله.

فهذا الطالب عن طريق هذا الاستدلال العقلي البسيط تحول إلى مؤمن متميز وبعد ايام قال لي: يا أستاذ قبل أن آتي الى الجامعة اقرأ يومياً بعضاً من القرآن الكريم بعد صلاة الصبح،

وبناءً على هذا المثال البسيط فإن بامكان أي شخص يملك العقل السليم بعد بلوغه سن الرشد ان يستدل بالأدلة المرثية وغير المرثية التي يعيش بينها على وجود من أوجدها. وأمسا إسلامه التقليدي الذي يكتسبه من ابويه أو غيرهما فهو مرفوض وغير مقبول، لاجماع العلماء والعقلاء على إن التقليد في فروع الدين جائز واما في اصوله فهو مرفوض وغير مقبول، لان التقليد كما ذكرنا سابقاً اعتقاد جازم غير ثابت يزول بتشكيك المشكك.

ومن هذا المنطلق نجد إن كثيراً من اولاد المسلمين حين يذهبون الى الدول غير الإسلامية للدراسة أو السياحة أو غيرهما، يرجعون إلى بلدهم وهم فاقدون للإسلام الذي اكتسبوه تقليداً أو تبعاً للغير.

القــرآن وقاعـــدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

. 14.

الأكراه على الدين

اكراه الانسان إنساناً آخر على اعتناق الدين باطل ومرفوض بالادلة النقلية والعقلية:

أ- من الادلة النقلية على عدم جواز الاكراه على الدين القرآن الكريم وقد نص القرآن في آيات كثيرة على عدم جواز الاكراه على الدين مطلقاً دون التقيد بحالة معينة ومن تلك الايات قوله تعالى: ﴿ إِنَّا الله وَ الله الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله و ا

وقال تعالى: : ﴿وَقُلُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكُفُرْ ﴾."

ففي هذه الاية ترك الحرية لارادة الانسان يختارالكفر أو الإيمان بعد ان بين له أثار ونتائج كلتا الحالتين، وقال تعالى معاتباً نبيه محمداً على حين اراد اكراه بعض عن كانوا يجب هدايتهم وكان ارشاده لهم قد يصل إلى درجة الاكراه حباً بهم ورعاية لمصلحتهم، فقال الله سبحانه وتعالى : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لاَمَنَ مَنْ فِي الأرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَائْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُسوا مُؤْمِنِينَ ﴾ . فالهمزة في هذه الاية للاستفهام الانكاري. وهو في علم البلاغة أقوى من النهبي عن الاكراه على الإيمان نهياً صريحاً قاطعاً.

وغيد ذلك من الايات الأخر التي تدل دلالة قطعية على عدم جواز الاكراه على الدين دون تفريق أو تمييز بين حالة رحالة أخرى، سواء كان الاكراه قبل اعتناق الإسلام أو بعد اعتناقه ثم التراجع لاى سبب كان .

إ - سورة البقرة /٢٥٦

[&]quot; -سورة الانسان /٣

^{ً -} سورة الكهف /٢٩

^{ٔ -} سورة يونس /٩٩

ب- من الادلة العقلية على عدم جواز الاكراه على الدين بصورة مطلقة مايلي:-

١-الاكراه وهو ضغط غير مشروع من شخص على شخص آخر للقيام بعمل لا يرضاه قلباً، إذا كان له التأثير على العنصر المادى في الإيمان، فإنه لا تسلط له على العنصر المعنوى وهو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، لان الانسان مهما كان قوياً في نفوذه أو مكنته المادية، لا يستطيع أن يتسلط على باطن الانسان، فإنما سيطرته منحصرة على ظاهره، فقد يبقى المكره متسترا كفره ومتظاهراً إسلامه خوفاً من تنفيذ المكره عليه .

٧- الاكراه على الدين يؤدي إلى تكوين إنسان منافق، ظاهره الإسلام وباطنه الكفر، وخطورة المنافق أكثر بكثير من خطورة الكافر ظاهراً وباطناً، وقد أثبت الوقائع التأريخية في الإسلام على ذلك، منها فشل المسلمين في الانتصار على العدو في معركة أحد لوجود بعض المنافقين بين المسلمين الذين قاموا سراً بوضع خطة تنزدي إلى انهزام المسلمين وفشلهم في كسب المعركة .

. 18.

إجتهادات فقهية مخالفة لنصوص القرآن

إختلف فقها، الشريعة الإسلامية في موضوع التعامل مع القاصر الذي اكتسب الإسلام تبعاً لخير ابويه إذا إمتنع عن الاستمرار على هذا الإسلام التبعى ورجع إلى دينه الاصلي أو اعتنق ديناً آخر غير الإسلام على ثلاثة إتجاهات إتجاه التشديد، وإتجاه التخيير وإتجاه السكوت.

اولاً: إتجاه التشديد

تبنى هذا الإتجاه فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة والجعفرية.

أ اتجاه فقهاء الحنفية:

في المبسوط للسرخسي الذي أسلم تبعاً لأبويه أذا بلغ مرتداً في القياس يقتل لأرتداده بعد إسلامه وفي الإستحسان لا يقتل ولكن يجبر على الإسلام.

ب/ إتجاه فقهاء المالكية :-

ذهب المالكية إلى إجبار القاصر المسلم تبعاً لخير ابويه على بقائمه على هذا الإسلام المكتسب ومنعه بالقوة من الرجوع الى دينه الاصلي أو اعتناق اي دين آخر. وقالوا يحكم بإسلام القاصر تبعاً لخير أحد ابويه المسلم.

وذهبوا ألى أن فائدة الحكم بإسلامه هي إنه إذا بلغ وامتنع من الإسلام أجبر عليمه بالقتل كمرتد بعد البلوغ، إلا الميز المراهق حين إسلام ابيه، لان التبعية عندهم يكون لأبيه وأما غير المراهق المتروك إلى المراهقة بأن غفل عنه قبل المراهقة فلن يحكم بإسلامه

لإسلام أبيه حتى راهق إي قارب البلوغ، كأبن ثلاث عشرة سنة، فلل يحكم حينت الإسلامه وإذا لم يحكم بإسلام الميز أو بإسلامه وإذا لم يحكم به فلا يجر بالتهديد والضرب. فعلم إن محل الحكم بإسلام الميز أو غيره إذا لم يكن الميز مراهقاً حين إسلام إبيه، وإلا لن يجر على إسلامه بالقتل . وإنما يجر بالتهديد والضرب .

ومن البدهى أن هذا الاتجاه خالف لصريح القرآن الذي ينهمى في آيات متعددة عن الاكراه على الدين بصورة مطلقة.

ج/ إتجاه الفقه الحنبلي:

ورد في هذا الفقه ان من اسلم من الابوين كان اولاده الاصاغر تبعاً لهم . وإذا كان عكوماً بإسلامه أجبر عليه إذا إمتنع منه بالقتل، ولانه مسلم؟ فاذا رجع عن إسلامه وجب قتله بقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه."

د/ الفقه الجعفري:

ورد في هذا الفقه: إذا أسلمت الام وهي حبلى من مشرك وكان له منه ولد غير بالغ، فانه يحكم للولد والحمل بالإسلام ويتبعانها، وفيه ايضاً المراهق إذا اسلم بإسلامه، فإن وابتد بعد ذلك حكم بارتداده وإن لم يتب قتل ."

والاتجاهات الفقهية الأربعة المذكورة تعتبر خالفة صريحة للقرآن الكريم الذي نهى عن الاكراه على الدين مطلقاً، لا بالقتل ولابغيره لاقبل إسلامه ولابعده. وهو إتجاه غريب غفل عن القرآن الكريم الذي هو المصدر الرئيس الوحيد للشريعة الإسلامية. كما أنه خالف للسنة النبوية، لأن قول الرسول ((من بدل دينه فاقتلوه))، اراد بهذا الكلام ان متى بدل دينه ووقف ضد الإسلام بالقول او بالفعل او بالقلم فاقتلوه. ولأن الرسول لم يقتل المرتد بمجرد ارتداده وانما خيانته العظمى ضد الإسلام والمسلمين كما ذكرناه سابقاً.

^{· -} الشرح الكبير للشيخ عمد عليش علي الدسوقي ١٣٠٨/٤ / الخرشي على مختصر سيدي بهامشه حاشيه العدوى ١٩/٨

^{&#}x27; - المغني لإبن قدامة ١٣٩/٨

⁻ كتاب الخلاف في الفقه للطوسي ٢٦/٢

القــرآن وقاعـــدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

ثانياً: إتجاه التغيير

اي إتجاه التخيير بعد بلوغه سن الرشد بين اختيار دين أحد أبويه .

دون مسه بالاكراه على الدين المكتسب وهو قول السفيان الثوري حيث ذهب إلى إنه إذا بلغ الصيي يخير بين دين ابويه فايهما يختار كان على دينه (هو ما أقرّه القرآن بمنع الإكراه على الدين.

ثالثاً: إتجاه السكوت

ذهب إلى هذا الاتجاه سائر الفقهاء منهم الشافعية والاباضية حسب ما اطلعت عليه من مراجع الفقهية القول لهولاء الفقهاء، فلم اجد في تلك المراجع القول باكراه من اسلم تبعاً لإسلام احد ابويه إذا بلغ ودخل سن الرشد على البقاء على إسلامه المكتسب. ومن القواعد الفقهية العامة (أن السكوت في معرض الحاجة بيان). فالسكوت في تلك المذاهب يفسر بأنهم لم يقولوا باكراه المكتسب بالإسلام تبعاً لإسلام احد ابويه على بقائه عليه، ومن الواضح ان هذا الموضوع خطير يحتاج إلى بيان الرأى الصريح، فسكوت اصحاب تلك المذاهب عن الاكراه يفسر بأنهم لم يذهبوا إلى إتجاه الاكراه.

 $^{^{1}}$ - كتاب شفاء العليل 1 1 1 1 1

. 10.

موقف القضاء من قاعدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

لم يتفق القضاء كالفقه الإسلامي على نمط واحد في معالجة هذا الموضوع، بل اصاب من جانب وأخطأ من جانب آخر:

أ/ اصاب من حيث أقرار تبعية الولد القاصر لخير ابويه إسلاماً، وحسنا فعل لما في هذه التبعية من مصلحة القاصر في المستقبل، ومصلحة المجتمع كما ذكرنا سابقاً.

ب/ أخطأ بعض القضاء في أقرار مصير القاصر بعد بلوغه حيث أقر ارتداده واستحقاقه للعقاب إذا أبى الاستمرار على إسلامه المكتسب وأختار الرجوع الى دينه الاصلي.

اولا: فيما يلي الموذج من التطبيقات القضائية الخاطئة وهي اتجاه قضاء محكمة التمييز العراقي بقرارها المرقم /٣١٨/ الهيئة العامة/٩٩ والمورخ في ٢٠٠٠/٢/١٤ من الحكم بارتداد القاصر واستحقاقه للعقاب ولأمتناعه من الأستمرار على إسلامه المكتسب ورجوعه الى دينه الاصلي دين الطرف غير المسلم.

وخلاصة القضية هي أن المدعية (س.عل) أدعت لدى عكمة الاحوال الشخصية في البياع بأنها تم جعل ديانتها في السجل المدني لعام ١٩٧٥ من قبل دائرة الاحوال المدنية في المنصور مسلمة، تبعاً لأشهار والدها إسلامه عندما كان من صابئي الديانة، وبما أنها بلغت سن الرشد المنصوص عليه بالمادة (١٠٦) مدني استشهاداً بما جماء بكتاب وزارة الاوقاف والشؤون الدينية (قسم الطوائف الدينية)، وهي تطلب الحكم بتصحيح ديانتها وجعلها صابئة في الحقل الخاص بدلا من مسلمة، فأصدرت المحكمة المذكورة بتاريخ وجعلها صابئة من المخدرياً يقضي برد دعوى المدعية وتحميلها المصاريف، ولعدم قناعة المدعية بالحكم المذكور طلبت تدقيقه تميزياً ونقضه.

القرار: لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي واقع ضمن المدة القانونية، فقرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على موضوعها وجد أن المدعية كانت صابئية الديانة وقد اسلم ابوها وعمرها عشر سنوات، فسُجلت لدى الاحوال المدنينة في المنصور أنها مسلمة، استناداً للمادة الحادية والعشرين من قانون الاحوال المدنية التي تنص فقرتها الثالثة على أن الأولاد القاصرين يتبعون في الدين من اعتنق الدين الإسلامي من الابوين، وهي تطلب تصحيح جعل الديانة في سجلها وجعلها صابئية بدلاً من مسلمة، لأنها اختارت الرجوع الى دينها السابق، وبما أن أحكام الشريعة الإسلامية تقرر قاعدتين:

ألاولى: أذا اسلم احد الابوين صار اولاده الصغار مسلمين بالتبعية .

والقاعدة الاخرى: انه من صار مسلماً سواء كان إسلامه اصيلاً أو بالتبعية، فلا يحوز له الرجوع عنه لأن تلك ردة تمنعها احكام الإسلام وتعاقب عليها.

وقد تأصلت هاتان القاعدتان في آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وبأجماع الفقهاء وهي مصادر التشريع الإسلامي . كما يلي :

أ / القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ وَالَّهْ يَن آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّتَتُهُمْ بِإِيمَانِ الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّتَتُهُمْ ﴾ . ويناقش الاستدلال بهذه الآية بأن التبعية لإسلام أحد الابوين تجعل التابع مسلماً لا مؤمناً، لأن الإيمان (الدين) عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، وهذا الاعتقاد لا يحصل الا أصالة لدى البالغ العاقل، والقاصر ليس أهلا لأكتساب هذا الاعتقاد، فرجوعه لا يعد أرتداداً، لأن الردة لا تكون الا بعد الإيمان، فلم يحصل الإيمان حتى يعد الرجوع عنه ردةً. وبنفس الدليل المذكور يرد الأستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُبتّغ غَيْر الإسلام بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُبتّغ غَيْر الإسلام وينا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُو فِي الآخِرَةِ مِنْ الْخَاسِرِينَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُبتّغ غَيْر الإسلام مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَعْتُ وَهُو كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ .

ب/ السنة النبوية/ وفي الاحاديث التي أستندت اليها عُكمة تمييز العراق مايلي: قوله الرسولﷺ ((من بدل دينه فأقتلوه)) ويرد الاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

أ - سورة الطور /٢١

٢ - سورة آل عمران /١٩/

⁻ سورة آل عمران/ ٥٨

أ - سورة البقرة /٢١٧

أحدهما: إن هذا الحديث ليس عاماً لأنه خاص بمن يرتد عن دينه ويقف ضد الإسلام بالعمل أو القول أو القلم، أو يرتكب خيانة عظمى ضد الإسلام، لأن هذا الحديث ورد بشأن جماعة نقلوا أسرار المسلمين لاعدائهم من المشركين.

الوجه الثاني: أن المرتد لا يقتل بمقتضى النصوص القرآنية منها قوله تعالى: ﴿وَمَـنْ يَرْتُدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأَوْلَئِكَ خَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾.

ثم أن الحديث اذا تعارض مع القرآن يقدم العمل بالقرآن على العمل بالحديث فهذا متفق عليه من العلماء والعقلاء .

وقوله ﷺ: (لا يحل دم أمرى، مسلم الا باحدى ثلاث النفس بالنفس والثيب الزانسى والتاب الزانسى والتاب المديث والتارك لدينه المفارق للجماعة). يرد الأستدلال بهذا الحديث بحا ردينا بمه الحديث الأول فالمسلم تبعاً لم يدخل في الجماعة بأيمان حتى يعد مفارقاً للجماعة لأن الإيمان كما ذكرنا لا يكون تبعاً وانما يتحقق بالاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع .

جـ/ الاستدلال باجماع الفقهاء خطأ ايضاً لوجهين :-

احدهما : لايوجد هذا الاجماع لما ذكرنا سابقاً من أن فقهاء المسلمين لم يتفقوا على رأي واحد في موضوع قاعدة (الولد يتبع خير الاسوين ديناً) وقد ذكرنا ذلمك مفصلاً في السابق ولافائدة في تكرارها .

الرجه الثاني: أن القاصر لم يصبح مؤمناً حتى يعد مرتداً لأن الأرتداد، لا يكون الا بعد الإيمان كما أن الطلاق لا يكون الا بعد الزواج الصحيح.

ونستنتج نما ذكرنا ومن الأدلة الأخرى أن حكم محمكة تمييز العراق كحكم محكمة الموضوع خاطئ مخالف للشريعة الإسلامية .

ثانيا: ومن نماذج التطبيقات القضائية الصائبة، تطبيق قضاء محكمة كوردستان العراق .

خلاصة القضية:

تشكلت عكمة الأحوال الشخصية في دهبوك بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٢١ برئاسة القاضي السيد عبدالله على الشرفاني المأذون بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الأتي:

أدعى المدعي امام محمكة الاحوال الشخصية في (سميل) بان المدعى عليها الأول هي والدته وكانت مسيحية وقد اعتنقت الدين الإسلامي وأشهرت إسلامها بموجب حجة اشهار الإسلام المرقم /١٠٥٥/٤٩١ المؤرخة ١٩٩٢/٧/١٢ الصادرة من محكمة الاحوال الشخصية

في الموصل، وذلك عندما كان المدعي قاصراً، وأن المدعى عليه الشاني سجله في سجلاته مسلماً تبعاً لدين والدته، وحيث أن المدعي بلغ سن الرشد القانوني ويروم العودة إلى الديانة المسيحية التي ترعرع فيها مع والده المسيحي (ياهم)، فطلب من المحكمة الحكم بتبديل حقل الديانة من مسلم إلى مسيحي وتأثير في سجل الاحوال المدنية في دهوك لانه تم احالة هذه الدعوى من عكمة الأحوال الشخصية في سميل إلى عمكمة الاحوال الشخصية في دهوك حسب الاختصاص المكاني وحكمت المحكمة حكماً حضورياً بالنسبة للمدعي والمدعى عليه الثاني برد دعوى المدعي (ايا) ولعدم قناعة المدعي في الحكم اعلاه طعن فيه تميزياً بواسطة وكيله المحامي (بني) بموجب اللائحة التمييزية المؤرخة ٢٠٠٤/١٠/١ طالباً نقضه للاسباب المبينة فيها ولورود اضبارة الدعوى وضعت قيد التدقيق والمذاكرة.

القرار: ولدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة لمحكمة تمييز أقليم كوردستان العراق، رجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً، ولدى عطف النظر على الحكم المميز فقد تبين أنه غير صحيح وجاء خلافا لأحكام الشرع والقانون، لأن الفقرة (أ) من المادة السابعة من قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية نصت علي ضمان حرية العقيدة الدينية لجميع الافراد، وأن هذا القانون يعتب دستور البلاد لهذه المرحلة، بدليل الفقرة (ب) من المادة المذكورة قد نصت على أن اى نص قبانوني يُخالف أحكام هذا القانون يعد باطلاً، هذا من جهة ومن جهة أخرى فأن المدعو مولود لوالدين مسيحين ابتداء وأعتبر مسلماً عندما كان صبياً قاصراً تبعاً الأشهار والدته في إسلامها، علماً أبأن والدته أشهرت إسلامها لدى محكمة الاحبوال الشخصية في الموصيل عيام ١٩٩٢ عندما كانت العلاقة الادارية مقطوعة بين اقليم كوردستان والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية وأن المدعى كان آنذاك يسكن مع والده المسيحى في زاويته التابعة لمحافظة دهوك، والآن قد بلغ المدعى سن الرشد القانوني فأنه يحق لمه اختيمار البقاء على ديانته المسيحية السابقة خاصة، وأنه يظهر من حيثيبات المدعوى بقياء المدعي في حضانة والمده المسيحي منذ اشهار والدته لإسلامها وحتى تأريخ إقامة هذه المدعوى، فبلا يجوز أعتبياره مرتداً وتطبيق أحكام المرتد بحقه، كما أنه لا يجوز اكراه أي شخص على اعتنساق الإسلام، بدليل قوله تعالى: ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الفَيِّ ﴾. ولكل ما تقدم قرر نقض الحكم المعيز وأعادة الدعوى الى محكمتها للسبع بها وفق المنسوال المذكور وصندر القرار بالأكثرية في ٢٠٠٤/١٢/٢٥. أ

تقويم قرار محكمة التمييز لكوردستان العراق المذكور :-

- انه قرار صائب يطابق روح الشريعة الإسلامية التي يمثلها القرآن الكريم ويؤكدها الرسول العظيم الله المعلم المسلم المسل
- ٢- أن هذا القرار لم يخلط بين الإيمان (الدين) وبين الإسلام، فالأول هو أعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع بذات الله وبما يتفرع عنه من سائر المغيبات، وهذا الإيمان لا يحصل للقاصر تقليدا وتبعاً لأحد ابويه، لأن القاصر ليس له اهلية هذا الأعتقاد، بخلاف الإسلام فأنه قد يتحقق نفاقاً، وقد يتحقق لعدم الأهلية، كما سبق تفصيل هذا الفرق في أول هذا المؤلف.
 - ٣- القرار لم يفرق بين بطلان الاكراه على الإسلام لا قبل أكتسابه ولا بعده.
- إن المحكمة المذكورة عرفت أن المكره يكون شخصاً منافقاً في المجتمع، وهـ و أخطـ من عدو غير مسلم، لذا نهى عنه الإسلام.
- ٥- المحكمة عرفت المعاني الحقيقية للآيات والاحاديث المتعلقة باعتناق الدين وبالتراجع
 عنه .
- ٦- المحكمة عرفت أن المرتد لا يقتل في القرآن وأنما عقاب المرتد هـ و أحباط الأعمال الصالحة في الآخرة.
- ٧- المحكمة عرفت ان قول الرسول義 ((من بدل دينه فاقتلوه)) ليس عاماً وانما ورد خاصاً بفئة معينة قامت بالخيانة العظمى ضد الإسلام، فلم يكن المراد القتل لمجرد الارتداد.
- ٨- المحكمة عرفت ان القرآن يقدم على الحديث عند التعارض، فالحديث المذكور على تقدير عموميتها الايجوز العمل بها في موضوع تراجع القاصر عن دينه، لانه يُخالف القرآن الكريم الذي نص على احباط العمل دون القتل.

⁻ الموجز في التطبيقات القضائية في الحاكم والدوائر العدلية /تاليف / القاضي عبدالله على الشرفاني

القــرآن وقاعـــدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

أضواء على القرار التميزي المذكور:

ورد في كتاب الموجز في التطبيقات القضائية في المحاكم والدوائر العدلية للقاضي عبدالله على الشرفاني ط/٢٠١٠ ص ١٤٩-١٤٩ ست نقاط اعتراضية على عكمة تمييز كوردستان المذكورة، وارجو الا تكون هذه الاضواء على القرار التمييزي المذكور للمؤلف، لأنها تدل على سطحية قائلها والبعد عن استيعاب ابعاد الشريعة الإسلامية، وفيما يلي عرض تلك الاضواء ومناقشتها وردها.

خلاصة الأضواء:

١- إن القرار التمييزي الموقر أشار الى المادة السابعة (١-ب) من قانون إدارة الدولة المؤقت/ حول كون اي نص قانوني يخالف احكام هذا القانون يعد باطلاً.

إن هذا القانون في المادة الثالثة يضمن صراحة بانه لا يجوز (أو من شأنه أن يؤثر على الإسلام أو غيره من الاديان والطوائف وشسعائرها) إن قسرار التمييسز قسد السرعلس الإسلام وخالف ركناً اساسياً من ثوابت الإسلام وهو الذي نص على عدم السردة وقسد تجاوز المدعى كافة مراحل خيار البلوغ.

جواب هذه الفقرة يكون من وجهين :-

أحدهما أن القائل والباحث لم يطلع على الفقرات(A)التي ذكرناها قبل أضوائه على قرار محكمة التمييز.

الثاني المدعي القاصر الذي اسلم تبعاً لإسلام أمه كان خلال مدة إسلامه الى طلب الحكم برجوعه الى دينه المسيحي قد ترعرع في كنف والده المسيحي وحضانته، فمن أين اكتسب الإسلام المرادف للدين حتى يُعتبر رجوعه عن هذا الدين ردة يستوجب قتله .

٧- أن القانون المذكور قد نص صراحة في فقرة (١) من المادة السابعة على أن الإسلام
 دين الدولة الرسمي ويعد مصدرا للتشريع ولايجوز سن قانون خلال المرحلة الانتقالية
 يتعارض مع ثوابت الإسلام المجمع عليها .

^{· -} وجدير بالذكر أن الاسلام أعم مطلقا من الدين كما ذكرنا سابقا، لكن قد يراد به الدين، كما في قرله تعالى (إنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّه الإسلام).

هذا القرار اصبح سابقة خطيرة في القضاء ويتعارض مع ثوابت الإسلام المجمع عليها بأنه لايجوز الردة من الدين الإسلامي إلى ديانة أخرى .

كما إن الفقرة من المادة السابعة من الشطر الثاني منها تنص على أنه ويحتم هذا القانون الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي.

إلا إن القرار التمييزي جاء صراحة متناقضا مع هذه المادة ولم يراع الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي الذي لا يقبل الردة من الدين الإسلامي إلى دين آخر بأي شكل من الاشكال.

وجواب هذه الفقرة هو أنها تكرار للفقرة الأولى وجوابها هو نفس الجواب عنها.

٣- أما بصدد الآية القرآنية: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ ﴾ خن مع حكم الاية الكريمة قلبا وقالباً بأنه لا يجوز اكراه غير المسلم بالقوة والضغط بتغيير دينه. واعتناق الدين الإسلامي اما المذكور في هذا القرار كان قد اصبح مسلماً تبعاً لإسلام احد ابويه وهي الام . ولم يصدر اي اكراه بتغيير دينه وهذه الاية لا تطبق على موضوع هذه الدعوى.

والجواب عن هذه الفقرة الثالثة هو مايلى:

- ١- لفظ (اكراه) في الاية اذا رقع في حيز النفي او النهي يفيد العموم فيشمل تحريم
 الاكراه في جميع الحالات سواء كان قبل اعتناق الإسلام او بعده.
- ٢- أين الدين (الإيمان) لقاصر ترعرع في كنف ابيه المسيحي، مع ان الدين هو الأعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع المرادف لليقين لهذات الله وصفاته وسائر المغيبات، هل تحقق هذا الدين للقاصر خلال الفترة المذكورة حتى يعد مرتداً؟
- ٣- كان أمل شعبنا من تطبيق قانون إدارة الدولية هو تحقيق آماني الشعب الكوردي بتطبيق المادة (٥٨) من القانون المذكور، وليست الاماني من القانون المذكور وليست الاماني من القانون هو ابداع وأى محكمة التمييز بتغير الدين الإسلامي الى دين آخر بالاستناد الى هذا القانون، واعطاء وأى قضائي للمادة بأكثر عا يتحمله القانون، وهذا يعتب حملاً ثقيلاً على القاضي في كوردستان وسابقة خطيرة لم يسبق لها مثيل في الفقه واتجاه القاضى في القانون في تاريخ قانون القضاء في العراق .

اقول للاستاذ صاحب الأضواء ما هذه التهمة الكاذبية التي ينسبها الى قضاء كوردستان وهي تهمة بعيدة عن الواقع بعد السماء عن الأرض، التي تعتبر أعطاء

- ضوء أخضر لاعداء الإسلام بأن القضاء في كوردستان يبيح للانسان المسلم أن يبدل دينه الإسلامي بدين غير الإسلام.
- ٤- إن الرأى هو خيار البلوغ ورجوع غير المسلم الى دينه السابق بعد بلوغه سن الرشد خلال سنة واحدة، وهذا الرأى هو استثناء من القاعدة العامة التي لا يجوز فيها رجوع المسلم إلى دين آخر، وهذا الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه شرعاً وقانوناً اى الشاذ لايقاس عليه.
- الجواب أن هذه الفقرة ايضاً تهمة باطلة وفق الشريعة الإسلامية تنسب الى عكمة كوردستان العراق دون سند شرعى .
- ٥- يعزز ويؤيد راينا قرار محكمة تمييز العراق المرقم ٣١٨ حينة عامية ٩٩ المؤرخ
 ٢٠٠٠/٢/١٤ الذي يناقض رأى محكمة التمييز إقليم كوردستان.

وهذه الفقرة السادسة الاخيرة من الاضواء تُرد بأنها مبنية على قرار عكمة تمييز العراق المرقم ٣١٨ معيني خطأ العراق المرقم ٣١٨ معيني خطأ وباطل ايضاً.

. .

٢٣٨ مجموعة الأبحاث القرآنية

.17.

الاستنتاج

يستنتج من البنود الخمسة عشر المذكورة نتائج أهمها ما يلي:

١- وجوب القول والحكم بكسب الاولاد القاصرين الإسلام تبعاً لإسلام أحد ابويه، ولهذه
 التبعية مصادر وجكم شرعية:

أ- المصادر:

أولا: القرآن الكريم : قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانِ ٱلْحَقْنَا بِهِـمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا ٱلْتَنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِيْ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ \

ثانيا: السنة النبوية: قال الرسول ﷺ: (كل مولود يولد على فطرته وابواه يهودانه أو ينصرانه أو يجسانه) .

ثالثا: إجماع فقهاء الشريعة الإسلامية.

رابعا: آراء وأقوال فقهاء جميع المذاهب المدونة .

ب- حِكم حُكم التبعية في إسلام القاصرين:-

أولا: الدين الإسلامي دين الفطرة والعلم والعمل والعقل السليم . والقول بالتبعية أخذ بهذه الفطرة الاصلية التي فطر الله الناس عليها، قال تعالى: : ﴿ فِطْ رَهَ اللَّهِ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِحَلْقِ اللَّهِ ﴾.

النَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِحَلْقِ اللَّهِ ﴾.

ثانيا: تهيئة الولد القاصر لاختيار الدين الذي تبعد قبل بلوغه بكسب الإيمان الذي هو الاعتقاد الجازم الثابت بالله ومايتفرع عنه من سائر المغيبات بعد بلوغد، واكتساب أهليته لهذا الإيمان الذاتي والتخلص من التبعية، لان الإيمان التقليدي والتبعي مرفوض في الإسلام، فلا يجوز التقليد الا في فروع الدين لا في إصوله.

[–] سورة الطور /٢١

⁻ سبق تخریجه .

^{ً -} سورة الروم /٣٠

القــرآن وقاعـــدة (الولد يتبع خير الابوين ديناً)

٢- الطرف المسلم من الابوين مسؤول عن القيام بالآتي:

أولا: تعليمه شعائر الإسلام وتوجيهه نحو القيم والاخلاق الفاضلة المنصوص عليها في القرآن الكريم وفي السنة النبوية .

ثانيا: تنميته على التفكير في خلق السموات والارض وما فيهما من الاشار التي يُستدل بها على وجود خالق خلق هذا الكون، ويُدرب على التدبر في نظام مستقن وسنن ثابتة غير قابلة للتغير والتبديل في كل زمان ومكان. كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَنْ تَجِدَ لسُنَة اللّه تَبْديلاً ﴾.

ثالثا: أن يُبعد الولد المسلم من الإختلاط بالطرف الآخر غير المسلم، حتى لا يتربى على تعاليم دينه الأصلي.

٣- اذا مات الولد القاصر المسلم تبعاً لحير ابويه قبل بلوغه أو بعده وقبل الرجوع الى دينــه
 الأصلي، يُدفن في مقبرة المسلمين طبقاً لتعاليم الإسلام .

٤- اذا رجع الى دينه الأصلي بعد بلوغه يُعتبر غير مسلم ولكن لا يعد مرتدا، لانه لا يكتسب الدين بمجرد بلوغه، لان الدين كما ذكرنا هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، وهو لا يُكتسب بمجرد بلوغه. قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُو كَافِرٌ ﴾ الاية ولم يقل من يرتدد عن إسلامه، فاذا لم يكتسب الإيمان والدين بعد البلوغ وقبل ارتداده، فلا يكون مرتداً لان الارتداد يكون بعد الدين والإيمان، كما ان الطلاق لا يكون الا بعد الزواج .

٥- يجب تبديل (ديناً) بتعبير (إسلاماً) في القاعدة الشرعية التي تنص على أن (الاولاد القاصرون القاصرين يتبعون خير الابوين ديناً)، فتكون القاعدة هكذا: (الاولاد القاصرون يتبعون خير الابوين إسلاما)، لما يلى:

الدين: كما ذكرنا سابقاً مرادف الإيمان. والإيمان يتكون من عنصرين معنوي ومادي.

أ/ العنصرالمعنوي : هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع المذي يرادف اليقين.

ب/ العنصر المادي : هو العمل الصالح

⁻ سورة الفتح /٢٦

القرآن فرق بين الإسلام والدين في قوله تعالى: ﴿ قَالَتْ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلُ الإيمان فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللّهَ وَرَسُولَهُ لاَ يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْنًا إِنَّ اللّه عَفُورٌ رَحِيمٌ، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْقَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَوْلَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ ﴾ وبناءً على يَرْقابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ أَوْلَئِكَ هُمْ الصَّادِقُونَ ﴾ وبناءً على هذه الاية الكريمة تكون النسبة المنطقية بين الدين (الإيمان) وبين الإسلام عموم وخصوص مطلق، فكل مؤمن مسلم دون العكس الكلي. ويترتب على هذه النسبة المنطقية أن الإسلام يتحقق بدون الإيمان كما ذكرنا سابقا في حالتين:

أحداهما حالة النفاق والتستر والتظاهر بشعائر الإسلام حفاظماً على مصالحه المادية (المالية والجسدية) كما هو ديدن المنافقين.

والثانية حالة عدم صلاحية الانسان لكسب الإيان لصغره أو جنونيه، لان الإيان او الدين لا يمكن تحقيقه إلا بعد النضج العقلي والتكامل الفكري حيث يكتسب قوة ادراكية على الاستدلال بالاثار على مؤثرها الذي يسمى فلسفياً ومنطقياً بالبرهان اللمي، فالقاصر المكتسب للإيان تبعاً ليس أهلاً لاكتساب الإيان حتى بعد البلوغ بسنوات، ما لم يكن موجهاً إلى الاستدلالات العقلية والتتبعات الفكرية، ومن الخطأ الفاحش إعتبار القاصر المسلم تبعاً لإسلام احد ابوييه مرتدا إذا أبى بعد البلوغ الاستمرار على هذا الإسلام المكتسب، لأن الارتداد هو الخروج عنه عن الإيان بالقول أو الفعل، فإذا لم يكن هنالك إيان فكيف يكون الخروج عنه موجوداً، كما لا يصح لرجل أن يُطلق إمراة قبل أن يتزوجها، وعلى تقدير اعتباره مرتدا فمن الخطأ ايضا القول باكراهه على التمسك بالإسلام الذي اكتسبه تبعاً لإسلام أحد ابويه .

٧- القرآن نهى عن الاكراه على الدين وأمر بعدم الإقدام عليه في آيات كثيرة كما سبق ذكرها، ومنها آية: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ﴾، فلفظ (اكراه) نكرة واقع في حيز النفي وهو يغيد العموم، لأن القاعدة الاصولية المتفق عليها بين العلماء والعقلاء هي أن النكرة تغيد العموم إذا وقعت في حيز النفي، كما في الاية المذكورة، أو في حيز النهي، كما في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَدْمٌ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلاَ تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلاَ تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ

⁻ سورة الحوات /١٤ - ١٥

وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ بِئْسَ الاِسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الإيمان وَمَنْ لَمْ يَتُبَبْ فَأُولُئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ . فلفظا (قوم) و(نساء) نكرتان واقعان في حيز النهي يفيدان العمسوم، أو في حيز الشوط كما في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا فِي حيز الشرط كما في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ . ولفظ (فاسسق) نكرة في حيز الشرط يفيد العموم.

وتعبير لا اكراه في الاية السابقة خبر لفظاً ونهي في المعنى، وفي الحالتين اكراه نكرة سواء كان في حيز النغي أو حيز النهي يفيد العموم ، ويجب العمل بعموم العام بوجه خاص في القرآن، ما لم يثبت تخصيصه ولم يثبت هذا التخصيص .

وبناءً على ذلك يكون معنى الاية: ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي السِّينِ ﴾ سواء كان قبل اعتناقه الإسلام أو بعده ثم التراجع منه لاي سبب كان .

ومن الخطأ الفاحش التفريق بين الحالتين بعد ثبوت العموم المذكور في الاية، والقول بسأن عدم الاكراه يكون بالنسبة لمن لم يعتنق الإسلام اصلاً، أما إذا اعتنق الإسلام ثم تراجع عنه فيكره على عدم التراجع، ووجه الخطأ ان حكمة عدم التراجع واحدة في الحالتين:

إحداهما إذا كان الاكراه مسيطرا على جسم الانسان فلا يستطيع أن يسيطر على قلبه وباطنه واعتقاده .

والثانية الاكراه يُكون إنساناً فاسقاً ظاهره الإسلام وباطنه الكفر، لان الانسان يستطيع أن يتخذ التدابير الاحترازية ضد العدو والكافر ظاهراً. بخيلاف العدو الباطني وهو المنافق، وعلى الذين يتكلمون بإسم الدين ويدافعون عند، أن يفهموا هذا الدين بروحه وجوهره وحكمته وفلسفته قبل الافتاء بمجرد تعبيره اللغوي وظاهر الفاظه، ومن المصائب التي أصيب بها العالم الإسلامي اليوم هي الدفاع عن الإسلام بما يُشوه هذا الإسلام العظيم وحقيقته.

٨- القول بقتل المرتد مرفوض في الشريعة الإسلامية لاسباب كثيرة منها:-

أولا: عدم ورود القتل في القرآن، وإنما الوارد فيه هو إحباط الاعمال الصالحات فقط، فقال بنص لا يقبل التردد والاشكال وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن ْ يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن ْ وَينِهِ فَيَمُت ْ وَهُو كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَت أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالاَخِرَةِ ﴾.

⁻سورة الحجرات /١١

⁻ سورة الحجرات /٦

ثانيا: الاستدلال بقول الرسول義: ((من بدل دينه فاقتلوه)) استدلال باطل من الاوجه الاتبة:

أ/ قال الرسول هذا القول بالنسبة لبعض المرتدين الذين قاموا بالخيانة العظمى ضد المسلمين، وهي نقل اسرار المسلمين الى الاعداء المشركين في وقت حرج، فأمر بقتلهم لا للارتداد ولكن لخيانتهم العظمى، كما هو ثابت في المراجع المعتمدة.

ب/ معنى الحديث هو من بدل دينه ووقف ضد الإسلام بالقول أو العمل او القلم فاقتلوه، لا لارتداده وانما لافساده .

ثالثا: لا يجوز قتل إنسان إلا في حالتين:

أحداهما أن يكون قاتلا عمداً عدوانا لانسان بريء.

والثانية ان يكون من المفسدين في الارض بالقول أو العمل أو بالقلم، كما قال تعالى: ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾.

رابعا: على تقدير العموم في الحديث المذكور، فانه لا يجوز العمل بحديث الآصاد إذا تعارض مع نص القرآن، فهذا الحديث عند من فهمه من لم يكن متمتعاً بالدقة ومعرفة اسرار الشريعة، يقدَّم العمل به على القرآن، وهذا غير جائز باتفاق العلماء، وبالقاعدة الاصولية المتفق عليها والتي تقضي بأنه (إذا تعارض الحديث مع القرآن ولم يمكن الجمع بينهما، يعمل بالقرآن لا بالحديث، لأن القرآن وحي الهي ومن صنع الله عزوجل، والحديث من صنع البشر وليس وحياً). وقولمه تعالى :

(وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى) لا يشمل الحديث النبوي كما يزعم السطحيون .

خامساً: والاستدلال بقول الرسول الله : ((لا يحل دم إمسرى مسلم إلا بأحدى شلاث النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة)) لا يعدل على اكراه القاصر بالقتل إذا أبى الاستمرار على إسلامه المكتسب عن إسلام احد ابويه. لا يجوز الاستدلال به لما ذكرناه في حديث ((من بدل دينه فأقتلوه))، شم لا يجوز قتل الانسان إلا في حالتين كما ذكرنا: حالمة القصاص وحالمة الفساد في

⁻سورة النجم /٣-٤

الارض، والثيب الزاني لا يجوز قتله بالرجم كما حو الشائع عند كثير من المسلمين، لأن الرجم الذي قضى به الرسول وطبقه على عدد قليل من الناس قد نُسخ بآية: ﴿الزَّانِيةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلاَ تَأْخُدْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّه إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَسْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَدَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ . وذلك لان قضاءه كان بالتوراة قبل نزول آية عقوية الزنى وقد نسخ هذا العمل بالاية المذكورة والتارك لدينه لايشمل القاصر المسلم تبعاً لإسلام احد ابويه، لانه لم يدخل في جماعة المؤمنين حتى يعد من الخارجين عنه والخروج يكون بعد الدخول.

٩- يبقى القاصر مسلما تبعا بعد البلوغ حتى يكتسب الإيمان (الدين) الذاتي المستقل المستمد من الاستدلال بالأثر على المؤثر(البرهاني اللمي) فيعتقد بذات الله وما يتفرع عنه من سائر المغيبات اعتقادا جازما ثابتا مطابقا للواقع.

١٠ اذا اختار القاصر المسلم تبعا دينه الاصلي بعد البلوغ وقبل الإيمان، لا يُعد مرتدا، لان الارتداد يكون بعد الإيمان (الدين) لا بعد الإسلام، حيث قال القرآن: ﴿ومن يرتدد عن دينه ﴾ ولم يقل عن إسلامه التبعي التقليدي، فالمرتد هو الخارج عن دينه، فكما ان الطلاق لا يكون الا بعد الزواج الصحيح، كذلك لا يكون الا بعد الإيمان (الدين).

١١- من الخطأ اكراه القاصر المسلم تبعا بعد بلوغه على بقائه على إسلامه المكتسب تبعاً لسببين :

احدهما: القرآن نهى عن الاكراه على الدين نهيا قطعيا مطلقا.

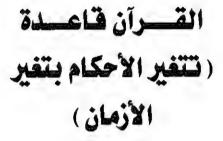
والثاني: الاكراه اذا سيطر على جسد المسلم تبعا فلا يستطيع ان يسيطر على قلبه فيتكون منه انسان منافق وهو اخطر من غير المسلم ظاهرا وباطنا.

ربِّ زدني علماً والحقني بالصالحين

⁻سورة اانور /٢

^{&#}x27; - ينظر نيل الاوطار للشوكاني / ١٣٤/١









القـــرآن قاعــدة (تتغير الأحكام بتغير الأزمان)

﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَتَأْوَلِي ٱلْأَبْصَدِ ﴾

القرآن الكريم/ سورة الحشر/٢

حين اختار الرسول ﷺ الصحابي الجليل معاذ بن جبل الله ليكون واليا في صنعاء/ اليمن، اختبره:

فقال له: كيف تقضى إذا عرض لك أمر؟

قال: أقضى بكتاب الله.

قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟

قال: أقضي بسنة رسول الله.

قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله

قال: اجتهد ولا آلو.

فضرب رسول الله ﷺ صدره، فقال: الحمد لله الذي وفّق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله.

وهذا التحبيذ من الرسول الله كان على الترتيب والتسلسل الطبيعي لمن يريد استخراج حكم شرعي من مصدره. فيبدأ أولا بكتاب الله، فإن لم يجد الحكم فيه، يلجأ إلى سنة رسول الله، فإن لم يجده فيها يلجأ إلى الإجتهاد بالرأي، فقال الصحابي الجليل: (اجتهد ولا آلو)، أي ولا أقصر في اجتهادي لإكتشاف حكم الله من مصادره الحقيقية.



القـــرآن قاعــدة (تتغير الأحكام بتغير الأزمان)

الفصل الأول تبدل الاحكام الشرعية على أساس العزيمة والرخصة

طبيعة المرضوع تتطلب توزيع دراسة عنسوان هذا الفصل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالحكم والعزيمة والرخصة المبحث الثاني: الرخصة.. مصادرها.. أنواعها.. أسبابها

المبحث الثالث: العزيمة والرخصة في الواجبات

المبحث الرابع: العزيمة والرخصة في المحرمات

المبحث الأول التعريف بالحكم والعزيمة والرخصة

وقد ورد لفظ الحكم ومشتقاته في (٢١٠) آية قرآنية كما ورد بمعان متعددة حسب طبيعة الموضوع، والمعنى المعني بدراستنا في هذا البحث هو الحكم الشرعي أي مدلول خطاب الله المتعلق بتصرفات الإنسان أو الوقائع على وجه الإقتضاء أو التخيير أو الوضع.

تحليل مفردات هذا التعريف

عرّف علماء الأصول الحكم بأنه خطاب الله، وهذا خطأ لأن الحكم الشرعي هـو مـدلول خطاب الله وهو ما تدل عليه نصوص القرآن وليس الخطاب نفسه.

والمراد بالمتعلق المنظم لتلك التصرفات والوقائع.

والمراد بالتصرف كل ما يصدر عن إنسان (من قول أو فعل) بالغ عاقل الاتسار مدرك بقصد ترتب أثر يعتد به الشرع أو القانون.

وبناءً على هذا التعريف لا يتحقق التصرف ما لم تتوفر فيه العناصر الستة الآتية:

- ١- أن يكون صادرا عن الإنسان، فكل ما يصدر عن غيره من الحيوان أو الطبيعة يُسمى واقعة.
- ٢- أن يكون صادرا عن إنسان بالغ أو عميز، فكل ما يصدر عن عديم التمييز كالصغير غير المميز يسمى واقعة.
 - ٣- أن يكون صادرا عن عاقل، فكل ما يصدر عن انسان مجنون يكون واقعةً.
- ٤- أن يكون صادرا عن انسان ذي إرادة حرّة، فكل ما يصدر عن المكره أو المضطر يكون واقعةً.
- ٥- أن يكون صادرا عن انسان واع، فكل ما يصدر عن المغمى عليه أو النائم أو
 الساهي أو الخاطئ أو السكران فاقد التميز أو غو ذلك يكون واقعةً.

ان يكون بقصد ترتب أشر يعتد به الشرع أو القانون، فالمكالمات الإعتيادية والمجاملات بين الناس والعادات التي تصدر عن الإنسان بتكرار تكون واقعة، لأن كل ما يصدر عن الإنسان لا يُقصد به ترتب أثر يعتد به الشرع أو القانون.

وقد عرّف علماء القانون التصرف بأنه توجه الإرادة نحو إحداث أثر يعتد به القانون. وهذا التعريف خاطئ للأسباب الآتية:

التصرف ليس توجه الإرادة، وإنما هو ما تعلقت به الإرادة وتوجهت إليه، وعلى
سبيل المثل توجه الإرادة نحو بيع السيارة ليس تصرفا وإنما نفس البيع هو التصرف
القانوني أو الشرعي.

٢- إن التصرف ليس من صُنع الإرادة، وإنما هو أثر قدرة الإنسان، لأن كل عسل إرادي يصدر عن الإنسان يتعلق به الإدراك أولا، ثم الإرادة، ثم القدرة، فالتصرف نتيجة القدرة دون الإرادة. فالقدرة تأتى بعد الإرادة تأتى بعد الإدراك.

وهناك خطأ آخر لعلماء القانون وهو حصر التصرف في الأقسوال دون الأفعال، وحصر التصرف في الأقوال في الغة الأقوال في الغة المعدد والإرادة المنفردة، في حين أن التصرف يشمل الفعل والقول في لغة العرب وعرفه.

والمراد بالإقتضاء هو طلب الفعل أو الترك.

وطلب الفعل إما أن يكون على وجه الحتم والإلزام يسمى إيجابا وأثره الوجوب، أو على وجه الأفضلية والأولوية يسمى استحبابا (استندابا) وأثره الندب.

وطلب الترك على وجه الحتم والإلزام يكون تحريما وأثره الحرمة.

وعلى وجه الأولوية والأفضلية يكون استكراها وأثره كراهةً.

والمراد بالتخيير هو ترك الحرية للإنسان لأن يختار فعل شيء أو تركه دون ترجيح لأحدهما على الآخر، بحيث لا يثاب ولا يعاقب لا على الفعل ولا على الترك، ويسمى بالنسبة للشارع استباحة وبالنسبة للإنسان إباحة.

فكل من الإيجاب والإستنداب (أو الإستحباب) والتحريم والإستكراه والإستباحة حكم شرعي أصولي وصفة الشارع، وكل من الوجوب والندب والحرمة والكراهة والإباحة حكم شرعي فقهي وصفة تصرفات الإنسان. فما ثبت له الوجوب يسمى واجبا وما ثبت له الندب يسمى مندوبا، وما ثبت له الحرمة يسمى عرماً، وما ثبت له الكراهة يسمى مكروهاً، وما ثبت له الإباحة يسمى مباحاً.

وقد خلط علماء أصول الفقه بين الإستنداب والندب والإستكراه والكراهة والإستباحة والإباحة، فاستعملوا للشارع والأفعال الإنسان معا الندب والكراهة والإباحة. ولذا استعملنا الإستنداب والإستكراه والإستباحة بالنسبة للشارع كمصطلح جديد استبعاداً للخلط المذكور. وجدير بالذكر أن بعض علماء أصول الفقه خلطوا بين الحكم الشرعي الفقهي وسين التصرفات التي يثبت لها هذا الحكم الشرعي الفقهي، ومنهم الإمام الغزالي رحمه الله حيث قال في كتابه (المستصفى) ص٠٨٠: ((أما التمهيد فإن أقسام الأحكام الثابتة الأفعال المكلفين خسة: الواجب والمحظور والمباح والمندوب والمكروه)). وهذا خطأ واضح من هذا العالم المتبعر الفيلسوف، الأن الواجب ليس حكما شرعياً وإنما فعل ثبت لمه الوجوب (الحكم الشرعي) كأداء الزكاة، والمحظور أي المحرم ليس حكما شرعياً وإنما هو فعل ثبت له الحكم الشرعي كجريمة المسرقة أو الغصب، والمندوب ليس حكما شرعيا فقهيا وإنما هو فعل ثبت له هذا الحكم كالتدخل كتحية المسجد، والمكروه ليس حكما شرعيا فقهيا، وإنما هو فعل ثبت له هذا الحكم كالتدخل في شؤون الغير بدون مبرر، والمباح ليس حكما شرعيا وإنما فعل ثبت له هذا الحكم الشرعي في شؤون الغير بدون مبرر، والمباح ليس حكما شرعيا وإنما فعل ثبت له هذا الحكم الشرعي

أقسام الحكم الشرعي

ينقسم الحكم الشرعي من حيث طبيعته إلى حكم شرعي تكليفي وحكم شرعي وضعي. ويُعرف الحكم الشرعي بصورة مطلقة بأنه مدلول خطاب الله المتعلق بتصرفات الإنسان والوقائع على وجه الإقتضاء أو التخيير أو الوضع.

وهذا هو الحكم الشرعي العام الشامل للحكم التكليفي والحكم الوضعي.

والحكم الشرعي التكليفي يُعرف بأنه مداول خطاب الله المتعلق بتصرفات الإنسان على وجه الإقتضاء أو التخيير، ففي هذا التعريف حذفنا الوقائع لأنها لا يتعلق بها الحكم التكليفي، كما حذفنا لفظ (الوضع) لأنه متعلق بالقسم الثاني للحكم الشرعي وهو الحكم الوضعي، وقد بيّنا أن أنواع الحكم الشرعي التكليفي خسة.

وأما الحكم الشرعي الوضعي فهو مدلول خطاب الله المتعلق بجعل الشيء (سواء كان تصرفا أو واقعة) سببا لشيء آخر، كجعل القرابة سبباً للمياث والنفقة، أو شرطا له كجعل حضور الشاهدين شرطا لصحة الزواج، أو جعل الشيء مانعا من شيء آخر، كجعل الجنون مانعا من صحة معاملات المجنون ومانعا من مسؤوليته عن تصرفاته الجنائية.

وخلاصة الكلام أن الحكم الشرعي الوضعي هو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا.

وأضاف إلى هذه الأنواع الثلاثة بعض علماء أصول الفقه أنواعا أخرى، وهي جعل الشيء صحيحا أو باطلا (أو فاسدا) أو عزيمة أو رخصة.

ويتبين لنا عا ذكرنا أن كلا من الحكم الشرعي التكليفي والحكم الشرعي الوضعي قسمان من الحكم الشرعي المطلق وهو مقسم لهما، وفي ميزان المنطق القسيم مباين لقسيمه، والمقسم أعم مطلقاً من مقسمه.

وبناءً على ذلك فإن المرحوم العلاّمة ابن السبكي قد وقع في خطأ واضح حيث عرف الحكم الشرعي التكليفي ثم قسّمه إلى حكم شرعي تكليفي وحكم شرعي وضعي، وهذا من باب تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره وهذا خطأ واضح في ميزان المنطق والفلسفة، حيث قال في كتابه جمع الجوامع (١/٤٦): ((الحكم خطاب الله المتعلىق بفعل المكلف من حيث أنه مكلف))، وبعد أن عرض أقسام الحكم التكليفي قال: ((وإن ورد سببا وشرطا ومانعا وصحيحا وفاسدا فوضع)) أي حكم شرعي وضعي. ومن الواضح أن الضعير المستتر في فعل (ورد) يرجع إلى الحكم الشرعي التكليفي دون الحكم الشرعي المطلق، لأنه لم يُعرف الحكم الشرعي المطلق. بل قسم الحكم الشرعي التكليفي دون الحكم الشرعي المطلق، الأنه لم يُعرف الحكم الشرعي المؤمن أن يكون التعريف والتقسيم للحكم الشرعي المؤمن أن يكون التعريف والتقسيم كالآتي:

أ- الحكم الشرعي المطلق هو مدلول خطاب الله المتعلق بتصرفات الإنسان والوقائع على وجه الإقتضاء أو التخيير أو الوضع.

ب- الحكم الشرعي التكليفي هو مدلول خطاب الله المتعلق بتصرفات المكلف على وجمه الاقتضاء أو التخيير.

ج- الحكم الشرعي الوضعي هو مدلول خطاب الله المتعلق بتصرفات الإنسان أو الوقائع على وجه الوضيع أي جعهل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا أو صحيحا أو باطلا (فاسدا) أو عزيمة أو رخصة.

وهذا هو من أخطاء ابن السبكي التي صوّبها من أعماه التعصب التقليدي أو أضله تحريك الغير له . ومن أخطاء ابن السبكي أيضا قوله بأن القرآن يُنسخ بالقياس. (١)

ويتبين لنا ما ذكرنا أن الأحكام الشرعية تكون إما لتصرفات الإنسان أو للوقائع، فإذا كانت لتصرفات الإنسان المكلف تكون إما عزعة أو رخصة.

ا- العزيمة:

هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي على الإطلاق والعموم في ظروف اعتيادية وحالات طبيعية، فالعزائم حق الله على العباد تؤدى بكاملها، بينما الرخص حق العباد من لطف الله.

ب- الرخصة:

في اللغة هي اليسر والسهولة والإذن في الأمر بعد النهي عنه. ^(٢)

وفي الإصطلاح تبدل الحكم الشرعي من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيسام سبب الحكم الأصلي. وعلى سبيل المثل الصيام للمسافر والمريض صعوبة يتبدل إلى سهولة وهو الإفطار لعذر وهو السفر أو المرض مع قيام سبب الحكم الأصلي وهو شهر رمضان المبارك الذي هو سبب لحلول وجوب الصيام.

وعرفها البعض (") بأنها تغير الحكم من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الأصلى، وهو خطأ لسببين:

أحدهما أن حكم الله قديم لأنه من صفات الله، وما ثبت قدمه امتنع عدمه وتغيه.

والثاني أن الله تعالى جمع بين العزيمة والرخصة فبين حكم كل واحد منهما في القرآن الكريم، ففي الظروف الإعتيادية الحكم يكون عزيمة وفي الحالات الإستثنائية يكون رخصة فيبدل في هذه الحالات حكم العزيمة بحكم الرخصة، فلا يجوز استعمال تعبير (التغير) وإنما يجب أستعمال (التبدل) بدلا من التغير، فيقال الرخصة (الحكم الشرعي إن تبدل من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي)، فالرخصة كأكل الميتة وفطر المسافر والا فعزيمة.

١ لمزيد من التفصيل يُنظر مؤلفنا (أخطاء أصولية لإبن السبكي).

٢ لسان العرب ، مادة (رخص)

٣ كإبن السبكي في كتابه جمع الجوامع ١١٩/١

ومن البدهي أن قاعدة (تتغير الأحكام بتغير الأزمان) تُطبق بتعبيرها الحالي في الأحكام القانونية والأحكام الفقهية، لأن هذه الأحكام من اجتهادات عقول الإنسان، وهذه الإجتهادات قد تكون صائبة وقد تكون خاطئة، كما قد تكون كاملة أو ناقصة أو صالحة لظرف دون ظرف آخر، أو لزمان غير زمان آخر، وهذه القاعدة قد طبقت وما زالت تُطبق في القوانين الوضعية، فهي تتغير بتغير المصالح والأعراف في جميع بسلاد العالم بخلاف الأحكام الفقهية، فهي ماتزال هي هي، فلم يطرأ عليها أي تغيير أو تعديل إلا نادوا، ومرد ذليك إلى سببين:

أحدهما التعصب المذهبسي الأعمى.

والثاني عدم وجود من تتوافر فيه شروط الاجتهاد، وهي ثلاثة:

أحدها أن يكون من يُقدم على الإجتهاد عالما بقاصد الشريعة.

والثاني أن يكون عالما بمستلزمات الحياة.

ثالثا: أن يكون ملمًا بالصلة بين مقاصد الشريعة ومستلزمات الحياة.

وأما الشروط التقليدية للإجتهاد فهي شروط لا تتلائم مع روح الشريعة الإسلامية التي هي الآتية:

- ١- أن يكون حُرا، وقد ألغى القرآن العبد والجارية منذ بداية الوحي في عهد الرسالة،
 فأصبح الناس كلهم أحراراً، وهذا الشرط من باب العبث وذلك لبطلانه.
- ٢- أن يكون ذكرا، وهذا خالف لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ
 بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ﴾ وعقلية الإنسان هي هي، لا تختلف بالذكورة والأنوثة، والإجتهاد من عمل العقل.
- ٣- أن يكون مسلما. هذا الشرط غير وارد بالنسبة لغير القضايا الدينية، لأن التطور المتكنولوجي والطبي وسائر المستجدات في العصر الحديث كلها من اجتهاد وانتاج عقول غير المسلمين، والإنسان كما يحتاج إلى مستلزمات الدين يحتاج إلى مستلزمات الحياة أيضاً، وبناءً على ذلك هذا الشرط بالنسبة لغير القضايا الدينية لغر لا يجوز الإعتماد عليه.
- ٤- أن يكون عادلا، والعدالة مهمة للمجتهد ولكل من يتولى شؤون الناس العاممة، ولكن المهم الوصول إلى الحقيقة واكتشاف حكم الله، سواء كان المجتهد المكتشف لحكم الله عادلا أو غير عادل.

فهذه الشروط التقليدية وأمثالها، انتهى دورها ولا تصلح لهذا العصر.

وتغير الأحكام بتغير الأزمان مبني على أساسين:

الأساس الأول هو العزيمة والرخصة في أحكام الله.

والأساس الثاني هو تغير المصالح والأعراف.

هذه القاعدة انتشرت بهذا التعبير بين العلماء والفقهاء وفي المراجع القانونية والفقهية وهي خاطئة، لأن حكم الله قديم وما ثبت قدمه امتنع عدمه أو تغيره، والصواب أن تكون القاعدة هكذا:

((تتبدل الأحكام بتغير الأزمان))

والقاعدة بالتعبير المذكور الشائع صحيحة إذا أريد بها الأحكام الفقهية والقانونية، لأنها اجتهادات وآراء وشروح لنصوص القرآن، فهي قد تكون صائبة إذا وافقت حكم الله، وإلا فتكون خاطئة، فهي تتغير بتغير الأزمان والأمكنة والأشخاص، ولكن أحكام الله المنصوص عليها في القرآن الكريم نصوصها لا تتغير بتغير الأزمان، ولكن التغير يكون لمعاني بعضها أي الأحكام المدلول عليها دلالة ظنية قد تتغير بتغير الأزمان.

وخلاصة الكلام أن أحكام الله تتبدل والإحكام الإجتهادية تتغير بتغير ما في الأزمان من المصالح والأعراف.

المبحث الثاني الرخصة مصادرها.. انواعها.. اسبابها

مصادر الرخصة:

وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة وهي تدل دلالة قطعية على مشروعية الرخصة، ومن تلك الآيات:

١- قوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾ (١١).

ومن الواضح أن اليسر يكون في حالة الرخصة كما أن العسر يكون في العزيمة.

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجِ ﴾ (٢).

فالعزيمة التي يكون فيها الحرج تُبدل بالرخصة لدفع أر رفع الحرج.

٣- قوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ (٣٠).

انواع الرخصة:

تنقسم الرخصة من حيث حكمها التكليفي إلى خمسة أنواع:

 الرخصة الواجب فعلها كأكل الميتة وسائر المحرمات للمضطر اضطرارا يُعرَّض حياته للخطر إذا لم يتناول المحرم، وكالفطر لمن خاف الهلاك بغلبة الجوع والعطش سواء كان مقيما أو مسافرا، وسواء كان صحيحا أو مريضا، وكإساغة الغصة بالحمر، فمن

١ سورة الحج/٧٨

٢ سورة البقرة/١٨٥

٢ سورة البقرة/٢٨٦

عصت لقمة من الأكل في حلقه ولم يكن الماء موجودا، فيجب عليه تعاطي الخمر المتيسر لإساغتها.

- ٢- الرخصة التي يندب فعلها كقصر الصلاة في السفر والفطر لمن يشق عليه الصوم في
 سفر أو مرض، وكالنظر إلى المخطوبة بقصد زواجها.
- ٣- الرخصة التي يُباح فعلها كعقد السلم وهو بيع المحصولات الزراعية غير الموجودة
 وقت انشاء العقد بثمن حال، إذا كانت عكن الحصول في المستقبل وعُينت تعيينا
 نافيا للجهالة والغرر.
- ٤- الرخصة التي يُكره فعلها كقصر الصلاة في أقل من المدة المحددة لجواز القصر في
 حالة السفر.
- ٥- الرخصة التي يكون تركها أولى، كالفطر لمن لا يتضرر بالصيام في السفر أو في حالة المرض.

أسباب الرخصة:

للرخصة أسباب كثيرة لم تُحدد في الشريعة الإسلامية، لذا نذكر نماذج من هذه الأسباب التي تسمى في الإصطلاح الفقهي أعذارا، وهي:

- اولا/ السفر: وهو خروج الشخص بقصد الإنتقال من موضع اقامت إلى موضع آخر راجلا أو على وسيلة من وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية. وتُدرت المسافة في حدها الأقل بـ(٩٦كم).
- قانيا/ المرض: وهو عرض يحدث في جسم الإنسان يُخِلُّ بطبيعته واعتداله ويضعفه عن القيام بما هو مطلوب منه من الواجبات. والأمراض تختلف في ذاتها، فمنها ما هو خفيف كالصداع والزكام الخفيفين، ومنها ما هو شديد وخطير ومرزمن، كما أنها تختلف بإختلاف الأشخاص، فمعيار تأثيرها على جسم الإنسان ليس موضوعيا وإنما هو شخصي قد يتحمله شخص وقد لا يتحمله شخص آخر حسب قابليت الجسمية. ورُخص المرض كثيرة، ذكر بعضها السيوطي رحمه الله (١) منها:

١- التيمم عند مشقة استعمال الماء.

١ الأشباه والنظائر للسيوطى ٨٧/١

- ٢- القعود في صلاة الفرض.
- ٣- الإضطجاع في الصلاة والإيماء (أي الصلاة بالإشارة حسب طبيعة المرض).
 - ٤- الجمع بين صلاتين والفطر في المرض.
 - ٥- ترك الصيام لمن دخل في مرحلة الشيخوخة مع دفع الفدية.
 - ٦- الإستنابة في الحج وفي رمي الجمار في حالة عدم الإستطاعة.
 - ٧- كشف العورة للطبيب المختص في حالة المرض الذي يتطلب هذا الكشف.
- ٨- افطار الحامل والمرضع، يجوز لهما الفطر إذا خافتا على أنفسهما أو على الجنين والرضيع.
- ثالثاً النسبان والسهو: من نسي شيئا أو سهى عنه بأن لم يتذكره وقت الحاجة فقام بعمل غير مشروع يُعد هذا العرض الطارئ سبباً كلففا في حقوق الله تعالى دون حقوق الناس، كما قال الرسول ﴿ (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)). (() فمن ارتكب جريمة خطأ أو نسياناً أو تحت ضغط الإكراه تُخفف عقوبتها، أما إذا أتلف مال الغير في إحدى الحالات الثلاث المذكورة فيجب عليه التعويض لعدم اشتراط القصد الجنائي في المسؤولية التقصيرية. فالإنسان ضامن في حالة اللاف مال الغير سواء تعمد أو لا.
- وفي العبادات إذا نسي شخص صلاةً أو صوماً أو زكاةً أو نذراً وجب تداركه بالقضاء. ومن شرب خمرا جاهلا فلا حدّ ولا تعزير عليه، لأن الجهل يُعتبر عنذرا في الشريعة الإسلامية ما لم يكن الجاهل مقصرا في عدم علمه.
- ومن أتلف مال الغير تحت ضغط الإكراه فيجب الضمان على المكرّه (بفتح الراء)، وفي رأي يكون الضمان على المكره والمكرّه.
- ومنَ عاشر إمرأة ظاناً أنها زَوجته أو عاشرها بناءً على زواج كان فاسدا، يترتب على الدخول الآثار الآتية:
 - أ- تجب على المدخول بها العدة.
 - ب- يجب لها مهر المثل تعويضا عن ضررها المعنوي.
- ج- تسقط عقوية الزنا على الداخل والمدخول بها بناء على قول الرسول 激 ((ادرأوا الحدود بالشبهات)).

د- تثبت المصاهرة في الوطأ بالشبهة.

هـ- إذا تكون من تلك المعاشرة جنين يكون نسبه شرعياً كالولد الشرعي في ما
 له من الحقوق وفي ما عليه من الإلتزامات.

رابعا/ الضرورة: فالضرورة من موانع المسؤولية الجنائية دون المسؤولية المدنية وليست من أسباب الإباحة، خلافاً للخطأ الشائع في قاعدة (الضرورات تبيع المحظورات)، وهذا الخطأ انتشر بين العلماء والفقهاء والقانونيين انتشارا خاطئا، فيجب تعديلها بالآتي: (الضرورات تُجيز المحظورات)، فالجواز الشرعي الإستثنائي لا يُنافي الضمان، فمن أكل أو أتلف مال الغير بدون إذنه تحت ضغط الضرورة فيجب عليه التعويض المالي بما يتلائم مع حجم الضرر، ولو كانت سببا للإباحة لما كان هناك مسؤولية لا جنائية ولا مدنية.

ويشترط لإعتبار الضرورة سببا من أسباب الرخصة توافر الشروط الآتية:

١- أن تكون الضرورة قائمة لا منتظرة.

٧- أن لا يكون لدفع الضرورة وسيلة الأخرى إلا خالفة الأوامر والنواهي.

٣- يب على المضطر مراعاة قدر الضرورة، لأن الضرورات تُقدر بقدرها.

٤- على المضطر أن يراعي عند دفع الضرورة مبدأ درء الأفسد بالفاسد.

٥- أن لا يُقدم المضطر على فعل لا يحتمل الرخصة بحال من الأحوال كجرائم الأشخاص، أي الإعتداء على النفس وما دون النفس، فالضرورة في هذه الجرائم قد تُعد ظرفا خففا، ولكن لا تُعفي الجمائي من معاقبته بعقوبة أخف عما لمو أرتُكبت الجرعة بدون الضرورة.

نكتفي بهذا القدر من أسباب الرخصة لكثرتها ولأن الغاية هي بيان نماذج عا هو سبب للرخصة في ضوء الشريعة الإسلامية.

وجدير بالذكر أن الله سبحانه وتعالى غالبا حين يذكر حكما من قبيل العزيمة يقارسه في نفس الآية أو في آية أخرى تليها بحكم الرخصة، وبناءً على ذلك يتبين لنا خطأ قاعدة (تتغير الأحكام بتغير الأزمان).

والصواب أن يقال (تتبدل الأحكام بتغير الأزمان). للآتي:

أن أحكام الله تعالى قديمة وكل ما ثبت قدمه امتنع عدمه أو تعديله أو تغيره. فالحكم التكليفي الأصلي في الظرف الإعتيادي يُقارن بالحكم الإستثنائي على وجه الرخصة. فلا

يوجد تغير في الحكم وإنما هو تبديل حكم بحكم آخر، أي تبديل حكم العزيمة بحكم الرخصة.

وأن أحكام الله قديمة قدم ذات الله سبعانه وتعالى، إلا ان ذات الله قديم بالذات غير مسبوق بالغير، لكن حكم الله قديم مسبوق بالغير وهو ذات الله، فلا يوجد فاصل زمني بين وجود ذات الله وصفاته، وإنما هناك تقديم للذات في الوجود وتأخير لصفاته، كما أثبت علماء أصول الدين هذه الحقائق في المراجع الأصولية، فمن يروم الإطلاع على مزيد فليراجع مراجع أصول الدين.

وفي ميزان المنطق والفلسفة ما ثبت قدمه امتنع عدمه أو تغيره.

المبحث الثالث العزيمة والرخصة في الواجبات

أ- الصيام:

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١).

ففي الآية الآولى إلى قوله تعالى (أيّامًا مَعْدُودَاتٍ) عزبمة يجب على الصائم الذي ليس له عذر الإفطار أن يتم الصيام منذ علمه بحلول شهر رمضان المبارك لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٢) ، وتلك الأيام المعدودات تتراوح بين تسعة وعشرين وبين ثلاثين يوما. وقوله تعالى (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) بيانٌ لفلسفة أداء الصيام وهي كسب التقوى، والتقوى هي طاقة روحية تقي الإنسان من الشر ومن الفحشاء ومن الحاق الضرر المبادي او المعنوي بالغير. إذا أدّي هذا الصيام بواقعه المطلوب وهو الإمساك عن الأكل والشرب وعن إمساك الجوارح من الأعمال غير المشروعة كإمساك الأيدي من الإيذاء بالغير وإمساك الأرجل من المشي غو عمل غير مشروع وإمساك اللسان من التطاول على أعراض الناس وإمساك المعيون من النظر إلى المعرمات وإمساك الأذن من الإستماع لكلام غير مشروع، وكذا العيون من النظر إلى المعرمات وإمساك الأذن من الإستماع لكلام غير مشروع، وكذا المساك الغرائز الباطنية كالإمساك عن الحسد والبغض والأنانية والتكبر وخو ذلك.

ثم يدخل القرآن الكريم بعد (أيَّامًا مَعْدُودَاتٍ) في باب الرخصة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فلفظ المرض ورد مطلقا لكن يجب ان يُقيد بأن يكون مرضا يُتوقع أن يُعرض المريض لزيادة المرض أو تطوره نحو الأسوأ.

۱ سورة البقرة/۱۸۳ - ۱۸٤ ۲ سورة البقرة/۱۸۵

والسفر كذلك ورد مطلقا ولكن يجب أن يُقيد بسفر لا يكون فيه المعصية أي الحاق الضرر بالغير.

وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ خاص بحن دخل في مرحلة الشيخوخة بحيث من الصعب عليه أداء فريضة الصيام، أو أصيب بحرض لا يُرجى شفاؤه، ففي هاتين الحالتين ونحوهما يجب على المفطر فدية طعام مسكين، وهذه الفدية تُقدر بوجبة طعام متوسطة التي يتناولها المفطر حسب مكنته المالية، لكن إذا زادت الفدية أكثر من المفروض فهو خير للمفطر، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ أي زيادة على الكمية المطلوبة فهو خير له، وعلى سبيل المثل إذا كانت الفدية الواجبة ثلاثة آلاف دينار، فالمفضل أن يُدفع للمسكين خمسة آلاف دينار عن فدية كل يوم. وقد زعم البعض أن هذه الآية منسوخة وهو خطأ فاحش لا يُغتفر.

ثم يقول سبحانه وتعالى في نهاية الآية: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، يعني الصيام في جميع الحالات خير من الإفطار إذا كان الصوم في استطاعة الصائم بحيث لا يُعرضه لنتائج سلبية خطيرة على صحته، لقوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١٠).

رخصة الصيام في سنة رسول الله ﷺ:

ورد في صحيح مسلم (٢١) الجزء الثاني ص٧٨٤ وما يليها، في باب (جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثر، وأن الأفضل لمن أطاقه بلا ضرر أن يصوم، ولمن يشق عليه أن يُفطر).

ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة بشأن رخصة الإفطار، ومنها (عن عبيدالله بن عبىدالله بن عبىدالله بن عبىدالله بن عتب بن عتبة عن ابن عباس أنه أخبره أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد (٣) ثم افطر، وكان صحابة رسول الله يُتبعون الأحدث فالأحدث من أمره).

ومنها عن ابن عباس أيضا أنه قال: (سافر رسول الله في رمضان فصام حتى بلغ عُسفان ثم دعا بإناء فيه شراب فشربه نهاراً لياه الناس ثم أفطر حتى دخل مكة).

١ سورة البقرة/١٩٥

٢ للإمام ابي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٠٦-٢٦١هـ.

۳ اسم مکان

وعن جابر بن عبدالله ﴿ أن رسول الله ﴿ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كُراع الغميم فصام الناس، ثم دعا بقدح من ما فرفعه حتى نظر الناس إليه شم شرب، فقيل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صاموا، فقال أولئك العصاة، أولئك العصاة) (١١).

ب- الصلاة:

قال تعالى في رخصة الصلاة: ﴿ وَإِذَا صَرَبْتُمْ ('') فِي الأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلاَةِ ('') إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ ('' الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُواً مُبِينًا، وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمْ الصَّلاَةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَىكَ وَلْيَأْخُدُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ('' وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ('' وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِدْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَعْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَى أَوْ كُنتُمْ مَرْضَى أَنْ تَصَعَمُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ أَنْ تَصَعَمُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ أَنْ تَصَعَمُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ أَنْ تَصَعَمُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ أَنْ تَصَعَمُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَلَا اللّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَدَابًا مُهِينًا ﴾ ('').

أي إذا سافرتم في الأرض فليس عليكم جناح في أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا، وفي كيفية أداء صلاة الخوف يجب أن تقوم طائفة من المصلين مع الإمام

١ وهذا محمول على من تضرر بالصوم.

٢ أي سافرتم في الأرض.

٣ أي تردوها من أربع إلى اثنين.

٤ أي ينالكم عكروه.

٥ إن كانت الصلاة ظهرا أو عصرا أو عشاءً وكان في الحضر، صلّى بكل طائفة ركعتين، وإن كانت صلاة مغرب صلى لإحدى الطائفتين ركعة وبالأخرى ركعتين، والأفضل أو يصلي بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة.. (المهذب لأبي اسحاق الشيرازي (ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآباذي الشيرازي) مطبعة البابي، مصر ١٠٥/١ وما يليها، الجموع للنووي (الإمام زكريا عي الدين بن شرف) ٢٧٩/٤ ومايليها).
٣ سورة النساء/ ١٠١٠-٢٠١.

وتتأخر الطائفة الأخرى، ولتأخذ الطائفة التي تقوم مع الإمام أسلحتهم معهم، فإذا صلوا فلتكن الطائفة الأخرى من وراء الإمام يحرسون.

وصلاة الخوف جائزة في كل قتال ليس بحرام، سواء كان واجباً أو لا، كقتال الكفار والبغاة وقطاع الطريق إذا قاتلهم الإمام، وكذا الصائل.

وجدير بالذكر أن ما ورد في القرآن الكريم كان لظروف تختلف عن ظروف هذا العصر، سواء كان ذلك بالنسبة للأسلحة المتطورة أو بالنسبة لأساليب الحروب المعاصرة، لذلك على المجتهد أن يجتهد في ضوء هذه الظروف وأن يُفتي في موضوع صلاة الخوف بما يستلائم مع التطور التكنلوجي في الأسلحة الحديثة وكيفية استعمالها.

وقال تعالى أيضا في باب الرخصة: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَمَاءَ أَحَدٌ مِسَنْكُمْ مِنْ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسَتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُويدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُويدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَيْكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١).

بالنسبة لهذه الآية الكريمة الموضوع واضح فلا يحتاج إلى الشرح والتعليسق، ولكن الذي يجب أن يُقال في هذا المقام هو تفسير (لامستم النساء)، حيث أخذ بعض الفقهاء كالإمام أبي حنيفة رحمه الله والإمام الشافعي رحمه الله، بإتجاه فيه افراط وتفريط، فغي مذهب الشافعي فُسر اللمس بمجرد التقاء البشرتين سواء اقترن هذا الإلتقاء بالإرادة التعمدية أو بالشهوة أو بغيرهما، وفي هذا تفريط أي زيادة في النقص، (٢) وأما مذهب أبي حنيفة فإنه اختسار اتجماه الإفراط أي التجاوز في حدود الزيادة المطلوبة، حيث ذهب هذا المذهب إلى أن نقض الوضوء لا يكون بمجرد اللمس، وإنما يكون بالمعاشرة الجنسية، (٣) وفي هذا إفراط أي تجاوز عن حدود

١ سورة المائدة/ ٦.

٢ جاء في المهذب، المرجع السابق ٢٣/١: (وأما لمس النساء فإنه ينقض الوضوء وهو أن يلمس الرجل بشرة المرأة أو المرأة بشرة الرجل بلا حائل بينهما، فينقض اللامس منهما لقول عز وجل (أو لامَسْتُمُ النِّسَاءَ)، وفي الملموس قولان، أحدهما ينقض وضوءه لأنه لمس بين الرجل والمرأة، والثاني لا ينقض).

٣ ورد في حاشية رد الحتار لإبن عابدين على در المختار شرح تنوير الأبصار في فقه أبي حنيفة ١٤٦/١: (من نواقض الوضوء مباشرة فاحشة بتماس الفرجين ولو بين المرأتين والرجلين مع الإنتشار للجانبين المباشر والمباشر، ولو بلا بلل، على المعتمد).

الزيادة المطلوبة، وكلا الإتجاهين مخالف لنص القرآن في قوله تعالى: ﴿وَكَـدَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّـةُ وَسَطًا ﴾ (١) أي وسطا بين الإفراط والتفريط، فشريعة الله لا إفراط فيها ولا تفريط.

مجموعة الأبحاث القرآنية

فالإتجاه الراجح الموافق للقرآن هو ما ذهب إليه بعض فقهاء المالكية من أن اللمس الناقض للوضوء هو الذي يقتن بالشعور باللذة الجنسية أثناء مباشرة بشرة الذكر للأنشى بحيث لا يوجد بينهما سبب من أسباب المحرمية. لأن في هذا الإتجاه رعاية المعنى اللغوي للمس وفلسفته وهى الشعور باللذة.

وجدير بالذكر أن حلول التيمم بالتراب عل الوضوء بالماء من باب الرخصة، وهي كسا ذكرنا تبدل الحكم من صعوبة إلى سهولة لعذر مع قيام سبب الحكم الأصلي.

ج- الحج:

في الحج وهو ركن من أركان الإسلام رُخص كثيرة لأعذار يتعرض لها الحاج اثناء أداء مناسكه، كما قال تعالى: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ ('') فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْي مَعِلَهُ ('') فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى الْهَدْي ('') وَلاَ تَعْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغُ الْهَدْيُ مَعِلَهُ ('') فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ (' فَهِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ('') فَمَنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلاَتَةٍ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ (' اللهَ وَاعْلُمُ وَاعْلُمُ وَاللّهُ وَاعْلُمُ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ('') وَاتَّقُوا اللَّهُ وَاعْلُمُ وَاعْلُمُوا أَنَّ

١ يسورة البقرة/ ١٤٣

لا أي منعتم، يُقال أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز، أو حبسه عدو عن المضي.
 ٣ جمع هدية، أي إذا منعتم من المضي إلى بيت الله وأنتم عرصون بحج أو عصرة، فعليكم إذا أردتم

التحلل ما استيسر من الهدي من بعير أو بقرة أو شاة أو نحوها، فعليكم ما استيسر.

٤ الخطاب للمحصرين، أي لا يُحلقوا بحلق الرأس حتى يعلموا أن الهدي الذي بعشوه إلى الحرم بلغ مكانه الذي يجب نعره فيه، فهو الحرم.

۵ كالجراحة، فعليه إذا حلّق فدية من صيام ثلاثة أيام أو صدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف
 صاع من بر او ما يعادله من طعام آخر أو نقد.

آي استمتاعه بالعمرة إلى وقت الحج انتفاعه بالتقرب بها إلى الله قبل انتفاعه بالتقرب بالحج.
 ٧ هو هدى المتعة.

٨ أي إذا نفرتم وفرغتم من أفعال الحج.

٩ في وقوعها بدلا عن الهدي.

د- الجهاد:

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُ حَرِّضُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقَتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَعْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَعْلِبُوا الْفًا مِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُ وِنَ، الآنَ خَفُفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلَمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَعْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَعْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُن مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَعْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُن مِنْكُمْ مَائَةٌ صَابِرَةً لَيْ اللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (١٠).

رقد زعم الكثير إن لم يكن الكل أن الآية الثانية (٦٦) قد نسخت آية (٦٥)، والمزاعم يجهل أو يتجاهل تعبير (الآنَ خَفَفَ اللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا) وهو يدل دلالة قطعية على أن هذا من باب الرخصة حيث بين الله سبحان وتعالى عذر الرخصة وهو قول ه (وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا)، والضعف جاء نتيجة كثرة عدد المسلمين، لأن العدد له دور كبير في قوة الإرادة وضعفها، فكلما كان العدد قليلا تكون الإرادة أقوى، لأن كل واحد من المشاركين في العمل يعتمد على الله ثم على نفسه، وعندما يكثر العدد تقل العزيمة وقوة الإرادة حيث أن كل واحد منهم يعتمد على الآخر في بذل جهوده لمواجهة الخطر الذي يواجهونه.

ثم إن المنسوخ لا يُعمل به أو لا يجوز العمل به بعد نسخه وإلغائد، ففي واقعة الجهاد في الحالة المذكورة أي بعد التخفيف إذا قام شخص واحد من المجاهدين بالوقوف ضد عشرة، أي عمل بالعزيمة دون الرخصة، فهل يُثاب أو يُعاقب؟ والجواب واضح لكل ذي عقل سليم. (٥)

١ أي لمن لم يكن أهله من حاضري المسجد الحرام.

لا أي لمن يخالف التعليمات الواردة في القرآن الكريم بالنسبة للرخص الواردة في الآية المذكورة.
 لا بد من التفصيل بُنظ تفسه العلامة النسف (الإماء الحاما الملامة أن المكان عمالاتهم الحماما

لمزيد من التفصيل يُنظر تفسير العلامة النسفي (الإمام الجليل العلاّمة أبو البركات عبدالله بن احمد بن عمد النسفي) ٩٦/١.

٣ سورة البقرة/١٩٦

٤ سورة الأنفال/٥٥-٦٦

لزيد من التفصيل يُراجع مؤلفنا (التبيان لرفع غموض النسخ في القرآن) الطبعة الثانية، ص٢٧٢ ومايليها.

المبحث الرابع العزيمة والرخصة في المحرمات

قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْجِنْزِيبِ وَمَا أُمِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اصْطُرَّ غَيْرَ بَاغ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١).

وقال أيضاً: ﴿ حُرِّمَتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْجِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْجِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُنْخَرِيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَيْتُمْ وَصَا ذُبِحَ عَلَى النَّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقُ الْيُومَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلاَ تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيُومَ الْمُشْتَوِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الإِسْلاَمَ دِينَا فَمَنْ اصْسَطُرٌ فِي الْيُومَ الْكُمْ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنْ اصْسَطُرٌ فِي مَحْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنْ اصْسَطُرٌ فِي مَحْمَتِي مَرْضِيتُ لَكُمْ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنْ اصْسَطُرٌ فِي مَحْمَتِي مَرْضِيتُ لَكُمْ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنْ اصْسَطُرٌ فِي مَحْمَتِي مَرْضِيتُ لَكُمْ الإِسْلاَمَ دِينًا فَمَنْ اصْسَطُرٌ فِي

وقال أيضاً: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اِضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ ﴾ (٣).

وقال ايضاً: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ قِي مَا أُوحِيَّ إِلَيَّ مَٰخَرَّمَا عَلَى ۚ طَٰعَمِ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ('') أَوْ لَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اصْطُرَّ غَيْرَ بَماغِ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ('').

وقال ايضاً: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمْ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْسِ اللَّهِ بِهِ فَمَسَنْ اصْطُرَّ غَيْرَ بَاغ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (٦).

١ سورة البقرة/١٧٣

٢ سورة المائدة /٣

٣ سورة الأنعام/١١٩

ع وهو دم يخرج من مستقره ويتعرض للهواء، الأن الدم أخصب مادة تتكون فيها الجراثيم والمكروبات.
 كما ثبت في الطب الحديث.

٥ سورة الأنعام/١٤٥

٦ سورة النحل/١١٥

رمن الواضح أن القرآن الكريم أقر عذر الضرورة سبباً من أسباب تبدل الحكم من الصعوبة إلى السهولة رخصةً للإنسان طبقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (١). فالضرورة تدفع الحرج قبل وقوعه وترفعه بعد وقوعه، وأن الضرورة إذا توافرت شروطها تكون عذرا مسببا للرخصة أي وفقا لقاعدة (الضرورات تجيز المعظورات).

وجدير بالذكر أن الضرورة بالإضافة إلى أنه عنذر رخصة لما ورد في الآيات الخمس المذكورة، عذر يكون سببا لتحول كل مُحرم في ذاته يحتاج إليه الإنسان حاجة ماسة إلى الجائز وفقاً للقاعدة الأصولية (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)، ومن هذا القبيل الإقتراض بفائدة ربوية لمن يحتاج إلى مبلغ القرض وهو لا يملك السكنى يبني بالقرض قطعة الأرض التي يملكها لأسرته، أو يحتاج إلى السفر لعلاج مريضه أو مرضه أو يريد أن يتزوج وهو لا يملك نفقات الزواج أو نحو ذلك.

ومن الغرائب أن أحد الإخوان من علماء الدين اتصل بي هاتفيا حول هذا الموضوع، فقلت له إن الله سبحانه وتعالى أجابك عن هذا السؤال في أكثر من آية قرآنية، ثم إن الإمام النووي رحمه الله قال (آخذ الفائدة آثم دون دافعه في حالة الضرورة)، فطلب مني أن أقدم له مرجع فتوى النووي، ويبدو أنه كان يشك في مصداقية ما في القرآن.



الفصل الثاني تبدل الأحكام الشرعية على أساس تغير المصالح والأعراف

ولزيادة الإيضاح تُقسم دراسة هذا العنوان إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول/ التعريف بالمصلحة.

المبحث الثاني/ التعريف بالعرف.

المبحث الثالث/ تعارض المصلحة مع النص.

المبحث الرابع/ التطبيقات للعزيمة والرخصة على أساس تغير المصالح والأعراف

المبحث الخامس/ تعارض العرف مع الشرع.

المبحث الأول التعريف بالمصلحة

المصلحة في اللغة ما يحقق خيرا للفرد أر المجتمع ومنه المصلحة الخاصة والعامة. (١)
وفي اصطلاح الأصوليين لها تعريفات متعددة أكثرها تدور حول محرر واحد وهو جلب
منفعة (أو منفعة مستجلبة) أو دفع مضرة (أو مضرة مستدرأة)، وقد وقع بعض علماء
الأصول حين تعريف المصلحة في الخلط بين الحكم وبين المصلحة التي تترتب عليه.

وعلى سبيل المثل قال الغزالي رحمه الله في (المستصفى) ص٢٥١: (أما المصلحة فهي عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة، ولسنا نعني به ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكنا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصد الشرع في الخلق، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يُفوت هذه الأصول فهنو مفسدة ودفعها مصلحة).

وكلام الغزالي هذا يدل على أن القصاص الذي يحافظ به على الإنسان نفسه هو المصلحة وأن القطع الذي يحافظ به على مال الإنسان المصلحة، وهكذا.. وهذا خلط واضح بين الحكم وبين المصلحة المترتبة على تنفيذه التى هى مقصود الشارع للخلق.

وقد وقع في نفس الخلط العلامة الطوفي (سليمان بن عبدالكريم بن سعيد الطوفي البغدادي) في (رسالة المصلحة في التشريع الإسلامي) ص٢١١ حيث قبال ((المصلحة هي السبب المؤدي إلى مقصود الشارع))، فالقصاص مصلحة في نظره لأنه سبب لحفظ الدماء وهو نفس مقصود الشارع، وعقاب الزاني مصلحة لأنه سبب لحفظ النسل، وهكذا.. في حين أن المصلحة حفظ الدماء وحفظ النسل وحفظ المال وغير ذلك عما يُسمى المصالح بالنسبة للإنسان والمقاصد بالنسبة للشارع.

١ الصحاح في اللغة والعلوم ٢٢٩/١

والتعريف الذي نختاره هو أن المصلحة شرعا عبارة عن منفعة مادية أو معنوية، دنيوية أو أخروية، وينها المكلف عن عمله بما هو واجب أو مندوب أو مباح، ودرء مفسدة مستدفعة بالإمتناع عن العمل بما هو عرم أو مكروه. (١١)

رمعيار التمييز بين المنافع والمفاسد (أو المضار) معيار موضوعي شرعي وليس شخصيا، فلا يختلف بإختلاف الأشخاص، لأن الإنسان قد يعتبر شيئاً ما منفعة في نظره في حين أنه مفسدة مضرة عند الشارع، وأن المصلحة بالمعنى الشرعي ومعيار الشارع هي ليست مصدراً للأحكام الفقهية، وإنما هي وسيلة كاشفة للأحكام الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية. فيجب على من يُدرك الأحكام الشرعية بواقعها الحقيقي أن يعدل القاعدة بالآتي:

(المصلحة وسيلة كاشفة لأحكام الله يستخدمها المجتهدون حين اجتهادهم للوقوف على تلك الأحكام الشرعية ألتي مصدرها الحقيقي هنو النوحي الإلهني ومبلغها ومبينها هنو الرسول العظيم (الله المعليم () .

أقسام المصلحة من حيث الإعتبار:

علماء أصول الفقه كما لم يكونوا موفقين في التعبير عن هذه القاعدة الأصولية، ولم يكن حظهم هو الصواب ايضا في تقسيم المصلحة، حيث قسموها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المصلحة المعتبرة وهي التي نص الشارع على اعتبارها ورعايتها، وأجمع الفقهاء على جواز بناء الأحكام عليها، وهي مصالح ضرورية أو حاجية أو تحسينية كما يأتي بيانها.

القسم الثاني: المصلحة الملغاة (أو غير المعتبرة) وهي الستي نص الشارع على عدم اعتبارها ووجوب اهمالها وأجمع الفقها، على عدم جواز بناء الأحكام عليها، لأنها تصطدم مع العدالة الإلهية أو تخدم فئة قليلة على حساب فئة كثيرة، فهي شخصية

١ وقد استنتجنا هذا التعريف من مجموع كلام الشاطبي (الموافقات) ٣٧/٢ وما بعدها، وعزالدين بن عبدالسلام (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) ٥/١، وابن الحاجب (مختصر المنتهى الأصولي وشرحه)
 ٢٤٠/٢ وما بعدها، وشرحه للقاضي عضد الملة والدين.

وهذا التعريف المختار الذي استنتجته من المراجع المذكورة وغيرها هو المراد بالرحمة في قول تصالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً للعَالَمينَ ﴾ الانبياء/١٠٧.

وليست شرعية ولا من مقاصد الشارع، بل هي من قبيل المضار والمفاسد في ميزان ومعيار الشرع. ومن تطبيقات هذا النوع الثاني مصلحة المرابي في الحصول على الفوائد الربوية، وقد نص الشارع صراحة على تحريمها، لأنها تخدم مصلحة فئة على حساب بؤس فئة أخرى وقد حرم ذلك القرآن الكريم في آيات منها قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّه وَدْرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرّبَا إِنْ كُنتُمْ مُسُومِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَظُلُمُونَ وَلا يَعَرْبِ مِنْ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُبُوسُ أَمْوالِكُمْ لاَ تَظُلُمُونَ وَلاَ تُظُلُمُونَ ﴾ (١٠). وكمصلحة المحتكر في احتكار أمواله التي يحتاج إليها المستهلكون ليبيعها بسعر أعلى من سعر السوق، وقد نص الرسول على تحريمه في قوله ((مسن احتكر فهو خاطئ))

ومصلحة الغشاش في بيع الرديء بسعر الجيد وقد حرّمه الشرع. (٢)

وكمصلحة مساواة البنت مع الإبن أو الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق أو الأخت من الأب مع الأخ من الأب في الميراث. وقد نص القرآن الكريم على عدم اعتبار هذه المصلحة. (1) وذلك ليس تنقيصا لمكانة المرأة في المجتمع وإنما هي مبنية على تحقيق العدالة في التوازن بين حقوق وإلتزامات الأفراد، والمساواة لا توجد ولكن العدالة قائمة تتطلب هذا التوازن، وفي الواقع أن الحياة مهما تطورت فإن المرأة بحكم خلقتها لا تستطيع أن تحل عمل الرجل في أداء الإلتزامات تجاه نفسها وتجاه المجتمع، ولكن هذا الإختلاف نسبته قليلة في الميراث، فإن أكثر المسائل الفرضية لا يوجد فيها فرق

١ سورة البقرة/٢٧٨-٢٧٩

۲ صحیح مسلم ۳/ ۱۲۲۷

٣ قال الرسول ﷺ ((لا يحل الأحد يبيع شيئا إلا يبين ما فيه، ولا يحل لمن يعلم ذلك إلا بينه)). أخرجه الإمام احمد في مسنده ٤٩١/٣.

٤ في قُوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلاَدِكُمْ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظَّ الأَنْشَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ فَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمُ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِقَهُ أَبُواهُ فَلَأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ وَلَدٌ فَإِنْ لَمُ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِقَهُ أَبُواهُ فَلَأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةً فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوسِي بِهَا أَوْ دَيْنِ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لاَ تَذَرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا فَوَاللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا فَ سُورة النساء /١٧

وقوَله تعالى: ﴿ ...وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً ... ﴾النساء : ١٢ وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالاً وَنِسَاءً فَلِلدُّكَرِ مِثْلُ حَظَّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ سورة النساء/١٧٦

بين الذكر والأنشى كالأب والأم في حالة وجود الأولاد يكون لكلٍ منهما السدس، وكالأخ والأخت من الأم فإن كل واحد منهما يرث سدس التركة إذا كان واحدا، وإذا كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث.

ثم إن الزوجة تشارك زوجها في تكوين التركة أيّا كان مركزها المالي وعملها، وبناءً على ذلك لا يجوز توزيع التركة إلا بعد إخراج حصة الزوجة من هذه التركة الستي ساهمت في تكوينها بما بتلائم مع حجم مساهمتها، ونتيجة لذلك يكون نصيب الزوجة من تركتها إذا لم يكن أكثر منه. النوجة من تركتها إذا لم يكن أكثر منه. وتعبير المصلحة الملغاة في هذا النوع خطأ، لأن تعبير الملغاة تعني اقرار الشيء أولا ثم الغاؤه، وهذا غير وارد في المصالح غير المعتبرة.

القسم الثالث: المصلحة المرسلة (أو المطلقة): وهي التي لم ينص الشارع لا على اعتبارها ولا على عدم اعتبارها، كالمصالح التي لم يرد الإشارة إليها في القرآن وإنما هي الستي تحدث في المستقبل، فهي تُعتبر مرسلة لأنها لم تكن موجودة حتى يستم السنص على اعتبارها أو عدم اعتبارها.

رهذا التقسيم الثلاثي من قبل علماء أصول الفقه تقسيم خاطئ، حيث لا يوجد المصالح الغائبة في علم الله بأن لم يعلم ما يحدث في المستقبل من مصلحة معتبرة أو غير معتبرة، فالتقسيم يجب أن يكون ثنائيا، لأن الله وضع معيارا شرعيا لكل ما يُعتبر منفعة لذاتها أو لغيرها، لذا هي من باب المعتبرة، سواء كانت موجودة ومنصوصاً عليها في النصوص أو غير موجودة تحدث في المستقبل. وكذلك المصلحة غير المعتبرة هي كل ما يكون ضارا لذاته أو لغيره، سواء أشار إليها القرآن بنص صريح أو لا، فكل ما هو مضر لذاته أو لغيره في الماضى والحاضر والمستقبل يُعد من المصالح غير المعتبرة.

انواع المصالح:

قسم علماء أصول الفقه المصالح المعتبرة من حيث أهميتها ودورها في حيماة الإنسمان إلى ثلاث درجات:

الدرجة الأولى في الأهمية: الضروريات. والثانية: الحاجيات. والثالثة: التحسينيات. فالثالثة متممة للثانية، والثانية متممة للأولى، والأخيرتان خادمتان للأولى.

النوع الأول/ المصالح الضرورية:

وهي التي إذا تخلفت أو اختلت كلها أو بعضها في أي عجتمع، اختل نظام حياتهم وسادت الفوضى فيهم وتغلب الفساد.

وترجع الضروريات إلى الخمسة الآتية:

١- حماية الدين:

والدين هو الإعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع بذات الله وبما بتفرع عنه من الإعتقاد بسائر المغيبات. فوجود الدين (الإيمان) يكون واجبا عقليا قبل أن يكون واجباً شرعياً، فعلى كل انسان مكلف بعد دخوله سن الرشد ان يزمن بائله تعالى عقلا عن طريق البرهان اللمي أي الإستدلال بالأثر على وجود المؤثر وبالمخلوق على وجود الخالق، فهذا الإيمان لا يتوقف على الإيمان بسيدنا عمد وبالقرآن، لأن الإيمان بهما يتوقف على الإيمان بائله، ولو توقف الإيمان بائله عليهما للزم توقف الشيء على ما يتوقف عليه، وتوقف الشيء على ما يتوقف عليه يستلزم توقف الشيء على نفسه، وتوقف الشيء على نفسه مستحيل وباطل، وما يتوقف على الباطل باطل.

والإيمان المرادف للدين قد يُستعمل معه الأعمال الصالحة في القرآن وقد يُذكر وحده، كما في قرله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرِ، إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوا بِالصَّبْرِ ﴾ (١). ففي هذه السورة جمع القرآن بين الإيمان والعمل الصالح، وقد يرد في القرآن الإيمان وحده بدون العمل الصالح، كما في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا اللَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ (١).

ونتيجةً لذلك اختلف علماء أصول الدين في ان العمل الصالح هل هو جزء من الإيمان أو لا؟ وترتب على هذا الإختلاف اختلافهم في أن الدين(الإيمان) يزيد أو ينقص، فمن قال إن العمل الصالح جزء من الإيمان، قال يزيد وينقص، لأن من كان عمله الصالح أكثر من غيره، يكون إيمانه أقوى من إيمان الغير. ومن قال إن العمل الصالح ليس عنصرا من عناصر الدين، وإنما الدين وحده هو الإعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، وهذا الإعتقاد هو اليقين، ومن البدهي أن اليقين لا يزيد ولا ينقص، وبناءً على ذلك يكون ومن البدهي أن اليقين لا يزيد ولا ينقص فالإيمان لا يزيد ولا ينقص، وبناءً على ذلك يكون

۱ سورة العصر/۱-۳ ۲ سورة المائدة/۱

الخلاف بين علماء أصول الدين خلافا لفظياً.

٧- حماية النفس وما دون النفس:

فعن حيث وجود الحياة شُرع الزواج بين الذكر والأنشى لبقاء سلالة الإنسان وتكوين النفس، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لاَيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكُّرُونَ ﴾ (١). ومن حيث المحافظة على الحياة حرّم الإعتداء على النفس وما دون النفس، فقال: ﴿وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ النَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بالْحَقِّ ﴾ (٢).

وشرع للحفاظ على الحياة حق الدفاع الشرعي، فقال تعالى: ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ (٢). وفرض فاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ (٢). وفرض فقال: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٤). وحرّم الإنتحار فقال: ﴿ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (٥). وفرض على السلطة التشريعية الزمنية استحداث العقوبات التعزيرية لكل من يُضر بحياة الغير وصحته.

٣- هاية النسب والعرض:

فمن حيث الوجود أباح المعاشرة الزوجية عن طريق الزواج الصحيح وخلى منه النسل الشرعي وأمر الأبوين ومن ينوب عنهما برعاية الطفل حتى يستغني عنهما.

ومن حيث الحفاظ والحماية حرم الإعتداء على العرض والنسب بالقول أو الفعل، فحرم القذف واللعان بالكلام وحدد للقاذف واللاعن عقوبة، فقال تعالى في القذف: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلاَ تَقْبُلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبِدًا وَأُولَئِكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) وقال تعالى في اللعان: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةً أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنْ الصَّادِقِينَ، وَالْحَامِسَةُ أَنَّ لَعُنَةً اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَيَدْرَأً عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَيَدْرَأً عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَيَدْرَأً عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَاذِبِينَ، وَيَدْرَأً عَنْهَا الْعَدَابَ أَنْ تَشْهُمَا أَنْ عَنْ

١ سورة الروم/٢١

٢ سورة الأنعام/١٥١

٣ سورة البقرة/١٩٤

٤ سورة البقرة/١٧٩

٥ سورة النساء/٢٩

٦ سورة النور/٤

الْكَادِبِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنْ الصَّادِقِينَ ﴾ (١).

٤- حماية المال:

من حيث الوجود شرع لكسب المال أسبابا مشروعة من التبرعات والمعاوضات والميراث والرحية والوصية والصيد والطيبات من الأموال المباحة، ومن حيث الحفاظ عليه حرم الإعتداء على أموال الغير بالسرقة والنهب والسلب والغصب وغير ذلك من التجاوزات غير المشروعة. وشرع العقوبات لمن تجاوز على مال الغير.

٥- حفظ المقول:

حرم سبحانه وتعالى الإعتداء عليها بما يُحدث الخلل فيها من مسكرات ومخدرات.

النوع الثاني/ المقاصد (المصالح الحاجية):

وهي المصالح التي يحتاج إليها الإنسان لرفع المشقة ودفع الحرج والضيق، فخفف على الإنسان العبادات التي فيها مشقة قد تُعرض حياة الإنسان للضرر، وكذلك أمر بالتداوي وأجاز رخصة استعمال الدم المحرم وقت الحاجة وأباح كشف العدورة عند الفحص الطبي وغير ذلك.

النوع الثالث/ المقاصد (المصالح التحسينية):

وهي التي لا يختل نظام الحياة ولا يقع الإنسان في ضيق وحرج ومشقة بتخلفها كلها أو بعضها، ولكنها لا يستغني عنها الإنسان في سبيل وصوله إلى الكمال وتحليم بالمحاسن وتخليه عن الرذائل. (٢)

والذي يُلاحظ على هذه الأنواع والأقسام للمصلحة هو أنه لا يوجد معيار موضوعي واضح للتمييز بين تلك الأنواع والأقسام، فالإنسان حين وضعت هذه التقسيمات الأصولية كان يعيش في حياة بدائية، وقد تطورت الحياة في هذا العصر وتعقدت وأصبح كثير من التحسينيات حاجيات، كما تحولت الحاجيات غالباً الى الضروريات. وفي جميع الأحوال تُعتبر قاعدة المصلحة وسيلة من وسائل اكتشاف الأحكام الشرعية.

١ سورة النور/٦

٢ لمزيد من التفصيل يُراجع مؤلفنا (أصول الفقه في نسيجه الجديد) ص١٨٢ وما يليها.

المبحث الثاني التعريف بالعرف

العرف وضع اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، يشترك فيه مجتمع من النساس يتكرر في هذا المجتمع ويستقر في القلوب وتتلقاه العقول بالقبول والرعاية في التصرفات، مجيث يُلام خالفه أو قد يُحاسب إذا أصبح عرفا قانونياً، وبوجه خاص في القانون الدولي.

وجدير بالذكر أن بعض الباحثين (۱) عرفوا العادة بتعريف العرف، مع أن ماهيتهما تختلف في الواقع، لأن العادة سجية ذاتية وقد تصبح ادمانيا كعادة التدخين وتعاطي المسكرات والنوم في ساعة معينة ونحو ذلك، وهي لا تتدخل في حل المشاكل الدولية أو الداخلية، بخلاف العرف، ثم إن لفظ (العادة) لم يرد في القرآن ولو لمرة واحدة. (۱) وبناءً على ذلك يجب تبديل القاعدة المشهورة والمعروفة (العادة مُحكمة) بقاعدة (العرف عكممً)، لأن تعبير القاعدة الأولى انتشر خطأ بين العلماء والفقهاء.

ومن الواضح أن العرف يساهم في حل الخلافات الدولية كالإختلاف في تحديد الحدود الدولية والنزاع في الأنهار التي تمر بأراضي أكثر من دولة، كالنزاع في الإنتفاع بنهر الفرات المشترك بين العراق وسوريا وتركيا، وللعرف الدولي دور كبير في حل الخلافات الدولية كالخلافات والتوترات السياسية بين الدول، الأمر الذي قد يهودي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية أو سعب السفير. وفي الأعراف الأسرية تُحل بها الخلافات بين أفراد أسرة واحدة كإختلاف الزوجين في عائدية بعض الأثاث، والعرف يتدخل لحل هذا الخلاف، فإذا أقر أنه من خواص الزوج كالسلاح أو الزوجة كالحلي، فيُحل هذا الخلاف على أساس عرف أسري بناءً على قاعدة (العرف مُحَكمة) (٣).

ا كأستاذنا الدكتور عبدالكريم زيدان في كتابه الوجيز في شرح القواعد الفقهية، ص١٠٠، حيث يقول:
 (العادة هي تكرار الشيء ومعاودته حتى يتقرر في النفوس ويكون مقبولا عندها)، وهذا التعريف هو تعريف العرف وليس تعريف العادة كما هو واضح.

٢ ينظر مؤلفنا ايضاح الفوائد في شرح القواعد، القاعدة رقم (...).

٣ والمعروف بين الناب (العادة محكمة) وهي خاطئة.

وبالإضافة إلى ما ذكرنا فإن ما ورد في القرآن الكريم في التعامل مع الغير إنما هو العرف فقط، وقد ورد لفظ العرف ومشتقاته في القرآن الكريم في (٤٣) آية، ولم يرد تعبير العادة ولو مرة واحدة بالنسبة للتعامل به مع الغير في جميع المجالات.

وللعرف عناصر وأنواع وشروط تجب رعايتها في تحكيمه في الحياة العملية وفي بناء تبدل الأحكام بتغير الأزمان.

عناصره:

يؤخذ من تعريفه أنه يتكون من عنصرين (مادي ومعنوي).

العنصر المادي: هو ما يتكرر استعماله من قول أو فعل.

العنصر المعنوي (النفسي): وهو صفة التقبل والإحترام والإلتزام به أدبيا أو شرعيا أو قانونيا.

أنواعه:

ينقسم العرف إلى عدة أنواع بإعتبارات مختلفة ومنها:

أ- بإعتبار عنصره المادي قولي وفعلى:

١/ العرف القولي هو لفظ وضع في اللغة لمعنى، ثم أستعمل في معنى جديد وتكرر استعماله في هذا المعنى حتى أصبح حقيقة عرفية. وعلى سبيل المثل لفظ (ولد) في لغة العرب وضع للذكر والأنثى، ثم تكرر استعماله عند العرب للمذكر فقط، حتى أصبح عرفا قولياً.

٢/ العرف الفعلي وهو إما مشروع كبيع المعاطاة وعقد الإستصناع وزيبارة المرضى وتبادل الهدايا بالمناسبات وتعجيل بعض المهر وتأجيل بعضه إلى أقرب الأجلين (الطلاق أو الوفاة). وإما فاسد كالتعامل بالفوائد الربوية واحتكار السلع الإستهلاكية في الظروف الإستثنائية كظروف الحرب لبيعها بسعر أعلى من سعر السوق، وكعرف سرقفلية وهو عرف فاسد باطل.

ب- بإعتبار عال استعماله إما شرعي أو قانوني.

العرف الشرعي هو لفظ وُضع لغة لمعنى عام، ثم نُقل إلى معنى شرعي جديد خاص، كلفظ (صلاة) معناها اللغوي هو الدعاء، وفي عرف أهل الشرع عبدارة عن عبادة خاصة تتضمن أقوالا وأفعالا تبدأ بالنية ولفظ (الله اكبر) وتُختـتم بالسلام

يمينا ويساراً.

٢- العرف القانوني هو لفظ نُقل من معناه اللغوي إلى معنى قانوني خاص أو عام،
 ومن العرف القانوني الداخلي لفظ (جريمة) وهي في اللغة كل عظور يتضمن ضررا
 على النفس أو غيرها، بينما في العرف القانوني المداخلي^(١) جريمة معاقب عليها
 بالإعدام أو السجن، أو عظور معاقب عليه إذا أخذنا بمعناها العام.

ومن العرف الدولي العلاقات بين الدول بدأت بالزيارات الودية المتبادلة، ثم أصبعت حقيقة عرفية في الأمسور السياسية العامة، كتبادل السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية واستقبال النظراء للنظراء في المطارات الدولية.

ج- بإعتبار شوله إما عام أو خاص:

١- العرف العام (العرف الدولي) هو الذي لا يختص بإقليم دون إقليم. ومن الأعسراف العامة الدولية المقابلة بالمثل في الميراث^(١) وتسليم المجرمين السياسيين وإعادتهم إلى دولهم وقطع العلاقات الدبلوماسية واستئنافها عند وجود مبرراتها.

٢- العرف الخاص (أو العرف الإقليمي أو المحلي): وهو الذي يختص باقاليم معينة
 كنوع الألبسة والأعياد ونحو ذلك، وكتعجيل بعض المهر وتأجيل بعضه في العراق.

د- وبإعتبار المشروعية إما صعيح أو فاسد:

١- العرف الصحيح هو الذي لا يتعارض مع النظام العام والآداب العامة ولا يجعل حلالا حراما ولا حراما حلالا في ميزان الشريعة والقانون.

٢- العرف الفاسد وهو العرف الذي يتعارض مع النظام العام أو الآداب العامة أو
 يتعارض مع قاعدة شرعية كتعاطي المسكرات والمخدرات ولعب القمار وأخذ سرقفلية.

هـ- بإعتبار وقوعها في الوجود إما ثابتة أو متفيرة:

١- الأعراف الثابتة هي التي لا تختلف بإختلاف الزمان والمكان، كعرف دفن الأموات احتراما لها واستبعادا للأضرار التي تترتب على عدم دفنها.

٢- الأعراف المتغيرة كأعراف مراسيم الزواج.

١ كما في المادة (٢٥) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

المادة (١/٢١) المدني العراقي تنص على أن اختلاف الجنسية غير مانع من الإرث في الأموال المنقولة
 والعقارات، غير أن العراقي لا يرثه من الأجانب إلا من كان قانون دولته يُورِّث العراقي منه.

مصادر حجية العرف:

العرف حجة شرعية إذا توافرت شروطه بالقرآن والسنة والإجماع والمعقول.

- ١- القرآن الكريم: أمر سبحانه وتعالى في القرآن الكريم برعاية العرف في آيات كشيرة منها:
 - أ- قوله تعالى: ﴿الطُّلاَقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفِ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (١). ب- قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٢).
- ج- قوله تعالى: ﴿لاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةٌ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُحْسنينَ ﴾ (٢).
- ٢- السنة النبوية: عن الرسولﷺ: ((ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، ومما
 رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيء)). (٤)
- ٣- الإجماع: أجمع فقها، الشريعة على حجية العرف، وسند اجماعهم الآيات المذكورة والسنة النبوية.
- ٤- المعقول: العرف غالبا مبني على أساس من ضروريات وحاجيات ومصالح الإنسان الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ونحو ذلك وهي تستهدف رفع الحرج عن النساس: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٥). وتحقيق التيسيد لهم في شتى عجالات الحياة، كما قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُريدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾ (١).

شروط العمل بالعرف:

يُشترط للحكم بمقتضى العرف وجعله حكما في المنازعات الدولية والداخلية أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

١ سورة البقرة/ ٢٢٩

٢ سورة البقرة/ ٢٢٨

٣ سورة البقرة/ ٢٣٦

٤ أخرجه أحمد رقم ٣٦٠٠ والطياليسي في مسنده ص٢٣٠.

٥ سورة الحج/ ٧٨

٦ سورة البقرة/ ١٨٥

١- أن يكون صحيحا أي لا يخالف دليلا من الأدلة الشرعية ولا قاعدة من القواعد الأساسية ولا النظام العام ولا الآداب العامة. ومن الأعراف الفاسدة انتشار التعامل عما يسمى (سرقفلية) وهو عرف فاسد يجب على الدولة مكافحتها، والعمل بهذا العرف عرم على الطرف المالك، ولكن قد يكون مباحا بالنسبة للمضطر بناء على ما ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ اضْطُرَ عَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَإِنَّ رَبِّكَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١٠).

أهمية تحكيم العرف:

وقد قلّت أهمية تحكيم العرف بالنسبة للقضايا الداخلية، ورغم ذلك يستعين به القاضي والمفتي، وكذلك وسيلة من وسائل رفع غموض النصوص حين اللجوء إليه في تفسيرها.

رعلى القاضي أن يراعي العرف في القضايا الآتية:

أ- الإمتناع عن سماع الدعوى عند اقترانها بما يكذبها العرف كمضي مدة التقادم، فإذا ترك المدعي المطالبة بحقه مدة يعتبرها العرف قرينة على كذبه في المطالبة بالمدعى به، وعلى القاضي رد هذه الدعوى.

 ب- أن يعمل القاضي في ضوء المعاني العرفية للألفاظ الواردة في صيغ العقود والدعاوي.

ج- عند التخاصم وعدم البينة، على القاضي أن يُرجح رأي من يؤيده العرف بعد تخليفه، لأنه متمسك بالظاهر.

ولتحكيم العرف دور مهم في قضايا الأحوال الشخصية والمعاملات المالية، كتقدير نفقة النوجة والأخذ بالكفاءة والعيب الموجب للخيار، ونحو ذلك. وأهمية تحكيم العرف تبرز في حل المنازعات الدولية كالإختلاف في تحديد الحدود الدولية. (٢)

١ سورة الأنعام/ ١٤٥

٢ لمزيد من التفصيل يراجع مؤلفنا (أصول الفقه في نسيجه الجديد) ٧٧/١ وما يليها. ط/٢٢.

المبحث الثالث تعارض المصلحة مع النص

إذا حصل التعارض بين المصلحة والنص، يُقدم العمل بالمصلحة، كما في الإيضاح الآتي: أ- إذا كان النص عاما يُخصص عمومه بالمصلحة، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (١).

ولفظ (من) من صيغ العموم لذاتها يُخصص بالمصلحة بالنسبة لمن يكون غير عمين يرتكب جريمة أو عملا غير مشروع كالصبيد غير الميز والمجنون ومن في حكمهما، فلا يُسأل جنائيا إذا أرتكب جريمة. وبالنسبة لناقص الأهلية كالميز إذا أرتكب جريمة لا يُعاقب بعقوبة كالميز إذا أرتكب جريمة لا يُعاقب بعقوبة كاملة وإنما يُعاقب بعقوبة خفيفة. ولكن في جميع الأحوال يُسأل غير الميز وناقص الأهلية مساءلة مدنية فإذا أتلف مال الغير بدون مبرد، يجب الضمان في ماله إذا كان له مال، ويدفع وليه التعويض إذا لم يكن لعديم الأهلية أو القاصر مال شم يرجع عليه إذا حصل له المال، لأنه في القضايا المدنية لا يُشترط التعمد (أي قصد الإضرار بالغير)، وإنما يكتفى بالتعدي فقط، أي كون العمل ضاراً غير مشروع.

ب- وإذا كان النص مطلقا يُقيد اطلاقه بالمصلحة، كما في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمُوْتُ إِنْ الْمُوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالاَقْرَبِينَ بِسَالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَقِينَ ﴾ (٢).

فلفظ (الوصية) ورد مطلقا فيشمل الوصية بكل التركة أو بثلثيها أو بنصفها، فمصلحة الورثة تقتضي عدم الأخذ بهذا الإطلاق وتحديد مقدار الوصية بالثلث، كما جاء في الحديث الشريف ((عن سعد بن أبي وقاص، قال: كنت مريضا فزارني الرسول، قلت: يا رسول الله، أنا ذو مال (أي كثير المال) لا يرثني إلا إبنية واحدة، أفأتصدق بشطره (نصفه)؟ قال: لا. قلت:

۱ سورة البقرة/ ۱۸۰ ۲ سورة النساء/ ۱۲۳

أفأتصدق بثلثه؟ قال: الثلث والثلث كثير، إن أن تذر ورثتك أغنيا، خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس)).

ج- إذا تعدى مضطر تحت ضغط الضرورة على مال الغير كالسرقة، فإنه يُسال مدنيا عن التعويض ولكن لا يُسأل جنائيا عن العقوية، وخير دليل على ذلك أن سيدنا عمر بن الخطاب، لم يطبق في سنة المجاعة عقوية السرقة على الذين يرتكبون جرائم السرقات المقررة في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءٌ بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنْ الله وَالله عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) وقال قولته العادلة المعروفة ((في قطع أيدي السارقين تحت ضغط الضرورة والحاجة الماسة جماية الأموال وفي تبرك قطعها جماية الأرواح، وجماية الأرواح أولى بالرعاية من جماية الأموال)).

د- والسرّ في تقديم المصلحة على النص في العمل هو أن التعارض بين المصلحة والمنص يرجع إلى التعارض بين نصين أو مصلحتين، كالتعارض بين قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا المُّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالُكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ (٢) وبين قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٣). فيقدم العمل بالآية الأولى في حالات أكل مال الغير تحت ضغط الحاجة الماسة النازلة منزلة الضرورة.

١ سورة المائدة/ ٣٨

٢ سورة النساء/ ٢٩

٣ سورة البقرة/ ١٧٣

المبحث الرابع التطبيقات

أي التطبيقات على أساس تغير المصالح والأعراف. وتوزع دراسة هذا الموضوع على مطلبين: يخصص الأول لدراسة التطبيقات على أساس تغير المصالح. والثاني للتطبيقات على أساس تغير الأعراف.

المطلب الأول التطبيقات على أساس تغير المصالح

تطبيقات تبدل الأحكام أو تغيرها على أساس تغير المصالح نسبتها قليلة في مجال المصالح الفردية إذا قورنت بتغير المصالح الدولية.

أولا/ تغير المصالح والأحكام في النطاق الفردي:

ومن الواضح أن الإنسان في مراحل حياته يمر بأربع مراحل، في كل مرحلة مصلحته تتغير عن مصالح المراحل الأخرى، وبالتالي تتبدل أحكامه في كل مرحلة، وينبني على ذلك تبدل الأحكام الشرعية أو الفقهية أو القانونية الخاصة به في تلك المراحل كما يلي:

المرحلة الأولى/ نشأته إلى ولادته:

فينشأ كل انسان في رحم أمه من التلاقح بين حيمن الذكر وبييضة الأنثى ريطلق عليه من نشأته إلى ولادته مصطلح (الجنين)، ومصلحته تقتضي ثبوت أهلية الوجوب الناقصة له وهي صلاحيته لأن يكون له بعض الحقوق كحماية حياته وكحقوق مالية لا تحتاج إلى القبول

كعقه في المياث من تركة والده أو والدته أو أي شخص آخر يرث منه إذا توفي قبل ولادت. ويُقدر هذا الحق في ضوء تقديره ذكراً أو أنثى واحدا أو أكثر كما ورد تفصيل ذلك في المراجع الفقهية في باب المياث، وكعقه في الوصية أو في الوقف، فهذا الحق ملكيت للجنين غير مستقرة إلا بعد ولادته حيّاً، فإذا ولد حيّا ولو للعظة واحدة تستقر ملكيته لها، وإذا مات تنتقل إلى ورثته.

أما بالنسبة للإلتزامات فإن مصلحته تقتضي عدم مسؤوليته لا جنائيا ولا مدنيا عن أى شيء.

ويرى علماء القانون أن الشخصية القانونية للجنين غير موجودة قبل ولادته ولا تثبت له إلا بعد ولادته كما ينص على ذلك القانون المدني المصري (م٣٩) والأردني (م٣٨).

وأرى خلاف ذلك، فإن الجنين له شخصية قانونية ناقصة كأهلية وجوب الناقصة، لأنه إذا لم تكن له شخصية قانونية يكون كالحيوان ولا يكون أهلا لإستحقاق الحقوق الستي لا تحتساج إلى القبول كما ذكرنا.

المرحلة الثانية/ من ولادته إلى بلوغه سن التمييز:

نفي هذه المرحلة بعد ولادته مباشرة يكتسب أهلية الوجوب الكاملة وهي صلاحيته لأن تكون له كافة الحقوق وأن تكون عليه بعض الإلتزامات، وتتبدل أحكامه الشرعية في ضوء هذه الأهلية وتتغير مصلحته في المرحلة الأولى إلى مصلحة جديدة في هذه المرحلة الثانية. فبالنسبة لحقوقه المالية يتولى شؤونها وادارتها وليمه الشرعي أي نائبه نيابة شرعية وقانونية.

أما التزاماته الجنائية فهي غير موجودة فلا يُسأل كل مولود جنائيا حتى يدخل في سن التمييز، وهذه السن حُددت في الفقه الإسلامي وفي بعض القوانين بإكمال السابعة من عمره والدخول في الثامنة. لكن عليه الإلتزامات الشرعية والمدنية، فتجب الزكاة في ماله إذا كان له مال تجب فيه الزكاة.

فبالنسبة للمحصولات الزراعية لا خلاف في وجوب الزكاة فيها إذا بلغت حد النصاب. أما في النقود والذهب فالراجع أنها لا تجب فيها الزكاة ما لم تُستثمر هذه النقود والذهب، لأنها تأكلها الزكاة تدريجيا إذا لم تُستثمر، وهذا يُضر بالقاصر والضرر مرفوض في الإسلام، قال الرسول ((لا ضرر ولا ضرار)).

المرحلة الثالثة/ من سن التمييز إلى سن البلوغ والرشد:

ففي هذه المرحلة تتغير مصلحة الإنسان تغيرا يختلف عن مصالحه في مرحلتي الأولى والثانية، فبالنسبة لتصرفاته المالية إما ضارة ضررا عُضاً أو نافعة نفعا عُضاً أو دائرة بين النفع والضرد، كالآتي.

أ- تصرفاته المدنية الضارة ضررا محضاً، كتبرعات في مال بدون أي مقابل، فهذا النوع من التصرف باطل مطلقاً، سواء أجازها السولي او لم يُجزها بإستثناء وصيته فإنها صحيحة نافذة أجازها الولي أم لم يُجزها، وذلك لسببين:

أحدهما أنه كأي إنسان بالغ عاقل يحتاج إلى ثواب الآخرة، فله الثواب على وصيته رغم عدم كونه كامل الأهلية.

والسبب الثاني أن ملكية الموصي للموصى به لا تنتقل إلى الموصى له إلا بعد وفاته. فبناءً على ذلك لا يتضرر ماديا.

ب- تصرفاته المدنية النافعة نفعاً محضا:

صحيحة أجازها الولي أو لم يُجزها، كقبول الهدايا وسائر التبرعات.

ج- تصرفاته الدائرة بين النفع والضرر:

موقوفة على إجازة الولي كبيعه وإجارته وسائر المعاوضات، فإن أجازها الولي تُعتبر منتجةً لآثارها اعتبارا من تأريخ الإنشاء لا من وقت الإجازة.

أما بالنسبة لأعماله غير المشروعة فإذا كانت أعمالا جرمية فيعاقب عقوبة خففة أقل من عقوبة جرعة كامل الأهلية، وتكون العقوبة تأديبية أكثر من كونها انتقامية، لكن يجب على وليه اتخاذ كافة التدابير الوقائية والإحترازية حتى لا يرجع القاصر إلى العمل غير المشروع.

أما بالنسبة لأعماله غير المشروعة المدنية الضارّة، فإنه يجب الضمان والتعويض في ماله إذا كان له مال، وإلا فيدفعه الولي ثم يرجع عليه أو ينتظر الدائن المتضرر إلى أن يكون للقاصر مال فيفي بإلتزامه، بناءً على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ (١).

ومن البدهي أن أمواله تجب فيها الزكاة كما ذكرنا بالنسبة لغير الميز.

١ سورة البقرة/ ٢٨٠

المرحلة الرابعة/ سن البلوغ والرشد فما بعدها مادام على قيد الحياة:

وني هذه المرحلة الأخيرة يكتسب الإنسان الأهلية الكاملة ما لم يكن مصابا بالجنون أو أية عاهة عقلية أخرى، لكن اختلف الفقهاء في تحديد وقت الدخول في هذه المرحلة الأخيرة، يسرى جهور الفقهاء أن الإنسان يكتسب الأهلية الكاملة بإكمال الخامسة عشرة من العمر أو آثار أخرى كالإحتلام ونبت الشعر وغير ذلك، لكن ذهب بعض الفقهاء كالمالكية والحنفية إلى أن سن الرشد هو اكمال الثامنة عشرة من العمر، وبه أخذ المشرع العراقي في المادة (١٠٦) من القانون المدنى النافذ.

في هذه المرحلة يُصبح الإنسان مستقلا عن غيره في التصرف في أمواله ويكون مسؤولا مسؤولا مسؤولية مدنية أو جنائية إذا ارتكب سببا من أسبابهما، فيجب على وليه وعلى المسؤولين في دائرة رعاية القاصرين تسليم أمواله إليه طبقا لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشِدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (١).

ويتبين لنا من الإستعراض المذكور أن الأحكام الشرعية والقانونية للإنسان تتبدل أو تتغير بتغير مصالحه في المراحل الأربع من أدوار حياته.

ثانيا/ تغير الأحكام الدولية على أساس تغير مصالح الدول:

جميع العلاقات قديما وحديثا بين الدول مبنية على أساس المصالح المتبادلة، فالعلاقات الدبلوماسية مبنية على أساس هذه المصالح، فإذا تغيرت تتغير تلك الأحكام، وعلى سبيل المثل إذا حصل توتر العلاقات بين دولتين تتغير مصالحهما المتبادلة وتسحب كمل منهما سفيرها، وإذا عادت تلك المصالح إلى وضعها الطبيعي تُعاد العلاقات.

وفي التأريخ شواهد كثيرة على أن الدخول في الحرب كان مبنياً على المصالح ولو كان ذلك على المصالح ولو كان ذلك على حد زعم البادئ بالحرب، والحرب العالمية الأولى بدأت على أساس المصالح، وكذلك الحرب العالمية الثانية.

فتشريع ميثاق الأمم المتحدة النافذ في سنة ١٩٤٥ كان مبنيا على أساس المصالح السلمية، وقبل هذا الميثاق كان القانون المعمول به هو قانون عصبة الأمم، ولكن من الأعراف السائدة آنذاك أن الدخول في الحرب والإنتصار فيها يعتبر من مظاهر سيادة الدولة المنتصرة، وكذلك العرف السائد سابقا كان من مظاهره استعمار الدولة القوية للدولة الضعيفة، كأستعمار بريطانيا لكثير من الدول منها الهند والعراق، وكأستعمار الدولة الفرنسية للأردن والشام (سوريا ولبنان) وهكذا.

ولحد الآن لتغير المصالح دور كبير في العلاقات الدولية في حالتي السلم والحرب. والنزاعات الموجودة بين الدول بخصوص الأنهار المشتركة كانت غير موجودة في الأعراف السابقة لعدم اهتمام الشعوب بالزراعة وباستخدام الشلالات لتكوين الطاقة الكهربائية وغيرها.

والنزاع بين العراق وسوريا وتركيا في استثمار مياه نهر الفرات لا يزال قائما، وذلك لأن مصلحة كل دولة من هذه الدول تتطلب احتكار هذا النهر واستخدامه في مجال مصالحها الشخصية، كبناء السدود واستخدام مياهها لمصالحها الداخلية من المشاريع الزراعية والكهربائية والسياحية.

ومن باب تغير الأحكام على أساس تغير المصالح تنظيم المرور بالقانون في بالد العالم في الشوارع والطرق الداخلية والخارجية وذلك حماية للأموال والأرواح، بعد أن كان المرور في تلك الشوارع والطرق مباحا اباحة مطلقة وكان لمن يمر بها مطلق الحرية دون أى قيد أو شرط.

وكذلك من باب تغير الأحكام على أساس تغير المصالح تنظيم استخدام الميساه الإقليمية ومياه البحار من حيث مرور البواخر التجارية والحربية ومن حيث صيد الأسماك ونحو ذلك، بعد أن كان هذا التنظيم معدوما في عهد كان العالم على الصعيدين الداخلي والخارجي يتعامل في تلك الأمور على أساس الحرية المبنية على العرف السائد آنذاك.

رمن تطبيقات تبدل الأحكام على أساس تغير المصالح تطور الأسلحة التي تُستخدم في الحروب، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّه وَعَدُوَّكُمْ ﴾ (١).

ومن الواضح أن الأسلحة الجربية والمعدات العسكرية حين نزول هذه الأية كان عبارة عن الرمح والسيف والدرع، وكانت وسائل نقل المعدات العسكرية إلى ساحة المعركة عبارة عن

١ سورة الأنفال/ ٦٠

البغال والإبل وسائر الحيوانات، لكن لما تطورت الحياة وتقدم النظام التكنولوجي وتطورت الأسلحة ووسائل النقل العسكري في البر والبحر والجنو إلى منا نشاهده اليوم في عالمننا المعاصر، من الأسلحة النووية وصواريخ عبابرة القيارات والغواصيات البحرية الذرية والطائرات الحربية المتطورة وهي أسرع من الصوت، وتحولت وسائل نقل المعدات العسكرية إلى ساحة المعركة إلى الطائرات والباخرات والقطارات ونحو ذلك.

ومن المؤسف أن العالم الإسلامي لم ينتبه إلى هذا الأصر الإلهي ولم ينفذه وبقى غافلا عن الواقع ومتأخرا عن ركب الحضارة البشرية في هذا المجال. ولذلك أصبحت الدول الإسلامية ألعوبة بيد الدول الكبرى ذات الأسلحة المتطورة، كما نرى ان أكثر من شلاث منه مليون عربي أصبحت لا تُحرك ساكنا ضد اعتداءات الاسرائيلية المستمرة في فلسطين المحتلة لأن هذه الدولة بعد تكونها انصرفت جهودها إلى صنع الأسلحة النووية، بحيث هيأت لكل مدينة عربية صاروخا نوويا، وكان المفروض أن تكون الدول الإسلامية متفوقة على أعدائها في هذه الأسلحة المتطورة في عالمنا المعاصر وأن تصنع ما تصنعه الدول غير الإسلامية أو تكون متفوقة عليها في تلك الأسلحة الحربية المتطورة المدهشة.

ومن التطور العلمي على أساس تغير المصالح في غزر الفضاء، قال تعالى: ﴿يَامَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ فَانفُذُوا لاَ تَنفُذُونَ إِلاَّ بِسُلْطَانٍ ﴾ (١) . فحين نزلت هذه الآية كانت الدول الكبرى التي قامت في العصر الحديث بغنزو الفضاء ونزلت على بعض الكواكب كالقمر والمريخ، تعيش عيشة الوحوش ويحكمها قانون الغاب، في حين بقى المسلمون غافلين عن العمل بهذه الآية ومقتضياتها، بال ظلوا يجهلون مغزى ومقتضيات الآيات الكونية كثير من علماء الدين.

المطلب الثاني تبدل الأحكام الشرعية على أساس تغير الأعراف

ومن تطبيقات هذا التبدل في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّهُ وَالْ يَسْفَحُ مُ كَاتِبٌ إِلَى أَجَلِ مُسَمَّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْسَنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَسْفَ مَنْهُ شَيْنًا يَكُتُبَ كَمَا عَلْمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلُ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْنًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ صَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلًّ هُو فَلْيُمُلُلُ وَلِيُهُ بِالْعَدْلِ فَإِنْ كَانَ النّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ صَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلًّ هُو فَلْيُمُلُلُ وَلِيُهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُل وَامْرَأَتَسَانِ مِصَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُل وَامْرَأَتَسَانِ مِصَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ أَلْكُمْ أَلْسُتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مَنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلْيُونَ وَلاَ يَأْبَ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكُثُوهُ صَعْفِيا أَوْ كَبِيا إِلَى أَجِلهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللّهِ وَاقْرَمُ لِلشَهْدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلاَ تَرْتَسَابُوا أَنْ تَكُثُوهُ وَالْمُ وَاللّهُ وَالْمُولُ الْمُولِ اللّهِ وَاقْرَمُ لِلللّهِ وَلَقُومُ لِللّهُ وَلَاهُ مَنْ يَكُمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلُومُ لَلْهُ وَاللّهُ وَلَيْتُ وَلِي اللّهُ وَاللّهُ وَلَيْهُ وَلَى كُمْ وَاتَّالُو اللّهُ وَاللّهُ وَيُعْتَعِلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَاتَقُولُوا فَإِنَّهُ وَلَاللهُ وَيَعْلُوا فَإِنَّهُ وَلَاللهُ وَيَعْلُوا فَإِنَّهُ وَلَاللهُ وَلَاللهُ وَلَاللهُ وَلِلْ كُونَا أَمْنَ مَنْ مَلْكُولًا لَكُولًا لَكُولُ الْمِنَ بَعْضُكُمْ وَاللّهُ مِنَا عَلْمُولُ وَاللّهُ وَلَى كُنْ مُنْ أَمْنَ اللّهُ وَاللّهُ وَلِللّهُ وَلَلْهُ وَلَاللهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَلْكُولُ الْمَلْوَلُ عَلْمُ وَاللّهُ وَا

لما كان العرف السائد في زمن السلف الصاغ أن مبالغ الديون كانت قليلة بين الناس وعمل عقد المعاوضة لم يكن ذا قيمة باهظة، والثقة والأمانة بين اطسراف العقود والمعاملات كانتا متوفرتين وكانت الطاقة الروحية آنذاك هي المسيطرة على النزعة المادية، حمّل علماء السلف الأوامر الواردة في هذه الآية وآمثالها على الندب أو الإرشاد، وبعد أن تغييت هذه الأعراف الإقتصادية وسيطرت النزعة المادية على الطاقة الروحية وقلت الأمانة وبرزت الخيانة وضعفت الثقة بين الناس، يستوجب كل ذلك حمل تلك الأوامر على الوجوب والحتم والإلزام بتوثيق الديون لدى الكاتب العدل، والإشهاد على ابرام العقود، والترثيق بالرهن في السفر والحضر لضمان حقوق الدائنين واستبعاد النزاعات والخلافات بين أطراف العلاقات المالية.

فالأمر في قوله تعالى: ﴿وَلْيَكُتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ﴾ للوجوب إذا كان مبلخ الدين كثيما يُتوقع أن يحصل الخلاف بين الدائن والمذين أو بين ورثتهما، وحين نزلت هذه الآية لم يكن أحد يعرف تعبير (الكاتب العدل). وكذلك من الضروري حضور شاهدين حين ابرام عقود المعاوضات كما قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾، وقد نصت القوانين العراقية منها القانون المدني العراقي النافذ المادة (٨٠٥) وقانون التسجيل العقاري النافذ المادة (٨٠٥) وقانون التسجيل العقاري النافذ المادة (٣) على أن كل تصرف قانوني منصب على العقار (أي يكون على العقد عقاراً) من الأراضي والبنايات والبساتين يكون باطلا إذا لم يُسجل في الدائرة المختصة (دائرة التسجيل العقاري) ، كذلك يجب توثيق المعاوضات ذات القيمة النفيسة بالرهن، كما قال تعالى: ﴿فَرِهَانُ مَقْبُوضَةٌ ﴾، وذلك حفاظا على حقوق الدائن المرتهن، لأن هذا الرهن يوفر له ضمان المعتمد المرهون إذا امتنع المدين عن وفاء الدين أو تأخر في الوفاء. حيث أن الدائن المرتهن له بيع المرهون واستفاء دينه من ثمنه وإعادة الزيادة من الثمن الى المدين الراهن إذا وجدت، سواء كان المرهون باقيا في ملكية وحيازة المدين الراهن أو انتقلت إلى أيد أخرى، لأنه له حق التتبع وتنفيذ بيع المرهون في أية يد كان.

ومن تطبيقات تبدل الأحكام الشرعية على أساس تغير الأعراف، بيع الـذهب بالـذهب بالدهب بالدين أو بالتقسيط في الوقت الحاضر، بعد أن كان عرماً على أساس الفائدة الربوية، حيث روي عن ابي سعيد الخدري أن الرسول ((الا تبيعوا الـذهب بالـذهب والا تُشفّوا (الا تبيعوا على بعض -أي الا تفضلوا - والا تبيعوا الـورق بسالورق إالا مستلا بمثل والا تُشفّوا بعضها على بعض والا تبيعوا منها غائبا بناجز -أي حاضر -)).

وقد ورد في صحيح مسلم أحاديث كثيرة بشأن تحريم بيع الندهب بالندهب أو الدينار بالدرهم أو بيع الذهب بالفضة بالدين أو متفاضلا، وذلك في عهد كان العرف السائد في العالم الإسلامي هو أن الذهب والفضة والدينار المصنوع من الذهب والدرهم المصنوع من الفضة والورق وسيلة للتعامل بين الناس على أساس أنها عملة مستعملة في البيع والشراء وسائر المعاوضات، واستمر ذلك إلى أوائل القرن العشرين، شم تغير هذا العرف وأصبح الذهب أو الفضة سلعة تُباع وتُشترى في الأسواق كسائر السلع والبضائع، سواء كان البيع أو الشراء نقدا أو دينا أو تقسيطا، فأصبح الذهب كأي سلعة أخرى في العالم يباع بالدين أو

۱ صحیح مسلم ۲۰۸/۳

٢ الشف من الأضداد بعنى الزيادة والنقص.

بالمفاضلة أو بالتقسيط لأنه أصبح من السلع والبضائع ولا يُعد ذلك من الفوائد الربوية المحرمة كما كان كذلك في السابق، حيث استقبلت الأسواق في العالم أنواع السلع والبضائع ومنها الذهب، فتبدل حكم الذهب من تحريم بيعه بالدين أو التقسيط أو المفاضلة إلى الحسل، وذلك على أساس تغير الأعراف السائدة من تحول الذهب كعملة في التعامل إلى كونه سلعة أو بضاعة تُباع وتُشترى في الأسواق، سواء كان البيع نقدا أو دينا أو تقسيطاً، بل أصبح من باب التعاون على البر، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِ وَالتَّقْرَى﴾ إذا بيع الذهب بالدين أو التقسيط لمن يُقدم على الزواج وهو غير متمكن ماليا من وفاء ثمن الذهب نقدا.

ربِّ زدني علماً والحقني بالصالحين